

رئيس المركز العربي الديمقراطي

أ. عمار شرمان

رئيس التحرير

أ.د. زداء مطهر صادق الشرفة

مدير التحرير

علي حدنان محمد حسن

اللجنة العلمية

أ.د. عبد الامير الاسدي

أ.د. موسى ال طويرش

أ.م.د. فاطمة سلومي

أ.د. عبد الجبار عيسى عبد العال

أ.د. سرمد الجادر

أ.م.د. سلمان حسين الاعرجي

الخبير اللغوي

د. فائزة الموسوي

President of the Democratic Arabic Center

Ammar Sharaan

Editor-In-Chief

Prof. Dr. Nida'a Mutashar Al-Shurfa

Managing Editor

Ali Adnan Mohammed Hasan

Academic Committee

<i>Prof. Dr. Abd-Alameer Al-Asady</i>	<i>Prof. Dr. Abdul-Jabbar Isa Abdul-A'al</i>
<i>Prof. Dr. Musa Al-Twarish</i>	<i>Prof. Dr. Sarmad Aljadr</i>
<i>Assistant Prof. Fatima Saloomi</i>	<i>Assistant Prof. Salman Hussain Al-Araji</i>

Linguistic Expert

Dr. Faiza Al-Musawai

فهرس المحتويات :-

- ❖ كلمة رئيس التحرير / أ.د. نداء مطشر صادق الشرفة
- ❖ تقديم / أ.م.د. فاطمة سلومي
- ❖ الرسالة
- ❖ الرؤية
- ❖ الاهداف
- ❖ ١- رؤى وتوجهات لأبرز القوى الفاعلة في الخارطة ألسياسية ألعراقية
 - ❖ ١-١- رؤى وتوجهات في السياسة ألعامة للتحالف الوطني العراقي
عبد الهادي السعداوي - نائب عن ائتلاف دولة القانون
 - ❖ ١-٢- ألمرجعيات ألدينية في العراق والاستحقاقات الانتخابية في ٢٠١٨
أ.د. عبد الجبار عيسى عبد العال / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
 - ❖ ١-٣- رؤى وتوجهات للتيار المدني العراقي
أ.م.د. أثير الجاسور / كلية العلوم ألسياسية / الجامعة المستنصرية
 - ❖ ١-٤- تحالف القوى الكردية والاستحقاقات الانتخابية ٢٠١٨
أ.م.د. فاتن محمد عبد الرزاق كلية العلوم السياسية / الجامعة ألمستنصرية
 - ❖ ١-٥- رؤى وتوجهات تحالف القوى الوطنية
أ.م.د. نصيف جاسم / وزارة الثقافة والاعلام
- ❖ ٢- أثار أأطوار أالمؤسساتي والتشريعي على مستقبل الانتخابات العراقية ٢٠١٨
 - ❖ ٢-١- الدستور والمنظومة القانونية للانتخابات واثرها على مستقبل الانتخابات العراقية ٢٠١٨
د. وليد كاصد الزيدي / خبير الانتخابات الدولي لدى الامم المتحدة ومؤسسة الايفس / سابقا .
 - ❖ ٢-٢- المفوضية العليا للانتخابات بين التشريعات وأرادة أالأحزاب
د. وليد كاصد الزيدي
 - ❖ ٢-٣- ألكوتا التشريعية النسوية بين دستور العراق لعام ٢٠٠٥ والقوانين والانظمة الانتخابية
د. بشرى الزويني / مستشار رئيس الوزراء لشؤون ألمراة سابقا / كلية القانون والسياسة / الجامعة العراقية

- ❖ ٣- دور الاعلام في تشكيل المشهد السياسي للانتخابات العراقية ٢٠١٨
- ❖ ٣-١- الاعلام واثره في تحديد مسار الانتخابات المقبلة
أ.م.د. فاطمة سلومي / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
- ❖ ٣-٢- الاعتدال والوسطية في لغة الخطاب الانتخابي
م.د. غزوان جبار محمد / كلية أعلام / الجامعة المستنصرية
- ❖ ٤- الانطباعات وتشكل الصورة الذهنية للناخب العراقي
- ❖ ٤-١- أشكالية التيه الفكري والعنف المجتمعي
أ.م.د. ناظم نواف الشمري / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
- ❖ ٤-٢- الوعي الانتخابي في العراق ، قراءة في الواقع والمستقبل
د. حسين عباس / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
- ❖ ٤-٣- الصورة الذهنية للقيادة السياسية والمواطنين حول الانتخابات
حسام رشيد هادي / مستشار معهد جنيف الدولي للدبلوماسية
- ❖ ٤-٤- الدولة الفاشلة - تغول الفساد المالي والاداري - انعكاساته على الانتخابات المقبلة
د. زينب عبد الله منكاش / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
- ❖ ٥- التعاطي الدولي والاقليمي والعربي مع الانتخابات العراقية المقبلة
- ❖ ٥-١- التعاطي الدولي واثره على الانتخابات المقبلة ٢٠١٨
أ.م.د. رياض الزبيدي / جامعة واسط والدكتورة آلاء طالب خلف / جامعة النهريين
- ❖ ٥-٢- التعاطي الاقليمي واثره على الانتخابات المقبلة
- ٥-٢-١- التعاطي التركي مع الانتخابات العراقية
أ.م.د. سلمان علي حسين / جامعة بغداد و م.د. عباس سعدون رفعت / جامعة النهريين
- ٥-٢-٢- التعاطي الايراني مع الانتخابات المقبلة
د.عمر عبد الجبار كامل
- ❖ ٥-٣- التعاطي العربي مع الانتخابات المقبلة ٢٠١٨
- ٥-٣-١- رؤية عن التعاطي العربي مع مستقبل العملية السياسية في العراق
أ.د. موسى طويرش / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
- ٥-٣-٢- التأثير الخليجي على الخارطة السياسية للانتخابات المقبلة
أ.م.د. علي فارس / جامعة النهريين

- ❖ ٦- الخارطة السوسيو -سياسية بين مشتركات منسية ورؤى لسيناريوهات محتملة
أ.د. نداء مطشر صادق الشرفة / كلية العلوم السياسية / المستنصرية
- ❖ ٦-١- رؤى تصورية لهيكلية نظامية -سوسيو- سياسية
- ❖ ٦-٢- براداييم لنظام انتخابي
- ❖ ٦-٣- المشهد السياسي العراقي - خرائط انتخابية ومشاريع محتملة
- ❖ ٦-٤- براداييمية تجاوز المنسي للخارطة الاجتماعية السياسية العراقية -أستحقاقات
انتخابية -

❖ التوصيات



كلمة رئيس التحرير

حينما نتحدث عن الخارطة السياسية لاي بلد في العالم ، يجرنا ذلك الى المقولة الشهيرة التي تؤكد فكرة مفادها أن السياسة هي نتاج المجتمع شئنا ذلك أم أينا ؛وعليه لابد من الأخذ بنظر الاعتبار الموروث المشترك للخارطة المجتمعية ، والتي تعكس مشتركات تلقي بظلالها على مجمل العملية السياسية سواء من خلال خياراتها الدستورية أم التنظيمية والقانونية ، أو من خلال تعاطيها مع ثوابت ومتغيرات البنية السوسيو – سياسية ، واضعة بحسبانها أن ((الدولة والمجتمع)) رهن موروثاته ومشاركاته .

ولو تتبعنا الخارطة السياسية منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة لرأينا نجاحات ، واخفاقات ، وتعثرات ، تتمثل في تحديد الاجابة على أي الرؤى والخيارات الاكثر ملائمة وتوافقا مع الطبيعة المميزة لبلد الحضارات والعلم والمعرفة ، والارض التي أنبثقت منها أولى وأهم القوانين والتشريعات – قانون حمورابي- لشعب رسمت الجغرافيا والتاريخ صورته وانطباعاته ألذهنية التي شكلت لنا فيما بعد ((المنظومة الفكرية والقيمية له)) التي جسدت ومنذ فجر التاريخ أعمدة بناء وبقاء وتميز هذا البلد العريق بحضارته والتي تمثلت بمشركين ((المشترك الفروي)) و((المشترك المعبدي)) .

هذان المشتركان لم تستطع خارطة سياسية ان تعكسه أو تمثله بشكله الصحيح ، حيث لم يذكره الدستور أنفاذ ألا بومضات قليلة ولم تؤخذ بعين الاعتبار القوانين والانظمة الانتخابية المتبعة منذ بدء العملية الديمقراطية المتمثلة بانتخابات الجمعية الوطنية ٢٠٠٥ م ولحد الان ،رغم أنها أي الانظمة والقوانين الانتخابية ،المعيار الاساسي لتحديد مسار العملية السياسية من حيث كونها فاعلة وحيوية ومتجددة ومستوعبة لطبيعة موروثات ومشاركات البلد ، أم مشلولة ومقيدة وخاضعة لارادة لاتمثل ماذكر ، يتزامن معها وجود حالة عدم الثبات النسبي على أي الانظمة والقوانين الانتخابية نعتمد ، حيث ألتنقل من نظام الفائز الاقوى أو أعلى الاصوات الى سانت ليغو وسانت ليغو المعدل ١/٧ –علما لم يصدر قانون انتخابات مجلس النواب لغاية اعداد هذا التقرير-، واخضاع المفوضية المستقلة للانتخابات لارادة السلطة التشريعية تعيينا واقالة . يتوافق معها التحولات والتغيرات السريعة في المشهد السياسي العراقي وفي البرامج والتحالفات والمشاريع والخرائط الانتخابية المتأثرة بمطالب داخلية تنادي بالتغيير والاصلاح ، والمتعاطية مع نفوذ ودور واعادة تموضع لقوى اقليمية ودولية باتت هي متسارعة أيضا في مسار تغيير أهداف واستراتيجيات وتكتيكات تعاملها مع الخارطة السياسية العراقية ، سيما وأن الحكومة الحالية ساعية لارساء أسس الدولة المدنية القوية ، وعقلنة ألسطة والاداء ، ومحاربة الفساد بعد سلسلة من الانتصارات على الارهاب ، إضافة الى تبني

سياسة الحياد والعودة للمحيط العربي ، والنجاح بالحفاظ على الوحدة الوطنية للعراق من خلال تجاوز تداعيات الاستفتاء لاقليم كردستان .

يقابل ماتقدم بروز حالة ((كرتلة)) و ((وسيولة)) الظاهرة الحزبية التي عكستها لنا الجداول المقدمة من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات وفقا لآخر تحديث لها في ٢٠١٧-١٠-٣٠ ، حيث بينت ان هنالك ((١١٥)) حزب جديد مجاز يقابله ((٢٩٣)) طلب للتسجيل و ((٨٦٦)) كيان سياسي مصادق عليه سابقا يقابله ((٧٣٤)) حزب وكيان سياسي تم حله لحد الآن ، - الارقام قابلة للتغيير - ، مع امتلاء أساحة السياسية بالبرامج الانتخابية والتي لم تأخذ بنظر الاعتبار واقعا تشير إليه العديد من الدراسات ومنها الدراسة المقدمة من قبل مؤسسة الحق لحقوق الإنسان في مطلع ((سبتمبر ٢٠١٧)) حول التصور الذهني للناخب العراقي للبرامج الانتخابية والتي تبين أن ((١٠,٧٤%)) من الناخبين ليس لديهم معلومات عن البرامج الانتخابية للأحزاب العراقية ، وأن الناخب العراقي تؤثر عليه انتماءاته للجماعات الاولية التي عرفها كالعشيرة والمتنفذين .

هذا الامر يجسد لنا مرة أخرى ضرورة إعادة النظر بالانظمة والقوانين الانتخابية المتبعة الآن والسعي لاحداث تغيرات تتواءم مع الموروثات المشتركة للمجتمع العراقي كي تؤسس خارطة سياسية أصيلة فاعلة وقادرة على احداث حوارات جادة من أجل تجاوز مرحلة الطفرة النظامية وترسيخ نظام ديمقراطي ينبع من قيم وبني هذا المجتمع . سيما وأن المعطيات الداخلية تدفع باتجاه عدم تأجيل لانتخابات واجرائها بموعدها المعلن رسميا يوم ٢٠١٨-٥-١٥م والتي اختلفت الرؤى بصدددها ، فبعض هذه الرؤى يؤكد أن لاتغيير جوهرى حاصل في مخرجات العملية الانتخابية حيث الاحزاب والكتل السياسة أعادت تشكيل نفسها بمسميات جديدة وأهداف متنوعة من خلال تأسيسها لاحزاب قزمية لاتعدو أن تكون أذرع انتخابية لها ، والبعض الآخر يقدم رؤاه بأن تغييرا سيحصل من خلال هذه الانتخابات ودليله على ذلك التغيير الحاصل في اهداف وتوجهات وتكتيكات واستراتيجيات النظام السياسي من جراء السياسات المتبعة من قبل السيد رئيس الوزراء ((حيدر العبادي)) والتي تلاقي قبولا ودعمًا عربيًا ودوليًا ؛ الامر الذي قد يدفعه ل طرح نفسه بجناح أو تيار مستقل يتوقع من خلاله الحصول على دعم شعبي ودولي يدفع به لاعتلاء منصب رئيس الوزراء لولاية ثانية ، مما يعني أن هنالك تغيير سيتم ملاحظة تجلياته من خلال الانتخابات المقبلة .

عموما كل الخيارات مفتوحة أمام هذه الانتخابات التي قد تفضي الى إعادة ترتيب البيت العراقي بما يجعله أكثر تمكنا وقدرة على إعادة بناء الدولة العراقية . وفي ختام كلمتي هذه

لايسعني ا سوى تقديم شكري وأمتناني للسادة الباحثين لقبولهم التصدي لبحث هذا الموضوع أسرع ألتغير والتحرك ، والذي ناقشوه بحرفية وجدارة وموضوعية عالية .

شكري وتقديري كذلك للجنة العلمية وهيأة التحرير على ماقدموه من ملاحظات لاثراء هذا التقرير .

شكر وتقدير ملئ بالامتنان للمساهمة البحثية الرصينة والتي شكلت إضافة نوعية قدمها كل من:-

الدكتورة بشرى زويني وزير الدولة والمستشار لرئيس الوزراء لشؤون المرأة ألسابق

والاستاذ عبد الهادي موحان السعداوي النائب عن ائتلاف دولة القانون في البرلمان العراقي .

والدكتور وليد كاصد الزيدي أمدبر ألعام لادارة ألعمليات في المفوضية ألمستقلة للانتخابات وخبير الانتخابات ألدولي لدى الامم أمتحدة مؤسسة ((الايفس)) ألسابق .

والاستاذ علي حسين الهادلي أالموظف في معهد التثقيف الانتخابي / المفوضية ألمستقلة للانتخابات لما قدمه من مساعدة لنا .

وكذلك مؤسسة الحق لحقوق الانسان .

رئيس التحرير

أ.د. نداء مطشر صادق أالشرفة

الرؤية :-

السعي للخروج بمدرجات تفضي الى تعزيز الممارسة الديمقراطية في العراق ، من خلال الوعي بالطبيعة السوسيو – سياسية للخارطة السياسية العراقية بكل تنوعاتها ومشاركاتها التي قد تبدو منسية ، وذلك ضمن بيئتها اداخلية والاقليمية والدولية ، وضمن ماهو متبع من قوانين وتشريعات دستورية ، وتصورات ذهنية وقيمة تتعلق بمدى الوعي الانتخابي السائد ، من أجل رسم ملامح تسعى لتجاوز بعض السلبيات التي برزت من خلال ألعائد الانتخابي للدورات الماضية ، والوصول الى ثوابت تعزز قدر الامكان المشاركة السياسية أفاعلة والواعية والتي تعد من أبرز أليات تجسيد الديمقراطية فكرا وممارسة في العراق .

الرسالة :-

تتحدد رسالتنا بالاتي :-

- ١- التشخيص العلمي لطبيعة العملية الانتخابية ومدى قدرتها على تجسيد ألتداول ألسلمي للسلطة وفي أعلى درجات المشاركة السياسية أفاعلة ألقادرة على وضع حجر الاساس لنظام ديمقراطي برلماني ينسجم مع التعددية السياسية والعرقية والقومية التي تعد سمة بارزة من سمات ألمجتمع ألعراقي .
- ٢- تسليط الضوء على طبيعة ألتعاطي ألدولي والاقليمي مع العملية السياسية في ألعراق ومدى النفوذ والادوار و إعادة التموضع الذي تمارسه هذه القوى في تشكيل الخارطة السياسية الذي ينعكس دون أدنى شك على الخيارات والبدائل والرؤى التي ترسم الملامح السياسية لهذ البلد .
- ٣- الخروج برؤى واقتراحات تقدم لصناع القرار وكافة القوى أفاعلة والمؤثرة في صياغة المشهد ألسياسي للعراق حول أي النظم الانتخابية والقوانين والتشريعات الاكثر مواءمة وانسجام مع ألمجتمع ألعراقي ، وكذلك تقديم البدائل لتجاوز سلبيات وافرازات عوائد الانتخابات ألسابقة .
- ٤- تقديم رؤى استشرافية حول الخرائط والبرامج والمشاريع والتحالفات المتوقع حدوثها في انتخابات ٢٠١٨ م ، واي منهما الاكثر فرصة في ألتنجاح وتصدر قمة ألهرم ألسياسي من خلال مقياس مدى قدرته على الاستجابة لمطالب الرأي العام في بناء الدولة أمدنية وعقلنة ألسلطة وكفاءة الاداء ومحاربة الفساد بعد القضاء على الارهاب .
- ٥- تبيان الطبيعة ألتميزة للمجتمع ألعراقي من خلال موروثاته ألمشتركة منذ فجر التاريخ والتي تتلخص بمشتركين ظلت منسية لحد ألان ولم تستطع الخرائط السياسية والانظمة والقوانين الانتخابية استيعابها ولا حتى الدستور ، الا وهي ((ألمشترك ألقروي)) و ((ألمشترك المعبدي)) واللذان يمكن

عدهما سمة اساسية من سمات المجتمع العراقي لايمكن تجاوزها ؛ حيث ان الدولة والمجتمع يبقى رهن موروثاته .

الاهداف :-

تتلخص اهداف هذا التقرير بالاتي :-

- ١- تبيان الرؤى والتوجهات للقوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي ، وماهي أبرز برامجهم وتحالفاتهم المحتملة للانتخابات المقبلة .
- ٢- عرض وتحليل وتقييم للاطار الدستوري والقانوني والتشريعي الذي سارت في ضوئه الانتخابات الماضية والذي سيتحكم ايضا في طبيعة ومسار هذه الانتخابات من خلال آلية توزيع المقاعد النيابية وعمل المفوضية المستقلة للانتخابات بما يوضح لنا آلية وطبيعة وفعالية مجلس النواب المنتخب ، وابرز المعوقات التي قد تعترض طريقة تشكيله وعمله وفقا لما هو متبع من ضوابط تشريعية ودستورية .
- ٣- رسم ملامح الصورة الذهنية لدى الناخب العراقي من خلال قيمه ومفاهيمه ورؤاه وتقييمه ووعيه للعملية السياسية السابقة التي تركت بعض الآثار حول تصوراته للمقبل من نتائج الانتخابات القادمة .
- ٤- توضيح الدور المهم الذي تلعبه وسائل الاعلام في تحديد مسار الانتخابات نجاحا وفشلا أو تعثرا ، ونوع الخطاب الانتخابي الذي سيتصدر المشهد الاعلامي بالنسبة للمرشحين
- ٥- تسليط الضوء على نوع ودرجة ومدى تأثير ألتعاطي ألدولي والاقليمي مع الانتخابات ألعراقية من خلال نفوذهم أو دورهم أو إعادة تموضعهم التي ستفضي الى ترتيب الامور لبروز كتل ما وتحجيم الاخرى والحفاظ على ذات المكانة لكتل واحزاب متلاقية مع الرؤى ألمقدمة من قبل بعض الدول .
- ٦- ابراز سمات الخارطة السوسيو –سياسية للعراق من خلال مشتركات منسية ورؤى سيناريوهات انتخابية محتملة ، وطرح براداييم لنظام انتخابي ينسجم مع التعددية والتنوع المجتمعي للعراق ووضع آلية لاتتنافى مع الدستور لاحتواء المشتركات ألمنسية والتأسيس لخارطة سياسية أكثر تلائما وانسجاما مع طبيعة هذا ألمجتمع .
- ٧- استشراف للاستحقاقات ألتخابية ألمحتملة من خلال سيناريوهات متعددة للخارطة السياسية ألعراقية لانتخابات ٢٠١٨ .

الخلاصة التنفيذية :-

تميزت الخارطة السوسيو – سياسية للعراق بتعقدها وتشابكها وسرعة تغيرها وفقا للجدول المقدمة من قبل المفوضية المستقلة العليا للانتخابات ، والتي جسدت وجود حالة ((الكرتلة + السيولة)) في الظاهرة الحزبية . حيث التأسيس المفرد للحزاب السياسية ، يقابله تشظي واضح لأحزاب وكيانات سياسية ، تحالفات قد تعقد بين كتل وأحزاب واخرى قد لايتعدى دورها أذرع انتخابية لصالح كتل كبيرة ومعروفة .

مشاريع مطروحة على الساحة السياسية متعددة ومتنوعة ، مع عدم وضوح الرؤى لألية بناء الدولة العراقية في مرحلة ما بعد الانتخابات .

موروثات مشتركة كانت ومازالت منسية ، ولانتوقع تمثيلها في المشهد السياسي لما بعد الانتخابات ، نظام وقانون انتخابي- نظام التمثيل النسبي وقانون سانت ليغو وسانت ليغو المعدل - مازال الاصرار على الاخذ به رغم الرفض والاعتراض وعدم ملائمته للواقع السياسي والاجتماعي للعراق المتمثلة بسلبية افرازاته على الخارطة السياسية العراقية ومجمل العملية السياسية ومستقبل الديمقراطية كما عكسه لنا العائد الانتخابي للدورات الماضية .

رؤى و اجتهادات متنافرة حول ما سيؤول إليه مستقبل العراق ما بعد الانتخابات لعام ٢٠١٨ م ، فبعضها متفائل يتوقع تغييرا ملحوظا سيحصل ، واخر لا يرى معطيات تدفع باتجاه التغيير مستندا على المحاولات الجادة من قبل بعض الكتل السياسية النافذة والمسيطرة على المشهد السياسي والتي بدأت فعلا باعادة تموضعها بوسائل متعددة مثل تأسيس الاذرع الانتخابية لها ، والاصرار على بقاء ذات النظم والقوانين الانتخابية وصولا الى السعي لاستخدام الجهاز البايومتري لفرز الاصوات واخراج النتائج خلال اربع وعشرون ساعة ، علما انه لاتتوافر البنى التحتية لمثل هكذا عمل حيث الافتقاد الى البرمجيات وسياسة الامان الضامنة من قبل الشركة المتبنية للموضوع ، يضاف له اعتماد أسلوب التصويت الالكتروني والذي يحتاج الى توافر الكهراء وتأسيس شبكات وبرمجيات ونظم امان تضمن عدم التلاعب بالنتائج . يضاف لكل ماتقدم القدرة العالية لبعض الكتل السياسية والتي تتمكن من التدخل بعمل المفوضية العليا للانتخابات ، وسيطرة المال السياسي وتغول الفساد.

تعاطي دولي واقليمي يدفع كل منهما باتجاه تعميق نفوذه أو تجسيد دوره ، وربما حتى إعادة تموضعه بصيغ وتحالفات جديدة ومختلفة للحفاظ على ماله من ثوابت من خلال السعي لجعل العائد الانتخابي ضامن لهذا النفوذ او الدور .

أعلام يسعى لتشكيل وصياغة وبلورة رأي عام انتخابي يقابله حالة ألتيه الفكري والتخبط وعدم وضوح الرؤى للناخب العراقي الذي لايعلم ماهي برامج الاحزاب التي اصلا هي غير واضحة المعالم والاهداف والاتجاهات .

من خلال ما تقدم نطرح خلاصتنا للمحاور الستة ألتى تصدى لها تقريرنا هذا وكالاتي :-

تركز المحور الاول حول رؤى وتوجهات السياسة العامة لابرز القوى بالتحالف الوطني العراقي والذي طرح فيه سيناريوهات متعددة حول مستقبل هذا ائتلاف ويعد سيناريو ألتفكك والانشطار هو ألتمرجح ؛ لانه لم يستطع أن يحول نفسه ألى مؤسسة سياسية حقيقية تمثل الاطراف ألتشيعية ، وظل كما تأسيسه تحالف انتخابي تجتمع مكوناته قبيل الانتخابات وتفترق بعد أن تحصل على المكاسب .

يبرز في هذا ائتلاف مشروع ائتلاف دولة القانون الانتخابي الذي يطرح ((برنامج الاغلبية السياسية)) ويسعى لجمع المناصرين والمؤيدين له ويؤكد على ضرورة بقاء قانون الانتخابات سانت ليغو المعدل مع مزاجته بأسلوب التقطيع الانتخابي ومكافأة ألتفائز الاول من أجل الحفاظ على التوازن والفعالية للسلطة التشريعية .

ولانسى هنا الدور المجتمعي وليس السياسي الذي تمارسه ألترجعيات ألتدينية في حث ألتجتمع والقوى السياسية لاعادة تقييم الوضع السياسي والتحرك بناء على معطياته مثل ألترجعية ألتشيعية بزعامة ألتسيد ((علي السستاني)) وهي الاكثر فعلا وتأثيرا على الساحة العراقية والتي تنادي بضرورة اجراء الانتخابات في موعدها ومحاربة الفساد والتأسيس للدولة ألتمدنية . وكذلك لدينا ((ألتجمع الفقهي)) والذي يعد ألترجعية ألتوحيدة لأهل السنة والتي يبدو أن لآتأثير لها كبير في الانتخابات ألتقبلة . ولدينا ألترجعية الممثلة بولاية الفقيه والتي تعد منافسا ألترجعية ألتسيد ((علي السستاني)) حيث تطرح مشروعها القاضي بضرورة ألتشارك رجال ألتدين في ألتحكم .

ويأتي تحالف القوى الوطنية باعتباره ممثل للقوى ألتسنية ألتفاعلة والذي ينادي تارة بتأجيل الانتخابات واخرى ألتعزوف عنها وثالثة يوحدون الجهود والخطابات السياسية لدخول ألتعتك ألتنخابي ، ولكن يبدو أن الأثارالكبيرة ألتى يسعون للحصول عليها من خلال هذه الانتخابات تبدو بعيدة في المدى المنظور ، ولكن الراي ألتمرجح و جني الثمار ربما يتبلور بشكل أكثر وضوحا في الانتخابات مابعد ألتقبلة ..

أما تحالف القوى الكردية فرغم التدايعيات التي أفرزها الاستفتاء ومشكلة الموازنة ألتخاصة بالاقليم ، الا اننا نلاحظ السعي لخوض الانتخابات والحفاظ على مبدأ الشراكة في ألتعملية السياسية وضمن بقاء ماتم جنيته من مكتسبات خلال المراحل ألتسابقة .

في حين يظل التيار ألتدني غير قادر على تفعيل مكانته ألتنخابية رغم أن الشارع ألتعراقي مؤيد لهم ، الا انهم لم يتمكنوا فعليا من توظيف الطاقات الشابة ألتتجددة او حتى النساء في احزابهم ألتتعددة ؛ وعليه لآنتوقع تحقيق المزيد من المكاسب ألتنخابية .

أما المحور الثاني والذي تناول أثر الاطار المؤسساتي والتشريعي على الانتخابات المقبلة .

يبرز لنا هذا المحور الاشكاليات العديدة في الدستور والانظمة والقوانين الانتخابية من حيث التطبيق والاثار الفعلية لها على سير العملية الانتخابية وما تفرزه من اشكاليات تنعكس على العملية السياسية من حيث توازنها واستقرارها هشاشتها وضعفها ، إضافة الى حالة عدم الثبات على قانون أو صيغة انتخابية منذ عام ٢٠٠٥ ولحد وهذا يتنافى مع الاصل في القوانين والانظمة الانتخابية الا وهو الثبات والاستقرار ، مما يعكس احتمالية عدم ملائمتها للواقع المجتمعي والسياسي للعراق .

فمثلا تبرز لنا اشكاليات عديدة بين مواد الدستور وقوانين المفوضية المستقلة للانتخابات وبين توجهات الاحزاب السياسية واراداتها ، وفي ذات الوقت لانزال العديد من التشريعات لاتتوافق مع عمل المفوضية لدى التطبيق حيث أقحمت الاحزاب السياسية الكبيرة نفسها في عمل المفوضية ، لابل وتدخلت حتى في اختيار أعضاء مجلس مفوضيها بتقاسمها المقاعد المخصصة للمجلس فيما بينها ، مما ولد شكوكا حول عمل هذه المؤسسة المهمة ، وسببت اشكاليات عديدة في تقبل قراراتها واجراءاتها ونتائجها في الانتخابات الماضية ، اذ أن هنالك العديد من التشريعات ضمن المنظومة القانونية للانتخابات لاتتوافق مع العمل ألفني للمفوضية ، مع ما يرافقها من اشكاليات في نص الدستور أنفاذ لعام ٢٠٠٥ م وبالذات في المادة ((١٠٢)) منه والذي عد المفوضية هيئة مستقلة وكذلك قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ((١١)) لسنة ٢٠٠٧ م المعدل ، والذي أكد أن المفوضية هيئة مستقلة ، ولكن رغم ذلك فهي تخضع لرقابة مجلس النواب . فالنص ألدستوري سبب اشكاليات كثيرة حول عائدة المفوضية وماهية السلطة التي تشرف عليها هل السلطة التشريعية حسب المادة ألدستورية ((١٠٢)) أم السلطة التنفيذية حسب قرار المحكمة ألتحادية أصادر سنة ((٢٠١١)) . هذا ألتنازع في الاختصاص بين السلطة ألتشريعية والتنفيذية وتبادل الادوار باتجاه تكريس الهيمنة على القوانين الانتخابية ومفوضية الانتخابات على أ لرغم من افراد الدستور فصلا للهيئات المستقلة وبضمنها ((المفوضية)) ولعل القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٠ م وهو قانون التعديل الاول لقانون المفوضية دق المسمار الاخير في نعش المفوضية ، اذ أن مواده رسخت المحاصصة ألتائفية وكذلك المحاصصة ألتحزبية حتى بين ائتلاف الواحد لصالح الكيانات المنضوية تحت مظلته وهذا ما لاحظناه في اختيار أعضاء مجلس مفوضية الانتخابات عام ٢٠١٢ وكذلك في اكتوبر عام ٢٠١٧ / .؛ وعليه يمكن القول بأن استقلالية المفوضية تبقى محل تنازع بين الجوانب الادارية التي منحتها المحكمة ألتحادية لمجلس الوزراء وبين الدستور وبين جوانب اخرى من بينها اختيار أعضاء مجلس المفوضية والمصادقة عليهم من قبل مجلس النواب .مع الاشكاليات الكبيرة التي افرزها نظام التمثيل النسبي ونظام سانت ليغو وسانت ليغو المعدل .

وتتجلى لنا اشكالية أخرى تتعلق بألية تطبيق ((الكوتا)) للنساء حيث نص الدستور في المادة ٤٩ في الفقرة ٤ ، تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥% من أجمالي مقاعد السلطة ألتشريعية للنساء ولكن الخلل التطبيقي أفرغ هذه المادة من محتواها فمثلا حصلت المرأة على ((٨٣)) مقعد من أصل ((٣٢٨)) مقعدا في مجلس النواب علما أن

((٢٢)) امرأة فازت بأصوات تنافسية خارج نظام الكوتا ، ولكن الواقع تم اعتبارهن ضمن نظام الكوتا حيث مورس الابتزاز السياسي للمرأة بسبب انضمامها للقوائم الانتخابية ومن ثم مصادرة صوتها داخل تلك القوائم من خلال تحويل المرأة من صانعة قرار الى منفذة لمشيئة الكتل السياسية الداخلة فيها وصولا الى أبعادها عن صناعة القرار السياسي ، اضافة لحصر النساء بنسبة ((٢٥%)) وليس كما نص الدستور ان النسبة لاتقل عن ((٢٥%)) ؛ وعليه يجب اجراء تعديل للقوانين الانتخابية ومحاولة الاستخدام الايجابي للتمكين السياسي الذي نص عليه الدستور والذي يعني ضرورة احتساب الاصوات التنافسية للمرأة واشراكها في المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية ولجان المفاوضات والمصالحة الوطنية ، وان لا يكون عملها مقتصر على الانتخابات البرلمانية والمحلية فقط .

وتصدى المحور الثالث لدور الاعلام في تشكيل المشهد السياسي للانتخابات العراقية ، حيث أكد على الدور المهم الملقى على عاتق الاعلام من خلال مساراته المتعددة وتوجهاته في تنمية الذائقة للمتلقي كونه عملية اتصالية بين طرفين هما القائم والمتلقي للاتصال ، على اعتبار أن عملية الاتصال تتم وفق التفاعل بين السلطة والتنظيمات والقوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية ، اضافة الى الناخب العراقي ومدى تفاعله مع ما يتم طرحه من حوارات ونقاشات وبرامج انتخابية يروج لها ، ومن هنا يمكن تسليط الضوء على الدور الفاعل الذي يمارسه الاعلام في الانتخابات والمتمثلة برصده لكل ما يجري على الساحة السياسية ساعيا لمد الجسور للتعاطي مع المرشحين وأثارة الحوارات والنقاشات ومتابعة ومراقبة سير الانتخابات والتواصل مع المفوضية المستقلة للانتخابات واجراء المقابلات مع الناخبين ؛ وعليه فمهمته ليست سهلة في ظل مشهد سياسي يبدو مرتبكا ومعقدا ناهيك عن أوضاع اقتصادية ومعيشية متأزمة والتي ستلقي بظلالها على مسار الاحداث .

وتناول هذا المحور ايضا دراسة ميدانية حول الاعتدال والوسطية في لغة الخطاب الانتخابي والتي افرزت جملة من النتائج للعينة المقصودة بالدراسة حيث تبين ان ٦٥% ممن اجريت عليهم الدراسة اكدوا أن الخطاب السياسي للمسؤولين العراقيين أسهم بتفتيت وحدة الشعب العراقي وان ٨٨% من ذات العينة اتفق على أن أغلب خطابات المسؤولين والسياسيين كان هدفها الترويج لاغراض انتخابية فقط ، وان ٦١% منهم اكد ان الخطاب المتشنج لبعض الساسة العراقيين سوف لايدفع باتجاه انتخابهم من قبل الجمهور ، واكد ٣٨% منهم ان الخطاب المعتدل هو الذي سيدفع الناخب العراقي لانتخاب مرشح ما .

نستدل مما تقدم ان الناخب العراقي بات يريد التهدئة والاعتدال والابتعاد عن التشنجات والازمات التي يكرسها بعض الساسة في خطاباتهم الانتخابية ، وهذا يعد مؤشرا جيدا يعكس رغبة المجتمع العراقي بتبني الوسطية والاعتدال من اجل السعي لبناء الدولة والوطن .

أما موضوع الانطباعات وتشكل الصورة الذهنية للناخب العراقي فقد تناولها المحور الرابع من خلال ثلاث دراسات عكست بطريقة اواخرى وجودا نسبيا لحالة من ألتيه الفكري والحيرة وعدم وضوح الرؤى أزاء خيارات مصيرية تتجسد بموضوع المواطنة والولاء والانتماء والوعي بالبرامج ألتنخابية وسلوك الناخب ألعراقي ووجهة نظر الناخب والقائد ألسياسي للعملية ألتنخابية .

حيث باتت بعض الانطباعات والصور الذهنية تشكل ثقافة فرعية داخل المجتمع العراقي مع وجود مشهد سياسي تصارعي وخلل دستوري وتهميش وتناسي لمشتركات وثوابت وموروثات قديمة لكنها تمثل جوهر الخصيصة المجتمعية التي تميز العراق منذ فجر التاريخ .

وقدر تعلق الامر بالانتخابات ، تبرز لنا اشكالية في الوعي ألتنخابي لدى الناخب ألعراقي يتوافق معها وجود عجز بالمؤسسات الفاعلة في أنهاض هذا الوعي وترسيخه في بعده ألقاعي مع عدم توفر مقومات بيئية تمكن الناخب من ألتمحور والتطور ؛ لأنها هي أيضا تمر بحالة من الحيرة والتيه ؛ الامر الذي أفضى الى ترسيخ مضادات الوعي أكثر من تجسيده بشكله أالصحيح ولو أردنا تسليط الضوء على سلوك الناخب ألعراقي وفقا لدراسة قامت بها منظمة ألق لحقوق الانسان للفترة من ((٥-٩-٢٠١٧)) الى ((٦-١٠-٢٠١٧)) اكدت ان الناخب العراقي مازال يقدر الشخصية القوية وذلك ضمن موروث قصة القيادة في بلاد ما بين النهرين والذي يعد سكانه من اكثر ألتأثرين بالتقلبات التي أحاطت بجغرافية سكنه منذ فجر التاريخ وان كل الاحداث والتوترات التي تزامنت مع بداية تكون الصورة أذهنية الأولى للمفاهيم والقيم لدى السكان الاوائل شكلت القواعد التي بنيت عليها كل التطورات الفكرية اللاحقة وتركت بصمة واضحة الى يومنا هذا ولازالت تلازمه في وعيه الاجتماعي من خلال وجود منظومتين احدهما تؤمن بالقوة والبسالة والاخرى تؤمن بالصبر والكدر ؛ الامر الذي أنعكس على توجهات السكان ألسياسية ما بين تابع مغلوب على أمره لنظام سياسي قمعي ، أو ممارس للثورة ألعنيفة والتحدي أالصريح للسلطة . ومن هنا عكست لنا ألدراصة تقديس الناخب ألعراقي للشخصية ألقوية ، وكذلك بينت أن الألتزام ألعزبي والفئوي قوي جدا لديه ويتأثر الناخب كذلك بمحركي الجماهير من شيوخ العشائر والمتنفذين ، وهو لا يعلم شيئا عن البرامج ألسياسية للأحزاب حيث ان ((١،٧٤%)) من الناخبين ليس لديهم معلومات عن البرامج ألتنخابية ، وان ((٦،١٠%)) لديه معلومات غير متكاملة عن البرامج ألتنخابية و ((٣،١٥%)) لديهم المام بالبرامج ألسياسية للأحزاب . أما عن سلوكه ألتصويتي كان يتبع منذ عام ٢٠٠٥ أسلوبا في التصويت يسمى ((التصويت الاستباقي)) أما في انتخابات ٢٠١٤ م ، فقد أتبع أسلوب التصويت ((الاسترجاعي)) أي مراجعة المواقف والقرارات والاجراءات التي قام بها الحزب أو المرشح ومدى تطابقه مع تطلعات الناخبين ، أضافة الى ما أظهرته ألدراصة من تأثر الناخب العراقي بالموروث الاجتماعي الامر الذي وظفته النخب ألسياسية باتجاه تدعيم الاساطير ألسياسية لتلميع الذات واطهار المنافسين بانهم أشرار.يضاف له تغول الفساد المالي والاداري والتأثير السلي للمال السياسي الذي يوظف في الانتخابات لجني الاصوات .

أما المحور الخامس فقد تناول ألتعاطي ألدولي والاقليمي مع الانتخابات ألقبلة وكالاتي :-

بدءا من ألقيد الاشارة الى أن هنالك مصالح تترجم بأدوار أو نفوذ يدعم ويساند أو يزيل العقبات ألي تفضي في النهاية لايجاد مخرجات للعملية ألالنتخابية تفرز طبقة سياسية تحدد نوع ودرجة التناغم والانسجام مع المتطلب الاقليمي والدولي .

فالنفوذ الامريكي في العراق وكذلك النفوذ البارز الان لبريطانيا يسعى الى ترتيب الظروف باتجاه الدفع لوصول الساسة الساعين الى القضاء على الارهاب ومكافحة الفساد واعادة بناء الدولة العراقية الفاعلة والمستقرة داخليا والبعيدة عن التكتلات الاقليمية وهذا الذي يمثله تيار او جناح السيد رئيس الوزراء ((حيدر العبادي)) دون أن يعني ماتقدم ألتدخل ألباشر في الانتخابات . يقابله نفوذا ايرانيا متحالفا مع دور روسي يدفع باتجاه دعم محور المقاومة بأجنحته ألسياسية ويتم هذا بوسائل متعددة سيما بعد السعي الامريكي والعربي للحد من النفوذ الايراني بعموم المنطقة العربية ومنها العراق ؛ وعليه تسعى أيران الى إعادة التوضع السياسي في العراق من خلال فتح الابواب للتحالف والدعم والمساندة لتيارات وتشكيلات جديدة ومتنوعة بأهدافها وبرامجها من أجل جعل المخرجات الانتخابية تفضي الى تشكيل حكومة لاتقوض من هذا التوضع .

ولايختلف الامر بالنسبة لتركيا التي تحاول ان تؤثر في قوى وشخصيات ترتبط معها ايدلوجيا أو قوميا من خلال تقديم التسهيلات التي تساعد على خوض الانتخابات بفعالية ، ولكن نلاحظ انها باتت تدعم الحكومة العراقية سيما بعد الانتصارات على داعش وتداعيات الاستفتاء الكردي باتجاه المحافظة على ووجود حكومة قوية قادرة على ان تحافظ على وحدة أراضيه .

ولو حاولنا تسليط الضوء على التعاطي الخليجي مع الانتخابات العراقية المقبلة لآبد من الاشارة الى وجود محورين الاول سعودي – اماراتي والثاني قطري . والواضح ان طبيعة العلاقة الاقتصادية والسياسية المبنية على التطبيع مع السعودية هي التي ستجعل من تعاطيهم مع الانتخابات العراقية فاعلة بشكل كبير مقارنة بالمحور القطري رغم الدعم التركي والايراني له .

وعليه سيركز المحور السعودي الاماراتي وبقية دول الخليج بدور داعم للقوى السياسية العراقية التي تدعم المزيد من التنسيق والتعاون مع هذا المحور وفك الارتباط التدريجي مع ايران للحفاظ على مصالحهم التي تحققت خلال هذه الفترة .

أما المحور السادس والاخير من هذا التقرير فلقد تناول الخارطة السوسيو – سياسية للعراق بين المشتركات المنسية والرؤى لسيناريوهات انتخابية محتملة .

حيث ركز هذا المحور على فكرة اساسية مفادها ان الدولة والمجتمع دائما رهن موروثاته ومشاركاته التي تشكل حياته السياسية والاجتماعية لان السياسة هي نتاج المجتمع شئنا ذلك أم أبينا ، والعراق لا يخرج عن هذه

الحقيقة العلمية ، ولعل من بين ابرز مشتركاته منذ فجر التاريخ مشتركين أساسيين هما ((المشترك القروي)) و ((المشترك المعبدي)) والذي لم يتم تمثله في الخارطة السياسية العراقية بما يستحق حيث من بين ((١١٥)) اجازة تأسيس للحزب و ((١٦٢)) طلبا للتسجيل و ((٨٦٦)) كيانا سياسيا مصادق عليها سابقا و ((١٣٢)) كيانا سياسيا كيف نفسه خلال المدة القانونية و ((٧٣٤)) كيانا سياسيا تم حله وفقا لآخر تحديث قدم من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات في اكتوبر ٢٠١٧ م والعدد قابل للزيادة لم نرى سوى كيان واحد قد يمثل العشائر - المشترك القروي - وعليه ومن اجل احتواء المشتركات لتأسيس خارطة سياسية تمثل مكونات وطبيعة الشعب العراقي ، وكذلك من أجل تجاوز حالة عدم الثبات والرفض والاختلافات المستمرة حول النظام والقانون الانتخابي العراقي طرح هذا المحور حل توازن وناقد يتمثل بأهمية فتح باب الحوار الدائري لتبني نظام انتخابي يمثل التعددية الاغلبية التفضيلية ويستند على اسلوب الدوائر الانتخابية احادية التمثيل والتي تنسجم مع نصوص الدستور العراقي التي حددت نائب لكل مائة الف نسمة ، اضافة الى ان هذا النظام المقترح ينسجم مع انتهاج سياسات وسطية ويحفز بيئة التوافق وتلطيف المواقف في المجتمعات التي تتميز بالتعددية والانقسامات الداخلية وتعيش في ظل ظروف انتقالية تولد أزمات وفجوات لا يستطيع النظام السياسي حلها الامن خلال تجاوزه لمثل هذه المرحلة . هذا النظام الانتخابي هو نظام الصوت البديل ((AV)) والذي يعد خيارا معقولا لتجاوز الفجوة الانتقالية التي تمر بها الدول الساعية لتجسيد الديمقراطية واعتماد أسلوب ((الوزن الانتخابي)) بنسبة ((٥٥%)) استرشادا بالتجربة الايطالية وتمنح كمكافأة للفائز الاول وذلك لضمان استقرار للسلطة التشريعية وقدرة عالية على اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية كبيرة وبالاعتماد على نسبة حسم ١٠% للتحالفات والائتلافات و ٢% لالحزاب المنظرية داخل ائتلاف و ٤% لالحزاب المنفردة و ١% للمستقلين .

ولتجاوز سلبية المنسي من الخارطة السياسية العراقية طرح هذا المحور ضرورة تخصيص نسبة نسبة لاتقل عن ((٢٠%)) كمقاعد في البرلمان بعيدة عن نظام الكوتا للعشائر العراقية ونسبة لاتزيد عن ((٣%)) للشباب العراقي كونها الفئة العمرية الاكثر ثقلا في المجتمع .

وطرح هذا المحور المشاريع السياسية والخرائط الانتخابية التي تسود المشهد السياسي الان مثل مشروع التسوية السياسية ، ومشروع الاغلبية السياسية ومشروع الاصلاح والبناء والتحرير ومشروع الدولة المدنية ، يقابله خرائط انتخابية وسيناريوهات لتحالفات تتمثل بالاتي :-

خارطتين شيعيتين الاولى تتمثل بمكونات دولة القانون + قائمة منتصرون + المجلس الاعلى وقد ينظم لهذه الخارطة بعض القوى السنية والكردية ولو أنه احتمال ضعيف .

أما الخارطة الشيعية الثانية فيمثلها جناح ((حيدر العبادي)) + التيار الصدري + ائتلاف الوطنية + تيار الحكمة ، وهناك احتمالية كبيرة لانضمام العديد من الاحزاب الجديدة لهذه الخارطة .

اما الخارطة السنية فيمثلها ((متحدون + العربية + الوفاء للانبار + ديالى هويتنا + التجمع المدني للاصلاح + المشروع الوطني العراقي))

اما الخارطة الكردية فسو تتمثل بحركة التغيير + حزب الاتحاد الوطني + الاتحاد الاسلامي + الجماعة الاسلامية + كتلة الاصلاح والديمقراطية + المستقلين وقد يتحالف معهم حزب العمال وكادحي كردستان + الحركة الديمقراطية الاشورية ((زوغا)) + الحزب الديمقراطي الكلداني .

ويمكن القول ان الانتخابات المقبلة مفتوحة فيها كل الخيارات حيث الساحة السياسية ماتزال متحركة وغير مستقرة والتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية متسارعة ولكن يضل جناح السيد حيدر العبادي ومن يتحالف معه هو صاحب افضل الفرص لتولي رئاسة الوزراء وتشكيل حكومته ممن يحملون ذات التوجه مع عدم امكانية تجاوز دور ونفوذ القوى والكتل الاخرى التي استطاعت خلال هذه السنوات من تأسيس الدولة العميقة التي اعلن عنها بشكل صريح في وسائل الاعلام من قبل مسؤولين ونافذين الامر الذي يفضي الى تلويحهم بالبقاء والحفاظ عن مكتسباتهم التي افرزتها الانتخابات السابقة في المناصب التشريعية والتنفيذية .

أ.د. نداء مطشردادق الشرفة

٢٠١٧-١١-٣٠

التقديم

أ.م.د. فاطمة سلومي

شهد العراق ما بعد النظام الديمقراطي الجديد عام ٢٠٠٣ العديد من المتغيرات التي اثرت بشكل وبآخر على الواقعية المجتمعية العراقية, ضمن رؤية متكاملة عميقة وراسخة, حددت معالم الدولة الجديدة, ضمن اطار خارطة سياسية بنيوية جسدت وبشكل واضح النظام السياسي في العراق من خلال ابعاد مهمة اهمها: الاساليب الجديدة التي انطلق من خلالها هذا النظام والذي اسهم في التحول الديمقراطي, وجسد معنى الدولة المطلوبة من هنا تأتي محاور هذا التقرير الاستراتيجي والذي يرتكز على رؤى وتوجهات القوة الفاعلة في الخارطة السياسية العراقية ما بين التحالف الوطني العراقي والتيار المدني والتيار الكردي وتحالف القوى من جهة والمرجعية الدينية من جهة اخرى, وبين هذه القوة تبرز مديات الاستحقاق الانتخابي الذي يمكن ان نقول عليه مؤسستي وتشريعي في آن واحد ضمن خارطة تجلت فيها الصورة الذهنية القائمة على مبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة في الحقوق والواجبات والتي اعطت جانباً سيوسيوسياسي للعراق حددت في مشتركات وسيناريوهات مختلفة ومحكمة قائمة على التنبؤ المستقبلي الصائب والذي يتزامن مع الرؤية المحلية والاقليمية للأحداث والتي تقيم نتائج السياسات الماضية

وتوضح الحلول المناسبة لاسيما مع اقتراب مرحلة مهمة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر والمتمثل بانتخابات ٢٠١٨ وما يعقبها من متغيرات دراماتيكية لاسيما بعد الانتهاء من داعش وتحرير اغلب المحافظات العراقية, وما تتطلبه هذه المرحلة من تركيبة سياسية جديدة وبرنامج انتخابي مبني على تصورات الواقع, خصوصاً في مرحلة الاصلاح السياسي, التي تعد من اهم المراحل الاستراتيجية لبناء واعادة الدولة من جديد من خلال الاستناد الى مقومات مرحلة النصر التي تعتمد على الاداء التكاملي والعقلي والذي يضع محددات النظام السياسي في عملية تحليل شامل, لتأهيل هذه الدولة او ما يطلق عليها دولة المواطنة, التي سيحاول الاعلام بكل مفاصله تجسيدها في وسائله المتنوعة, والتي ستحدد نجاحها او فشلها في ضوء تهافت المرشحين وتنوع ثقافة الناخب والتساؤلات التي يمكن طرحها امام خطاب اعلامي مشوب بالاعتدال والوسطية تارة وعدم الحيادية والموضوعية تارة اخرى ليشكل رؤية صعبة محكومة بالقبول والرفض, لذلك جاء هذا التقرير ليعبر عن مرحلة

ما بعد الانتخابات العراقية بكل حيادية بعيدة عن الانحياز والاستعراض السطحي لكل المحاور المتشعبة بالمضامين والمواقف , لاسيما وان الجيو سياسي لانتخابات عام ٢٠١٨ ستنعكس ليس فقط على معطيات النظام السياسي في العراق بل ستكون حداً فاصلاً لواقع جديد يحدد مسارات الدبلوماسية العراقية وعلاقتها الخارجية ان صح التعبير مع الدول الاقليمية والدولية , والتي شكلت في مرحلة ما فواعل مهمة في التأثير على مستوى المجتمع الدولي بشكل عام والخليجي بشكل خاص ناهيك على ان نتائج الانتخابات نفسها ستخلق انفتاحاً كبيراً عزز الوحدة الوطنية التي سعت اليها المرجعية الدينية في مدينة النجف الاشرف في اجواء توافقية وخطاب معتدل اعطى ثماره بإعادة الثقة الى الجميع للنهوض من كبوة الصعاب الى مرحلة محاربة الفساد وبكل اشكاله المتناقضة وتبني وقبول المرحلة الجديدة البعيدة عن عباءة الانتماءات والرضوخ للقانون والدستور وترك كل ما مخبوء من اشكاليات عقيمة ومواجهه كل الازمات التي اعتاش عليها البعض ولسنوات طويلة وبين هذا وذاك سنرى ما يرسمه المستقبل القادم في انتخابات عام ٢٠١٨ وكل ما يتمخض عنها.

١- رؤى وتوجهات لابرز القوى الفاعلة في الخارطة السياسية العراقية

- ١-١ - رؤى وتوجهات في السياسة العامة للتحالف الوطني العراقي

عبد الهادي موحان السعداوي

النائب عن ائتلاف دولة القانون

تقديم :-

يعد التحالف الوطني العراقي ، امتدادا للائتلاف العراقي الموحد الذي تأسس عام ٢٠٠٥ كضرورة إنتخابية وأستطاع ان يضم كل الأحزاب السياسية ((الشيعية)) وقد حقق نجاحات في مجالات عدة ، واخفق في أخرى ، ولاتخرج سياساته العامة عن نص وروح ألدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، من حيث تبني الديمقراطية والسعي لتأسيس الاقاليم ضمن وحدة وسيادة العراق ، والحفاظ على مقتضيات الامن الوطني العراقي .ولكن الواقع السياسي العراقي ملئ بالتعقيدات والمشاكل الامر الذي دفع ((ائتلاف دولة القانون)) طرح مشروع ((الاغلبية السياسية)) كحل أو مبادرة حل لجعل السلطة التشريعية اكثر كفاءة في ادائها ، ونحن من خلال ممارستنا للعمل السياسي ارتئينا تبني هذا المشروع الانتخابي يتزامن معه قانون الانتخابات المعتمد ((سانت ليغو المعدل ١/٧)) وسعيا منا لتجسيد روح وممارسة العمل الديمقراطي اقترحنا أن يتزامن معه أسلوب ((التقطيع الانتخابي)) واعادة تدوير للاصوات أمتنازاع علمها لصالح ((الخاسر الأكبر)) من القوائم لاعطائها فرصة الحصول على ((مقاعد في البرلمان)) ولتجسيد مبدأ نؤمن به الا وهو ((مبدأ الحق الاقصى للناخب)) الذي جعلنا نبتعد برؤانا عن مبدأ ((ترحيل الصوت الواحد)) وذلك للحفاظ على خيارات الناخب وتجسيد احترام مبادئ الدستور سيما مبدأ ((حرية الرأي)) الوارد في باب الحقوق والحريات العامة .

نشأته:-

بدءا من المفيد الإشارة أن التحالف الوطني العراقي هو ((تحالف سياسي عراقي)) فرضته ظروف التحول والانتقال نحو الديمقراطية؛ من خلال التحديات الدافعة لضرورة الاستعداد للانتخابات العراقية عام ٢٠٠٥ ، بعد عقود طويلة من التجربة السياسية ذات الطابع الدكتاتوري ألبعيد تماما عن هكذا ممارسات ؛ ومن هنا أعلن السيد ((عبد العزيز الحكيم)) والذي كان رئيسا ((للمجلس الاعلى)) عن تشكيل ((الائتلاف العراقي الموحد)) في كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ م. والذي ضم معظم التيارات والاحزاب الشيعية ، وبالمقابل لم يغلق أبوابه أمام أي حزب أو تيار غير شيعي منذ تأسيسه ولحد الان .

وقدم برنامجه واستعداده لخوض الانتخابات الاولى في العراق في عام ٢٠٠٥ ، وطرح برنامجه الساعي لبناء نظام سياسي عراقي ديمقراطي ، برلماني ، اتحادي ، منسجما مع روح ونص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، اضافة الى تأكيده على احترام المواثيق الدولية ، وثوابت الدين الاسلامي ، ومحاربة الارهاب .

وبالفعل استطاع ان يجعل من هذا التحالف خيمة أنضوت تحتها كل الاحزاب والكتل الشيعية وخاضت الانتخابات ونجحت في كسب اعلى الاصوات ، بحيث باتت قادرة على ان تكون أكبر الكتل الممثلة في البرلمان العراقي .

ولكن هذا لايعني أن ((الائتلاف العراقي الموحد)) كان موحد برؤاه وتوجهاته وبرامجه ، حيث كان يعصف به بين الفترة والاخرى مهددات وتناقضات وخيارات قد لاتبدو موحدة حول بناء الدولة العراقية ، او حول أفرزات الخارطة السياسية ، أو مستجدات ومتغيرات ألساحة السياسية سواء على الصعيد الداخلي او الاقليمي او الدولي ؛ الامر الذي أفضى الى وجود ثغرات وعقبات باتت تعرقل بدرجة أو أخرى عمله وتوجهاته واهدافه وبرامجه لحل الازمات المستعصية والتي تواجه النخب والشعب العراقي على حد سواء ، وهذا لا يعكس عيبا أو ضعفا في الائتلاف بقدر ما يعكس الازمات المتراكمة والمتجددة في ألساحة السياسية العراقية المعقدة التركيب والتشكيل والتفاعل ، وهذا يبدو لي أمر طبيعي جراء الظروف الجديدة التي طرأت على العراق والتي تحتاج الى وقت طويل لكي يتم أستيعابها والتعامل معها بشكل دقيق وناجح ؛ لذا لانستغرب فترات الركود وبروز الاختلافات وصولا الى الانسحابات من قبل بعض الاحزاب والتيارات الشيعية ، الا ان كل هذا لايعني أن مستقبل وفرص بقاء التحالف بات مهددا با لخطر ، بالعكس تماما فأنت ثوابت وركائز بقائه أكبر واعمق مما أحاط به من مشاكل .

انطلاقا مما تقدم وسعيا لخوض الانتخابات لعام ٢٠١٤-٢٠١٠ م ، أعلن الدكتور ((ابراهيم الجعفري)) في يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩-٨-٢٤ ، عن تشكيل ((التحالف الوطني العراقي)) والذي يشكل أمتدادا طبيعيا للائتلاف العراقي الموحد والذي تأسس كما ذكرنا استعدادا لانتخابات ٢٠٠٥ ،

وضم التيارات والاحزاب الشيعية التالية :-

- ١- المجلس الاسلامي الاعلى بقيادة السيد عبد العزيز الحكيم
- ٢- حزب الدعوة الاسلامية بقيادة الدكتور ابراهيم الجعفري
- ٣- التيار الصدري بقيادة السيد مقتدى الصدر
- ٤- المؤتمر الوطني العراقي بقيادة الدكتور أحمد ألجلبي
- ٥- حزب الفضيلة الاسلامي بقيادة الدكتور نديم الجابري
- ٦- منظمة بدر بقيادة هادي العامري
- ٧- كتلة مستقلون بقيادة الدكتور حسين الشهرستاني

حدثت تغييرات حيث دخلت كتل وانسحبت اخرى وبذلك بات يضم ثمانية كتل وأحزاب هي كالآتي :-

- ١- حزب الدعوة الاسلامية
- ٢- كتلة مستقلون
- ٣- حزب الدعوة الاسلامية / تنظيم العراق
- ٤- المجلس الاعلى الاسلامي العراقي
- ٥- حزب الفضيلة الاسلامي
- ٦- كتلة الاصلاح
- ٧- منظمة بدر
- ٨- التيار الصدري والذي انسحب فيما بعد

ألببرنامج السياسي :-

تحدد برنامج التحالف ومنذ بداية تأسيسه على ثوابت ومرتكزات وطنية عراقية تتلخص بالحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه ، وتقديم برامج أنتخابية تنسجم وتتناغم مع مبادئ الديمقراطية ، ومكافحة الإرهاب ، ورفض أي محاولة لتقسيم العراق ، والالتزام بالدستور كمرجعية عليا ، والاعتراف أملتزم بنتائج ألتخابات ، ورفض جميع أشكال التغيير الديموغرافي الذي أقره النظام السابق ، وسيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة . والعمل بشكل جاد على تحرير الدولة العراقية وكل مؤسساتها من نظام ألتائفية والعرقية . واللجوء الى تطبيق نظام الاستحقاق السياسي والعمل على توزيع الصلاحيات وتطبيق اللامركزية ، وتعزيز وتيسير الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وتحقيق الحكم الرشيد والشفافية مع أيلاء أهتمام خاص لمحاربة الفساد بما في ذلك المحسوبية السياسية والمحاصصة والمحاباة ، وتعزيز السلم الاهلي وتوفير البيئة المناسبة لبناء الدولة تشارك فيها كافة فئات المجتمع العراقي .

ألفرص والمحددات :-

لعل من بين أهم الفرص المتاحة ((للتحالف الوطني العراقي)) هي القدرة على ((البقاء)) و((تجاوز الخلافات والانسحابات والمتغيرات السريعة أقليمياً ودولياً)) وذلك يتحدد من خلال ديناميكيته في محاولة تجاوز ((المحدد والمهدد)) الأكبر للخارطة السياسية العراقية الا وهو تجاوز ((موضوع التسوية)) سواء كانت ((تأريخية)) أو ((مجتمعية)) أو ((سياسية)) ؛ وذلك لكونه مازال يمثل الخيمة لكافة الكتل السياسية سواء الشيعية أم الكتل السياسية الأخرى ؛ وعليه فهو يتجاوز ويمد جسور الثقة لتجسير الفجوة التي تعترض تشكيل تصور ذهني يتولد لدى كافة أطراف التعاون والتشارك والتنافس والصراع ؛ بأن هناك من يريد ان يحقق حالة التوازن والاستقرار ويجاد الحلول لمثل هكذا أشكاليات .

لكن هناك نقاط وبؤر للخلاف تنعكس في من يرأس هذا التحالف ؛ وعليه يفضي الامر أحيانا الى الركود والنكوص ، وأحيانا أخرى الى الانسحابات والتمزقات وربما الى التقاطعات السياسية الواضحة بين بعض مكوناته. الا أن الاتفاق على سياسة عامة لهذا التحالف مازال محط نقاش وسجال كبير سيما بعد انسحاب حزب الدعوة عام ٢٠٠٩ ، وتشكيله لائتلاف دولة القانون بزعامة السيد ((نوري المالكي)) والذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء انذاك .

سيناريوهات مستقبل التحالف الوطني :-

تنحصر السيناريوهات المحتملة بشأن مستقبل التحالف الوطني في ظل متغيرات العملية السياسية ضمن ثلاثة سيناريوهات هي الآتي :-

١- سيناريو التفكك والانشطار – مرجح –

يعد هذا السيناريو ((مرجحاً)) وذلك لكونه قائم على فرضية أساسها أن التحالف الوطني ليس مؤسسة سياسية حقيقية ممثلة للأطراف الشيعية بكل أفكارها ورؤاها ، وإنما هو ((تحالف انتخابي)) تجتمع مكوناته قبيل الانتخاب ، وتفترق بعد أن تحصل على المكاسب ، والدليل على هذه الفرضية أن التحالف شهد انسحابات عديدة وخلافات كبيرة بين كتله ، وفي آخر دورتين إنتخابيتين دخلت مكوناته بقوائم منفصلة ، وحاولت أن تشكل الحكومة منفردة مثل ((ائتلاف دولة القانون)) و((

ائتلاف المواطن)) غير أنها لم تحصل على الاصوات الكافية ، ما فرض عليها العودة الى التحالف والاصطفاف مع القوى الشيعية من جديد .

وثمة عدة اعتبارات تؤكد أن أئتلاف أيل للتفكك منها :-

١- ان تجربة انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣ ، غيرت طبيعة التحالف وحولتها الى صراعات واضحة ، حيث شهدت الساحة الاعلامية تسقيطاً سياسياً وادارياً لاكثر من ((محافظ)) سبقه اجراءات واتفاقات فككت التحالف على مستوى المجالس المحلية .

٢- لاتوجد رؤية موحدة تجاه مسألة ((الاصلاح الحكومي)) والتغيير الوزاري وتمكين اجراءات ((مكافحة الفساد)) وعلى هذا الاساس أفتقرت ((كتلة الاحرار)) التابعة للتيار الصدري عن باقي مكونات التحالف ، حيث علقت عضويتها في التحالف ، ودعت الى مظاهرات واعتصامات شعبية ، ووصل الامر بها الى حد محاولة أجهاض العملية السياسية برمتها اذا لم تنفذ رؤيتها الخاصة بالاصلاح .

٣- بروز منافس قوي للتحالف الوطني وهو ((الحشد الشعبي)) وتحوله الى مؤسسة فاعلة يحتمل ان تشارك في العملية السياسية بعناوين مختلفة ، وتحاول طرح مشروع سياسي جديد ، وفي حال تحقق هذا السيناريو سينتج عنه معطيات عدة أهمها :-

انعدام فرصة تحقيق ((اغلبيية سياسية)) للمكون الشيعي . وتأرجح قاعدة التحالف الشيعية وانشطارها .

٢- سيناريو بقاء التحالف على وضعه الحالي - محتمل -

يفترض هذا الاحتمال أن يستمر التحالف الوطني وبجهود إيرانية ضاغطة ، في شكله الحالي للمكون الشيعي؛ يهدف غلق ألباب أمام أي قوة غير شيعية تسعى الى نيل منصب ((رئاسة الوزراء)) وهنا تبرز تقسيمات داخل كل قوة من قواه ألتقليدية مايعزز فكرة عدم سقوط الحكومة ، وبالتالي ضمان استمرار أستحواذ كتل التحالف على المناصب الحكومية لان بقاءها خارج نطاقه يعني تفرقها وبالتالي ضياع مكاسبها .

ويستدعي تحقيق هذا السيناريو ألتوافق على مرشح من خارج الأسماء المعروفة والمطروحة على الساحة السياسية الان ، ويؤكد هذا الراي الاجتماعات المكثفة التي يعقدها رئيس التحالف الوطني مع الشخصيات المعروفة الشيعية مثل لقاء السيد ((عمار الحكيم)) مع الدكتور ((ابراهيم الجعفري)) الذي تمخض عنه الاتفاق مجددا على ضرورة تقوية التحالف ، وضمان أستمراره كمظلة لكل القوى الشيعية ، وينتج عن هذا السيناريو الاتي :-

١- ضمان وحدة التحالف الوطني كما كان سابقا

٢- بقاء التيار الصدري ضمن التحالف

- ٣- تجميد مشروع التسوية التاريخية لمرحلة مابعد داعش ؛ لان أنجازها يتطلب زعامة من وزن السيد ((عمار الحكيم))
- ٤- اختيار شخصية من أصف الثاني سيمتح أطراف التحالف الحرية اللازمة لعقد تحالفاتها الانتخابية دون الاضرار بموقف رئيس التحالف
- ٥- تسليم رئاسة التحالف لشخصية ثانوية سيطمأن أقطاب التحالف ويبدد مخاوفها من أستغلال القيمة الاعتبارية للمنصب في ألدعاية الانتخابية
- ٦- بقاء التحالف الوطني مكبلا وعاجزا كما هو الان وعدم وجود ((أغلبية سياسية)) حقيقية في البرلمان ، وازدواج عمل كتله بين المعارضة والموالة للحكومة .
- ٣- سيناريو الاندماج والتكامل - مستبعد -
- يفترض هذا السيناريو نجاح الجهود الأيرانية في إنهاء جميع خلافات الكتل الشيعية ، وتحويل التحالف الوطني الى ((مؤسسة سياسية)) حقيقية قادرة على قيادة البلاد وتحقق هذا السيناريو يتطلب الاتي :-
- ١- النجاح في تنفيذ البرنامج السياسي الحكومي من خلال مساندة التحالف الوطني للبرنامج الحكومي ، وتأييده المستمر لمشاريع القوانين .
- ٢- الضغط الشعبي المتصاعد والرافض للفعل السياسي بشكل عام قد يوحد قوى التحالف الوطني ، وهذا الفعل سوف يحقق أستعادة الثقة من قبل المجتمع ، وأعادة رصيده الضائع لدى الجماهير .
- ومن نتائج هذا السيناريو :-
- ١- تحول التحالف الوطني من مظلة للأحزاب والقوى الشيعية الى تحالف وطني عراقي منفتح على كل المكونات والأحزاب الأخرى .
- ٢- أسقاط كل ألرهانات على أنهيار وتقسيم ألعراق وجعل كل أأزمات داخل الحدود لأخارجها .
- ٣- تقسيم القدرات بين الدولة والأحزاب والمجتمع ، والذي يعتبر من أهم ملامح الأستقرار السياسي والأجتماعي في الأنظم أألمقراطية .
- ماتقدم دفع ائتلاف دولة القانون بزعامة السيد ((نوري المالكي)) الى طرح مشروع سياسي ، يسعى جاهدا الى أنجاحه والترويج له ، وكسب المؤيدين والمناصرين له الا وهو ((مشروع الاغلبية السياسية)) والذي أعتبره ((برنامج أنتخابي)) و((سياسي)) امام كافة القوى أألسياسية العراقية أستعدادا لانتخابات عام ٢٠١٨ المقبلة ، وعليه سنحاول الان تسليط الضوء على السياسة العامة لائتلاف دولة القانون ، وماهية برنامج ((الاغلبية أألسياسية)) و((اليات تحقيقه)) وكما يلي :-
- السياسة العامة لائتلاف دولة القانون :-**

قبل الخوض في غمار هذا الموضوع، ارى من المفيد الاشارة الى ان مفهوم السياسة العامة وفقا لراي ((كارل فردريك)) ((برنامج عمل مقترح لشخص او جماعة او حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها ، سعيا للوصول الى هدف او لتحقيق غرض مقصود)). وتأسيسا على هذا ألتعريف سنحاول طرح برنامج ائتلاف دولة القانون المتمثل كما ذكرنا سابقا بمشروع الاغلبية السياسية ، ثم نحاول ان نطرح فرص نجاحه وامكانية تحقيقه من خلال طرح رؤانا الخاصة بالاليات المتاحة الواقعية الممكنة في ظل تعقيدات الساحة السياسية العراقية وصولا الى الهدف المنشود .

برنامج الاغلبية السياسية :-

يقوم هذا البرنامج على فكرة أساسية مفادها ألسعي لتشكيل كتلة سياسية كبيرة تجتمع على برنامج سياسي وأقتصادي وأجتماعي موحد ، يعنى بتشريع القوانين وتشكيل الحكومة ، من هذه الكتلة القائمة على ((الاغلبية السياسية للمكونات)) وليس ((الاغلبية العددية)) يتم ألتخاب رئيس الوزراء الذي يشكل كابينته الوزارية ، ويكون مسؤول أمام ألبرلمان عن كابينته . هذا البرنامج يسعى لتجسيد أسس ومقومات النظام البرلماني ، ويعد ضامنا للخلاص من المحاصصة السياسية التي نتج عنها أزمات كبيرة .

أليات تحقيق هذا ألببرنامج :-

-يعد هذا ألببرنامج خيارا أستراتيجيا لتصفية وتنقية أالخارطة السياسية من أفرزات الانتخابات السابقة ، أضافة الى كونه مرتكزا أساسيا لتحقيق الديمقراطية البرلمانية المتجلية بوجود برلمان ذو أداء فعال وكفوء كما هو أالحال للبرلمان الانكليزي مثلا والذي نسعى من خلاله لتحقيق مقولة ((s((genevoisdelolme)) في القرن الثامن عشر حيث ذكر ((أن البرلمان الانكليزي بمقدوره أن يفعل كل شئ عدا أن يغير الرجل لامرأة)) ؛ وعليه أسمى ومن خلال تجربتي ألسياسية منذ تولي رئاسة ألمجلس البلدي في ناحية الغراف /محافظة ذي قار ٢٠٠٩-٢٠٠٤ وصولا الى كوني عضوا ثم نائب لرئيس مجلس المحافظة ذاتها حتى صعودي الى قبة البرلمان العراقي في عام ٢٠١٤ ولحد الان . أرى أن هذا البرنامج يتطلب توافر عدة أليات لا ادعي انها مثالية ومتكاملة ، بل هي أقرب الى الواقع العراقي ومنسجمة مع الامكانيات والقدرات المتاحة في ظل الخيارات والرؤى المحدودة في الساحة السياسية والقانونية والادارية ، مع أالحفاظ على ماورد من مواد وبنود في الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ .

اولا :- أأشار الدستور العراقي في المادة اولا منه عام ٢٠٠٥ الى أن الدولة العراقية ((برلمانية)) . هنا من المفيد الاشارة الى أن النظام البرلماني ووفقا لرأي علماء النظم السياسية ، يقوم على أساس ألتوازن

والتعاون ما بين السلطات الثلاث ((التشريعية والتنفيذية والقضائية)) هذا الامر يحتاج الى تفعيل قاعدة تحقيق التعاون الكامل بين البرلمان ورئيس الحكومة عن طريق الوزارة المسؤولة امام ممثلي الشعب ، والذي لا يتم الامن خلال ((سيادة رأي الاغلبية)) داخل البرلمان والمترجم بوجود ((كتلة سياسية تعكس الاغلبية السياسية التمثيلية)) القادرة على تشكيل الحكومة ، وتمير القوانين التي تسهم في جعل السياسات موضع التنفيذ .

هذا الامر يحتاج الى وضع النقاط على الحروف وعدم ترك بعض المفاهيم والمصطلحات عائمة وغير محددة .

مثلا ماهي الحدود والاطر القانونية للنظام الذي اعلن العراق عن تبنيه الا وهو ((نظام التمثيل النسبي)) فهل القانون الانتخابي العراقي والنظام الانتخابي وقانون المفوضية المستقلة العليا للانتخابات حدده بشكل دقيق ؟ الاجابة كلا _ لذا علينا الحث بحل أول أشكالية الا وهي هل نحن أمام تمثيل نسبي كامل ؟ ام تمثيل نسبي تقريبي ؟

الاول يعني في حالة تبنيه اننا سنكون امام سن نظام انتخابي يقوم على حساب الاصوات الصالحة المدلى بها على العدد التقريبي لاعضاء المجلس المنتخب .

والثاني يعني اننا أمام تمثيل نسبي تقريبي والذي يعني عدد الناخبين على عدد المقاعد .

ولو انني اكثر ميلا باتجاه دفع مشري القانون الانتخابي والنظام الانتخابي الى تبني نظام التمثيل النسبي التقريبي والذي يعني عدد الناخبين على عدد المقاعد . وذلك انطلاقا من أيماني بالمبادئ الديمقراطية التي تسعى الى ايجاد كافة الطرق والوسائل لزيادة المشاركة السياسية وتوسيع التمثيل البرلماني لمكونات الشعب المتنوعة الفسيفسائية داخل العراق .

وعدم الاكتفاء بالقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٥ م والي اعلن تبني العراق لنظام التمثيل النسبي دون ان يحدد أي منهما اصلح للشعب العراقي .

ثانيا :-

هنالك حقيقة علمية تشير الى أن النظام السياسي لا تكتمل صورته الا اذا تم تبني ((نظام حزبي وانتخابي وقانوني)) واضح يرسم بدقة ملامح الخارطة السياسية وعدم ترك الباب مفتوحا للاجتهادات الانية . فمثلا علينا ايجاد ضوابط ولوائح تحدد لنا مانوع الاغلبية عمليا والتي تنسجم مع البرنامج السياسي لفكرة الاغلبية السياسية كبرنامج عمل مقبل ، حيث سنجد انفسنا مضطرين لتبني ((ترجمة رقمية)) داخل السلطة التشريعية التي تحدد ملامحها ((المعادلات الرياضية)) أي النظام الانتخابي الذي يحسم فكرة ترجمة الصوت الى مقعد .

هل نسعى الى ((الاغلبية الضخمة)) أم ((الاغلبية النسبية)) ام ((الاغلبية البسيطة)) ام ((الاغلبية المطلقة))؟؟؟ وبما ان ((برنامج الاغلبية السياسية)) المطروح هو تجسيد لفكرة توازن وتحالف

وتشارك مكونات سياسية واجتماعية وقومية ودينية وعرقية ؛ وعليه فهو سيمثل مرتكز ديمقراطي مهم الا وهو ضرورة كون البرلمان العراقي ((مرعاة التركيبة المجتمعية)) من حيث ((كتلة الاغلبية الفائزة)) ام ((كتلة المعارضة)) وهنا كيف يتم الحساب الرقعي لما تقدم؟؟ لو تبيننا ((اغلبيية بسيطة)) أي ((نصف القوى السياسية والاجتماعية +١)) والمتمثلة بالاحزاب والكتل السياسية المشتركة بالانتخابات .

ام ((اغلبيية سياسية مطلقة تتكون من نصف +١ للقوى السياسية والاجتماعية المشكلة للخارطة السياسية العراقية)) والغير مشكلة للاحزاب او المنظوية تحت لواء احزاب سياسية ، ولكنها تعلن أستجابتها وقناعتها وايمانها بمشروع الاغلبية السياسية المطروح كبرنامج ((أنقاذ سياسي)) وتلجأ الى التصويت له في صناديق الاقتراع .

أم اغلبيية سياسية نسبية تعكس أقرب تقارب وتفاهم مع المشروع المطروح حتى وأن لم تبلغ نسبتها نصف أو ربع الخارطة السياسية المجتمعية العراقية .

وبما أن مشروعنا هو ((مشروع وطني للانقاذ)) لايعدى بالاعداد بقدر عنايته بالمكونات المجتمعية السياسية والدينية والاقتصادية ؛ وعليه تكون الترجمة الالية الرقمية هو تبني ((الاغلبية السياسية النسبية)) .

ثالثا :- المادة الثانية من ألدستور العراقي الفقرة ((ج)) تؤكد على ضرورة عدم السماح بسن قوانين تتنافى وحرية ألتعبير عن أالرأي .

نلاحظ أن ((قانون ألتخابات ألعراقية)) ومنذ عام ٢٠٠٥ م ، ومن جراء ألتحصص ألسياسية والطائفية تبني فكرة ((ترحيل الصوت الواحد)) وهذا يعكس خرق دستوري كبير للمادة المذكورة أعلاه . وسعيا منا لجعل ((برنامج ألتغلبية ألسياسية)) فاعل وضام لكل فئات المجتمع ، وساعي الى ألتزام ألدستور ورأي ألتناخب الذي قدسته كل ألدساتير في العالم .
نطرح رفضنا له وذلك لسببين :-

الاول :- ألتزام ألدستور ومبادئ الديمقراطية الساعية للتحفاظ على ((حرية أالرأي)) و((حق ألتناخب بأختيار من يمثله)) .

الثاني :- توظيف واستثمار ((للمرشح)) الذي يجني أعلى الاصوات وترشيحه لرئاسة الوزراء ، حيث أن من يجني مثلا ((مليون)) صوت يعد أشبه بأستفتاء بأنه شخص قادر على حمل هموم الشعب وتولي منصب رئاسة الوزراء بدلا من حرمانه من مؤيديه ومناصريه وجمهوره الذي أختاره ، والبحث عن شخصيات لرئاسة الوزراء قد لاتحضى بالثقة والتأييد الشعبي .

هذا التصحيح لو تم تبنيه يعطي فرصة كبيرة لبرنامج الاغلبية السياسية بحسم النزاع حول ((رئاسة الوزراء)) أضافة الى كونه فعلا مشروع أو برنامج يحترم الإرادة العامة للشعب . وهنا سنتوصل الى تطبيق مبدأ ديمقراطي مهم الا وهو ((تحقيق ألتحق الاقصى ألتناخب)) والذي سيجعل من برنامج

الاجلبية السياسية يعكس كل معادلات التمثيل المطلوبة في الانظمة الديمقراطية من حيث التمثيل الجغرافي ، الايدلوجي ، الحزبي ، المجتمعي : لانه سيكون برنامج ((لادارة وحل الازمات والنزاعات)) . رابعا:- يعيش العراق منذ عام ٢٠٠٣ م ولحد الان في ظل ((عنقود أزموي)) يتمثل بأزمة الهوية ، وأزمة الشرعية ، وأزمة التغلغل ، وأزمة المشاركة ، وأزمة الاندماج ، وأزمة التوزيع -٢-

والتي تتطلب الوصول الى تبني برنامج يحقق ((تغييرا سياسيا)) يحقق ((عقلنة للسلطة)) وتمييزا وتوزيعا للوظائف السياسية ، وخلق بنى متخصصة ، وزيادة المشاركة بالاستيعاب التدريجي لكل الجماعات والشرائح الهامشية -٣- وذلك بالابتعاد عما أفرزته الانتخابات السابقة من التقوقع داخل ((الديمقراطية الوصائية)) حيث ألهيأة التنفيذية تركز السلطة بيدها ، ولانتملك ألهيأة التشريعية السلطة المعقولة لجعلها قادرة على سن قوانين وتشريعات تسهم بتحقيق التغيير التدريجي المتوازن للبنى والمؤسسات وصولا الى تحقيق دولة الرفاه والاستقرار والتوازن التي تسعى الى ايجاد ثقافة مدنية تتجاوز الاتجاهات السياسية التقليدية -٤-

خامسا :- تجنبنا للنزاعات التي قد تتولد داخل البرلمان العراقي نقترح الابقاء على ((قانون سانت ليغو المعدل ١/٧)) ورفده ببرنامج ((التقطيع الانتخابي)) و ((منح الاصوات المتنازع عليها)) وليس الاصوات غير الشرعية ((للخاسر الاكبر)) في الدوائر الانتخابية ، والذي ستسفيد منه كافة الكتل والاحزاب كبيرها وصغيرها وذلك من خلال إعادة تدوير وتوزيع هذه الاصوات المتنازع عليها والتي عادة ماتكون لاسباب سياسية وليست قانونية . وهنا سيكون الجميع مستفيد ويعمل تحت خيمة ((الاجلبية السياسية)) .

سادسا :- تبني أسلوب ((مكافأة الفائز الاول)) مسترشدين بالتجربة الايطالية حيث يعطى ((وزن)) وليس ((رقم)) للكتلة التي ستحصدها أعلى الاصوات نسبة ٥١% من أجل خلق برلمان قوي قادر على إصدار التشريعات بشكل فعال .

سابعاً -/ من أجل تجسيد مؤسسة تشريعية فاعلة وتجنبنا لاحتمالات افشال تمرير القوانين التي تمس المصلحة العامة نجعل من عملية التصويت داخل البرلمان تقوم على مبدأ ((أغلبية ثلثي الحاضرين المشتركين بعملية التصويت)) وذلك لمنع تسويق وتأخير وتأجيل التصويت على القوانين من قبل بعض الكتل والاحزاب التي قد تعتمد الى الغياب او الامتناع عن التصويت مما يعرقل عمل البرلمان .

التوصيات :-

١- السعي للحفاظ على وحدة وتماسك التحالف الوطني العراقي وتجنب الاشكاليات المتتلفة من طبيعة العمل السياسي وذلك من خلال وضع ضوابط ونظم داخلية ولوائح أكثر صرامة ووضوح

- ٢- تبني مشروع الاغلبية السياسية بأعتبره احدى الحلول لتحقيق سلطة تشريعية ذات كفاءة وفعالية .
- ٣- تبني نظام سانت ليغو المعدل
- ٤- تبني اسلوب التقطيع الانتخابي واعادة تدوير الاصوات المتنازع عليها وتوزيعها لصالح مبدأ الخاسر الاكبر من القوائم .
- ٥- تجسيد مبدأ الحق الاقصى للناخب من خلال التخلي عن مبدأ ترحيل الصوت الواحد وذلك لترسيخ احد أهم مبادئ الديمقراطية الا وهي احترام حرية الرأي والمنسجم مع الدستور العراقي في باب الحقوق والحريات العامة .

المصادر:-

- 1- Carl-frieich-man and his government-new york-maac-grow-hi-1963-p-79
- 2-lucian-pye-comparative politics and political development- politics interaditional societies-6- edited by Harvey-kebscn 11 –appleton- centrury-p-63-73
- 3- Samuel p-hunitghton-political order in changing societies-new haven-yala-university-1968-p-p12-
- 4- Edward shills-political development in the new states- the hagnemorton-1960 –p-7-40-p-100-110

٢-١-١- المرجعيات الدينية في العراق والاستحقاقات الانتخابية في ٢٠١٨

أ.د. عبد الجبار عيسى عبد العال

كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية

الملخص

في تطلعها للانتخابات التشريعية القادمة في ٢٠١٨ تعمل المرجعيات الدينية على إعادة تقييم الوضع السياسي والتحرك بناء على معطياته. وبنظرة شاملة إلى المرجعيات الدينية في العراق نجد أن تغيرات ملحوظة قد طرأت على مجمل بيئاتها وساحاتها، فالمرجعية السنية، التي تزعمتها هيئة علماء المسلمين بعد ٢٠٠٣، برزت فيها أطراف متنافسة جديدة اعترف بـ (المجمع الفقهي) فيها كمرجعية وحيدة لأهل السنة، ولكن لا يبدو إن هذه الطر المرجعية سيكون لها تأثير كبير في الانتخابات القادمة. أما الجانب الشيعي، فإن مرجعية السيد السيستاني الأكثر فعلا على الساحة السياسية والتي تؤمن بالدولة المدنية، تُواجه بمنافس قوي جديد يتمثل بمرجعية ولاية الفقيه التي تؤمن باشتراك رجال الدين في الحكم. وبلحاظ كل ذلك ينبغي على صانع القرار الحكومي أن يعمل على إجراء الانتخابات في موعدها وأن يعمل على استيعاب ودعم المؤسسات الدينية ورجال الدين الفاعلين وأن لا يسمح باستشراء الصراع المرجعي.

المقدمة

يُعدّ تأثير المرجعيات الدينية، مؤسسات و أشخاص، ومنذ ٢٠٠٣، واحدا من أهم المؤثرات التي توجه العملية السياسية في العراق. وفي اقتبال الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٨ يشهد تأثير هذه المرجعيات تغيرات ملحوظة من حيث القوة أو من حيث ظهور فواعل جديدة على ساحاتها التقليدية ما يزيد الدينامكية التي تتميز بها العلاقة التقليدية بين الدين والسياسة في العراق. سنحاول في هذه الورقة استجلاء هذا التأثير من خلال الحركة السياسية الراهنة لهذه المرجعيات الدينية (استنادا إلى إطارها المذهبي السني والشيعي) والتي ليس من اليسير رصدها لأنها غالبا ما لا تكون في العلن.

أولا - تأثير الإطار المرجعي السني:

منذ عام ٢٠٠٣ ، بدأت دعوات من أجل تجميع سنّة العراق تحت مرجعية واحدة مماثلة للشيعة. وقد جرت محاولات عديدة في هذا السبيل أسفرت عن تأسيس (المجمع الفقهي العراقي) الذي صادق عليه مجلس النواب في عام ٢٠١٤ ليكون المرجعية الرسمية لأهل السنّة. مع ذلك تكونت

لدى السنّة أطر مرجعية أخرى متفرقة على مدى السنوات الماضية. ومن أهم هذه الأطر: هيئة إفتاء أهل السنة والجماعة أو دار إفتاء الديار العراقية، جماعة علماء العراق، مجلس علماء الرباط المحمدي الصوفي، مع وجود هيئات مثل هيئة علماء المسلمين الممنوعة من العمل في العراق والتي طرحت نفسها منذ ٢٠٠٣ كمرجعية شاملة لأهل السنة، وكذلك أطراف أخرى أقل أهمية، هذا ، فضلا عن شخصيات منفردة لها تأثير على الساحة السنية مثل شخصية الشيخ عبد الملك السعدي وغيره. أما في كردستان ذات الأغلبية السنية فلا يكاد يذكر تأثير مرجعي ديني في السياسة.

• المرجعيات السنية والاستحقاقات الانتخابية في ٢٠١٨

لا يبدو إن هنالك دورا حاسما للمرجعيات السنية يؤثر في العملية الانتخابية في ٢٠١٨، فالملاحظ إن كل هذه الأطر لم تأت من خلال شريعات مؤسسية لها فعلها التاريخي، فمعظمها طرح نفسه بعد عام ٢٠٠٣ كرد فعل سياسي - ديني، كما أنها متناحرة فيما بينها في الغالب. ورغم إن معظم هذه الأطر تدعوا إلى المشاركة في الانتخابات و العملية السياسية، على عكس ما دعت إليه هيئة علماء المسلمين في ٢٠٠٥ حين دعت مقاطعة الانتخابات، إلا إنها لم تعد مؤثرة بشكل واسع. وإذا كانت القاعدة الشعبية السنية قد تأثرت بالمؤثر الديني بعد عام ٢٠٠٣ مباشرة، فإن مزاج المجتمع السني قد تغير تجاه الظاهرة الدينية - السياسية في الوقت الراهن لجملة من الأسباب من بينها ، والأداء السلبي لممثلهم في البرلمان والحكومة، والدمار والتهجير الذي لحق بهم جراء اجتياح (الدولة الإسلامية) لمناطقهم. ولذلك بدأ قادة رأي ونخب سنية من خارج العملية السياسية، أغلبهم علمانيون يقيمون خارج العراق، يروجون لحلول خارجية لتغيير المعادلة السياسية التي يرون إنها ظلمت السنة. بالمقابل، حاول سياسيون سنّة من تحالف القوى السنيّة الإتكاء على مرجعية سنية رسمية، فعملوا في البرلمان من اجل المصادقة على أن يكون (المجمع الفقهي العراقي) مرجعية وحيدة لأهل السنة في عام ٢٠١٤ ، فيما تم إهمال أطراف أخرى مثل دار الإفتاء العراقية، وكان ذلك أحد أوجه المحاصصة الطائفية والحزبية و ذلك ما تجلّى في نفس العام عندما اعترض تحالف القوى وكذلك المجمع الفقهي على رئيس الوزراء حيدر العبادي حين عين عبد اللطيف الهميم رئيسا لديوان الوقف السني وكالة ، حيث عدوه حق من حقوق المجمع الفقهي.. أما بالنسبة لباقي الأطر المرجعية السنية فإن معظمها يميل إلى التماهي مع الحكومة العراقية والتحالف الوطني

الذي يحكمها مثل دار الإفتاء العراقية ، وكذلك جماعة علماء العراق بزعامة الشيخ خالد الملا الذي هو عضو سني في التحالف الوطني الشيعي . فيما تهتم جماعة الرباط المحمدي الصوفية بأن لها صلات بإيران .

وإذا كان (المجمع الفقهي العراقي) رغم حداثة تشكيله ، يمكن أن يكون الهيئة الوجيهة لدى النخب والشارع السني ، فإن منافسا آخر له برز حضوره على الساحة هو(دار الإفتاء العراقية) بقيادة الشيخ السلفي مهدي الصميدي. وهذا التنافس يمكن أن يكون له انعكاس على الحركة أو الموقف السياسي فيما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابية أو العملية السياسية القادمة . وإذا كان المجمع يتمتع بالاعتراف القانوني ويرتكز على أحزاب وكتل سياسية في العملية السياسية، فإن دار الإفتاء تتمتع بديناميكية ونشاط عال وبدأت تحشد الأتباع من أجل أن يكون لها صوت مسموع في الاستحقاقات السياسية القادمة، حتى أن الشيخ الصميدي شكل فصيلا مسلحا تابعا له بإسم (قوة أحرار العراق) لتكون الجناح العسكري للدار^١. لكن ما يواجه دار الإفتاء العراقية هي إنها وإن كانت معتدلة إلا أنها سلفية في مجتمع يغلب فيه الأحناف والشافعية مما قد يشكل عائقا لتمدها المجتمعي فضلا عن حداثة تجربتها المرتكزة على كاريزما زعيمها الصميدي. بالمقابل، يتمتع المجمع الفقهي بشرعية إطاره الاجتماعي والمكاني الحنفي السني ، كما إنه يشتمل على نخبة علمائية متخصصة.

و مع ما يستنتج من ضعف ظاهري ل (المجمع الفقهي)، فإنه ، ومن خلال معلومات حصل عليها الباحث من مقربين للمجمع ، إنه سيدعم أحزاب الطبقة السياسية السنية ذاتها وخصوصا الحزب الإسلامي أو ما قد يتفرع منه للانتخابات القادمة مثل (حزب الحق) الذي تزعمه أحمد المساري . لكن، وبالمحصلة، ليس من المتوقع أن يشكل الفعل المؤسسي أو المرجعي الديني للسنة في العراق تأثيرا سياسيا مهما في الاستحقاقات الانتخابية القادمة إذا ما بقي المناخ السياسي العراقي والإقليمي على وضعه الراهن ، إذ أن تبدل ذلك المناخ (قضية استفتاء كردستان ، الإقليم السني، وغير ذلك) ربما يرفع من أسهم تأثير تلك الأطر المرجعية لاسيما (المجمع الفقهي العراقي) ، فقد يصبح المجمع غطاء (شرعيا) إذا ما أراد سياسيو تحالف القوى أن يطرحوا قضية الإقليم السني في الانتخابات القادمة، لاسيما إن رأي المجمع ممثلا بزعيمة الشيخ أحمد حسن الطه هي ذات نظرة الحزب الإسلامي البراغمية إزاء قضية الإقليم^٢. و لكن، مع كل ذلك، قد لا يكون الإطار المؤسسي أكثر فاعلية أحيانا من فتوى لأحد المشايخ الذين لهم وزنهم في الشارع السني كالشيخ عبد الملك السعدي الذي بالرغم من معارضته للحكومة إلا أنه يتمسك بالوحدة الوطنية، وكان محط استشارة دائمة للقوى الليبرالية السنية الجديدة من خارج العملية السياسية.

وعلى الرغم من أن الأطر المرجعية الدينية السنية لم تحسم الرأي بخصوص شكل الدولة في المرحلة القادمة ، ديني أو مدني، إلا أن هنالك عدة بدائل يمكن لهذه المرجعيات أن تسلكها خلال المدة القادمة تتعلق بالفاعلية إزاء الاستحقاقات الانتخابية لعام ٢٠١٨:

١. بقاء السلوك الراهن للمرجعيات السنية والذي يتمثل بدعم المجمع الفقهي للأطراف السنية في العملية السياسية لاسيما تلك التي عملت على منحه الشرعية القانونية. وكذلك الأمر بالنسبة للأطر المرجعية

الأخرى مثل دار الإفتاء التي تدعم الاتجاه الحكومي أو تتماهى معه وتدعم الاتجاهات السياسية التي تدخل ساحة الانتخابات القادمة. والأمر ذاته بالنسبة الى الشخصيات المرجعية النافذة في المجتمع السني والتي تديم التواصل مع أطراف من داخل العملية السياسية وخارجها من أجل الخروج من حالة التهميش التي يشتهي منها العرب السنة.

٢. اللجوء إلى الدعم الخارجي، وهذا يتم حصرا من خلال المجمع الفقهي العراقي عن طريق تحصيل الدعم من مرجعيات إسلامية سنية خارجية مثل مرجعية الأزهر في مصر و مرجعيات عربية وإسلامية مماثلة، وذلك من أجل أن يكون لها دور مؤثر عند إسنادها لأطراف سياسية تحرص على فوزها في الانتخابات القادمة، ومن جهتها تكون هذه الأطراف قد حصلت على شرعية دينية معتبرة.

٣. تحرك المجمع الفقهي بالذات ، باعتباره المرجعية الوحيدة التي حصلت على الاعتراف الرسمي من الدولة ، في ساحة الاشتغال المدني السني تمهيدا للانتخابات القادمة عن طريق المبادرة بدعم الأطراف السياسية الليبرالية المدنية السنية لاسيما تلك الجديدة منها التي لم يسبق أن دخلت في العملية السياسية، وذلك من أجل أن أمرين : الأول كي تبرز نفسها بأنها غير منغلقة على التوجه الديني، والثاني من أجل كسب الشارع السني الذي ضاق ضرعا بالتوجهات الدينية التي حكمت العمل السياسي في العراق طيلة المدة الماضية والتي تسببت بكل ما جرى للمجتمع السني من كوارث الحرب والتهجير.

٤. يمكن للمرجعيات السنية أن تتحرك ضمن الفضاء الإسلامي الوطني، ومثال ذلك، المجمع الفقهي ، باعتباره المرجعية السنية الرسمية ، يمكن ان يسلك أسلوبا وطنيا فيديم الصلة مع مرجعية النجف الشيعية عن طريق الاتفاق معها على الدعم الموحد لكل طرف سياسي ينهج منهج الدولة المدنية سواء داخل الجغرافيا المذهبية لكل طرف أو على مستوى الوطن. الأمر نفسه ينطبق على بقية الأطر المرجعية السنية ، دار الإفتاء، جماعة الرباط وغيرها ، فضلا عن المراجع المنفردين.

ثانيا- تأثيرات الإطار المرجعي الشيعي :

رغم إن الإطار المرجعي الشيعي في العراق يتكون عدة مرجعيات مثل مرجعية السيد السيستاني والمرجعية الصدرية والشيرازية والبعقوبية وغيرها، إلا إن المرجعية التاريخية التي تملك الثقل الأكبر عند الشيعة هي (المرجعية العليا) التي يتزعمها السيد علي السيستاني. تاريخيا، تمتلك هذه المرجعية الشيعية تأثيرا كبيرا في سير العملية السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١، ويكفي ذكر إنها عطلت توقيع المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٢٢ لمدة سنتين من قبل المرجع السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني. وهي ذات المرجعية التي أصرت على كتابة الدستور بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ وإجراء الانتخابات، ثم لازالت حتى الوقت الراهن مصدرا رئيسيا للشرعية سواء على مستوى الأحزاب الدينية الشيعية أم على مستوى النظام السياسي الذي يسيطر عليه التحالف الوطني الشيعي.

• المشهد المرجعي الشيعي في العراق

غالبا ما يسود التداخل في المفاهيم عند وصف المشهد المرجعي الديني المؤثر في الشأن السياسي في العراق ، لذلك لا بد هنا من فك ذلك التداخل، فإذا استثنينا المرجعية العليا في النجف صاحبة التأثير المعروف في الشأن السياسي في وقت لا يمثلها حزب معين، نجد إن المرجعية الصدرية تحولت إلى تيار سياسي محض منذ أن فكت ارتباطها بمرجعها الفقهي (السيد كاظم الحائري). هذا الأمر يختلف مع مرجعية السيد اليعقوبي التي يمثلها حزب الفضيلة الإسلامي. لكن ما طرأ على المشهد المرجعي- السياسي في العراق هو دخول مرجعية (ولاية الفقيه) ذات التوجه الإيراني التي تشرك رجال الدين في الحكم على هذا المشهد في العراق. وقد تمثل ذلك بمحاولات للشيخ (محمود هاشمي شاهرودي) عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام في جمهورية إيران الإسلامية والذي أسس مكتباً له في النجف الأشرف لتثبيت تلك المرجعية، وهذا ما يُنبئ بأن تنافسا ، إن لم نقل صراعا، يمكن أن يحدث على التأثير في المشهد السياسي العراقي القادم بين هذه الأخيرة و مرجعية السيد السيستاني التي لا تؤمن بولاية الفقيه و تدعو إلى دولة مدنية.

• المرجعيات الشيعية والاستحقاقات الانتخابية في ٢٠١٨

على الرغم من أن مرجعية النجف العليا بزعامة السيد السيستاني والفقهاء الثلاثة (بشير النجفي و محمد سعيد الحكيم و محمد إسحاق الفياض) لا تمتلك حزبا سياسيا إلا أن لها القدرة على التأثير في بعض الأحزاب الدينية أو كتل معينة داخل هذه الأحزاب. في الانتخابات الماضية بدت لها صلات واضحة وأخرى مستترة مع المجلس الأعلى الإسلامي وبعض النواب المستقلون في دولة القانون. إلا إن مرجعية السيد السيستاني ، ومن خلال مصادر لها صلة بالمرجعية ، تدخلت مؤخرا عند التحالف الوطني، بصورة غير معلنة، في تقديم بديل للقانون الانتخابي الحالي من أجل أن لا يعاد انتخاب أشخاص أو أحزاب طالما اهتمتها بالفشل في إدارة الدولة. كما إنها أعادت إقامة الصلة مع السيد عمار الحكيم من خلال التيار الجديد الذي أنشأه مؤخرا (تيار الحكمة) الذي أظهر ولائه الواضح لمرجعية النجفⁱⁱⁱ

فضلا عن إسنادها المباشر للسيد العبادي رئيس الوزراء من خلال إسناد إصلاحاته ، وقد سبق أن فسحت المجال لترشيحه لرئاسة الوزراء بعد مطالبتها بتغيير السيد المالكي^{iv} . كذلك قيامها بالدعم غير المباشر لأشخاص مستقلون ذوو كفاءة في قوائم انتخابية معينة. وباختصار فإن موقف هذه المرجعية هو الإصرار على إجراء الانتخابات في وقتها المحدد مع حفظ وحدة العراق.

مع ذلك فإن الطريق قد لا يكون ممهدا لمرجعية السيد السيستاني. إذ أنها ستواجه منافسين لعملها أحدهما يتمثل ببعض القيادات السياسية في كتلة دولة القانون ، والآخر يتمثل بمرجعية ولاية الفقيه التي أشرنا لها آنفا. وإذا كانت الأولى (المرجعية) ومن خلال فتوى (الجهاد الكفائي) في القتال ضد (الدولة الإسلامية) قد أسست

لقوات الحشد الشعبي ، فإن المرجعية الثانية (ولاية الفقيه) هي التي استفادت من ذلك سياسيا. فمعظم الفصائل المسلحة المنضوية في الحشد هي (ولائية) باستثناء فصائل صغيرة ولائها لمرجعية السيد السيستاني ، وهذا ما سيجعل (مرجعية ولاية الفقيه) هي المرجع السياسي لفصائل مهمة تدين بالولاء لها إذا ما اشتركت في الانتخابات القادمة مثل (منظمة بدر، عصائب أهل الحق، حزب الله ، النجباء وغيرها). على صعيد الأحزاب السياسية تحاول المرجعية الولائية الاستفادة من خلاف المرجعية العليا مع السيد نوري المالكي وحزبه ضمن كتلة دولة القانون. وعلى أساس هذه المعطيات من المتوقع أن يشتد التنافس بين كلا المرجعيتين مع قرب موعد الانتخابات القادمة، إذ يبدو أن ساحة الفعل السياسي بالنسبة لمرجعية السيد السيستاني ستكون مركزة على قواعد وأطر سياسية تقليدية. قواعد شعبية وأحزاب، في حين ستكون ساحة منافستها (الولائية) قواعد وأطر سياسية جديدة.

ومن خلال كون مرجعية النجف العليا بزعامة السيد السيستاني هي المرجعية الأكبر والأهم في العراق ، وكونها مرجعية تفصح عن نظرتها لشكل الدولة من خلال تأكيدها على (الدولة المدنية). فإن هنالك عدة بدائل تتعلق بفاعلية السياسات العامة إزاء الاستحقاقات الانتخابية القادمة في ٢٠١٨:

١. استمرار الموقف الراهن للمرجعية الذي يتسم بسياسة دعم أطراف وتوجهات سياسية تؤمن بالوحدة الوطنية وبمدنية الدولة.
٢. من أجل زيادة الفاعلية يمكن للمرجعية العليا في النجف ، باعتبارها المؤسسة الدينية الأهم في العراق، أن تعقد صلات خارجية مع مؤسسات دينية دولية مؤثرة من أجل التأثير على تعزيز فكرة الدولة المدنية في العراق للمرحلة القادمة.
٣. التواصل مع المرجعية الدينية في الجمهورية الإسلامية في إيران من أجل ألا يكون هنالك تنافسا حادا مع مرجعية (ولاية الفقيه) على الساحة الانتخابية في العراق، فمرجعية النجف رغم كونها تدعو إلى أن يكون شكل الدولة مدنيا إلا إن ذلك لا يعني إنها تدعم تيارات مدنية (لا دينية) معينة، فهي تؤمن بالكفاءات المدنية المستقلة والتي ترغب في أن تكون متماهية معها.

الخاتمة:

نخلص بأن الفعل السياسي للمرجعيات الدينية حيال استحقاقات ٢٠١٨ الانتخابية هو فعل متباين، سواء على مستوى الطوائف أو داخل الطيف الواحد ذاته وهو ما سيشكل ديناميكية تنافسية بين تلك المرجعيات على الفعل السياسي كُلاً في ساحته. وهذا الفعل أما أن يكون فعل مبادر تجاه العملية السياسية، كما هو عليه الحال عند المرجعيات الشيعية وبالذات مرجعية السيد السيستاني، أو إنها مرجعية تتلقف المبادرات السياسية من كتل و أحزاب سياسية كما هو الحال مع المرجعية السنية الحديثة (المجمع الفقهي) المتماهية مع سياسات تحالف القوى السني الذي ساعد في إنشائها القانوني. وفي كل الأحوال يبقى للمرجعيات الدينية الشيعية الفعل الأكبر في توجيه سلوك الناخبين وتوجيه العديد من الأحزاب في الساحة الشيعية .

التوصيات:

- عموماً، ينبغي إجراء انتخابات ٢٠١٨ في موعدها كي لا تزداد حدة الخلافات المرجعية ما ينعكس على الشارع سلبيًا.
- استيعاب المؤسسات المرجعية السنية والشخصيات الدينية المستقلة التي تمتلك ثقلًا في الشارع السني ضمن فضاء الدعم الحكومي على أساس إيمانها بالوحدة الوطنية، من أجل أن ينعكس ذلك على خيارات الناخبين في المرحلة القادمة.
- الاهتمام الفعلي من جانب الحكومة بالنازحين السنة وإعادة إعمار مناطقهم حتى لا يكونوا عرضة للتوجيه الديني من قبل بعض الأطر المرجعية المنظمة أو الفردية فيما يخص خياراتهم الانتخابية الوطنية كما حصل في ٢٠٠٥.
- على الحكومة التنسيق مع مرجعية النجف العليا (السيد السيستاني) كونها المرجعية الأكثر تأثيرًا في الشارع الشيعي فضلًا عن إيمانها بالوحدة الوطنية والدولة المدنية.
- على الحكومة أن لا تغض النظر عن التنافس المرجعي الشيعي بين تيار (ولاية الفقيه) و تيار المرجعية العليا (السيد السيستاني) وأن تعمل على أن لا يتحول التنافس إلى صراع.

المصادر:

موجود على موقع دار الإفتاء <http://www.h-iftaa.com/?p=4810>

حوار الشيخ أحمد حسن الطه مع مجلة البيان، المجمع الفقهي العراقي، ٢٠١٤.

<http://alfiqhi.com/?p=1808>

أبورغيف: تيار الحكمة مشروع إسلامي ملتزم برؤية المرجعية الأربعة ٢ آب ٢٠١٧

<http://www.alsumaria.tv/news/211736/%D8%A3%>

Hayder al-Khoei, "Post-Sistani Iraq, Iran and the Future of Shia Islam", War on the Rocks, Sep. 8, 2016, available at

<https://warontherocks.com/2016/09>

السياسة العامة للتيار المدني

--١-٣- رؤى وتوجهات للتيار المدني العراقي

أ.م.د. أثير ناظم ألباسور

كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية

ملخص :-

تم تشكيل التيار المدني الديمقراطي استجابة لضرورات خوض أول انتخابات تجري في العراق بعد عملية التغيير التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣، لكن المتتبع لمسيرة العمل السياسي والانتخابي لهذا التيار وعلى الرغم من عراقية البعض من احزابه وخبرتها السياسية العميقة، ويلاحظ البطيء والاحفاء في ان يكون له دوراً محورياً في رسم معالم الدولة المدنية في العراق، ولو حاولنا استشراف مستقبل هذا التيار في لعب دور مهم في تشكيل ملامح الخارطة السياسية للانتخابات المقبلة لعام ٢٠١٨ سنجد جنباث عدم التفائل بقدرته على وضع استراتيجيات محددة وموفقة في هذه المرحلة بالذات، ونجد ايضاً أن اغلب قياداته تحاول استقطاب الشارع العراقي غير المنظم أو المبرمج عملياً لدعم حضوره الانتخابي، وعليه نرى ضرورة أن توجه قيادات التيار الديمقراطي لعقد جملة من التحالفات الاستراتيجية التي تساهم من توحيد الصف المدني والخروج بمجموعة من الرؤى والتصورات المنطقية التي تسعى لبناء دولة مدنية، والتقارب مع التيارات والقوى الوطنية التي لها ثقلها السياسي في العراق تحديداً بعد أن تغيرت الخارطة السياسية العراقية بعد القضاء على الارهاب في الاراضي العراقية، والتقارب مع المرجعيات الدينية تحديداً المرجعية العليا في النجف التي باتت منذ أكثر من عامين تنادي بضرورات الدولة المدنية والعدالة الاجتماعية في العراق، وايضاً وضع خطة عمل متكاملة تتضمن برامج استقطاب الشباب من خلال القدرة على الاقناع للوصول لهذه الشريحة المهمة والتي تُعد جوهر وروح الدولة لابل يعدها البعض الخزين الاستراتيجي لها، ايضاً العمل الجاد على التوجه في الخطاب والعمل للانفتاح على الدول الاقليمية والعالمية والسعي للحصول على التأييد والمساندة من قبل المنظمات الدولية التي تدعم الرؤى المدنية التي تدعوا بدورها لنبذ وتجريم الطائفية ومحاربة الفساد المالي والاداري وبناء دولة تقوم على اسس علمية يسود فيها القانون والعدالة والمساواة.

المقدمة:

قبل البدء بالحديث عن التيار المدني ومديات العمل التي يكتنفها برنامجه السياسي والرؤية التي أنطلق منها ومت تمخضت عن خطط مرسومة وفق المعطيات السياسية الداخلية والخارجية، بالتالي يجب التعرف على الارضية التي بني عليها هذا التيار بعد الاستناد على المنطلقات النظرية لدى المفكرين والمهتمين وكذلك التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وايضاً التعرف على الطروحات التي تبنت اسس بناء الدولة المدنية التي استندت على مجموعة من الافكار والتصورات سيما تلك التي تصب في بناء دولة المؤسسات التي تركز على العمل العلمي والمتكامل، أن هذا التيار له من تاريخه الذي يجعله يعمل وفق ثوابت حددت له سواء السياسية أو الاجتماعية، منطلقاً من بيئة سياسية خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ خصوصاً الفوضى التي اجتاحت العراق بعد احتلاله التي ساهمت في غياب ملامح واضحة لشكل الدولة ليبدأ الحديث عن تحولات مربكة معقدة في شكل وجوهر الدولة العراقية الوليدة، التي عدها البعض نموذجاً جديداً لدولة ديمقراطية بعد أن تخلصت من سطوة الدكتاتورية ونظام الحكم الشمولي، والبعض الآخر شكك في قدرة القائمين على أن يساعدوا في بناء ركائز اساسية للدولة الجديدة وفق معطيات الاوضاع التي اعطت نتائج مشوهة بناءً على مقدمات غير منطقية.

وعليه فإن هذه الدراسة ستضمن أولاً مفهوم الدولة المدنية وما يحتويه هذا المفهوم من توضيحات لطبيعة العلاقة بينه وبين طبيعة المجتمع العراقي ولما يحتويه من معتقدات وموروثات وكيفية التعامل معها، وثانياً برنامج التيار المدني الذي من خلاله يرسم سياسته لبناء وإدارة الدولة في كل الجوانب والاتجاهات سواء كانت السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثالثاً مدى تأثير التيار على الخارطة السياسية العراقية، رابعاً تقاطعات وتوافقات التيار المدني مع التيارات السياسية الاخرى.

- الدولة المدنية.

قبل البدء في تعريف الدولة المدنية او مفهوم المدنية توجب توضيح بين العلمانية والعلمنة والمدنية، فالعلمانية هي الفصل التام عن الدين حتى يصبح الاخير شائناً خاصاً لا تأثير له في المجال الاجتماعي، أما العلمنة فلها معانٍ ثلاث:

- ١- سيادة الدولة في الحقوق السياسية والقانونية والادارية والمالية والعسكرية.
- ٢- ضمان الحريات الدينية.
- ٣- تقوم الدولة بتطوير ذاتها خارج اي سلطة اخرى.

أما المدنية كانت قد برزت في عصر الأنوار وقد تم توضيحها من قبل جون لوك في كتابه " مقالة في الحكم المدني" يحث يؤكد بالقول " اينما وجد أناس متحدون في بحيث يتخلى الواحد منهم عن قدرته في تنفيذ احكام الطبيعة بذاته ليضعها في الاطار العام هناك وهناك فقط يوجد مجتمع سياسي أو مدني"، وبفسر لوك بمعنى وجود مجتمع سياسي أو مدني أي الدولة التي بطبيعتها دولة مدنية وتعد بمثابة عقد اجتماعي بين الارادات الحرة بغية حفظ حقها بالملكية، والملكيات عند لوك هي ثلاث ملكيات اساسية تحق للإنسان بالطبيعة: الحرية، الحياة والخيرات، بالتالي نجد ليست مدنية الدولة لدى لوك قيمة اضافية على الدولة لا بل عي من عناصر تكوينها، فالدولة عند لوك هي اداة الاستخدام الحر في خدمة الفرد، وايضاً شرح كانط الفصل بين الدولة والمجتمع المدني من خلال ترسيخ الحالة المدنية للأفراد بتثبيت نظام حقوق خاص بمجتمع دستوري، اما توكفيل فعند تحليله للديمقراطية في امريكا يبين ان المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً من خلال جمعيات حرة مهمتها تعليم القيم وترسيخ الفضائل المدنية^(١).

والدولة المدنية تعتبر شكلاً من اشكال التنظيم العقلاني داخل المجتمع من خلال اختلافها عن التنظيمات الاخرى شكلاً ومضموناً فهي لا تعتمد في عملية بناء الدولة على العناصر الهوياتية أو ما تسمى بالهويات الفرعية التي تساهم في قويض الهوية الوطنية الجامعة لكل المجتمع، وهذا لا يعني أن الدولة المدنية تحارب هذه الهويات وتضطهدها لا بل تساعد على الحفاظ عليها وفق المعايير المنطقية ومعايير المواطنة والمشاركة، وهذا يعكس مستوى التعامل سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة داخل الدولة المدنية والتي تأخذ بعين الاعتبار التنوع وتحمي الهويات المرتبطة بالفرد وتحمي حقوقه وحرياته وتتجاوزها إلى مبادئ أكثر عدالة كمبدأ المواطنة ومبدأ سيادة القانون^(٢).

أما الغربيين فيرون أن الدولة المدنية تقوم على مجموعة من المرتكزات التي بوجودها توصف الدولة بالمدنية وأهم هذه المرتكزات: الامة مصدر السلطات، محاسبة الحاكم وعزله، المواطنة، سيادة القانون، التعددية، الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، بالتالي فهم يجدون أن الدولة المدنية هي دولة تحافظ وتحمي كل اعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والفكرية وللدولة عدة شروط ومبادئ مثل السلام، التسامح، قبول الاخر، والمساواة، والحقوق والواجبات، ايضاً من أهم مبادئ الدولة المدنية إلا يخضع الفرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو اي طرف من الاطراف، فالسلطة العليا هي التي يلجأ اليها الافراد عند حدوث اي انتهاك، لذلك يجد البعض أن أهم تعريف للدولة المدنية انها دولة المواطنة وسيادة القانون التي تعطي الحقوق والواجبات على اساس المواطنة^(٣).

أكثر ما يثار حول مفهوم الدولة المدنية هو فصل الدين عن السلطة أو الدولة كما بفسره أو يطرحه بعض الكتاب والمفكرين، وتطرح هذه الفكرة من منطلق استقلالية الدولة المدنية تحت عنوان فصل الدين عن الدولة أو السلطة وهذا الفصل جاء نتيجة حتمية استقلالية الاشياء الزمنية واستقلالية العقل، لذلك نجد هناك استقلالية مزدوجة، وهذه العملية تسمى " التفسير الحيادي للأشياء" على اعتبار ان الدولة وليدة العقل والارادات الحرة ولا بُد من أن تكون مستقلة تجاه العناصر التي ساعدت في تكوينها لان خلاف ذلك يصبح من الصعب أن تكون عادلة في عملها، فهي (الدولة) تنفصل عن كل المرجعيات الغيبية التي تؤثر على رؤيتها في سلوكها السياسي، لقد جاءت هذه الافكار كردة فعل على تطور التجربة التاريخية التي عاشتها دول الغرب من حيث الصراع بين السلطة والكنيسة الذي كان سبباً للكثير من الازمات والحروب الدينية التي كانت في بعض مراحلها حرباً على التفسير الحقيقي للدين بالإضافة إلى الحرب على السلطة، وكانت اولى معارك فكرة فصل الدين ظهرت مع اندلاع قضية الخلاف على التنصيب في القرنين الحادي والثاني عشر وهو نزاع على الصلاحية في تنصيب الاساقفة والاديار حتى الموظفين العلمانيين في الكنيسة، مما أدى إلى صراع كبير بين البابوية والملك الذي اسهم في نشوب ثورة كبيرة اجبرت الملك هنري الرابع سنة ١٠٧٧ على ان يعترف بحقوق الكنيسة واستقلالية شؤونها(٤).

في العراق فإن الدولة المدنية من حيث المفهوم لا تختلف عن كل ما ذكر من حيث تكريم الانسان وحقوقه والحفاظ على سيادية الدولة واحترام المعتقدات وجميع الاتجاهات التي تشكل كل اطياف المجتمع العراقي، وأن يكون الجميع أما الدولة والقانون سواسية فالمواطن لا يعرف بدينه وقوميته ومذهبه لابل الكل يُعامل على اساس المواطنة وما للفرد من حقوق وواجبات، أما قضية فصل الدين عن الدولة فهي من بديهيات الدولة المدنية التي تعتمد على القانون الوضعي كقانون للدولة، وهذا لا يعني انها تهمش دور الدين داخل الدولة أو المجتمع لا بل للدين دوراً كبيراً من خلال عملية ضبط الاخلاق داخل المجتمع مما يلقي على الدين المهمة الاضرب والاقدر فعملية ضبط الاخلاق تتطلب إلى اليات وامكانيات تجعل من الدين محرك المجتمع وفق الاطر المنطقية والمرجعية التي تحافظ على الهوية والوطنية دون المساس الهويات الاخرى وتفضي واحدة على اخرى، وتمنع توظيف الدين للأغراض السياسية مما تساعد على عدم تعريض الدين للانتقاد والتجريح.

- التيار المدني الديمقراطي.

هو تشكيل سياسي مدني ينضوي فيه الاحزاب والشخصيات المدنية لغرض تشكيل إطار سياسي، وهو يجمع القوى المدنية بكل اتجاهاتها الفكرية سواء كانت يسارية أو ليبرالية ويتكون التيار المدني الديمقراطي من:

- الحزب الشيوعي العراقي.
- الحزب الوطني الديمقراطي العراقي.
- حزب العمل الوطني الديمقراطي.
- حزب الأمة العراقية بقيادة مثال الالوسي.
- حركة العمل الديمقراطية.
- أحزاب وشخصيات وقوى سياسية اخرى :
- حزب الشعب بقيادة فائق الشيخ علي.
- كتلة ابناء الحضارات.
- الحركة الاشتراكية العربية.
- شروق العبايجي. فيما بعد انشقت لتعلن عن تشكيل جديد خارج التيار المدني.

حملت كل القوى المدنية في العراق اسم التيار المدني الديمقراطي ما عدا محافظتي البصرة والنجف، ي البصرة يشارك باسم (الائتلاف البديل المدني المستقل)، وهذا الائتلاف يضم خمس قوى أساسية هي: حركة البديل، تجمع البصرة المستقل، التيار الديمقراطي بكل مكوناته، كتلة أبناء الحضارات، والتجمع المدني للإصلاح". ويرأسه الشخصية السياسية المعروفة صبيح الهاشمي"، وفي النجف تم تشكيل تحالف باسم (تحالف النجف الديمقراطي) في المحافظة، ويضم قوى سياسية عدة وهي: التيار الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وتجمع النهضة والبناء وحزب الشعب وعراق التغيير وحركة المهريين الوطنية". وبرئاسة الدكتور عدنان عيسى احمد الحبوبى" (٥).

وحصل التيار المدني الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ على ثلاث مقاعد ونواب التحالف هم كل من مثال الالوسي، فائق الشيخ علي وشروق العبايجي.

برنامج التيار الديمقراطي الانتخابي^٦.

يلتزم التحالف في برنامجه بما نص عليه الدستور من ان " العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي " و يعتمد البرنامج المحاور الاتية :

المحور السياسي :

العمل على اعادة بناء عملية التحول الديمقراطي، و اقامة مؤسساتها وفق المعايير الوطنية بعيداً عن نهج المحاصصة الطائفية الذي ثبت فشله و عجزه، العمل الجاد على تطبيق مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء و الهيئات المستقلة، تحقيق مستلزمات ارساء الدولة المدنية الديمقراطية و بناء مؤسسات الدولة كافة على اسس العدالة و اعتماد المواطنة و الكفاءة و النزاهة اساساً لتلك المؤسسات بعيداً عن المحاصصة، احترام التنوع (القومي و الديني و الثقافي و اللغوي) و التزام الدولة و مؤسساتها بقيم التعددية ، مع وضع الضوابط الامنية الحازمة لمنع التهجير و التغيير السكاني، ضمان الامن و الاستقرار و العمل على التخلص من تركة الحقبة الدكتاتورية البغيضة و الاحتلال الاجنبي و من كل اشكال التبعية و الهيمنة الاجنبية و استعادة و تعزيز سيادة الوطنية الكاملة و الاستقلال، اعتماد استراتيجية لمكافحة الارهاب تعتمد منظومة متكاملة من الاجراءات السياسية و الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية، تفعيل المصالحة الوطنية و تحقيق التكامل المجتمعي و الاسراع في تنفيذ ما هو مشروع من المطالب المرفوعة من قبل المتظاهرين و حركات الاحتجاج في عموم المحافظات، حصر مهمة التحقيق بالسلطة القضائية ، و احترام استقلاليتها ، و الاسراع في حسم ملفات الموقوفين و المحتجزين و اطلاق سراح من تثبت براءتهم، التصدي الحازم لظاهرة الفساد السياسي و المالي و الاداري و احالة المتورطين إلى القضاء ، وفق معايير النزاهة و النفع العام و اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية لاستئصاله، اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة للإعادة بناء القوات المسلحة و قوى الامن الداخلي على اساس المهنية و معايير المواطنة بعيداً عن المحاصصة بمختلف اشكالها ، و تربية منتسبي القوات المسلحة باحترام المؤسسات الدستورية و الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و حصر السلاح بيد الدولة و حل المليشيات و منع اي مظهر من مظاهر التسلح غير القانوني، حل مشكلات المهجرين داخل العراق و خارجه ، و توفير شروط العودة الآمنة ، و منح التعويضات المنصفة ، و ضمان حق العودة إلى الوظائف دون تمييز، السعي لحل المشاكل بين الحكومة الاتحادية و حكومة الاقليم على وفق ما جاء به الدستور و الاتفاقات المشتركة و الثنائية السابقة بين الاطراف ذات العلاقة ، باعتماد نهج الحوار الهادئ بعيداً عن التشنج و بما يحقق مصلحة الشعب العراقي في جميع المحافظات و الاقليم، تعزيز اللامركزية و تمكين الحكومات المحلية من ممارسة صلاحيتها على وفق قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، بناء علاقات ايجابية و ودية مع دول العالم كافة على اساس المصالح المشتركة و احترام المعاهدات و المواثيق الدولية و دمج العراق في المجتمع الدولي و حل المشكلات العالقة (الحدود و المياه و الديون) بأعتماد الحوار ، و تعزيز مشاريع التعاون الاقتصادي العربي و الدولي ، و العمل على تخليص منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل.

المحور التشريعي :

تفعيل الدور الرقابي و التشريعي لمجلس النواب و المؤسسات التشريعية الاخرى ، و تعزيز دور المؤسسات الرقابية الحكومية و الجماهيرية و الاعلامية و اعتماد مبدأ الشفافية و اعادة تشكيل الهيئات المستقلة بعيداً عن المحاصصة و ضمان استقلاليتهما عن السلطة التنفيذية، العمل على تعديل الدستور بما يحقق القيم الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و صيانة كرامته، استكمال تشريع القوانين المنظمة و المفسرة لعمل الدستور خصوصاً قانون الاحزاب و قانون انتخابي عادل و نظام توزيع المقاعد و قانون حرية التعبير عن الرأي و التظاهر السلمي و حق الوصول إلى المعلومات و تداولها و القوانين الاخرى ذات العلاقة ، بما يوطد و يعزز البناء الديمقراطي للدولة و يحقق العدالة ، و يعزز الحريات، تشريع قانون تشكيل المجلس الاتحادي حسب ما ينص عليه الدستور، تشريع القوانين التي تحقق عدالة اجتماعية كقانون التقاعد الموحد ، و قانون التأمينات و الضمانات الاجتماعية، تشريع قانون جديد للعمل و التنظيم النقابي وفق المعايير الدولية ، بما يحقق للطبقة العاملة ما تصبو اليه في مجال رفع مستواها المعيشي و حقوقها في تنظيم نقاباتهم و اتحاداتها المستقلة، الاسراع في سن قانون النفط و الغاز و قانوني الموارد المالية و شركة النفط الوطنية.

المحور الاقتصادي :

اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و تنوع قاعدته الانتاجية وفق خطة استراتيجية تنموية شاملة و مستدامة ، تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية و الاهتمام بالقطاع التعاوني، اعتماد سياسية نفطية تحافظ على الثروة الوطنية، و تقلل تدريجياً من اعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد النفط، و اعادة تأهيل شركة النفط الوطنية ، و الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية ، شرط عدم المساس بالمصالح الوطنية، توزيع العوائد المالية على اقليم كردستان و المحافظات توزيعاً عادلاً ، و وفق ما جاء عليه الدستور، تفعيل قطاع الاسكان و الاعمار وفق استراتيجية و برامج تنفيذية، و رصد مبالغ كافية لع في خطط التنمية الوطنية، و تمكين هذا القطاع من حل ازمة الاسكان الخانقة ، و معالجة المشاكل المترتبة على وجود مجمعات العشوائيات السكنية ، و المتجاوزين على اراضي الغير، تشجيع الفلاحين لاستثمار اراضيهم بالشكل الامثل من خلال منحهم حوافز و تسهيلات لتحقيق ذلك، رفع الطاقة الانتاجية للأراضي الزراعية ، بتشجيع المزارعين على الاستثمار الامثل، وفق اسس علمية مدروسة، و توفير حماية للإنتاج الزراعي الوطني، تطوير خبرة و كفاءة اداء المصارف لتقديم خدمات أفضل للعملية التنموية، و لجذب و تشجيع الاستثمار الاقتصادي في العراق، و نقل التكنولوجيا و نظم الانتاج و تبادل الخبرة المعرفية ، و ضمان تشريع قوانين لدعم السياسة النقدية، جعل مكافحة الفقر و البطالة ، و خصوصاً بين الشباب ، اهدافاً رئيسية للسياسة الاقتصادية و خطط الانفاق الحكومي ، و وضع و تنفيذ الخطط و البرامج الاقتصادية الكفيلة بخلق فرص عمل حقيقية في القطاعين العام و الخاص، ضع سلم جديد و عادل للرواتب و اجور عموم موظفي الدولة على اسس علمية سليمة بما يزيل مظاهر التفاوت

الحاد و عدم التوازن القائمة حالياً، و الاستجابة للمطالبة الجماهيرية الخاصة بتخفيض رواتب و تقاعد موظفي الدولة الكبار و ذوي الدرجات الخاصة و اعضاء البرلمان،

المحور الاجتماعي والنقابات والاتحادات (الروابط) المهنية ومنظمات المجتمع المدني :

دعم المنظمات المدنية و المهنية في العراق و تفعيل دورها و استقلاليتها في توجيه الرأي العام للارتقاء بالواقع الاجتماعي و الثقافي في المجتمع.

محور الخدمات و البنى التحتية :

بناء قاعدة حديثة للبنى التحتية لتوفير الحاجات الإنسانية الاساسية (الماء الصالح للشرب ، الكهرباء ، شبكات تصريف المياه القذرة و التخلص من النفايات و المخلفات)، اعادة هيكلة و تطوير مؤسسات الدولة باعتماد مبادئ الجدوى و الكفاءة و التخصص في اشغال الوظائف العامة ، تحديث المدن و الاقضية و البلدات ، وفق تصاميم عمرانية متطورة ، تأخذ بالاعتبار الحفاظ على الموروث الثقافي و الاجتماعي.

محور الصحة و التعليم و البيئة :

تطوير نظم الرعاية الصحية الاولية (مراكز صحية ، مستشفيات عامة ، مستشفيات خاصة ، القطاع الصحي الخاص) و سياسة دوائية فعالة، و ذلك لضمان صحي لائق لشرائح المجتمع و لكافة الفئات العمرية، العمل على حماية البيئة من مسببات التلوث، و لا سيما الاضرار الحاصلة جراء الحروب، و اعتبار تطوير قطاع التعليم من الاولويات، تفعيل قانون الزامية التعليم و مجانيته، و مكافحة الامية، احترام الحريات الاكاديمية و العمل بمبدأ استقلالية الجامعات علميا و اداريا و ماليا ، و دعم البحث العلمي و التكنولوجي ، و احتضان العلماء و المبدعين.

محور الثقافة :

احترام استقلالية المؤسسات الاعلامية و الثقافية، و صيانة الحريات و مكافحة كل اشكال التعصب و التطرف، تحرير الثقافة من قيود الفكر و الرأي الواحد، و من الانغلاق، و اعتماد مشروع ثقافي وطني ديمقراطي منفتح و متطور و منسجم مع روح العصر، تحقيق التنمية الثقافية و المعرفية العامة.

- تقاطعات و توافقات التيار المدني مع التيارات السياسية الاخرى.

اتفقت القوى و الشخصيات المدنية التي شكلت التحالف المدني الديمقراطي على اسس و شكل العمل السياسي في الساحة السياسية العراقية وفق المنطلقات الفكرية و التصورات و الرؤى التي تندرج وفق العمل على بناء دولة الحريات و حقوق النسان و العدالة الاجتماعية، و واحدة من بديهيات العمل السياسي بالنسبة للتيار الديمقراطي هو التحوار و العمل مع التيارات و التنظيمات السياسية لكن وفق محددات رئيسة في هذا العمل

وهناك محظورات من خلال التحالفات والعمل مع التيارات السياسية والمحظورات على أن لا يكون التيار أو التشكيل السياسي متورط بقضايا هي^(٧):

- ١- الارهاب.
- ٢- الفساد المالي والاداري.
- ٣- الطائفية السياسية.

واليوم فرض التيار المدني نفسه كفاعل حقيقي على الساحة السياسية العراقية من خلال دعواته إلى بناء دولة ديمقراطية بعيدة عن المحاصصة والفساد والمحسوبية، وتشخيص حالات الاخفاق في إدارة الدولة وتنظيمها و أيضاً غياب الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب وضوح الرؤية السياسية والاقتصادية التي تتطلب تنمية الاقتصاد الوطني وتغيير بنيته الاقتصادية وبنية الدخل القومي، لكن هذا لا يمنع من التيار المدني المتمثل بنوابه الثلاث قد اخفقوا في تأسيس ارضية سياسية متينة. خصوصاً وأن جمهور التيار المدني هم من المثقفين والكتاب والصحفيين وشرائح مثقفة مختلفة ويعد هذا الجمهور جمهور قناعة يختلف عن بعض التيارات الاخرى التي تعتمد في سياستها على مع جمهورها على الطاعة، فقد شخصوا نقاط الضعف والخلل في أداء نوابهم التي تتلخص بعدم وجود موقف موحد لهم في مجلس النواب يجعل بقية الكتل تحسب حساباً له، فضلاً عن عدم جذب نواب جدد إلى التيار المدني رغم وجود نواب يؤمنون بالفكر المدني الليبرالي العلماني.

المسألة الاخرى التي أخفق بها نواب التيار المدني عدم القدرة على تمثيل المجتمع المدني بكل شرائحه بشكل مطلوب مما جعلهم يختلفون من حيث الطرح والرؤية عن الشخصيات المدنية المستقلة التي لم تنضوي تحت التيار المدني الديمقراطي، وكان هذا واضحاً أثناء الحراك الاحتجاجي سواء في عام ٢٠١١ أو في ٢٠١٥، حيث استطاعت هذه الشخصيات من الخروج بمبادئ ومنطلقات تغني الفكر المدني وتجعله يتعايش مع واقعه بكل انسيابية وواقعية وتحديد العلاقة بين المجتمع والسلطة، بعد أن عجزت شخصيات واحزاب هذا التيار في بداية التغيير عام ٢٠٠٣ من مجارة الاحداث مما جعلها رهينة هاجسها من خسارة الساحة السياسية العراقية التي هيمنت عليها الاحزاب الحاكمة الحالية بعد أن عجزت عن تحقيق اهدافها التي تطمح إلى تحقيقها، ليكون للتيار المدني اليوم رؤيته الواضحة في شتى الاتجاهات.

الخاتمة.

تبقى فكرة المدنية في العراق لها جذورها المنغرسه في ارضية التفكير الجمعي للمجتمع العراقي، فالعراق تعرف على هذه الافكار منذ تأسيسه عام ١٩٢١، على الرغم من التحديات التي واجهت الفكرة والمجتمع والتي لا زلت قائمة وفق مقتضيات المرحلة، خصوصاً وأن العراق اليوم يعيش في حالة من الفوضى السياسية التي عصفت به منذ التغيير ولغاية اليوم، وهذا يلقي على عاتق التيار المدني مهمة صعبة للغاية تتطلب منه العمل المتواصل من تدعيم الافكار والمنطلقات المدنية التي يعدد الكثرين هي الخلاص والسبيل الوحيد لتأكيد دولة المواطن، وهذا لا يحدث إلا بعد أن تعي هذه الاحزاب والتنظيمات (المدنية) أن يكون لها دوراً فعالاً من خلال توحيد خطابها السياسي الواضح والبناء والساعي إلى وضع برامج متكاملة تحاول من خلال جعل فكرة المدنية حقيقة راسخة من خلال التجارب العملية التي تطبق على أرض الواقع والتي تصب في مصلحة المجتمع العراقي بكل الوانه دون تمييز وتعمل في مناخ ديمقراطي حر، وتعمل على حماية التعدديات الثقافية المرتبطة بالانتماءات الدينية والقومية والعرقية ولا تسمح بأن تكون هذه التعدديات كيانات سياسية تتصارع فيما بينها لغرض الاستحواذ على سلطة الدولة ووظائفها السياسية.

المصادر.

- ١- الاب باسم الراعي، المجتمع والدولة اشكالهما وتحولاتهما، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١، ٨٧.
- ٢- الحسين اعبوشي، دليل إلى الدولة المدنية ، www.forumalternatives.org
- ٣- تحرير مصطلح الدولة المدنية، الندوة الحوارية الخامسة، مركز الحوار السوري، اسطنبول، مركز شامنا للدراسات والابحاث، ٢٠١٥، shamuna.org
- ٤- الاب باسم الراعي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- ٥- مكونات التحالف المدني الديمقراطي، www.iraqiwomensleague.co
- ٦- البرنامج الانتخابي للتيار المدني الديمقراطي.
- ٧- مقابلة مع الدكتور جاسم الحلفي، عضو التيار المدني الديمقراطي وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي.

١-٤- تحالف ألقوى الكردية وألأستحقاقات ألالنخابية ٢٠١٨

أ.م. د فائن محمد عبد الرزاق

كلية ألعولم ألسياسية / أأجامعة أالمسنصرية

الملخص

تميز الواقع السياسي العراقي بكثرة الأحزاب السياسية المختلفة والتي تعبر عن مصالح جماعتها المختلفة دينياً، قومياً، طائفياً وكان للأحزاب الكردية دورها المهم في العملية السياسية عبر مشاركتها في الانتخابات وبقوائم منفردة أو مؤتلفة لتمثل مصالح الشعب الكردي، لقد كان للمتغيرات الداخلية والخارجية أثرها في مشاركة الأحزاب العراقية ومن ضمنها الأحزاب الكردية في العملية السياسية والانتخابات البرلمانية بنحو خاص وهنا نتساءل عن كيفية مشاركة الأحزاب الكردية في الانتخابات المقبلة واثر الاستفتاء الكردي عليها وتأثير الخلافات السياسية الكردية-عربية - الكردية المتمثلة بعلاقة الإقليم بحكومة بغداد المركزية والموقف الدولي والإقليمي في مشاركتها السياسية تلك الأسئلة سنجد أجوبتها في المحور الأول والثاني من هذه الدراسة .

تقديم :-

يعد الأكراد جزءاً مهماً من المكونات المجتمعية والسياسية في العراق الأمر الذي أدى لممارستهم دوراً مهماً في العملية السياسية التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣ تمثلت بمشاركتهم في الحكومة الاتحادية البرلمانية عام ٢٠٠٥ وفي الاستفتاء على الدستور وانتخابات عام ٢٠١٠ و ٢٠١٤ سواء أكان ذلك بدافع الضغط الخارجي الدولي ام الإقليمي، أوبدافع داخلي يكون له ذات التأثير على الانتخابات المقبلة فضلاً عما أفرزه الاستفتاء من تداعيات باتت تظهر تأثيراتها في التحالفات الكردية سواء داخل الإقليم أم مع الحكومة المركزية وهذا ما سيوضح في محوري الدراسة عبر خلال درجة ونوع مشاركتهم في العملية السياسية عام ٢٠١٤ وكذلك عبر خارطة تحالفاتهم للانتخابات المقبلة عام ٢٠١٨

المحور الأول: الأحزاب الكردية العراقية والانتخابات البرلمانية (٢٠٠٥-٢٠١٤).

تعد الانتخابات في ظل أي نظام ديمقراطي تعددي او في الدول التي في طريقها الى التحول الديمقراطي افضل وسيلة لضمان حقوق المواطنة لاسيما في إطار المشاركة السياسية وإدارة البلاد^(v) ولقد حقق العراق تحولاً كبيراً ورسمياً في التخلص من النظام الدكتاتوري الى الديمقراطية التي اتسمت بالتعددية السياسية التي عكست التنوعات الاجتماعية المختلفة في إطار التعددية الحزبية بعد عام ٢٠٠٣^(vi) وبعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق نقلت العمليات من القتال التي كانت بقيادة الجنرال (طوني فرانكس) الى الجنرال (جي غارنر) ليكون حاكماً مدنياً ومديراً لمكتب اعادة الاعمار والمساعدات الانسانية في العراق لكن نتيجة الفوضى التي عمت العراق من السلب والنهب استدعته واشنطن في ايار ليحل محله السفير (بول بريمر) في ١٢ أيار ومنحت له صلاحيات واسعة تفوق الصلاحيات التي منحت (لغارنر) اذ تمتع بدعم من البنتاغون باتخاذ سياسات واجراءات أكثر حدة^(vii) وبقدر تعلق الامر بالانتخابات فقد اصدر الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) اوامر باسم سلطة الائتلاف المؤقتة لتنظيم الانتخابات وهي^(viii):

- ١- الامر المرقم (٩٢) في ٣١ أيار ٢٠٠٤ والذي بموجبه تم تشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات.
 - ٢- الامر المرقم (٩٦) في ١٥ حزيران ٢٠٠٤ وهو قانون الانتخابات الذي حدد اعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية ب (٢٧٥) بحيث يمثل كل عضو (١٠٠,٠٠٠) مواطن، ووفقاً لنظام التمثيل النسبي عد العراق دائرة انتخابية واحدة.
- لقد اخذ على عاتق مجلس الحكم الذي شكل في ١٣ تموز ٢٠٠٣ والمكون من (٢٥) شخصية تضم مختلف المكونات العراقية من الناحية القومية والدينية ومنهم (٥) من الاكراد تشكيل جمعية مؤقتة (برلمان مؤقت) والتي بدورها تضع الدستور وفي ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ تم انتخاب الجمعية الوطنية وفي ١٠ أيار ٢٠٠٥ وتم تعيين (٥٥) عضواً من اعضاء لجنة صياغة الدستور^(ix).

لقد ساعد التحول الديمقراطي في العراق واعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات فضلاً عن تعدد وتنوع المجتمع العراقي والتشريعات القانونية التي صدرتها سلطة الائتلاف على كثرة الأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات ٢٠٠٥ وما بعدها وتنوعها وقد وصل الامر الى حد الفوضى لكثرة التيارات والأحزاب السياسية^(x).

ويمكن القول ان الخارطة الحزبية في العراق وعند انطلاق العملية السياسية قد اتسمت ببعض السمات وهي^(xi):

- ١- تنوع الأحزاب العراقية وكانت اما ذات اتجاه قومي أو ديني أو طائفي.
- ٢- اتسمت بعض الأحزاب بالشخصانية أي بسيطرة زعيم الحزب ومحاولة توريثه لابنائهم من بعده.

- ٣- لجوء القوى السياسية الى التحالفات والقائمة على اسس مصلحة شخصية او حزبية والتي غابت فيها المصلحة العليا للدولة لذلك هي لم تستقطب حول مشروع سياسي وطني.
- ٤- التحول من اتجاه الى آخر استناداً الى الربح والخسارة وليس وفق ايدولوجية او مبدأ معين.
- ٥- غياب البرامج السياسية الواضحة والمعبرة عن واقع المشكلات و التحديات التي تواجه العراق.
- ٦- كثرة الانشقاقات والانقسامات داخل الحزب الواحد بسبب الصراع على القيادة او الزعامة للحزب في اغلب الاحيان وقلما يكون الانقسام لاختلاف الايدولوجيات والمبادئ^(xii).
- ٧- استندت تلك القوى والأحزاب السياسية الى اسس قبلية عشائرية التي انحازت في ولائها الى الطائفة دون الوطن^(xiii).

وبالتالي فان تلك السمات قد انعكست سلباً على العملية السياسية في العراق وعلى الاستقرار الامني والاقتصادي بشكل عام واصبح اعتماد الديمقراطية التوافقية غير السياسية والمبنية على اسس طائفية أو قومية هو الاساس للنظام السياسي في العراق وبقدر تعلق الامر بالأحزاب الكردية فإنها لا تختلف عن بقية الأحزاب العراقية في تلك السمات او الخصائص، وهنا نتساءل عن رؤى وتوجهات الأحزاب الكردية في الانتخابات القادمة عام ٢٠١٨ لكن من اجل ان نكون في دقة الوصف والتحليل لا بد لنا من عرض ووصف الانتخابات السابقة وكيفية مشاركة الأحزاب الكردية فيها وكما مبين في الجدول ادناه:^(xiv)

الحزب او التحالف	انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥	انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥	انتخابات اذار ٢٠١٠	انتخابات نيسان ٢٠١٤
التحالف الكرديستاني(الاتحاد الوطني الكرديستاني+الحزب الديمقراطي الكرديستاني+احزاب صغيرة متعددة)	٧٥	٥٣	٤٣	٣٥
الجماعة الاسلامية	٢	----	٢	٣
الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	----	٥	٤	٤
حركة التغيير(كوران)	تاسست ٢٠٠٩ بالانفصال عن الاتحاد الوطني الكوردستاني	----	٨	٩

*الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

استناداً لما تقدم نجد انه منذ التغيير السياسي في العراق وبدء العملية السياسية القائمة على التحول الديمقراطي المستند الى المشاركة السياسية عبر الوسائل السلمية(الانتخابات) فان الاحزاب الكردية قد شاركت في جميع الانتخابات البرلمانية السابقة بالرغم من المشاكل الداخلية سواء أكانت داخل كردستان أم نتيجة للعلاقة بين بغداد وكردستان وكان الفوز للأحزاب الكبيرة وهذا يمكن ان نعهه مؤشراً مهماً على إمكانية المشاركة في الانتخابات المقبلة بالإضافة إلى عوامل أخرى ستكون دافع آخر لمشاركة الأحزاب الكردية لكن السؤال يبقى عن طبيعة تلك المشاركة والائتلافات او التحالفات المقبلة واهم المتغيرات التي ستؤثر في الانتخابات القادمة؟.

المحور الثاني: مشاركة الأحزاب الكردية العراقية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨ (رؤية واقعية واستشرافية)

مشاركة الأحزاب الكردية العراقية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨ قبل معرفة توجهات الأحزاب الكردية ورؤيتها السياسية للانتخابات البرلمانية المقبلة لابد لنا من اطلالة سريعة على اهم المتغيرات والتداعيات الداخلية والإقليمية والدولية التي ستؤثر في توجه وتحالف او ائتلافات الأحزاب الكردية العراقية ولعل اهم تلك الاحداث هو الاستفتاء الكردستاني في ٢٥ ايلول ٢٠١٧ و اثاره العلاقات الكردية العربية، والكردية – الكردية وما سيؤول اليه من نتائج تؤثر في توجه الأحزاب في الانتخابات المقبلة.

لقد اتخذ زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني) قراراً بانفصال إقليم كردستان عن العراق وتكوين دولة مستقلة وذلك في ٢٥ ايلول ٢٠١٧ وكان الأكراد يتوقعون تأييد دولي لاسيما بعد محاربتهم لداعش في الموصل وكركوك وبعض مناطق ديالى واستند في ذلك الى مجموعة من الحجج^(xv)

- ١- حق تقرير المصير.
- ٢- القمع الذي تعرض له الأكراد على يد الحكومات العراقية .
- ٣- لقد قام الأكراد وخلال (٢٠١٥-٢٠١٥) سنة منطقة مسالمة وديمقراطية ومستقرة نسبياً.
- ٤- الاعلام المؤثر الذي يمتلكه الإقليم في نقل القضية الكردية.
- ٥- كان مسعود البارزاني يعول في الانفصال على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسية والشخصيات السياسية والعسكرية التي ترتبط بها بعلاقات جيدة^(xvi).

اما الموقف من الاستفتاء والانفصال بشكل عام فيمكن ان نحصره بما يأتي:

- ١- الموقف الأمريكي والإقليمي

فقد كان موقف الولايات المتحدة منذ ٢٠٠٤ ولليوم: "بان الفدرالية المبنية على جوانب ادارية جغرافية وليست على جوانب عرقية هي الافضل للأكراد ورسالتنا اليهم تكمن في ان مستقبلكم لا يتحقق في فصل انفسكم عن العراقيين. وفي بعض الاحيان يكون الموقف الرسمي لواشنطن غير واضح^(xvii). واليوم هي ترفض الاستفتاء لأنها ستشغل العراق عن قضية اساسية في محاربة داعش وان كثيراً من القضايا الخلافية خاصة قضية الحدود لا تحل بالقوة وانما بالحوار مع بغداد^(xviii) واكدت ان ذلك سيحول بالكارثة على شعب كردستان من حيث علاقته مع حكومة المركز ودول الجوار وهذا ما تؤيده بريطانيا برفض الاستفتاء ونتائجه^(xix) وقد القى الأكراد اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية بأنها خذلتهم ولم تدعمهم في حين ان واشنطن توصلت الى نتيجة بانه لا يمكن ان تدعم وتحقق مكاسب للأكراد وخاصة التي حققها بعد ٢٠٠٣ دون تأييد ودعم داخلي و إقليمي، دولي لذلك فأن بقاء كردستان يعتمد على وحدتهم الداخلية من اجل معالجة ووقف استنزاف رأس المال الاقتصادي والسياسي لمواجهة مشاكلها الداخلية خاصة الاقتصادية والتفاوض بصوت واحد مع بغداد^(xx). اما الموقف العربي فاغلب الدول رفضت الاستفتاء وكان لجامعة الدول العربية وامينها العام (احمد ابو الغيط) موقف بارسال رسالة الى مسعود البارزاني لمراجعة قرار الاستفتاء لأنه سيعقد الاوضاع الإقليمية وان حل المسألة يكون داخلياً مع بغداد وفي إطار الدستور الا ان البارزاني اجاب بالرفض وبأنه سيشتعل الحرب في حالة عدم الانفصال^(xxi). اما الموقف الايراني والتركي فهو رافض للاستفتاء والانفصال لانه تهديد لامنهما القومي خاصة ووجود الأكراد في تركيا وايران وكذلك خشية ايران من مخاطر وقواعد عسكرية في كردستان^(xxii)

٢- الموقف الداخلي: ان الموقف المهم هو موقف الحكومة المركزية في بغداد فكان بالرفض التام للاستفتاء وعده غير دستوري وارجعت الامر الى المحكمة الاتحادية التي بينت في رأي لها بأن الدستور لا يحتوي أي نص يجيز الانفصال الى أي مكون من مكونات العراق اذ شدد الدستور على وحدة العراق^(xxiii) ورداً على الاستفتاء كما يعتقد، ناقش (مجلس الوزراء الاتحادي) مشروع قانون الموازنة ٢٠١٨ وتخفيض حصة كردستان من ١٧% الى ١٢% ومخاطبة كردستان بمحافظات الشمال فضلا عن الاجراءات الاخرى بمحاسبة موظفي المفوضية العليا الاتحادية في كردستان^(xxiv) اما موقف الأحزاب الكردية والمؤثرة في الساحة الكردية المتمثلة بالاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والجماعة الاسلامية فكان رافض للاستفتاء في الوقت الحالي ودعا الى تأجيله لان الاوضاع الدولية والإقليمية غير مناسبة لذلك^(xxv)

لقد كان من نتائج الاستفتاء في إقليم كردستان خسارة الإقليم سياسياً بعد استقالة بارزاني وضعف التأييد العالمي والإقليمي لها واقتصادياً بعد خسارتها الكثيرة في الاراضي والنفط خاصة بعد انسحاب البيشمركة عن كركوك ورجوعها الى حدود ٢٠٠٣^(xxvi).

بعد هذه التدايعات الداخلية والمواقف الدولية والإقليمية نتساءل هل تشارك الأحزاب الكردية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨ وهل ستدخل في تحالف كردي موحد كما كانت في الانتخابات السابقة او نكون امام تغييرات جديدة؟ وعليه سنبين آراء تلك الأحزاب وكما يأتي^(xxvii):

١- الحزب الديمقراطي الكردستاني

أكد الحزب الديمقراطي الكردستاني على المشاركة في الانتخابات المقبلة شرط تعديل قانون الانتخاب لتحويله من الدوائر المتعددة الى دائرة واحدة. وهناك من يعتقد ان نجيرفان البارزاني هو رجل المرحلة مؤقتاً وهو اقرب الى انقرة وواشنطن من الاتحاد الوطني (السليمانية) التي هي اقرب ليران ونفوذها فمن اجل منع هذا النفوذ وانتقال القيادة الى سليمانية التي تتضارب مع المصالح الاميركية و التركية سيكون نجيرفان هو رجل السياسة علماً وعملياً دراسة وممارسة وله علاقات تجارية مع تركيا شركة كورك للاتصالات و كار النفطية كما ان آل بارزاني مهمين لدول الخليج والدول العربية لتنفيذ المشروع السياسي في المنطقة الذي يراد به ان يكون بعيداً عن ايران^(xxviii). وهنا من يرى ان نجيرفان هو رجل المرحلة القادمة بعد ان اتصل وزير الخارجية الأمريكية تيلرسون به وأكد ضرورة وقف التحشد العسكري وحل المشاكل بالحوار وهذا ما أكده نجيرفان بضرورة ضغط المجتمع الدولي على بغداد وحل الازمة سلمياً عبر الحوار لان الاشتباكات العسكرية لاتضع الحلول بل ان هناك دعوة من الكونغرس الاميركي بالابقاء على قواته في العراق وعدم الانسحاب كما في تجربة أوباما وهذا ما أكدته المانيا أيضاً^(xxix). الا انه في الحقيقة تعتقد واشنطن بضرورة وساطتها لضمان مشاركة الأكراد في الانتخابات العراقية المقبلة الامر الذي يعزز الحليف القديم (كردستان) ويعزز التحالف المعتدل المحتمل الذي قد يعيد تعيين العبادي رئيساً للوزراء خاصة بعد دوره في تقليص نفوذ ايران وليس من مصلحة الولايات المتحدة ترى ضعف وهزيمة كردستان على يد ايران وتركيا ووجود وساطة روسية لحل الخلافات^(xxx).

٢- الاتحاد الوطني الكردستاني

أكد احد اعضاء الاتحاد عودة الأحزاب الكردية الى البرلمان العراقي بعد مقاطعتهم وانسحابهم من البرلمان اثناء اجراء الاستفتاء ورحب الأكراد بدعوة العبادي السيد السيستاني في الحوار^(xxxi) وهذا ما يعني او يعد مؤشر على امكانية مشاركتهم في الانتخابات المقبلة.

ما يلاحظ على الاتحاد الوطني الكردستاني كثرة الانشاقات منها:

أ- انشقاق النائب الأول لرئيس الاتحاد نوشيران مصطفى عن الاتحاد اثر مطالبته بتقليص صلاحيات ومهام رئيس الاتحاد وللاختلاف الايديولوجي بينهم ليشكل حركة كوران (التغيير)^(xxxii) عام ٢٠٠٩ وفي حزيران ٢٠١٥ طالبت التغيير من البرزاني تعديل قانون رئاسة الإقليم الذي رد عليه مسعود بالرفض و منع

البرلمان و (٥) من الوزراء الذين هم من قائمة التغيير من دخول اربيل بعد ان كان افضل شريك للبارزاني في حكومة ائتلاف جديدة والتي خسر كوران فيها الكثير من الاصوات بعد اتفاقته تلك لكن في ١٧ أيار ٢٠١٦ وقع الاتحاد وكوران عمل مشترك على الساحة الكردية والعراقية بعد تلك العلاقات غير الجيدة اثر الانشقاق لتنقض بذلك الاتفاقيه الاستراتيجية بين الخصمين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وخسر التغيير الكثير من اصوات الشباب والمثقفين الذين يعدون الاتحاد الوطني لا يختلف عن الحزب الديمقراطي في كردستان من حيث الفساد والمنسوبية^(xxxiii) وطالبت التغيير بعد فشل مشروع الانفصال (الاستفتاء) باقرار النظام البرلماني في الإقليم بدل الرئاسي خاصة بعد صدمة كردستان في انهيار حكم الانفصال وطالبت التغيير البارزاني ونائبه كوسرت رسول المحسوب على الاتحاد بالتعني لاختلافاتهم السياسية والعسكرية بعد خسارتهم اراضي جغرافية واسعة كذلك خسر التأييد الدولي وعكر العلاقات الإقليمية مع كردستان^(xxxiv) اما الانتخابات القادمة فأكد التغيير مشاركته وانه ليس بالضرورة ان يدخلوا بقائمة واحدة بل قوائم متعددة^(xxxv).

ب- الانشقاق الثاني عندما اعلن نواب الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني في الأول من ايلول ٢٠١٦ على انشقاقهم عن الحزب وتشكيل جناح داخل الحزب باسم (مركز القرار) منتقدين سياسة الحزب الحالية التي تحتكر الاجراءات واتخاذ القرار بعد خلافات مع (هيرو ابراهيم احمد) زوجة جلال الطالباني وملا بختيار عضو المكتب السياسي والتي تتعامل بازدواجية مع حكومة اربيل التي في العلن تنتقدها وفي الوقت نفسه تاخذ عمولة نفط في اربيل والشعب يقطع عنه الراتب ويموت جوعاً وضم الجناح الجديد (كوسرت رسول، وبرهم صالح، وحكيم قادر، وارسلان بايز، وشيخ جعفر، وشيخ مصطفى، ومحمود سنكاوي، وآزاد جنديان، وعدناني حميد....^(xxxvi)، لكن ما لبث ان اعلن برهم صالح في تشرين الأول ٢٠١٧ عن تشكيل تحالف جديد يحمل اسم (التحالف من اجل الديمقراطية و العدالة) تمهيداً للمشاركة في انتخابات برلمان شمال العراق وبين اسباب انفصاله لسوء الإدارة في شمال العراق وتفرد الأحزاب الكردية بالسلطة وحدوث ازمة بغداد - اربيل بعد اجراء الاستفتاء مما بين موقفه باستجابة التحالف لدعوة السيد السيستاني بشأن الحوار^(xxxvii).

وبعد احداث الاستفتاء ونتائجه او ما بعد كركوك سيكون الصراع المقبل داخل الساحة الكردية صراعاً انتخابياً وتؤكد بعض المصادر والتحليلات ان برهم صالح هو اكثر الشخصيات المعتدلة التي تحظى بقبول شعبي والتي عرفت بنقدها سياسة الإقليم لا سيما الاقتصادية وهو على علاقة جيدة مع بغداد وواشنطن وانقرة وطهران ومن المرجح والذي نؤيد هذا الرأي بانه المرشح لرئاسة الإقليم او رئاسة الحكومة فيه خاصة بعد الانقسامات الداخلية التي تعاني منها الأحزاب الكردية وفشل مشروع بارزاني في الانفصال^(xxxviii).

٣- الجماعة الاسلامية الكوردستانية والاتحاد الكوردستاني الاسلامي ويعد احد الأحزاب الكردية المعتدلة التي شاركت في انتخابات الاقاليم منذ ١٩٩٢ و عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ وكان لها مجموعة من المقاعد في البرلمان^(xxxix).

لقد اقتصرت دراستنا على تلك الأحزاب الكردية المؤثرة في حين حسب احصائيات وزارة الداخلية في كردستان هنالك ما يقارب (٥١) حزباً^(xl).

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول ان الصراع سيتحول من صراع كردي - عربي الى صراع كردي - كردي بعد الاستفتاء والذي يعمق الخلاف (ازمة النفط والاقتصاد والمصالح و النفوذ السياسي والشخصي العائلي وقد تتفكك الأحزاب في كردستان خاصة الاتحاد الوطني الكردستاني ليكون كوسرت خارج الاتحاد وتفكك داخل اسرة مسعود وانتقال الثقل من اربيل الى السليمانية لكن مع حفظ ثقل نيجرفان بارزاني وخروج كركوك من ايد الاكراد واعادة بناءها سياسياً وادارياً بما يضمن المصالح المشتركة للجميع وهنا استقرار الموقف السياسي في شمال العراق يتطلب تدخل دولي واقليمي على وفق معادلات متعددة قد تفلح او تفشل^(xli)

الاستنتاجات

استناداً إلى ما تقدم

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات:

- ١- مشاركة الأحزاب الكردية في انتخابات ٢٠١٨ وبشكل قوائم متعددة قبل الانتخابات اما بعد الانتخابات فتشهد ظهور التحالفات الكبيرة التي عرفناها دائماً (التحالف الكردستاني) لضمان تمثيل اقوى واكبر في البرلمان والحكومة المركزية.
- ٢- بعد وفاة جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني ونوشيروان مصطفى زعيم كتلة التغيير المنشققة عن الاتحاد وفشل مشروع مسعود البارزاني سنشهد تنافس وجوه وقيادات شابة جديدة (قوباد جلال الطالباني، بافل الطالباني، نجيرفان بارزاني ابن اخ وزوج ابنة مسعود بارزاني) تتنافس فيما بينها في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ولرئاسة إقليم كردستان وحكومة و برلمان .
- ٣- ان المنافسة الشديدة ستكون ما بين نيجرفان بارزاني والشخصية المعتدلة برهم صالح الذي يحظى بتأييد داخلي واقليمي اميركي على عكس نيجرفان الذي قد ينظر له البعض بأنه واجهة لقرارات مسعود البارزاني وتطلعاته على الرغم من القبول التركي والاميركي له.
- ٤- نستبعد ان يدخل الاتحاد الاسلامي الكردستاني او الجماعة الاسلامية في الانتخابات بتحالف مع الأحزاب الاخرى لظالما كان مشاركتها السابقة بقائمة منفردة ولان الاتحاد الاسلامي والجماعة

- الاسلامية كلاهما تاريخ قائم على الحرب الاهلية لتحالفهما مع الاتحاد الوطني الكردستاني او الحزب الديمقراطي الكردستاني اثناء حربهما الداخلية ١٩٩٤-١٩٩٨.
- ٥- الخلافات التاريخية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي فضلا عن نتائج الاستفتاء وخروج كركوك من نفوذ وحلم كردستان تجعلنا نستبعد التحالف فيما بينهما لذلك سيكونان في قائمتين منفردتين وقد يكون الاتحاد الوطني في تحالف لتشكيل اغلبيه سياسية مع نوري المالكي الذي يرغب في تحالف يضم التغيير ايضاً.
- ٦- لقد خسرت كوران كثيراً من اصواتها لتحالفها مع مسعود البارزاني ومرة ٢٠١٦ مع الاتحاد الوطني ودخولها في تحالفات معها في انتخابات الإقليم لكنها طالما كانت مشاركة بقائمة منفردة في حكومة المركز وهي اما ستدخل بصورة منفردة او في تحالف مع برهم صالح والكتلة الجديدة (التحالف من اجل الديمقراطية والعدالة) ونوري المالكي الذي يسعى لضم الاتحاد والتغيير لتشكيل اغلبيه سياسية.
- ٧- ستواجه الأحزاب الفائزة الكثير من التحديات الداخلية الممثلة بالازمة الاقتصادية التي يمر بها الإقليم فضلا عن مشكلة الحدود وكركوك التي على الاغلب ستكون ضمن محاصصة بين الأكراد والعرب والتركماني والمسيحيين اضافة الى مشكلة زعامة الأحزاب وقيادة الإقليم على المستوى البرلماني والحكومي وحل كل هذه المشكلات مرهون بالمتغيرات الداخلية والإقليمية و الدولية .

المصادر

ⁱ موجود على موقع دار الإفتاء <http://www.h-iftaa.com/?p=4810>

ⁱⁱ حوار الشيخ أحمد حسن الطه مع مجلة البيان، المجمع الفقهي العراقي، ٢٠١٤.

<http://alfiqhi.com/?p=1808>

ⁱⁱⁱ أبو رغيغف: تيار الحكمة مشروع إسلامي ملتزم برؤية المرجعية الأربعة ٢ آب ٢٠١٧

<http://www.alsumaria.tv/news/211736/%D8%A3%D8%A3%D8%A3>

^{iv} Hayder al-Khoei, "Post-Sistani Iraq, Iran and the Future of Shia Islam", War on the Rocks, 8 Sep, 2016, available at <https://warontherocks.com/2016/09>

(v) اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد ٨، ٢٠٠٦، ص ٣١.

(vi) كنه كاتزمان، العراق السياسة والانتخابات وعلامات التقدم، مجلة المستقبل العراقي، العدد ٢١، ٢٠١٠، ص ١١٢.

(vii) جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ١٨٤.

(viii) فراس عبد الكريم البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٣٠.

(ix) كنه كاتزمان، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(x) نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٩٥.

- (xi) خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٩، ص ٨٩.
- (xii) اسامة مرتضى السعيد، التنوع السياسي في العراق رؤية تحليلية، مجلة المستقبل العراقي، العدد ١٥، ٢٠٠٨، ص ٥٩.
- (xiii) فراس عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦.
- (xiv) المفوضية العليا للمستقلة للانتخابات في العراق.
- (xv) ديفيد بولوك، بعد الاستفتاء الكردي التداخيات الإقليمية، معهد واشنطن
www.washingtoninstitute.org
- (xvi) عبد الله جعفر، مقومات نجاح الاستفتاء الكردستاني، www.kurdistan24.net
- (xvii) بل برك، أكراد العراق وتركيا تحديات السياسة الأمريكية، ترجمة مجلة المستقبل العراقي العدد ١٤، ٢٠٠٨، ص ١٤٤.
- (xviii) واشنطن تعارض بشدة استفتاء كردستان ٢٠١٧/٩/٢١ www.alhura.com
- (xix) واشنطن تشعر بخيبة أمل عميقة من الاستفتاء في كردستان، www.alhura.com ٢٠١٧/٩/٢٦
- (xx) بلال وهاب، انقاذ إقليم كردستان امر حيوي للمصالح الأمريكية والعراقية على السواء ٢٠١٧/١٠/٢٥
www.washingtoninstitute.org
- (xxi) بارزاني يرد على الجامعة العربية انفصال كردستان او الحرب www.babil24.com .
- (xxii) ديفيد بولوك، مصدر سبق ذكره.
- (xxiii) المحكمة الاتحادية في العراق تعلق على موضوع انفصال كردستان. www.alalam.ir news
- (xxiv) بغداد غيرت اسم إقليم كردستان وخفضت موازنته وتسعى لإلغائها www.kurdistan24.net
- (xxv) انقسام داخل الأحزاب الكردية بشأن الاستفتاء ، وكذلك ينظر الاتحاد الوطني يعلن رفضه لاستفتاء الانفصال في الوقت الحالي في انشفاق كردي مؤثر. www.alaraby.com.uk
- (xxvi) ديفيد بولوك، مصدر سبق ذكره.
- (xxvii) الكرد سيشاركون في انتخابات ٢٠١٨ العراقية بشرط. www.bashews
- (xxviii) محمد صادق الهاشمي. اربيل ونيجرفان البارزاني مشروع اميركا القادم في الشمال العراقي.
www.almedar.com
- (xxix) تليرسون يهاتف نيجرفان بارزاني، جريدة المدى العدد ٤٠٥٩ في ٢٠١٧/١١/٨
- (xxx) ديفيد بولوك، مصدر سبق ذكره
- (xxxi) الأحزاب الكردية قررت العودة الى البرلمان، www.aliraq.news.com
- (xxxii) انشاق في الاتحاد الوطني الكردستاني ١٤/شباط/٢٠٠٩. www.albawaba.com
- (xxxiii) محمد صالح ، سياسات كردستان الجديدة ٦ آب ٢٠١٦. www.washingtoninstitute.org
- (xxxiv) محمد خروب، هل يستقبل البارزاني؟ ماذا لو تنحى. ٢٠١٧/١٠/٢٣
- www.alrai.com
- (xxxv) الكرد سيشاركون في انتخابات ٢٠١٨ العراقية بشرط ، مصدر سبق ذكره.
- (xxxvi) خلافات حادة تعصف بالاتحاد الوطني ومركز القرار يندر بانشقاق جديد. ٢٠١٦/٩/٣
- www.kurdistan24.net
- (xxxvii) برهم صالح ينشق عن التحالف الوطني الكردستاني
www.alrasheed.com
- (xxxviii) برهم صالح مرشح العبادي واميركا وايران لرئاسة كردستان.
www.iraqtoday.com
- (xxxix) ناهض حسن جابر، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، ٢٠٠٦، ص ١٧٦
- (xl) المصدر نفسه، ص ٣٦٣
- (xli) محمد صادق الهاشمي، كيف ستعكس المتغيرات الجديدة في إقليم كردستان على الانتخابات، ٢٠١٨.
www.almedar.com

١-٥- رؤى وتوجهات تحالف القوى الوطنية العراقية أزاء إنتخابات عام ٢٠١٨

د. نصيف جاسم

مقدمة

ان الديمقراطية فكرة قديمة ارتبطت بحياة الناس ونظامه العام وعرفت تطوراً تاريخياً مستمراً ، انطلاقاً من متطلبات الواقع ومشاكله ، وعلى الرغم من ان العراق انخرط في مسارات بناء الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ ، الا ان مستقبل هذا البناء ما زال لا يعرف الاستقرار نحو بناء دولة ومقوماتها كما ينبغي .

فطريق الديمقراطية الذي سلكه العراق ، ما زال في بدايته ويحتاج الى جهد ووقت وصيغ دستورية وقانونية للبناء السليم لهذا الطريق الذي ما زال تحفه العديد من المخاطر السياسية والحزبية والاجتماعية .

وما زال التوافق السياسي للحد الأدنى من القواعد التي تحكم ممارسة السلطة ، وهو السائد في مسيرة العملية السياسية في العراق ، وهذا ما يضع طريق بناء الديمقراطية هش ومتغير غير مستقر وعرضة للتوافقات السياسية والحزبية على حد سواء .

أولاً: رؤى وتوجهات تحالف القوى الوطنية العراقية:

يشهد المسرح السياسي في العراق حراكاً سياسياً واسعاً بعد عامين من الجمود الذي فرضته تطورات الأوضاع الناتجة عن مواجهة أجهزة الدولة العسكرية والأمنية كافة تنظيم داعش في المحافظات التي سيطر عليها ، فالحراك الذي شهدته العلاقة بين الكتل والقوى والأحزاب السياسية العراقية ، بالتزامن مع اقتراب المعارك ضد تنظيم داعش من نهايتها وتحقيق النصر ، يعود في مجمله العام الى محاولة تلك القوى ترتيب أوراقها وتحالفاتها قبل الإنتخابات التشريعية المقرر لها شهر أيار / مايو ٢٠١٨ ، لما لهذه الإنتخابات من أهمية باعتبار أن الحكومة التي سيتم تشكيلها بناء على نتائج الإنتخابات ستكون مخولة بمهام غاية في الأهمية والصعوبة لرسم مستقبل العراق داخلياً وخارجياً في مرحلة ما بعد القضاء على تنظيم داعش .

وقد سبق جدل الأستعداد للمشهد الانتخابي البرلماني جدل بشأن الإنتخابات المحلية على مستوى المحافظات التي قرر البرلمان العراقي تأجيلها وأقامتها في نفس موعد الإنتخابات النيابية .

وبعد سلسلة أجماعات مغلقة ضمن قيادات سياسية وشخصيات عشائرية ورجال أعمال وكفاءات عراقية بارزة في لقاء وهو الأول من نوعه , بما يعكس توجهاً لتشكيل كتلت سياسي جديد في العراق تحت أسم (تحالف القوى الوطنية العراقية) وضم المؤتمر ممثلين عن سبع محافظات عراقية وسط حديث عن أن الخطوة تحظى بدعم خليجي تركي أردني , ليكون ممثلاً عن المكون (السنّي) في العراق بالنظر للشخصيات المشاركة فيه.^{xli}

أن الهدف من تشكيل هذا التحالف (السنّي) هو توحيد موقف الكتل والأحزاب والقوى السنّية من القضايا الحالية التي تتعلق بالعراق , ومرحلة مابعد تنظيم داعش , والعمل على النهوض بواقع المحافظات التي أبتليت بالأرهاب .

يخوض التحالف الجديد الأنتخابات المقبلة بقائمة واحدة ويعمل توحيد الخطاب وأنهاء حالة التشتت والتحرك لتنسيق الجهود وممارسة ضغط على الحكومة لحل المشاكل السياسية والأمنية في المحافظات التي توخت للأرهاب .

وأثار عقد المؤتمر في أنقرة ردود أفعال متباينة من قبل كتل سياسية داخل (التحالف الوطني) و(دولة القانون) وعدد من الشخصيات السنّية .

سعى عدد من زعماء سياسيين عراقيين في بغداد وبشكل غير معلن لعقد أجماعات داخل منازلهم لترميم البيت السنّي الذي يمر بأسوأ حالاته منذ عام ٢٠٠٣ , والخروج بقائمة انتخابية موحدة على غرار التحالف الشيعي والتحالف الكردي . وتشكل تحالف القوى الوطنية العراقية من كتل على الرغم من أختلاف توجهاتها بين أحزاب وقوائم علمانية ووطنية وأخرى مدنية وثلاثة عشائرية ورابعة إسلامية , والذي ضم كتلة (متحدون) بقيادة أسامة النجيفي وكتلة (العربية) بقيادة صالح المطلك وكتلة (الوفاء للأنبار) بقيادة قاسم الفهداوي وكتلة (ديالى هويتنا) بقيادة سليم الجبوري , والحزب الإسلامي العراقي (جناح الأخوان المسلمين في العراق) فضلاً عن شخصيات وكتل صغيرة أخرى .

حدد تحالف القوى الوطنية العراقي توجهاته السياسية عبر ورقة التسوية السياسية والتي تتضمن مايلي :-

١- الرؤية الموحدة للعرب السنة حول مشروع التسوية التاريخية , في الأتفاق الوطني العراقي الموثق الذي يضع المحلول الناجزه والعلمية لواقع الأزمة العراقية ومشكلاتها باعتماد مبدأ التنازلات المتقابلة من أجل وحدة الوطن ومصالحه العليا .

٢- ألتزام أطراف التسوية التاريخية بأجراء تعديلات دستورية حقيقة وجوهريّة تعالج الثغرات التي رافقت فترة تطبيق الدستور خلال السنوات الماضية , ومراجعة شاملة لشكل نظام الحكم المطبق حالياً , أخذين بنظر الأعتبار مقترح أن يكون نظاماً رئاسياً برلمانياً مختلط , والألتزام بقواعد التداول السلمي للسلطة

وترسيخها ومنع التفرد بالسلطة وعدم احتكار المناصب القيادية على جهات أو حركات سياسية أو اجتماعية معينة , وتحديد مدد زمنية صارمة للمناصب السياسية والقيادات العليا .

مع الألتزام بأعادة هيكلية السلطة القضائية وجهاز الأعداء العام والأجهزة التحقيقية وضبط مرجعياتها وبما يتناسب والتعديلات الدستورية الجديدة .

٣- تلتزم أطراف التسوية ألتزاماً صارماً بقواعد حقوق الأنسان في جميع الأحوال وفق أحكام الدستور والشرعية الدولية لحقوق الأنسان , وتأسيس محاكم مختصة للنظر بقضايا انتهاكات حقوق الأنسان .

٤- تلتزم أطراف التسوية بمتابعة الحكومة العراقية لتحشيد جهد الدولة الهندسي من أجل أعمار المحافظات والمدن التي تضررت من العنف والأرهاب والعمليات العسكرية , والدعوة لعقد مؤتمرات للمانحين لتمويل صندوق اعادة أعمار المناطق المتضررة من الأرهاب .

٥- تلتزم أطراف التسوية التاريخية منهجاً وسلوكاً على نبد الطائفية والعنصرية وكل أشكال التمييز بين أبناء الشعب العراقي , ويشرع قانون يتضمن أسس وضوابط صارمة تحرم التمييز الديني والطائفي والعرق في كل مفاصل الحياة السياسية والأجتماعية والوظيفية العامة .^{xli}

وقد أعلن تحالف القوى الوطنية العراقي دعمه ل(شروط) رتب الوزراء حيدر العبادي بشأن الأنتخابات القادمة , فيما يخص الشروط الواجب توفرها لأجراء الأنتخابات التشريعية في أيلول /٢٠١٨ وفي مقدمتها ضمان عودة النازحين والمهجرين في المحافظات المحررة من دنس عصابات تنظيم داعش الى ديارهم وتأمين الظروف الحياتية المناسبة لهم .^{xli}

في رؤية مبسطة لما ستؤول اليه تلك العملية الأنتخابية , نجد بأن أنشقاكات الأحزاب الكبيرة (السنية - الشيعية) هي سمة مميزة لها , فبعد خوضها لانتخابات المجالس المحلية والبرلمانية بقائمة واحدة , وكما حدث ذلك في أنتخابات ٢٠٠٦ , ٢٠١٠ , ٢٠١٤ نجدها اليوم أقرب الى الأقسام منها الى التجمع بصيغة تحالف وطني في الأنتخابات القادمة , ويرجع سبب ذلك الى مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية والتي أدت الى تفرق الأحزاب المنضوية تحت مسمياتها السابقة , كل هذه التطورات والرؤى للتيارات والأحزاب العراقية , ومنها الأحزاب السنية ستؤدي الى منافسة حامية الوطيس , ستكون على أشدها بمجرد أقتراب الأنتخابات , وفي هذه الحالة ستكون نتائجها غير معروفة سلفاً لتقارب الأحزاب والتيارات , ولكن من المرجح أن تعلن عن أهدافها مع مرور الأيام بشكل واسع ومتكرر لكسب أكبر عدد ممكن من الأصوات الأنتخابية , والتأثير على الأستمالات العاطفية والنفسية , لاسيما بعد القضاء على تنظيم داعش , وظهور تيارات وأحزاب أسهمت في تحقيق النصر على داعش , الأمر الذي سيؤثر على الناخب وبشكل مباشر , من باب رد الجميل لهل , وكنتيجة لذلك التأثير الداخلي فمن المؤكد ستكون لهذه التدايعات آثار ونتائج محلية وأقليمية ودولية , وسوف تكون أحد أهم العوامل والمؤثرات في رسم الخريطة السياسية بعد الأنتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ .^{xli}

يواجه تحالف القوى الوطنية العراقي ، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية ، عدداً من التحالفات والمشاريع السياسية لأحزاب سياسية وقوى عراقية ، فمشروع (التسوية السياسية) والذي يروج له رئيس التحالف الوطني عمار الحكيم المستقيل من رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ، أحد مكونات التحالف الوطني (الشيوعي) الحاكم ، وهو المشروع الذي يستهدف تحقيق مصالحت تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والمذهبية ، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين مكونات المجتمع ، ومشروع (الاجلبيية السياسية) الخاص بتكتل دولة القانون الذي يترأسه نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية ، والذي يستهدف من خلاله حصر تداول العملية السياسية بين القوى الشيعية التقليدية ، والحفاظ على تحالفاته مع القوى الدينية المتشددة منها ، ومشروع التيار الصدري بإسم (الاصلاح السياسي ومحاربة الفساد) وهو على النقيض من مشروع المالكي ، ويرفض مقتدى الصدر وفقاً لهذا المشروع نظام المحاصصة الطائفية ويطالب بحكومات غير حزبية ، اما مشروع (الدولة المدنية) وهو المشروع السياسي للكتلة الوطنية العراقية التي يترأسها أياد علاوي ، ويطالب المشروع ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والاصلاح ، كما يدعو الى تشكيل حكومات تكنوقراط بعيداً عن المحاصصة الحزبية ، ويطالب بكسر سيطرة الاحزاب الدينية على السلطة.^{١١}

ومشروع رئيس الوزراء حيدر العبادي ، والذي يسعى الى الاستمرار في السلطة عبر حسم نتيجة الانتخابات القادمة ، التي من المحتمل أن يخوضها من خلال تحالف جديد خارج تحالف دولة القانون او خارج التحالف الوطني ، ويستند العبادي في ذلك الى النجاحات التي حققتها حكومته في مواجهة تنظيم داعش ، وتحقيق النصر .

ان انتخابات عام ٢٠١٨ ستشهد بروز كتل على حساب كتل اخرى ، في الانتخابات وتغيير كبير وعميق في الخارطة السياسية للمشهد العراقي متأثراً بعوامل داخلية وخارجية ، تفرض تاثيراتها على الناخب العراقي .

ثانياً: الصعوبات التي سيواجهها تحالف القوى بعد الانتخابات لعام ٢٠١٨ :

في اعتقادنا سيواجه تحالف القوى الوطنية بعد اجراء انتخابات عام ٢٠١٨ العديد من المشاكل والصعوبات السياسية والقانونية والاجتماعية ، مما يتطلب من التحالف ابداء مواقف أكثر دقة ووضوح للاسهام الجاد ببناء المسيرة الديمقراطية في البلد ، ومن بين تلك المشاكل :-

- ١- رغم تشكيل لجنة متخصصة لتعديل الدستور وفق المادة (١٤٢) من الدستور والتحالف الوطني عضواً فيها ، الا ان الدستور ما زال بدون تعديل رغم انتهاء أعمال الدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب .
- ٢- ركوز اغلب الكتل السياسية الى مبدأ التوافق السياسي وهذا ينعكس على اداء الحكومة والتزاماتها في تنفيذ القوانين .

- ٣- نعتقد ان ما تعرضت له المحافظات (السنية) من دمار وتهجير ، سينعكس بالسلب على شعبية الأحزاب السنية في الشارع السني ، مما يجعل عملية بناء الثقة والتواصل معهم ، أمراً ليس بالهين ، يحتاج الى جهد مضاعف لإعادة الثقة بتلك الأحزاب والكتل السياسية .
- ٤- الحد من التدخلات الخارجية في الشأن العراقي ، والسعي الى الانفتاح على الدول العربية ودول الجوار والعالم ، بنظرة واحدة ، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية ، ووحدة سيادة العراق على أرضه .
- ٥- المعالجة القانونية والسياسية للميليشيات التي لم ترتبط بالدولة وتخضع لقوانينها ، بما يحقق حالة الامن والاستقرار وعدم خلق أزمات جديدة .
- ٦- بذل كل الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة مع كل أبناء الشعب العراقي ، وتجريم الطائفية ونبد الولاءات على حساب المصلحة العليا للوطن العراقي .

خلاصة :

من خلال ما تقدم ، نستخلص ما يلي :

- ١- إن اجراء الانتخابات ، سيؤدي الى قيام دولة عراقية قوية قادرة على تحمل مسؤولياتها بعد الانتصار على داعش .
 - ٢- ان التجارب السابقة التي خاضتها الأحزاب والكتل السياسية والتي خلقت أزمات تراكمية للحياة السياسية والاجتماعية ، من المؤكد ان تلك الأحزاب ومنها تحالف القوى العراقية ، سيتجاوز تلك الازمات لإعادة الثقة في العملية السياسية .
 - ٣- سعي جميع الأحزاب والكتل ومنها تحالف القوى الوطنية الى تجاوز الطائفية والمذهبية والقومية العرقية بالاعتماد على الدستور في ادارة العملية السياسية .
- بلا شك ان مستقبل العراق بعد أنتخابات عام ٢٠١٨ سيكون أكثر وضوحاً وتفاعلاً في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين ابناء الوطن الواحد ، وسيبقى العراق وطن الجميع متمسكاً قوياً ، بتكتاف أحزابه وتياراته السياسية .

٢- أثر الأطار المؤسسي والتشريعي على مستقبل الانتخابات العراقية

٢٠١٨

١-٢- الدستور والمنظومة القانونية للانتخابات وأثرهما في مستقبل

الانتخابات العراقية ٢٠١٨

د. وليد كاصد الزيدي

خبير الانتخابات الدولي لدى الامم المتحدة ومؤسسة الايفس

ملخص

لعل من بين أهم أهداف هذه الورقة البحثية هو إعطاء تصورات لما تضمنه الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ من نصوص تتعلق بالعملية الديمقراطية عامةً والانتخابية خاصةً والاشكاليات التي ظهرت بسبب عدم كفاية هذه النصوص كونها وردت فيه بشكلٍ مقتضب ، إذ لم تتناول العديد من المسائل الانتخابية المهمة ، فضلاً عن ذلك تناولت الدراسة عملية إصلاح المنظومة القانونية للانتخابات، ولاسيما ما يتعلق منها بتعديل قوانين الانتخابات وغيرها من القوانين ذات الصلة بالعملية الانتخابية ، كذلك تناولها لصيغة توزيع المقاعد الانتخابية (سانت ليغو)، وعددٍ من الانظمة والاجراءات الانتخابية.

إنّ الجوانب المهمة التي ينبغي تطويرها ضمن المنظومة القانونية للانتخابات قبل إعدادها بشكلها النهائي، تتطلب ضرورة إشراك جميع الجهات المعنية بالعملية الانتخابية في الساحة العراقية من أجل تقديم آراءها لكي تحظى بمقبولية من لدن الجميع ، وأن يجري ذلك بمشاركة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى في المجتمع العراقي إذ سيشكل ذلك بالتأكيد خطوة بالاتجاه الصحيح.

ولعل من الضروري أن يأخذ مجلس النواب والمؤسسات والجهات المعنية بالتشريعات الانتخابية وتلك المعنية بإصدار الانظمة والإجراءات ، بعين الاعتبار كل تعقيدات الوضع الراهن لكي تقوم بإصلاح وإعادة صياغة عناصر الاطار القانوني للانتخابات حيث قدمت عدداً من المقترحات والتوصيات بهذا الشأن في ختام هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية- الانتخابات - الدستور - المنظومة القانونية للانتخابات

مقدمة

إن القواعد الرئيسية التي تحكم أي قانون إنتخابي يتعين إنشاؤها ووضعها بمستوى الدستور. وفي نفس السياق، ينبغي سن وتنفيذ الأنظمة الانتخابية بمستوى أدنى من أجل تطوير محتوى القواعد الدستورية وحسن تطبيقها. أما في الوقت الحاضر، فإنه لا توجد هناك قواعد واضحة لإتباعها من أجل معرفة الموضوعات التي يتعين إدراجها في بنود الدستور، وتعتمد مثل هذه التوجهات على متغيرات الواقع السياسي المتسارعة في العراق بشكل خاص.

وعلى أية حال ، فإنّ بعض المواضيع التي يجري تحديدها عادة في الدساتير تنصب على القواعد الأساسية المتعلقة بشكل الحكومة ، والطريقة التي يجب فيها إدراج وإدماج الجهات التمثيلية والحقوق الجوهرية ، والوسائل القانونية التي يمكن استخدامها لحماية تلك الحقوق، والمبادئ الأساسية التي تحكم في القانون الإنتخابي، والميزات الرئيسية المتعلقة بالتصويت والإنتخاب ، ووجود الأحزاب السياسية وأنظمتها الداخلية (بالإضافة الى مواضيع أخرى، مثل التسجيل والتمويل، وغيرهما)، فضلا عن إنشاء الهيئات والمفوضيات الإنتخابية والهيئات القضائية الإنتخابية، والمحاكم الدستورية أو الاتحادية التي تتعامل مع جوانب الطعون الانتخابية أو التصديق على نتائج الانتخابات ومضامين أعمالها ، إلا أننا لا نجد أغلب هذه الجوانب الهامة في نصوص الدستور العراقي ، إذ لم يضع سوى بعض الوضعات في ما يتعلق بالانتخابات بين مواد وكما سبقت الإشارة اليه آنفاً.

أولاً- النصوص الدستورية المؤثرة في الانتخابات العراقية

١- الدستور بوصفه عنصراً من عناصر الإطار القانوني للانتخابات

يعمل الدستور على إرساء القواعد الأساسية لطريقة تنظيم الدولة وتشكيل حكومتها، والحقوق الأساسية التي يتعين تنفيذها، والمبادئ الأساسية التي توجه النظام الإنتخابي وترشده، وحقوق المواطنين في ممارسة الديمقراطية، ووجود ودور الأحزاب السياسية والسلطات الإنتخابية والمحاكم الإنتخابية، والمسائل الاجرائية وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أنّ القواعد الدستورية هي أعلى القواعد في النظام القانوني؛ والتي لا يمكن تعديلها بسهولة، ويستمر نفاذها وسريانها لفترة أطول من غيرها من القواعد والقوانين^{xi}. وإذا كان قانون الإنتخاب لناحية تدرج القواعد القانونية هو أدنى مرتبة من الدستور إلا أنه لا يقل أهمية عنه لكونه يُنظّم عملية إنتاج السلطة التي ستتولى تطبيق هذا الدستور^{xi}.

وهناك من يرى أن صانعو السياسات يحتاجون الى إيلاء المزيد من الاهتمام لجودة عمليات بناء الدستور ضمن السياق الأوسع للتحويلات ذات العلاقة وبخاصة في ما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ للانتخابات ولاسيما في بلدان ما بعد الصراعات^{xi}.

إنّ إدراج موضوعات إنتخابية في الدستور لا يعني أنه يتعين سن وثيقة دستورية جديدة لهذا الغرض، حيث يمكن تنفيذ مثل تلك الإضافات بسنّ بعض الإصلاحات الاستراتيجية والمحددة بصفة خاصة^{xi}.

٢- الانتخابات العراقية في الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥

أ- الدستور وقوانين الانتخابات

يُعد قانون الانتخابات أساس التمثيل النيابي الحقيقي المُعبر عن روح وقيم الدستور النافذ ، فإذا تمكنا من توفير الوسيلة الصحيحة التي تحقق التمثيل النيابي السليم فإن العملية السياسية والتشريعية في العراق ستكون متقدمة، لأن أغلب مفاصل الدولة تعتمد على مجلس النواب بوصفه الممثل الحقيقي لإرادة الشعب والمعني بالتشريعات ، فضلا عن الدستور الذي أخذ بنظام الحكم النيابي وليس الرئاسي أو المختلط كما في بلدان أخرى .

وبعد مرور ثلاث دورات من صدور الدستور والدورة البرلمانية الرابعة تشارف على الانتهاء ، لا بد لنا أن نتساءل : هل حقق قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المطلب الدستوري في التمثيل الحقيقي لإرادة الناخب العراقي ؟ الاجابة : هي الخلل قد شابه بسبب إعتماده على نظام انتخابي وصيغة توزيع مقاعد لا تحققان إرادة الشعب وإنما إرادة الأحزاب والكتل الكبيرة المتنفذة. لذا فإن الحل يتمثل بتغيير النظام الانتخابي وصيغة (سانت ليغو المعدلة) في توزيع المقاعد ، لنتمكن من إيجاد مجلس نيابي يُعبر عن الأكثرية لأبناء الشعب عبر الانتخاب المباشر للمرشح من أي قائمة أو كيان انتخابي كان ، ويكون صاحب الأصوات الأعلى هو من يحصل على مقعد في مجلس النواب ودون الرجوع إلى أصوات الكتل الانتخابية^{xi} ، لأن التكليف الوزاري يكون للكتلة النيابية التي ستشكل بعد أداء الفائزين بعضوية مجلس النواب اليمين القانونية وليس للكتلة الانتخابية التي دخلت ميدان التنافس أثناء الانتخابات ، وهذا ما إستقر عليه القضاء الدستوري العراقي عندما فسرت المحكمة الاتحادية العليا مفهوم الكتلة النيابية الأكبر الوارد في المادة (٧٦) من الدستور ، حيث نص قرار المحكمة التفسيري بالعدد ٢٥/اتحادية/٢٠١٠ في ٢٥/٣/٢٠١٠ : (... تكليف مرشح الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة أو الكتل الأخرى)^{xi} .

ب- الدستور والمفوضية العليا للانتخابات

يستند الإطار القانوني لتكوين المفوضية في المرحلة الحالية الى دستور عام ٢٠٠٥ النافذ من جهة ، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم (١١ لعام ٢٠٠٧ المعدل) من جهة أخرى الذي نظم أغلب ما يتعلق بأعمال المفوضية.

وبذلك فإن الإطار القانوني يستند لنصوص دستورية مقارنةً بمركزها في الفترة الانتقالية قبل ٢٠٠٥ ، حيث نص الدستور الدائم النافذ على "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" في الفصل الذي تطرق الى "الهيئات المستقلة وتحديدا في المادة (١٠٢) التي نصت على : "تُعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون". وعلى الرغم من أنه عدّ المفوضية هيئة مستقلة ، إلا أنه أناط الرقابة عليها من خلال النص الدستوري بمجلس النواب ، والذي أشار في المادة (٩٠/سابعاً) من النظام الداخلي الخاص به الى أن من بين مهام اللجنة القانونية في المجلس هو (متابعة المفوضية العليا للانتخابات).

ولعل النص الدستوري أعلاه -المقتضب جداً- قد سبّب اشكاليات كثيرة حول عائدة المفوضية ، وماهية السلطة التي تشرف على أعمالها ؟ هل هي السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب بحسب ما ورد في المادة الدستورية ونظام مجلس النواب المشار اليهما أعلاه ؟ أم السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء بحسب قرار المحكمة الاتحادية الصادر عام ٢٠١١؟^{xi}

ولعل حيادية واستقلالية مفوضية الانتخابات ونزاهة وشفافية الإجراءات المتبعة من قبلها أثناء العملية الانتخابية وما بعدها ، يعتبر أساساً للرضا الشعبي والسياسي وبالتالي تحقيق تداول سلمي حقيقي للسلطة. إنَّ مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الدستورية التي أقرها دستور جمهورية العراق، إلا أن هذا الفصل بين السلطات دخل في إطار تنازع الاختصاص بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فتم تبادل ادوار ووظائف هذه السلطات فيما بينها باتجاه تكريس الهيمنة على القوانين الانتخابية ومفوضية الانتخابات، على الرغم من أن الدستور العراقي أفرد فصلاً مستقلاً للهيئات المستقلة ، كما سبق ذكره.

ثانياً- المنظومة القانونية للانتخابات في العراق

١- ماهية المنظومة القانونية للانتخابات ؟

تُعَدُّ المنظومة القانونية للانتخابات أهم مقومات إجراء العملية الانتخابية ، ولا سيَّما ما تتضمنه من عناصر تتمثل بالدستور، والقانون الانتخابي الذي يشمل نوع النظام الانتخابي أيضاً، والقوانين ذات الصلة بالانتخابات كقوانين الاحزاب ، وقوانين العزل السياسي والاداري ، وقوانين الانفاق المالي في الانتخابات وغيرها ، فضلاً عن القواعد المنظمة للأحزاب والمرشَّحين والحملات والعمليات الانتخابية ، التي غالباً ما يتضمنها قانون الانتخابات الذي يُعَدُّ جزءاً من الاطار القانوني للانتخابات ، كذلك بقية الانظمة واللوائح والمراسيم والاجراءات والقرارات وغيرها.

يُعرَّف قاموس المصطلحات الانتخابية الاطار القانوني للانتخابات (Legal Electoral Framework)، بأنه: "مجموعة القوانين التي تتعلق بالعملية الانتخابية أو تؤثر فيها بأي شكلٍ من الاشكال، والتي تشمل بشكلٍ أساساً: الدستور، وقوانين الانتخابات، وقوانين أخرى ذات علاقة كقوانين الأحزاب السياسية، والقوانين التنظيمية للسلطة التشريعية، واللوائح والضوابط الانتخابية ومواثيق الشرف"^{١١}.

وفي ظل الشروع بعودة الحكومة الجديدة منذ مطلع عام ٢٠١٥ بإطلاق الحزمة الأولى من حزم الإصلاحات التي ينتظرها الشارع العراقي، كنت قد إقترحت على مجلس النواب والمؤسسات والجهات المعنية بالتشريعات الانتخابية وتلك المعنية بإصدار الانظمة والاجراءات ، أن تأخذ بعين الاعتبار كل تعقيدات الوضع الراهن لكي تقوم بإصلاح وإعادة النظر بعناصر الاطار القانوني للانتخابات الذي يُؤمِّن إجراء إنتخابات أكثر نزاهة وعدالة ، ومن ثم إقامة مؤسسات دولة القانون الحقيقية التي بلا شك أن شعبنا جدير بها^{١٢}.

٢- قانون الانتخابات

بعد أن تناولت في فقرة سابقة الدستور بوصفه أحد أبرز عناصر الاطار القانوني للانتخابات ، سوف أتحدث في هذه الفقرة عن قانون الانتخابات الذي يُعَدُّ العنصر الثاني الأكثر أهمية في هذا الإطار بعد الدستور.

أ - تعديل قانون الانتخابات

لعل أهم ما يتضمنه مشروع تعديل قانوني انتخابات مجلس المحافظات ومجلس النواب اللذان يجري مناقشتهما وعرضهما للتصويت في مجلس النواب هو الابقاء على النظام الانتخابي (التمثيل النسبي). ومن الجدير بالذكر أنه قد جرت عدة تعديلات طفيفة على قانون انتخابات مجلس النواب الذي إعتمد منذ أول انتخابات جرت مطلع عام ٢٠٠٥ ، ولا سيما ما تضمنه من نظامٍ انتخابي حيث إتبع النظام النسبي باستخدام

القائمة المغلقة والدائرة الانتخابية الواحدة على مستوى العراق ، الذي ما لبث إن تبدّل إلى إعتقاد المحافظة كدائرة انتخابية منذ انتخابات مجلس النواب ٢٠٠٥ ، وكانت صيغة الباقي الاقوى هي المعتمدة في توزيع المقاعد ، ثم تم الانتقال الى النظام النسبي باعتماد القائمة شبه المفتوحة منذ انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ و٢٠١٣ ، فضلاً عن انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ و٢٠١٤. مع ذلك فإنّ هذه التعديلات والتغييرات لم تُلبّ رغبة الناخب العراقي كونها كرّست إعادة إنتاج السلطة بنسبة كبيرة من خلال هذا النظام الانتخابي وما تضمنه من صيغة توزيع مقاعد وغيرهما من آليات بعيداص عن ارادة الناخب العراقي.

ب- النظام الانتخابي

لعل اهم ما في قانون الانتخابات هو النظام الانتخابي الذي يحدد طريقة احتساب الأصوات التي أدلى بها الناخبون لتحديد النتائج ومعرفة الفائزين بالمقاعد التي جري التنافس عليها ، فالنظام الانتخابي هو آلية لتحويل الأصوات إلى مقاعد في الهيئات المنخبة^{xi} ، ويتحكم في صورة وملاحم المشهد السياسي الذي يعقب إجراء الإنتخابات في ما يتعلق بإتاحة الفرصة لفوز تيار سياسي معين أو أحزاب معينة، أو أنه يقود إلى حالة تشكيل حكومة ائتلافية، ووفقاً لرأي فقهاء النظم الانتخابية، فقد يؤدي النظام الانتخابي، إما إلى تجديد الحياة السياسية، أو جعلها أسيرة حالة مزمنة من الشلل والجمود^{xii}.

ج - صيغة توزيع المقاعد

نصت المادة (١٣) من قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ المعدل على استخدام صيغة (سانت ليغو) في توزيع المقاعد، حيث تقسم عدد الاصوات للقوائم الانتخابية على الارقام (١ ، ٣ ، ٥ ، ٧...) ، والتي تم تجاوزها بالانتقال الى (صيغة سانت ليغو المعدلة) في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤ ، وذلك بتقسيم الاصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الاعداد التسلسلية (١،٦ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ...) ، التي تعطي أفضليه للقوائم الكبيرة على حساب القوائم الصغيرة ، وقد فشلت هذه الصيغة لدى التطبيق أيضاً ، بعد أن مكّنت عدداً كبيراً من النواب الذين لم يتجاوز عدد أصواتهم التي حصلوا عليها على عدة مئات ومع ذلك حصلوا على مقاعد في المجلس بفضل قوائمهم ، وفي نفس الوقت هنالك مرشحين لم يتمكنوا من الفوز بعضوية مجلس النواب رغم حصولهم على عددٍ من الاصوات يفوق بكثير أصوات أقرانهم الفائزين. وهكذا فإنّ كلا الصيغتان لا تصبان في مصلحة الناخب لأنهما تحرفان إرادته ، ما يتطلب تعديل القانون بتغيير صيغة توزيع المقاعد الى صيغة احتساب أعلى الاصوات للمرشحين ضمن الدائرة الانتخابية ككل وليس فقط ضمن القائمة الانتخابية الواحدة.

٣- قانون استبدال الاعضاء

نصت آلية (إستبدال الاعضاء) المشار اليها في المادة (٢/ثانياً) من قانون إستبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ المعدل^{xli} على: " إذا كان المقعد الشاغل ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة " ، التي تُعدّ مثار خلافات ونقاشات بشأن مدى مشروعية إعطاء الصلاحية الى رئيس الكتلة الانتخابية في إختيار من يشاء لدى تعويض المقعد الشاغر بغض النظر عن عدد الاصوات التي حاز عليها في الانتخابات ، مما يُشكل خرقاً دستورياً ومخالفة قانونية صريحة وواضحة ، تُعبّر بشكلٍ لا جدال فيه عن تغيير وتجاهل لإرادة الناخب. لذا ينبغي عدم منح صلاحية استبدال الاعضاء في المجالس المنتخبة الى الكتلة السياسية المستحقة لعملية الاستبدال، إذ أنّ هذا الاجراء يُعدّ خرقاً دستورياً ومخالفة قانونية صريحة واضحة ، تُعبّر بشكلٍ لا جدال فيه

عن تغيير وتجاهل لإرادة الناخب، وإنما يجري الاستبدال وفقاً لعدد الاصوات التي يحصل عليها أفضل مرشح خاسر، وبالرجوع الى ما نص عليه الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٤٩/ خامساً) على: " يقوم مجلس النواب بسن قانون يعالج حالات استبدال أعضائه عند الاستقالة أو الاقالة أو الوفاة".

ثالثاً- مستقبل الانتخابات في إطار منظومتها القانونية

من أجل ضمان إنجاز انتخابات حرة ونزيهة ، لابد من العمل على إصلاح عناصر مهمة في المنظومة القانونية للانتخابات ووفقاً لما تم عرضه في فقرة سابقة ، أقدم في أدناه مفاتيح رئيسة من اجل تحقيق مستقبل أفضل للانتخابات العراقية ٢٠١٨ :

١- تعديل قانون الانتخابات

أهم ما يتوجب تعديله في قانون انتخاب مجلس النواب ٢٠١٨ هو صيغة توزيع المقاعد (سانت ليغو المعدلة) التي أتمدت في انتخابات ٢٠١٤ والتي لا تحقق رغبة الناخب العراقي ولا تحترم صوته الانتخابي، وللأسباب التي سبقت الإشارة إليها آنفاً.

٢- إلغاء قانون استبدال أعضاء مجلس النواب

ينبغي إلغاء قانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وعدم ترك صلاحية استبدال الاعضاء في المجلس للكتلة السياسية المستحقة لعملية الاستبدال ، وإنما يجري الاستبدال وفقاً لعدد الاصوات التي يحصل عليها أفضل مرشح خاسر ويُشار الى ذلك في قانون انتخاب مجلس النواب توخياً للعدالة المطلقة.

٣- تشريع أو تعديل القوانين ذات الصلة بالانتخابات

العمل على تشريع قانون حدود الوحدات الادارية الى مستوى أدنى من الناحية ، والذي سيسهم في ترسيم الدوائر الانتخابية بما فيها الصغيرة حينها ستتوفر امكانية اعتماد النظام الانتخابي (الاغلبية/الفردية) بمستوى دوائر صغيرة ، فضلاً عن ضرورة تطبيق قانون التعداد العام للسكان والمساكن رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨ التي توفر احصائيات وبيانات مهمة عن الناخبين ، وغيرها من القوانين المهمة المتعلقة بالانتخابات والمؤثرة فيها، والتي ستشكل جزءاً مهماً من عناصر الاطار القانوني للانتخابات.

٤- إجراءات التصويت الالكتروني والتسجيل البيومترية

وقع المشرع في خطأ كبير لدى تشريع قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ، عندما نص في المادة (٤٣) على: " في حال اعتماد التصويت الالكتروني تعتمد التعليمات التي تصدرها المفوضية لاجراء عملية الاقتراع والعد والفرز ". في حسن كانت العملية تقتصر على التسجيل البيومترية الذي لم يتطرق اليه القانون هو الآخر رغم أهميته وتنفيذه لأول مرة في الانتخابات العراقية. علماً لم تكن هنالك خطط لدى المفوضية في إحراء تصويت الكتروني في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤.

لذا يتطلب الامر أن ينص القانون الجديد بوضوح وبالتفاصيل على عملية التصويت الالكتروني الذي تعمل المفوضية على تنفيذه فضلاً عن عملية التسجيل البيومترية الذي شرعت بالعمل بها المفوضية قبيل انتخابات

مجلس النواب ٢٠١٤ ، بغض النظر عن الاشكاليات والاختلافات التي واجهته ولم تزل ماثلة حالياً ، وذلك من أجل تجنب الوقوع في نفس الخطأ مرة أخرى.

خاتمة

إنّ الرؤى المقدمة في هذه الورقة البحثية لتطوير عناصر المنظومة القانونية للانتخابات بما فيها علاقة النصوص الدستورية بالانتخابات، كذلك القوانين والأنظمة والاجراءات، ستعمل جميعها بالتأكيد على ترصين جوانب العملية الانتخابية، ما سيؤدي الى إجراء انتخابات أكثر نزاهةً ، تحظى بمقبولية وتتمتع بمصداقية من لدن كافة المشاركين والمعنيين بالعملية الديمقراطية عامةً والانتخابية خاصةً ، وفي ذات الوقت ستقلل كثيراً من النزاعات الانتخابية، كما ستوفّر الأرضية الصلبة لبناء ديمقراطية حقيقية ملموسة وليست مجرد شعارات لا طائل منها.

ينبغي أن تتضمن المنظومة القانونية للانتخابات وفي مقدمتها الدستور مواداً تنص على جوانب مهمة في الانتخابات لا تسمح لقانون الانتخابات أو اي قانون آخر أن يحيد عنها ، مثل كيفية إختيار مجلس مفوضية الانتخابات وعائدية المفوضية فنياً وإدارياً ومالياً، وما المقصود باستقلاليتها بوضوح ؟ فضلاً عن النص على جوانب مهمة أخرى تتعلق بقانون الانتخابات. كذلك ضرورة إعداد قانون انتخابات يتضمن نظام انتخابي عادل وصيغة توزيع مقاعد منصفة ، إضافةً الى إعداد نظام أكثر رصانةً وشمولاً وضمانةً لحل النزاعات الانتخابية ، بما في ذلك تضمين القانون نصوصاً تحدد الغرامات والعقوبات الخاصة بكل انتهاك إنتخابي مُدرج في القانون، وضرورة أن يضمن القانون مراجعة إجراءات الشكاوى الانتخابية من خلال آلية أكثر جدية بالنظر في العون الإنتخابية.

إنّ المقترحات التي قدمتها أنفاً، هي ليست تصورات أو أفكار نظرية ، بل هي حصيلة تجربة عملية ، بحكم عملنا في مجال الانتخابات في المفوضية العليا للانتخابات ومع الفرق الدولية للانتخابات بشقيها العملياتي (القانوني/ الانتخابي) لعشر سنوات ، فضلاً عن الجوانب النظرية التي تعمقت في دراستها لسنوات طويلة خلت.

مقترحات وتوصيات للمشرعين وصانعي القرارات

- مجلس مفوضية الانتخابات

ينبغي أن يعمل مجلس النواب على إسناد عضوية مجلس مفوضية الانتخابات الى شخصيات مستقلة عن الاحزاب ومهنية وكفاءة لا تآتمر بأوامر الاحزاب التي ترشحها وتدعمها في الحصول على عضوية المجلس من أجل إعداد وتنفيذ انتخابات مهنية وحيادية واحترافية نزيهة لانتشورها الشكوك أو توجه اليها الانتقادات كما حل في الانتخابات الماضية.

- إشراك منظمات المجتمع المدني والخبراء والمختصين

لدى إصلاح وإعادة صياغة عناصر ومفردات الاطار القانوني للإنتخابات، يتطلب الامر ضرورة إجراء الجهة التشريعية مشاورات ومناقشات مع الجهات المعنية بذلك ، مثل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات

الديمقراطية المهمة بالشأن الإنتخابي ، وخبراء الانتخابات. إذ ستعمل هذه الجهات على بلورة عناصر أكثر رصانة للإطار القانوني للإنتخابات.

- الاشراف على الانتخابات ومراقبتها

ينبغي فسخ المجال للمنظمات المحلية والدولية المسجلة لدى المفوضية بمراقبة الانتخابات بما في ذلك منحها تسهيلات مراقبة جميع مراحل العملية الإنتخابية بحرية وشفافية وإرسال تقاريرها الى الجهات المرتبطة بها^{xli}.

- النشر من أجل التوعية والتثقيف

لعل من المهم أن تضع مفوضية الانتخابات عناصر وأدوات الاطار القانوني للإنتخابات في مجلد واحد يشملها جميعاً، يتم نشره وتعميمه على نطاق واسع بشكلٍ شفاف من أجل نشر التوعية والتثقيف، ولكي يكون في متناول أيدي جميع المعنيين بالشأن الإنتخابي وعامة الجمهور.

- إنشاء نظام للعدالة الانتخابية وحل النزاعات الانتخابية

من الأهمية بمكان أن يُؤسس نظام للعدالة الإنتخابية يتضمن تدابير وإجراءات تحول دون نشوب النزاعات الإنتخابية أو لتفاديها، وأن تُنشئ آليات لتصحيح الممارسات الشاذة أو لمعاقبة مرتكبيها. ولا تعني محاولات الحؤول دون نشوب النزاعات ، أنها لن تُقدم للقضاء أثناء وبعد العملية الإنتخابية ، ولكنها تنطوي على تعزيز الالتزام بالقواعد واللوائح الانتخابية لكي تكون رادعا لمن يروم القيام بها.

- توخي الدقة والشفافية في تبويب نتائج الانتخابات

يجب أن يكون تبويب نتائج الانتخابات وفقا لإجراءات عمل مركز ادخال البيانات في مفوضية الانتخابات المعدة في دائرة العمليات في المفوضية والتي تخضع لمصادقة مجلس المفوضين، ومن ثم مراقبة حسن تنفيذها والاشراف المباشر على كافة مراحلها^{xli}.

نأمل أن يأخذ المشرع العراقي وكافة المعنيين بالشأن الانتخابي بهذه المقترحات والتوصيات وبقية الجوانب التي تناولتها في هذه الورقة البحثية إعمالاً للفائدة وتوخياً لتطوير الجوانب القانونية للانتخابات ومن ثم تحقيق مستقبل أفضل للانتخابات العراقية ٢٠١٨ ، وهو ما يتطلع اليه الناخب العراقي والمرشح الانتخابي على حدٍ سواء.

٢-٢- المفوضية العليا للانتخابات بين التشريعات وإرادة الأحزاب

د. وليد كاصد الزبيدي

ملخص

عندما نتحدث عن العلاقة بين المفوضية العليا للانتخابات وبين التشريعات وتوجهات الأحزاب وارانها ، نجدها مشوبة بأشكالياتٍ عديدة ، وفي نفس الوقت لا تزال العديد من التشريعات لا تتوافق مع عمل المفوضية لدى التطبيق ، في حين أقحمت الأحزاب السياسية الكبيرة نفسها في عمل المفوضية لا بل تدخلت في إختيار اعضاء مجلس مفوضيتها بتقاسمها المقاعد المخصصة للمجلس فيما بينها مما ولد شكوكا حول عمل هذه المؤسسة المهمة لدى أغلب العراقيين وقد سبّب إشكاليات عديدة في تقبل قراراتها واجراءاتها ونتائجها في الانتخابات الماضية.

ولكون العديد من التشريعات ضمن المنظومة القانونية للانتخابات لا تتوافق مع العمل الفني للمفوضية ، لذا لا بد من القيام بإصلاحات حقيقية وعاجلة وإجراء التعديلات بشأنها.

إن المقترحات والتوصيات التي أقدمها بهذا الخصوص، ستعمل على جعل العديد من القوانين والانظمة يمكن أن تتعامل معها المفوضية بصورة افضل ، مما سيجعل من الانتخابات المقبلة أكثر رصانة وتحظى بمصداقية وقبول من لدن أغلبية المشاركين فيها من ناخبين ومرشحين وإئتلافات وكيانات سياسية.

الكلمات المفتاحية: مفوضية الانتخابات- إستقلالية المفوضية - التشريعات - الأحزاب السياسية

مقدمة

باديء ذي بدء ، لا بد لي أن أعطي مقدمة موجزة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبل الخوض في أهمية التشريعات في رصانة أداءها ومضار تأثيرات الأحزاب في عملها. تُعد المفوضية أو الهيئة الانتخابية والتي تُسمى أيضا بالسلطة الانتخابية ، (أيقونة) النظام السياسي بحق ، والمرأة التي تعكس نقاء الديمقراطية ، ومدى ما تمثله من تراتبية الأولويات فيه حول الالتزام من قبل السلطات بتحقيق الأهداف السياسية العامة للمجتمعات التي تعمل فيها ، فلا يُعد وجود الأجهزة مقتصرًا على الإفادة منها من الناحية الفنية فحسب، بل ولضرورتها من الناحية السياسية أيضا، فاستدامتها التنظيمية متصلة بشكل وثيق ببناء المؤسسات الديمقراطية^١.

نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي يُعد أسى وثيقة قانونية، في المادة (١) منه على أن: " جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة"، ونظام الحكم فيه نظام جمهوريُّ نيابيُّ (برلمانيُّ ، ديمقراطيُّ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق). كما سعى لحماية الديمقراطية عندما رفض إصدار أي تشريع يتعارض مع الديمقراطية على وفق حكم المادة (٢/أولاً/ب) التي جاء فيها الآتي: " لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية".

وقد أنشئت المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق كهيئة مستقلة لإدارة الإنتخابات ، بموجب الأمر الصادر من سلطة الائتلاف المرقم (٩٢) في ٣٠ أيار عام ٢٠٠٤ ، ونص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على وجود هذه الهيئة وإستقلاليتها^{xi} ، في حين أصدر مجلس النواب قانون المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات والذي صادق عليه مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٧ بالرقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ الذي جرى تعديله في ما بعد وسأتناول بعض اشكالياته في متن البحث الذي سيتناول موضوع المفوضية والتشريعات الانتخابية من خلال التطرق الى اشكالية النص على ارتباطها بشكلٍ مقتضب في الدستور، وتداعيات قانون المفوضية العليا للإنتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المعدل ، ثم سوف أتحدث عن إشكالية اختيار أعضاء مجلس مفوضية الانتخابات ، بعدها وفي فقرة خاصة سأتناول موضوع التشريعات في جوانب مؤثرة في عمل المفوضية ، مثل تسجيل الناخبين ، والتصويتات الخاصة ، وكوتا النساء والمكونات ، والتسجيل والتصويت الالكتروني ، وحالة المهجرين ، وغيرها.

وفي فقرة ثالثة ، سأقدم معالجات وحلول لتطوير تشريعات انتخابية وقوانين أخرى بحاجة الى تشريع ، وفي فقرة رابعة وأخيرة، سيكون حديثنا عن إستقلالية مفوضية الانتخابات وتدخلات الأحزاب ، فضلا عن اشكالية استقلالية المفوضية ، كما سأتناول مسألة التنازع بين السلطات الثلاث والمساس باستقلالية المفوضية، ثم أقدم خاتمة وتوصيات ، تقدم حلولاً ومقترحات لمعالجة جميع الاشكاليات والتحديات التي تطرق اليها البحث.

أولاً- المفوضية والتشريعات الانتخابية

إن صلاحيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لا تقتصر على الجانب التنفيذي، الذي يتمثل بشكل أساسي في تنفيذ الفعاليات الانتخابية المختلفة، وإنما تملك المفوضية بعض الصلاحيات القانونية أيضاً التي تتعلق بالبت في الشكاوى والطعون الانتخابية، ويلاحظ أيضاً أن الضوابط التي تضعها المفوضية تخضع لتدقيق من قبل السلطة القضائية، بمعنى أن قرارات المفوضية غير بائنة وقابلة للاستئناف أمام جهة قضائية خاصة^{xli}.

١- إشكاليات في نص الدستور

يستند الإطار القانوني لتكوين المفوضية في المرحلة الحالية الى دستور عام ٢٠٠٥ النافذ من جهة ، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم (١١ لعام ٢٠٠٧ المعدل) من جهة أخرى الذي نظمَ أغلب ما يتعلق بأعمال المفوضية.

وبذلك فإن الإطار القانوني يستند لنصوص دستورية مقارنةً بمركزها في الفترة الانتقالية قبل ٢٠٠٥ ، حيث نص الدستور الدائم النافذ على "المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات" في الفصل الذي تطرق الى "الهيئات المستقلة وتحديداً في المادة (١٠٢) التي نصت على : "تُعَدّ المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون". وعلى الرغم من أنه عَدّ المفوضية هيئة مستقلة ، إلا أنه أناط الرقابة عليها من خلال النص الدستوري بمجلس النواب ، والذي أشار في المادة (٩٠/٩٠) سابقاً) من النظام الداخلي الخاص به الى أن من مهام اللجنة القانونية في المجلس هو (متابعة المفوضية العليا للانتخابات)^{xli}.

لعل النص الدستوري أعلاه -المقتضب جداً- قد سبّب اشكاليات كثيرة حول عائدة المفوضية ، وماهية السلطة التي تشرف على أعمالها ؟ هل هي السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب بحسب ما ورد في المادة الدستورية ونظام مجلس النواب المشار اليهما أعلاه ؟ أم السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء بحسب قرار المحكمة الاتحادية الصادر عام ٢٠١١ ؟^{xli}.

إنّ حيادية واستقلالية مفوضية الانتخابات ونزاهة وشفافية الإجراءات المتبعة من قبلها أثناء العملية الانتخابية وما بعدها ، يعتبر أساساً للرضا الشعبي والسياسي وبالتالي تحقيق تداول سلمي حقيقي للسلطة. إنّ مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الدستورية التي أقرّها دستور جمهورية العراق ، إلا أن هذا الفصل بين السلطات دخل في إطار تنازع الاختصاص بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فتم تبادل ادوار ووظائف هذه السلطات في ما بينها باتجاه تكريس الهيمنة على القوانين الانتخابية ومفوضية الانتخابات ، على الرغم من أن الدستور العراقي أفرد فصلاً مستقلاً للهيئات المستقلة ، كما سبق ذكره.

٢- تداعيات قانون المفوضية العليا للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المعدل

تتمتع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، بشرعية دستورية وقانونية تضي عليها مركزاً قانونياً راسخاً ضمن الهيئات الدستورية المستقلة ، وهو ما لم يكن متحققاً في المرحلة الانتقالية التي أعقبت عام ٢٠٠٣ إذ لم تكن مشروعية مفوضية الانتخابات آنذاك مستمدة من نص دستوري يؤسس لهيئة متخصصة تُعنى بالانتخابات ، ويوضح مركزها تجاه هيئات الدولة الأخرى ، وإنما بُني على نص قانوني تمثل بالامر رقم ٩٢ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة في الحادي والثلاثين من أيار ٢٠٠٤ والذي عُدّ بمثابة (قانون للمفوضية العليا للانتخابات) ، وأُعتد ضمن الاطار القانوني للانتخابات التي جرت في كانون الاول / يناير من العام ٢٠٠٥.

في حين نص الفصل الرابع من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ضمن المواد من (١٠٢-١٠٨) في باب الهيئات المستقلة حيث وضع لكل هيئة من هذه الهيئات مرجعاً لها ، فعُدّ المفوضية المستقلة للانتخابات ، اضافة الى المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، وهيئة النزاهة ، هيئات مستقلة تخضع في أعمالها لرقابة السلطة التشريعية (رقابة مجلس النواب) ، ويتم تنظيم أعمالها بقانون ، بعد أن تمت المصادقة على الدستور الدائم في استفتاء عام ٢٠٠٥ ، ونظراً للحاجة إلى سنّ قانون جديد ينظم ضوابط عمل المفوضية ومهامها وصلاحياتها ، ومن أجل ترسيخ العملية الديمقراطية في العراق باستكمال البناء القانوني لمؤسساته الدستورية الوطنية ، أصدر مجلس النواب أول قانون للمفوضية بالرقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ والذي صادق عليه مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٧ ، تطبيقاً لنص المادة (١٠٢) من الدستور ، تبعه تصحيح للمادة (٥) من القانون نُشرَ في جريدة الوقائع العراقية (العدد: ٤٠٤١) بتاريخ ١٧/٠٦/٢٠٠٧. وبعد تطبيق قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ ، برزت الحاجة بمرور الوقت لإجراء تعديلات بشأنه ، قدمت المفوضية حينها عدة مقترحات حول تعديل أو حذف أو اضافة بعض بنود القانون ، وقد استجاب مجلس النواب الى ذلك بإصدار قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٠ (قانون التعديل الاول لقانون المفوضية).

وبصدور هذا القانون ، يمكننا القول أن المسمار الأخير قد دُقّ في نعش مفوضية الانتخابات ، إذ أن موادها رسخت المحاصصة الطائفية بشكل لا يثير اللبس ولا يقبل الجدل ، فعلى سبيل المثال تناول الفصل الثالث هيئات المفوضية ونص في المادة (٣/ثانياً) الى أن : " يتألف مجلس المفوضين من تسعة أعضاء اثنان منهم على الأقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالأغلبية بعد ترشيحهم من (لجنة من مجلس النواب) على أن

يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية مع مراعاة تمثيل النساء)، وهو ما أعطى للكيانات السياسية حق تقاسم هذه المقاعد وفقاً لنسب تمثيلها في مجلس النواب، وهو يشير هنا إلى أن هذه المناصب الهامة في كيان المفوضية تخضع هي الأخرى لتقسيمات المحاصصة الطائفية والسياسية الحزبية سواء في المكتب الوطني أو في مكاتب المحافظات نزولاً إلى مراكز تسجيل الناخبين، حيث أن الكيانات المهيمنة تدعم مرشحها الذين بالتأكيد يدينون لها بالولاء وينفذون توجهاتها التي ستحرف العملية الانتخابية عن مسارها الصحيح.

وعلى الرغم من أن الدستور العراقي عدّ المفوضية هيئة مستقلة إلا أنه أناط الرقابة عليها بالسلطة التشريعية متمثلةً بمجلس النواب، كما أنه أحال تنظيم أعمال المفوضية إلى قانون يشرعه مجلس النواب - كما سبقت الإشارة إليه - ويلاحظ أيضاً أن الدستور لم يتطلب مراعاة القانون الصادر أي شرط من الشروط سواء المتعلقة بتشكيل المفوضية وهيكلتها أو بصلاحياتها ومسؤولياتها، وذلك يعني أن السلطة التشريعية ليست مقيدة بأي قيد فيما يتعلق بتشريع القانون الخاص بالمفوضية، باستثناء القيد المتعلق باستقلالية المفوضية، وهو بأن لا تخضع بالتبعية لأية هيئة من هيئات الدولة سوى وجود رقابة يمارسها مجلس النواب عليها.

٣- إشكالية اختيار أعضاء مجلس مفوضية الانتخابات

في عام ٢٠٠٤ ولدى تأسيس أول مفوضية للانتخابات في العراق، جرى اختيار مجلسها بواسطة الأمم المتحدة وراعت فيه مكونات الشعب العراقي ولم تأخذ في الحسبان التوجهات الحزبية والسياسية، في حين أُختير المجلس الثاني عام ٢٠٠٧ ولأول مرة من خلال مراعاة حجم الأحزاب السياسية وقدمت هذه الأحزاب مرشحها التسعة لشغل عضوية مجلس المفوضين، أما المجلس الثالث الذي رُشح عام ٢٠١٢ فقد تم فيه الامعان في المحاصصة الحزبية حتى بين الائتلاف الواحد لصالح الكيانات المنضوية تحت مظلتها^{xi}، وهو نفس التوجهات السابقة تم فيه اختيار المجلس الأخير في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧، والمثير للاستغراب أن جميع هذه الاختيارات المبنية على الحزبية السياسية كانت تجري أمام أنظار وبحضور ممثل الفريق الدولي للأمم المتحدة في العراق الذي يشارك لجان اختيار الأعضاء اجتماعاتها ويراقب قراراتها^{xii}.

ثانياً- تشريعات تتعلق بجوانب مؤثرة في عمل المفوضية

١- تسجيل الناخبين

إتجه المشرع العراقي بالنص في المادة (١٨/أولاً) من قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية المعدل لسنة ٢٠١٧ على أن: "تعتمد المفوضية في تحديد عدد مقاعد الدائرة الانتخابية على أحدث بيانات الجهاز المركزي للإحصاء" بدلاً من اعتماد قاعدة بيانات البطاقة التموينية، ذلك أن عدد السكان في كل محافظة وفقاً لآخر إحصائية لاختيار عدد المقاعد هو إجراء صحيح لا يثير أي لبس أو شكوك ولا يؤثر في عمل المفوضية من ناحية فنية/عملياتية. في حين نصت الفقرة (ثانياً) من نفس المادة، على أن: "تعتمد المفوضية في إعداد سجل الناخبين على أحدث قاعدة بيانات سجل الناخبين المعدة وفقاً لقاعدة بيانات البطاقة التموينية مع تحديثها في مراكز تسجيل الناخبين". ولعل الإبقاء على مفردة (أحدث) تثير إشكالية كبيرة مرة أخرى، بعد أن كانت المفوضية قد أرسلت إلى مجلس النواب قبيل الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٠ مقترحاً حول هذه الفقرة، طلبت فيه عدم إدراج مفردة (أحدث)، لأن المفوضية من المستحيل أن تقوم بالحصول على قاعدة بيانات

حديثاً قبل الانتخابات بأشهر معدودة لكي تتعامل معها من الصفر من أجل اعداد سجل ناخبين إبتدائي ، إذ أن ذلك يحتاج الى مدة بين (٨-١٢ شهراً)، من ضمنها مدة تحديث السجل في مراكز التسجيل ومن ثم تقاطع البيانات مرة أخرى ، والأخطر من ذلك فإن إتباع هذا الاجراء يعني إلغاء السجل الحالي المحدث منذ عام ٢٠٠٨ ، بمناسبة إجراء إنتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ وعمليات التسجيل التي تبعتها في السنوات اللاحقة قبل كل حدث انتخابي، وهو ما سيقضي على كل الجهود السابقة في عملية تحديث السجل ، فضلاً عن الجهود الفنية والنفقات المادية الباهظة التي صُرِّفت من أجل إعداده وتصفيته من بيانات المتوفين والمكررين وغير العراقيين ، المدرجة أسمائهم في قاعدة البطاقة التموينية لغرض الانتفاع بالبطاقة التموينية ، وغيرهم طيلة السنوات الماضية.

وفي ذات الوقت ، فإن عدم إعتداد نسخة من قاعدة بيانات البطاقة التموينية من قبل المفوضية وفقاً لما جاء في القانون أعلاه يجعل من اجراءاتها عرضة للطعن أمام القضاء ، حيث تكون الفرصة كبيرة لكسب الطعن. لذا فإنني كتبت في اكثر من مناسبة ومن خلال كتاب وبحث ومقالات منشورة أشرت فيها الى أهمية إجراء تعديل على هذه الفقرة لكي لا يطعن فيها مستقبلاً.^{xli}

إنّ عدم الإعتداد على قاعدة بيانات موحدة في تحديد مقاعد الدائرة الانتخابية وإعداد سجل الناخبين كما كان عليه الحال في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٤^{xli} ، يثير الاستغراب والتساؤل عن أسباب توجه المشرع الى إختيار قاعدتي بيانات مختلفتين في المصادر والبيانات اللتان تثيران اللبس والشكوك في مصداقية قواعد البيانات المعتمدة في تحديد عدد المقاعد وتحديث سجل الناخبين.

٢- التصويتات الخاصة

ينبغي النص في مادة خاصة مستقلة في قانون الانتخابات على كيفية التعامل مع التصويت الخاص للأجهزة الامنية والقوات الامنية والجهات الساندة لها ، في ظل الحركة المستمرة لهذه القطاعات وصعوبة ضبط ايقاع حركتها من اجل توفير مراكز اقتراع مناسبة لها في يوم التصويت ، فضلاً عن تصويت المهجرين بسبب حركة الزوح التي لم تتوقف منذ سنوات طويلة ، بل إزداد حجم رقعته بمرور الوقت ، وهو ما يؤثر كثيراً على اعدادات المفوضية للانتخابات وحسن تنفيذ واجراء العملية الانتخابية المقبلة.

٣-كوتا النساء والمكونات

في ما يتعلق بمعالجة مسألة ضمان " كوتا النساء " التي يجب ألا تقل عن (٢٥ %) وبما يتوافق مع ما جاء في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ، ومسألة توزيع المقاعد بين المكونات الاجتماعية (المسيحيون والصابئة المندائية والايديون)، للقائمة التي تحصل على أعلى الأصوات بين القوائم المتنافسة على مقعد المكون، ويخصص هذا المقعد لمرشح القائمة الذي حصل على أعلى الأصوات بين منافسيه، إذ من الافضل أن ينص عليه قانون الانتخابات بمادة خاصة تتضمن النقاط الرئيسية الهامة ، لا أن تُترك لنظام توزيع المقاعد الذي تصدره مفوضية الانتخابات ، بل يُترك لهذا النظام التفاصيل الاخرى الأقل أهمية ، وذلك بسبب حساسية مضامين هذه المسألة التي سببت مشاكل جمة في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣ نتيجة للأخطاء والهفوات التي شابته صياغة نظام توزيع المقاعد من قبل مجلس المفوضين حيث استبدلت المفوضية ٤٨ عضواً في عددٍ من مجالس المحافظات ، عقب نقض المحكمة الاتحادية للخطوة الثالثة من نظام توزيع المقاعد وبعد أن قدم العديد من المدعين دعاوى للطعن بنظام توزيع المقاعد أمام المحكمة المختصة.^{xli}

٤- التسجيل والتصويت الالكتروني

أما المسألة التي لا تقل أهمية عن سابقتها فهي تتمثل بضرورة أن ينص القانون الانتخابي على مادة أو أكثر تشير الى آليات التسجيل والتحقق الالكتروني، وأن لا تكتفي بالتعريف به كما ورد في قانون انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٨ الذي بقي مهمماً لدى الكتل السياسية والجمهور على حدٍ سواء في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤ ، حيث لم ينص عليه القانون بوضوح مع أهميته البالغة ، إذ نص القانون الذي جرت بموجبه انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠١٣ على العمل بالتسجيل الورقي فقط باستخدام قاعدة بيانات البطاقة التموينية ولم يتطرق الى التسجيل والتحقق الالكتروني (اليوم تري)، حيث نصت المادة (١٧/ثانيا) على : " تعتمد المفوضية في اعداد سجل الناخبين على احدث قاعدة بيانات سجل الناخبين المعدة وفقا لقاعدة بيانات البطاقة التموينية مع تحديثها في مراكز تسجيل الناخبين". مشروع القانون الحالي نص في (المادة ١/فقرة ١٤) على التسجيل اليوم تري ، لم يذكر فيها سوى تعريف موجز للعملية ، وهو ليس كافياً تماماً ، ما سترك باباً مفتوحاً للاجتهاادات حول آلية العمل به ، وكان من الافضل وضع خطوط عريضة في القانون لتجنب أية إشكاليات مستقبلية.

إنّ المطالبة بتعديل هذه المادة القانونية تهدف الى تجنب الطعن القانوني لدى المحاكم المختصة بسبب الغموض في عملية التسجيل اليوم تري منذ الشروع بها منذ منتصف عام ٢٠١٤ ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة تفادي المشرع الوقوع مرة أخرى في الخطأ الذي وقع فيه في المادة (٤٣) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ التي نصت على : " في حال اعتماد التصويت الالكتروني تعتمد التعليمات التي تصدرها المفوضية لاجراء عملية الاقتراع والعد والفرز ". ولعل المشرع اعتقد هنا أن المفوضية ذاهبة الى العمل بالتصويت الإلكتروني ، في حين أن الخطط والتوجهات لدى المفوضية منذ عام ٢٠١٢ لم يكن في حساباتها هذا النوع من التصويت الذي يصعب تحقيقه و إلى سنوات طويلة قادمة ، في حين تتجه المفوضية – بحسب ما أعلنته منذ منتصف عام ٢٠١٧- نحو اجراء التصويت في الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٨ إلكترونياً^{xli}.

٥- انتخابات مجالس الاقضية

نصت المادة (٢) من قانون تعديل قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية الجديد على أن : " يسري قانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ المعدل على انتخاب مجالس المحافظات والاقضية " ، وهو اجراء سليم ان لا تذكر انتخابات النواحي - كما كان ينص القانون منذ تشريعه عام ٢٠٠٨ - وهي التي لم تجرٍ مطلقاً منذ أن شُرِعَ قانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨. إلا انه من الضروري أيضاً أن يجري الفصل بين قانون انتخابات مجالس المحافظات ومجالس الاقضية لعدة أسباب ، من بينها أن القانون كان ينص على أن تجري انتخابات مجالس الأفضية والنواحي في مرحلة ثانية وخلال ستة أشهر من تاريخ إجراء انتخابات مجالس المحافظات، في حين أن هذا النص لم يُتفد منذ صدور القانون في سنة ٢٠٠٨ نظراً لصعوبة إجراء انتخابات الأفضية والنواحي وذلك بسبب عدم وجود حدود إدارية متفقٌ عليها أو وجود تعداد سكاني يوفر بيانات دقيقة حول عدد السكان لكل قضاء وناحية لكي تستخدم هذه البيانات في إجراء هذه الانتخابات ، فضلاً عن وجوب إتخاذ قرارات وإجراءات معينة أخرى من أجل تنفيذ هذه الانتخابات ، وهي صعوبات فنية ليست مستحيلة ويمكن تذليلها.

٦- آلية استبعاد المرشحين

من جانبٍ آخر، ينبغي حل الخلافات المتعلقة بتنازع القوانين والصلاحيات المتعلقة باستبعاد المرشحين في الانتخابات بشكلٍ قانوني مدروس وفقاً لتشريع يصدر عن مجلس النواب، أو نظام يصدر عن مفوضية الانتخابات، لا يترك مجالاً للاجتهادات، التي قد تصدر عن السلطات التنفيذية، أو التشريعية، أو القضائية، أو عن الهيئات المعنية، مثل: مفوضية الانتخابات، أو هيئة المساءلة والعدالة التي تعمل وفقاً لقانون خاص بها، أو الجهة المسؤولة عن القيود الجنائية، وغيرها.

ففي انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠، رأت الهيئة التمييزية السباعية بأن بعض الطعون تتطلب وقتاً لا ينسجم ولا يتناسب مع موعد بدء الحملة الانتخابية، ومن ثم قررت بالاتفاق "إرجاء النظر في الطعن مع بقية الطعون المقدمة والسماح للمعتزض بالمشاركة بالترشيح للانتخابات لممارسة حقه الدستوري، وفي حالة فوزه وفق قانون الانتخابات، فإنّ هذا الفوز لا يرتب له حق إشغال مقعد في مجلس النواب ولا يخوله التمتع بالحقوق والامتيازات التي يمنحها القانون للأعضاء في مجلس النواب ومنها الحصانة البرلمانية والمزايا المالية وغيرها إلا بعد البت باعتراضه من الناحيتين الشكلية والموضوعية".

في حين أنّ الإشكاليات في عملية الاستبعاد التي ظهرت بشكلٍ أكثر جلاءً ووضوحاً في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٤، هي بحاجة الى تدخل تشريعي من مجلس النواب لتفادي هذا النوع من الإشكاليات والإرباك في التعاطي مع هذه الجوانب ومن ثم عدم الوقوع في فخ مخالفات دستورية وقانونية.

٧- قواعد السلوك واستخداماتها السلبية

مدونات أو قواعد السلوك، هي التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مجريات العملية الانتخابية، كالمواثيق الخاصة بالإدارة الانتخابية، أو المشاركين في العملية الانتخابية، والمرشحين، ووكلاء الكيانات السياسية، والمراقبين، ووسائل الإعلام، في تعاملها مع العملية الانتخابية.^{xli}

إنّ مدونة قواعد السلوك للانتخابات تُحدد بوجه عام الإجراءات والآليات المطلوب استخدامها لدى التعامل مع الشكاوى والنزاعات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وهذه الأحكام تختلف من بلد إلى آخر، بالتفصيل أو المضمون، ويمكن أن تؤثر على كيفية تطبيق أحكام مدونة قواعد السلوك.

على سبيل المثال، قد ينص القانون الانتخابي لبلدٍ ما على آليات التحكيم أو غيرها، مثل الوساطة، للتعامل مع التجاوزات على مدونة قواعد السلوك أو النزاعات الناشئة عن التجاوز.^{xlii}

وهناك مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأحزاب السياسية ومؤيديها خلال الحملة الانتخابية، والقواعد التي يتوصل إليها الطرفان من خلال التوافق طوعاً، والتي يمكن أن ينص عليها في وقت لاحق في القانون.^{xlii}

لقد جرى استخدام قواعد السلوك في آخر انتخابات جرت في العراق عام ٢٠١٤ خلافاً لمضمونها والهدف من إيجادها، وذلك باتخاذ فقرة "حسن السيرة" وسيلة لاستبعاد مرشحين معينين من المنافسة في الانتخابات تتعلق بصراعات سياسية، على الرغم من ان القرار التشريعي (التفسيري) لمجلس النواب منع استبعاد اي مرشح من الانتخابات إلا بحكم بات بجريمة مخلة بالشرف، وهو قانون تفسيري واجب التنفيذ إلا إذا حكمت المحكمة الاتحادية بعدم دستوريته، فكيف تجاوزه الهيئة القضائية الانتخابية؟ أليس فعلها يُعد جريمة امتناع عن تنفيذ القوانين وفق المادة (٣٢٩/١) من قانون العقوبات، في وقتٍ عدت اللجنة القانونية النيابية

يوم ٢٣ آذار ٢٠١٤ أن صلاحيات البرلمان الدستورية تلزم مفوضية الانتخابات وغيرها من الجهات الالتزام بما يصدره من قرارات وقوانين، من بينها موضوع استبعاد المرشحين للانتخابات التشريعية المقبلة، مهمة المفوضية وهيئة المساءلة والعدالة، بالتعامل "الانتقائي" مع نصوص قانونية واضحة وصريحة^{xli}. وقد إهتمت الهيئة القضائية بـ"الانجرار إلى المساومات السياسية"، واتخاذ فقرة "حسن السيرة وسيلة" لاستبعاد مرشحين معينين من المنافسة في الانتخابات.

٨- تدقيق ملفات المرشحين للانتخابات

لقد أوجبت المادة (45) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 على وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وهيئة المساءلة والعدالة وكافة الدوائر ذات العلاقة الاجابة على استفسارات المفوضية بصحة الترشح خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوماً. وهو ما نص عليه أيضاً مشروع التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٧ الذي ، ولعل تدقيق ملفات المرشحين تُعد من بين أكبر الاشكاليات التي تواجه المفوضية في الالتزام بالجدول الزمني للعملية الانتخابية بسبب تأخير الجهات المعنية بتزويد المفوضية بالمعلومات المطلوبة خلال المدة المحددة في القانون، والتي من أهمها تحديد المشمولين باجراءات المساءلة والعدالة، والتأكد من كون المرشح ليس من منتسبي القوات المسلحة او القوات الامنية ، وأنه ليس مرتكبا لجناية او جنحة بحسب اجابة وزارة الداخلية أو أن شهادته الدراسية صحيحة، وغيرها من المعلومات التي ينبغي ان تزود بها وزارات ومؤسسات مفوضية الانتخابات.

٩- مهام أخرى موكلة لجهات اخرى تدعم عمل المفوضية

يعهد الاطار القانوني في العراق ببعض المهام الانتخابية غير الاساسية إلى أجهزة أو مؤسسات أخرى خارج نطاق المؤسسة الانتخابية، كاليئات التشريعية والقضائية وحتى التنفيذية. ومن ذلك ترسيم الدوائر الانتخابية، واعتماد نتائج الانتخابات والمصادقة عليها، فهذه المهام تخرج من اختصاصات المفوضية وتتوزع بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وإنّ إيكال بعض المهام الانتخابية لمؤسسات خارج نطاق المؤسسة الانتخابية له بعض المزايا كما أن له بعض العيوب، فهو يجعل المؤسسة الانتخابية بمعزل عن بعض القرارات السياسية ذات الحساسية السياسية^{xli}.

١٠- نظام حل المنازعات الانتخابية

ينبغي أن يتضمن قانون الانتخابات مادة أو أكثر تضمن حل أمثل للمنازعات الانتخابية، فضلاً عن ضرورة أن يضمن القانون مراجعة إجراءات الشكاوى الانتخابية من خلال آلية أكثر جدية بالنظر في الطعون الانتخابية سواء من قبل مفوضية الانتخابات أو الهيئة القضائية المعنية بالنظر في تلك الطعون^{xli}، وأن تُحدّد الغرامات والعقوبات الخاصة بكل انتهاك إنتخابي مُدرج وترك التفاصيل لنظام الشكاوى والطعون الذي تصدره المفوضية.

في حين سكت قانون الانتخاب عن الجهة التي تصادق على النتائج النهائية للانتخابات العامة ، رغم اشارة دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٩٣/ سابعاً) منه الى " تختص المحكمة الاتحادية العليا بالمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب " ، ونعتقد انه كان يجب على القانون تبنيه واعماله

، علماً ان المادة (٤/ سابعاً) من قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ اشار الى ان من بين اختصاصات مجلس المفوضين إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب التي تصادق عليها المحكمة الاتحادية العليا^{xli}. وهناك من يرى أنّ تتولى المفوضية مهمة النظر في الشكاوى والطعون في صحة الانتخابات أمرٌ غير جائز ومخالف لقواعد الحيادية والاستقلالية ، إذ أنّها في هذه الحالة تجمع المفوضية بين صفتي الرقابة والنظر في الطعون في آن^{xli}.

١١- الرقابة على الانتخابات

إنّ فرق الرقابة تلعب دوراً كبيراً في إشاعة جو من الثقة والاطمئنان حول نزاهة العملية الانتخابية ونتائجها ، ومن حيث الاصل تتشكل فرق الرقابة من طواقم محلية ، تنظمها منظمات غير حكومية ، وجهات مستقلة عن المرشحين ، بشكل يضمن تمتعها بالحياد ، فضلاً عن فرق رقابة دولية ، من منظمات دولية أو إقليمية أو من منظمات غير حكومية ناشطة على المستوى الدولي.

لعل من أهم عناصر نجاح الرقابة على الانتخابات أن تُجرى وفقاً للدستور والقانون والانظمة الانتخابية النافذة ، أي وفقاً لمجموعة القواعد القانونية التي تحكم الانتخابات من جهة وتحدد إجراءات وأشخاص الرقابة من جهة ثانية ، ولكي تكون الرقابة مُعبّرة عن مصلحة الهيئة الانتخابية يجب أن تقوم على شرعية قانونية ، وأن تهدف إلى ضمان الحقوق المتساوية لجميع الناخبين ، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين ، ومنع المخالفات والتجاوزات التي قد تحدث لنصوص القانون ، وأن تجعل غايتها الأساسية تحقيق انتخابات عادلة ونزيهة بغض النظر عن كون الفائز فيها^{xli}.

١٢- الدعاية الانتخابية

نصت المواد (من ٢٦ الى ٣٦) في الفصل السادس من قانون انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٧ ، في موضوع (الدعاية الانتخابية) بفرض عقوبات على كل من يرتكب أي فعل يخل باجراءات الدعاية الانتخابية. مع ذلك فإن تأثيرات الاحزاب السياسية على مفوضية الانتخابات قد ظهرت بوضوح وجلاء تامين في انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٤ عندما تجاوزت العديد من الاحزاب ولاسيما الكبيرة من خلال مرشحها ضوابط الدعاية الانتخابية ، إلا أنّ مفوضية الانتخابات لم تتخذ الاجراءات القانونية الرادعة إزاءها ، وقد وُجّهت اليها إنتقادات واسعة^{xli}.

ثالثاً- معالجات وحلول لتطوير تشريعات انتخابية

١- قوانين أخرى بحاجة الى تشريد

تحتاج المنظومة القانونية للانتخابات الى إصدار عددٍ من التشريعات التي تُسهّل عمل المفوضية في انجاز انتخابات أكثر نزاهة ومصداقية ، ولعل من بينها تشريع قانون ترسيم الدوائر الانتخابية ، وقانون تحديد الحدود الادارية بين المحافظات والاقضية والنواحي والمناطق المحلية ، وغيرها من القوانين المتعلقة بالانتخابات والمؤثرة فيها ، والتي تُشكّل جزءاً مهماً من الاطار القانوني للانتخابات الذي تحتاج اليه المفوضية في تسيير أعمالها وتنفيذ الانتخابات في اطار قانوني أوسع.

فضلاً عن ذلك ، ينبغي أن لا ننسى أهمية اتخاذ قرارات في جوانب إدارية متعددة لدعم قانون الانتخابات من قبل جهات مختلفة ، منها توفير قواعد بيانات إحصائية عن السكان لغرض تحديد أعداد المقاعد في

المجالس المنتخبة ، وذلك من خلال إجراء التعداد السكاني العام وتطبيق قانون التعداد العام للسكان والمساكن رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨ ، وأيضاً توفير قاعدة بيانات أكثر دقة وتحديث سجل الناخبين بدلا عن قاعدة البطاقة التموينية ، وذلك من خلال ما ستوفره البطاقة الوطنية الموحدة من بيانات دقيقة وموثقة إلكترونياً.

٢-إشراك الجهات المعنية في عملية الاصلاح

لدى إصلاح وإعادة صياغة عناصر ومفردات الاطار القانوني للإنتخابات، ضرورة إجراء الجهة التشريعية مشاورات ومناقشات مع الجهات المعنية بذلك، مثل مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الديمقراطية المهمة بالشأن الإنتخابي، وخبراء الانتخابات، فضلاً عن مفوضية الانتخابات، إذ ستعمل تلك الجهات من خلال تلك المشاورات الى بلورة عناصر أكثر رصانة للإطار القانوني للإنتخابات.

٣-إكمال عملية الإصلاح ضمن سقف زمني محدد

من المهم إكمال اصلاح وإعادة صياغة الاطار القانوني للإنتخابات بكافة عناصره خلال سقف زمني محدد، وفي مقدمتها قانون الإنتخابات قبل سنة واحدة على الأقل من موعد إجراء الإنتخابات، بغية الحؤول دون مفاجأة الأحزاب السياسية ومفوضية الانتخابات بما يتضمنه القانون من اجراءات قد لا تتلائم مع استعدادات الأحزاب لترشيح وتسجيل مرشحها، كذلك العمل الفني للمفوضية، لكي تنهي لعملية تحديث سجلات الناخبين التي تجري عادةً قبل ثمانية اشهر من الاقتراع على أقل تقدير، وغيرها من جوانب عديدة ينبغي الاعداد لها مسبقاً.

ومهما كانت التشريعات متطورة ومهما منحت الأحزاب الحرية والدعم، فإن ذلك لا يكفي إطلاقاً لأن تصبح الأحزاب قادرة على تشكيل حكومة ويجعل من بعضها الآخر معارضاً ، ما لم تستطع أن تخلق حالة جماهيرية تدعمها وتؤيدها وتؤازرها ، وخلق هذه الحالة الجماهيرية في البلدان العربية على وجه الخصوص ليس مستحيلاً ولكنه أيضاً ليس سهلاً بعد هذه السنين الطويلة من حالة الفوضى الحزبية بل وعدم وجود الثقة الجماهيرية بأغلب الأحزاب. لذا يتعين الأخذ بعين الاعتبار عدم عزل التشريع المتعلق بالأحزاب ضمن الاطار القانوني للإنتخابات عن تلك التشريعات المتصلة بهذا الخصوص مثل قانون الإنتخاب وقانون الاجتماعات العامة وغير ذلك، إذ أن جميعها تشريعات تتعلق بالحرية والديمقراطية وبحقوق دستورية لا يجوز تجاوزها^{xli}.

رابعاً- إستقلالية مفوضية الانتخابات وتدخلات الأحزاب

١- اشكالية استقلالية المفوضية

ثمة أشكال رئيسية ثلاثة للإدارات الانتخابية في العالم ، هي (الإدارة الانتخابية المستقلة، والإدارة الانتخابية الحكومية، والإدارة الانتخابية المختلطة) ، ولكل شكلٍ من هذه الأشكال إيجابياته وسلبياته^{xli}. أما في العراق، فإن الدستور العراقي ينص على أن المفوضية هي إحدى الهيئات المستقلة، ولكنه لم يفصح عن مضمون هذه الإستقلالية سوى أنه نص على أن المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات تخضع لرقابة مجلس النواب^{xli}. والواقع أنه لا عبرة بمثل هذه النصوص ما لم يتم تحقق الإستقلالية فعلياً من خلال عدم إرتباط المفوضية بأية جهة سواءً في عملها الفني أو الإداري ، في حين لم ينص أي قانونٍ أو نظامٍ على إرتباط المفوضية بجهةٍ ما ،

فيما عدا ما نصت عليه المادة (٩٠/ سابعاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب وضمن تحديد مهام اللجنة القانونية على أن تقوم هذه اللجنة بمتابعة المفوضية العليا للانتخابات، وكما سبقت الإشارة إليه آنفاً. وهكذا فقد بقيت الإستقلالية السياسية مثار تساؤل ، إذ يشير تقرير الاتحاد والاوربي لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ الى ان اطلاق عبارة "هيئة مستقلة وحيادية" على المفوضية تتطلب توافر الإستقلالية السياسية لأعضاء مجلس مفوضيها ، في حين أن غالبية المتحدثين من الكيانات السياسية أشاروا علناً بأن بعض من أعضاء مجلس المفوضين ، وبشأن شخصية الهيئة الإدارية الإنتخابية ، أكد نفس التقرير في توصياته الى مجلس النواب العراقي المنتخب عام ٢٠١٠ أن يتخذ قراراً رئيسياً حول المفوضية الإنتخابية والذي يجب أن يوضح هل إن الهيئة مستقلة سياسياً أو أنها متعددة الأحزاب وممثلة للطيف السياسي وعند ذلك فإن القانون سيمثل الواقع، هذا القرار يجب أن يتبع بمجموعة من الخطوات للتنفيذ^{xli}

وبسبب الاشكاليات حول استقلالية المفوضية قُدمَ مشروع قانون التعديل الثاني لقانون المفوضية الى مجلس النواب من قبل عددٍ من النواب أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ للتصويت عليه متضمناً مقترحاً بتولي قضاة إدارة مجلس مفوضية الانتخابات بدلاً من أعضاء ترشحهم الكتل السياسية تجنباً للمحاصصة الحزبية والسياسية بحسب ما توخاه وأشار اليه مشروع القانون ، ولكن لم تحصل على موافقة مجلس النواب عليه بعد أن جوبه برفضٍ وممانعة وخشية من قبل عددٍ من الكتل السياسية ، كونه يمنح السلطة القضائية صلاحية ترشيح المفوضين القضاة ويسلب هذه الصلاحية من مجلس النواب ، الأمر الذي يُعدُّ خطيراً بالنسبة لتلك الكتل لأنَّ البرلمان هو الماكنة التي أنتجت ولم تزل تنتج جزءاً كبيراً من المحاصصة في العملية السياسية ، ولعل تمرير التعديل كان سيحد كثيراً من التدخلات في عمل المفوضية.

أهم ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد - ومن خلال خبرتنا بهذا الخصوص- أن زيادة عدد أعضاء مجلس المفوضين عن ثلاثة أعضاء يُربك عمل المفوضية ولا ينتج قرارات سليمة وعاجلة لاسيما في وقت الانتخابات ، وأقترح أن يُطبق المثال الاسترالي بتولي قاضي دائمي رئاسة المجلس ، وقاضي آخر عضواً وممثل من مديرية البطاقة التموينية في وزارة التجارة لدعم بيانات سجل الناخبين عضواً آخر ، كلاهما منسبان ، يعملان خلال مدة الانتخابات بشكلٍ وقتي ثم يعودان الى دائرتيهما بعد انتهاء الانتخابات^{xli}. أما العمل الفني فيقوم به من هم بدرجة مدير عام نزولاً من الموظفين الفنيين، ومفوضية الانتخابات غنية وثرية بهؤلاء^{xlii}.

٢-التنازع بين السلطات الثلاث والمساس باستقلالية المفوضية

يعني هذا المبدأ ، أن تمارس كل سلطة اختصاصاتها ومهامها على أساس الفصل بين مهامها وأن لا تتجاوز احدى السلطات على اختصاصات سلطة أخرى. وقد وضع الفصل الرابع من الدستور ضمن المواد من ١٠٢-١٠٨ في باب الهيئات المستقلة حيث وضع لكل هيئة من هذه الهيئات مرجعاً لها ، فعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية المستقلة للانتخابات ، وهيئة النزاهة ، هيئات مستقلة تخضع في أعمالها لرقابة السلطة التشريعية (رقابة مجلس النواب)، ويتم تنظيم أعمالها بقانون.

في حين حدد الدستور العراقي السلطات الثلاث، وهي السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب، والسلطة القضائية المتمثلة بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى ، والسلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية

ومجلس الوزراء ومهمته تنفيذ السياسة العامة للدولة والتخطيط والإشراف على عمل الوزارات والجهات التي لا ترتبط بوزارة .

وفي إطار الصراع المحتدم بين السلطات الثلاث حول ارتباط الهيئات المستقلة ، وبناء على استفسار من رئيس مجلس الوزراء حول ربط مفوضية الانتخابات بالسلطة التنفيذية من الناحية الإدارية^{xli} ، فقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قراراً برقم ٨٨/إتحادية/٢٠١٠ بتاريخ ١٨/١/٢٠١١ ، جاء فيه بأن ربط بعض الهيئات المستقلة ذات الطبيعة التنفيذية في عملها بمجلس النواب أمر لا يتفق مع إختصاص المجلس ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات ولا يتفق مع ما جرى العمل عليه في برلمانات العالم ، كما تجد المحكمة الاتحادية أن (ارتباط بعض الهيئات المستقلة بمجلس النواب لا يحول دون الإشراف على نشاطاتها من قبل مجلس الوزراء تطبيقاً لاختصاصاته الواردة في الدستور ، باعتبارها جهات غير مرتبطة بوزارة^{xli} .

إنّ خضوع الهيئات للرقابة والإشراف لا يخل بطبيعة عملها، ولا يهدد استقلاليتها، لأن الاستقلالية لا تعني الانفصال ، والإشراف والرقابة لا يعني الخضوع والتدخل في أعمالها ، كما ان مجلس النواب لا يملك الأدوات التي تؤهله لإدارة شؤون هذه الهيئات ، حيث أن بقاء مثل هذه الهيئات بهذا الشكل يعرض حرية المواطن وحقوقه إلى الضياع ، كما أنها ستكون في منأى عن الطعن في قراراتها في حال بقاءها خارج إطار وحدة كيان السلطة التنفيذية وتكامله في العمل مع بقية الجهات التي لا ترتبط بوزارة .

وفي نفس السياق، هناك من يرى أن المفوضية ليست جهة مستقلة تماماً، وإنما هي هيئة خاضعة للسلطة التشريعية من خلال ارتباطها بمجلس النواب تعييناً وإقالةً، وهذا هو مضمون " الرقابة " التي نص عليها الدستور. وعلى الرغم من كون مجلس النواب هو الجهة التي تضم ممثلي الشعب الذين حازوا ثقته من خلال الانتخابات، إلا أنّ إناطة سلطة تعيين وإقالة أو عزل أعضاء مجلس المفوضين بالسلطة التشريعية لا تخلو من السلبات التي أبرزها أن هذا الأمر سيخضع للمساومات والاتفاقات بين الأحزاب والكتل السياسية المتنافسة في داخل البرلمان، ولهذا الأمر أثره على مواصفات الأعضاء إذ سيكون الإختيار وفقاً للترجيحات الحزبية المبنية على المصالح السياسية على حساب درجة الكفاءة والمهنية، وبالتالي سيعكس مجلس المفوضين صورةً مصغرةً للتركيبة السياسية للبرلمان، ومما يؤكد هذا الأمر أن ترشيح أعضاء مجلس المفوضين يكون من قبل " لجنة تُشكّل في مجلس النواب " وفي نفس الوقت يكون الإختيار من (صلاحية مجلس النواب)، بمعنى أنه يُرشح ويُادق على الترشيحات في آن!!

وهناك من يرى أنه من غير المنطقي أو المعقول أن تكون هناك مؤسسات تصدر القرارات وتؤدي مهامها بمعزل عن السلطتين القضائية والتنفيذية ، وأنّ مجرد خضوعها لرقابة مجلس النواب لا يجعلها في منأى عن إشراف السلطتين وفق طبيعة عملها ، باعتبار أن نشاط أغلب هذه الهيئات تؤدي مهامها تنفيذية ، وحيث أنها مستقلة فإنها لا ترتبط بوزارة ، فتكون هذه الهيئات من الجهات التي لا ترتبط بوزارة ، وحيث أن من مهام مجلس الوزراء تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة العراقية ووضع الخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات وعلى عمل الجهات غير المرتبطة بوزارة ، لذا فإن الإشراف على هذه الجهات يكون من اختصاص رئيس الوزراء حكماً^{xli} . وكان من الأفضل أن يتم حصر صلاحية مجلس النواب بمجرد المصادقة دون الترشيح، وأن يتم إناطة سلطة الترشيح بجهة مهنية بعيدة عن التوجهات السياسية مثل القضاء أو مجموعة من الأكاديميين والخبراء المستقلين وشخصيات من المجتمع المدني وفقاً لشروط تفصيلية يحددها القانون.

أما بخصوص الإستقلالية المالية، فتتضمن المادة (٩- رابعاً) من القانون ذي الرقم (١١) لعام ٢٠٠٧ على أن: " تكون للمفوضية ميزانية سنوية مستقلة يتم إعدادها وفقاً للأسس والقواعد المتعارف عليها تقترح من قبل مجلس المفوضين بالتشاور مع وزارة المالية يصادق عليها مجلس النواب وتدرج ضمن الموازنة العامة للدولة " ، أي أن ميزانية المفوضية مستقلة عن ميزانية الحكومة وتخضع لمصادقة مجلس النواب حصراً . وهنا نكون بصدد استقلالية مالية للمفوضية . إذ أن دور مجلس النواب في هذه الحالة يقتصر على المصادقة دون الاقتراح الذي يكون من قبل مجلس المفوضين نفسه وبالتشاور مع وزارة المالية، ولكن على أن لا يكون لهذا التشاور أكثر من الصفة الاستشارية لمجلس المفوضين. وهذا بخلاف ما عليه الأمر في موضوع الاستقلالية الإدارية كما رأينا.

إذا كانت المفوضية في جوهرها تتبع النموذج المعياري الذي يعرف بـ (الاجهزة الانتخابية المستقلة والقائمة على الاحزاب) بحسب تعريف مكتب تطوير السياسات في البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، فإن ذلك يتطلب توفر الشفافية اللازمة لدى وضع السياسات والبرامج وسياقات العمل والتوظيف من أجل تقليل حالات التشكيك ولمنع الازدواجية والتعارض في المصالح ولكي تُعزز من مكانة ومصداقية المفوضية عموماً والتي تنعكس على مشروعية النظام السياسي، ويعزز التوازن اللازم بين مبدئين أساسيين لا غنى عنهما في عمل هذا النمط من المؤسسات وهما كل من (الاستقلالية) بمعنى عدم الانحياز والتسييس ، و(المحاسبة) بمعنى الرقابة على أعمالها من قبل الجهات صاحبة الصلاحية والاختصاص .^{xli}

النتيجة التي أروم الوصول إليها ، هو أن استقلالية المفوضية تبقى محل تنازع بين الجوانب الادارية التي منحتها المحكمة الاتحادية لمجلس الوزراء بقرار سبقت الاشارة اليه آنفا ، وبين جوانب أخرى من بينها اختيار أعضاء مجلس مفوضيها والمادقة عليهم ، التي أعطيت للسلطة التشريعية متمثلة بمجلس النواب.

خاتمة وتوصيات

من كل ما تقدم في متن هذه الدراسة ، أخلص الى أن إشكالية العلاقة بين مفوضية الانتخابات والتشريعات من جهة وتدخلات الاحزاب من جهة أخرى لها تأثيرات سلبية كبيرة في أداء المفوضية وانجازها للعمليات الانتخابية ، ما يجعل من الانتخابات غير مكتملة القبول والرضا من قبل الناخبين أولاً ، وعددٍ من الاحزاب السياسية والمرشحين من جهة أخرى. ولغرض السعي لايجاد حلول للاشكاليات والتحديات هذه ، أقدم المقترحات والتوصيات الآتية:

- يتطلب الأمر أن يقوم المشرع الدستوري بإضافة بعض التفاصيل المتعلقة بالضوابط الانتخابية الخاصة بالمفوضية في نص الدستور ، مثل استقلالية وطريقة اختيار أعضاء مجلس مفوضيها، إذ ينبغي أن يتم حصر صلاحية مجلس النواب بالمصادقة على المرشحين دون حق الترشيح ، وأن يتم إناطة سلطة الترشيح بجهة مهنية بعيدة عن التوجهات السياسية والتي أشرنا اليها في موضع سابق من هذه الدراسة، فضلاً عن الحاجة الى النص على ديمومة عملها، وما يتعلق بتسجيل الناخبين، ومواعيد الانتخابات ، والجوانب الرئيسة المتعلقة بحل النزاعات الانتخابية وغير ذلك. وعدم الاكتفاء بمجرد النص على إستقلالية المفوضية.

- ضرورة مراجعة قانون الانتخابات، وذلك من خلال إجراء الجهة التشريعية مشاورات ومناقشات مع جهات معنية ، مثل مؤسسات المجتمع المدني ، والمؤسسات الديمقراطية المعنية بالشأن الإنتخابي ، وخبراء

الإنتخابات ، فضلاً عن مفوضية الإنتخابات ، لدى إعداد عناصر ومفردات القانون، إذ ستعمل تلك الجهات من خلال تلك المشاورات الى بلورة عناصر أكثر رصانةً للإطار القانوني للإنتخابات ، وكان فريق الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ قد نبّه الى ضرورة إجراء مشاورات بين الجهات التشريعية ومفوضية الانتخابات لدى إعداد القوانين المتعلقة بالانتخابات.

- جعل قانون الانتخابات متوافقاً مع المعايير الديمقراطية كما جرى تعريفها من قبل القانون الدولي والمنظمات الدولية، وأن يتضمن إجراءات لضمان ممارسة الحقوق والحريات السياسية، لكي تشمل إجراءات متميزة لضمان تمثيل النساء والمكونات، فضلاً عن ضرورة تضمين القانون الإنتخابي نصاً يضمن جميع الحريات الخاصة بتنظيم الحملات الإنتخابية واستخدام وسائل الاعلام، وسنّ قانون تفصيلي يتضمن توجهات واضحة بشأن سلوك وسائل الاعلام.

- من المهم أن ينص قانون الانتخابات بمادة خاصة تتضمن النقاط الرئيسية الهامة في نظام توزيع المقاعد الذي تصدره مفوضية الانتخابات ، لا أن يترك كامل صياغته لمجلس المفوضين بل يُترك له التفاصيل الأخرى الأقل أهمية ، وذلك بسبب حساسية مضامين هذه المسألة التي سببت مشاكل جمة في الانتخابات الماضية نتيجة للأخطاء والبهفوات التي شابت صياغته ، وكما سبقت الإشارة اليه آنفاً، مما دفع العديد من المدعين الى إقامة دعاوى للطعن فيه أمام المحكمة المختصة.

- لا بد من إعداد قانون الإنتخابات قبل مدة لا تقل عن تسعة أشهر على الأقل من موعد إجراء الإنتخابات، بغية الحؤول دون مفاجأة مفوضية الانتخابات بما يتضمنه القانون من اجراءات قد لا تتلاءم مع العمل الفني للمفوضية، ولكي تتهيأ المفوضية لعملية تحديث سجلات الناخبين التي تجري عادةً قبل ستة أشهر من يوم الاقتراع على أقل تقدير^{١١} ، وغيرها من جوانب عدة ينبغي الاعداد لها مسبقاً ، فضلاً عن كون الإصدار المبكر للقانون سوف يوفر للجهات الأخرى المعنية بالانتخابات إجراء الاستعدادات والتحضيرات اللازمة ، وغيرها من الجوانب التي ينبغي الاعداد لها في وقت مبكر لكي لايشوبها الخلل ويصيبها التقصير، ولعل هذا الجانب يكتسب أهمية بالغة لغرض عدم الوقوع في فخ التسرع في صياغته أو تعديله مثلما حدث في أغلب الإنتخابات الماضية، والذي أدى الى إشكاليات عدة ينبغي عدم تكرارها مستقبلاً.

- ينبغي نشر وتعميم مشروع قانون الانتخابات عبر وسائل الاعلام المختلفة من أجل إطلاع أكبر عدد من المعنيين بمضمونه ، كذلك لدى صدور القانون بشكله النهائي. ومن الأفضل أن تُوضع عناصر وأدوات الاطار القانوني للإنتخابات في مجلدٍ واحد يشملها جميعاً، يتم نشره وتعميمه على نطاق واسع بشكلٍ شفاف من أجل نشر التوعية والتثقيف، ولكي يكون في متناول أيدي جميع المعنيين بالشأن الإنتخابي وعامة الجمهور.

- أن تتوافق الانظمة والإجراءات، وفي مقدمتها إجراءات الإقتراع وعدّ الاصوات - التي تُعدّ عناصر أساسية في الإطار القانوني للإنتخابات- مع الممارسات الديمقراطية المعتمدة ، وذلك من خلال النص عليها في القانون الإنتخابي متضمنةً السماح لوكلاء الكيانات السياسية بالإشراف على العمليات الإنتخابية، لاسيما تلك المتعلقة بفرز الاصوات يوم الإقتراع.

- كما يجب اتخاذ قرارات في جوانب إدارية متعددة لدعم قانون الانتخابات من قبل جهات مختلفة ، منها تثبيت الحدود الادارية بين المحافظات والاقضية والنواحي، وتوفير قواعد بيانات إحصائية عن السكان لغرض تحديد اعداد المقاعد للمحافظات، وذلك من خلال إجراء التعداد السكاني العام ، وأيضاً توفير قاعدة

بيانات أكثر دقة وتحديث لسجل الناخبين ، وذلك من خلال ما ستوفره البطاقة الوطنية الموحدّة من بيانات دقيقة وموثقة إلكترونياً.

أتمنى أن تكون هذه المقترحات شاملة لموضوع التشريعات الانتخابية التي تدعم وتُسهّل عمل المفوضية في انجاز إنتخابات رصينة وفقاً للمعايير الدولية من جهة وأن تعمل السلطات الثلاث على تحقيق استقلالية لمفوضية الانتخابات وأن لا تتدخل في أعمالها من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة تتمتع بشفافية عالية لكي تحظى بالقبول من قبل جميع المشاركين والمعنيين بها.



٢-٣- ألكوتا التشريعية النسوية بين دستور العراق ٢٠٠٥ والقوانين والأنظمة

الانتخابية

د. بشرى الزويني

وزير الدولة ومستشار رئيس الوزراء السابق لشؤون المرأة

الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

تقديم

تعد الكوتا أحد أهم مكتسبات حققها نضال الحركات النسوية العالمية ثم انسحبت الى شعوب البلدان النامية . اذ تعد الكوتا بمثابة تمييز ايجابي للمرأة سيما في المجتمعات التي تعاني من تمييز على اساس النوع الاجتماعي ومنها العراق الذي يتصف مجتمعا بالثقافة الذكورية ، لذا نالت نظام الكوتا اهتماماً بعد العام ٢٠٠٣ في العراق ، لاسيما من الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، والسياسيين، فعقدت الكثير من المؤتمرات ، والندوات ، وورش العمل ، فكانت نتائج تلك النشاطات هي ما تضمنه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة ٤/٤٩ بحق المرأة في التمثيل النسبي ، اذ إعطاها نسبة لا تقل عن (٢٥%) من مقاعد السلطة التشريعية ، على الرغم مما يكتنف هذا النظام من ايجابيات ، لكنه لم يعزز دورها من حيث التطبيق الفعلي له ، مع ذلك فقد أسس أرضية لتفعيل مشاركة المرأة في إدارة الدولة ، وعُدَّ خطوة إلى الأمام في تغيير ذلك الواقع المهمش الذي كانت تعاني منه . ويمكن القول من اجل تمييز ايجابي حقيقي للمرأة لابد ان يكون هناك تعديل دستوري يتبعه تعديل في القوانين والأنظمة الانتخابية بشكل يسهم بمشاركة فعالة وحقيقية على مستوى السلطة التشريعية.

المحور الاول :- الكوتا التشريعية في الدستور العراقي والقوانين والأنظمة الانتخابية .

ابتداءً لابد من تعريف لمفهوم الكوتا اولا كمفهوم تأتي من كلمة كوتا (quota) وهي مصطلح لاتيني الأصل يقصد به "حصّة محددة" ، والحديث عن الكوتا النسوية كمطلب يضمن جزءاً من حق المرأة في المشاركة السياسية أو غيرها من الحقوق الأخرى بدأ يستمد قوته ومشروعيته منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين عام ١٩٩٥ ، والذي كان هدفه اقرار وجوب اعتماد مبدأ الكوتا كتعجيل سياسي يساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، وصولاً إلى تحقيق نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومن حينها بدأ استخدام

هذا المصطلح بشكل اكبر للإشارة في كل مناسبة إلى تخصيص نسبة محددة أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل (البرلمان ومجالس المحافظات والبلدية) للنساء وذلك لضمان وصول المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار، على اعتبار أن الكوتا هو أحد الحلول المحلية والمؤقتة التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات الحديثة الديمقراطية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة لحين تمكين مشاركة المرأة بشكل فاعل وعادل. وهناك ثلاثة أشكال للكوتا وهي الكوتا القانونية أو الكوتا الترشيحية أو الدستورية التمثيلية التي يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء^{xi}، مثل الكوتا المطبقة في العراق حيث نص الدستور العراقي الدائم في ٢٠٠٥م في المادة ٤٩ / ٤ على ما يأتي " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب" وبذلك أصبحت القاعدة الدستورية قد أسست لقواعد قانونية عملت على التعجيل في تحقيق المشاركة السياسية للمرأة. والجدير بالذكر ان القانون الانتخابي الذي طبق قبل صدور دستور عام ٢٠٠٥ هو الامر رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي نص في المادة ٤ / ٣ "يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اسماء اول ثلاث مرشحين في القائمة، كما يجب ان يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين على القائمة اسماء امرأتين على الاقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة"^{xi}. ثم عدل بقانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥، فأصبحت المادة (١١) تنص على على ان لاتقل نسبة النساء عن ربع الفائزين^{xi}، وبعد اقرار الدستور لعام ٢٠٠٥ اصدر قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩، وذكر في مادته ٣ / ٣ ثالثاً على "..... على ان لاتقل نسبة النساء عن ربع الفائزين"^{xi} اما قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، نصت المادة ١٣ / اولاً بأنه يجب ان لا يقل عدد النساء المرشحات عن ٢٥ % في القائمة وان لاتقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن ٢٥ %^{xi}.

وهكذا نجد التغيير في التعابير المذكورة آنفاً من نسبة لاتقل على الربع وتصل الى الثلث في امر سلطة الائتلاف وهذا من نجده في م ٤٩ / ٤ الى جعله الربع غير قابل للزيادة في القوانين والانظمة وهذا ما سنده كواقع حال في قوانين الانتخاب والانظمة اللاحقة .

المحور الثاني :- المرأة والتمثيل النسبي في مجلس النواب (الدورة الانتخابية الاولى).

حددت المادة (١٥) من قانون الانتخابات المرقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥م عدد مقاعد مجلس النواب في الدورة الانتخابية الاولى بـ (٢٧٥) مقعداً^{xi} وحصلت المرأة على (٧٣) من اصل ٢٧٥ أي بنسبة (٢٦,٥) %^{xi}. الثلث تقريباً. وهنا نجد ان عدد النساء تجاوز الربع، والتساؤل هنا هل بسبب استخدام امثل للمادة الدستورية ام كان بسبب القانون الانتخابي؟ إن المتبع للعملية الانتخابية يجد أن النظام الانتخابي الذي استخدم حينه هو نظام القائمة المغلقة وهي القائمة التي لا يكون فيها للناخب حق في تشكيل القائمة او ترتيبها، بل هو مجبر بقبول القائمة والتصويت لها على وفق الترتيب الذي يضعه الحزب او الكيان، وبما ان الدستور ضمن وصول نسبة لا تقل عن ربع اعضاء المجلس، لذا.عولج هذا الامر عن طريق القانون والنظام الانتخابي بترتيب اسماء النساء في القائمة فكانت المرأة ثالث اسم بعد كل رجلين كما حصل في انتخابات الجمعية الوطنية والتي

اعتمدت على امر سلطة الائتلاف رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ ، وراعى نص قانون الانتخاب عدم جواز الترتيب او التغيير في القائمة ، لذا كان استخدام وصول النساء الى نسبة الثلث بحسب النظام الانتخابي وليس بنية استخدام امثل للمادة الدستورية او رغبة المجتمع السياسي الذكوري^{xi} . ومع ذلك لم تتول المرأة البرلمانية في الدورة الاولى سوى رئاسة لجنتين من لجان البرلمان الدائمة والبالغ عددها ٢٥ لجنة وهما لجنة المرأة والاسرة والطفولة ، ولجنة مؤسسات المجتمع المدني ، ولم تراعى الدورة الانتخابية الاولى أية نسبة للنساء في اللجان الرئيسية المنبثقة عن البرلمان . وقد عملت بعض نساء البرلمان على تشكيل كتلة برلمانية في عام ٢٠٠٨ م ضمت ٣٧ عضوة لتفعيل دور المرأة في مواقع صنع القرار السياسي ، الا ان الكتلة لم تكن بمستوى الغاية من تشكيلها فقد بقت المرأة بعيدة عن صنع القرارات الاستراتيجية والسياسية المهمة واكتفت هذه الكتلة بمراقبة معاناة المرأة البرلمانية ومحاولة ايجاد الحلول عن طريق مقترحات القوانين^{xi} . بلغ عدد القوانين سواء كانت المشرعة او الملغاة او المعدلة للدورة الانتخابية الاولى هي (١٨٩) قانوناً ، وقد انعدم فيه تشريع القوانين المعنية بشؤون المرأة فذكرت رئيسة لجنة المرأة للدورة الانتخابية الاولى في مجلس النواب العراقي السيدة سميرة الموسوي ان أسباب عدم تشريع لقوانين من لجنة المرأة الى عدم ايمان الكتل السياسية بقضايا المرأة على الرغم من ان الخطاب السياسي قد دعم حقوق المرأة و تعرض قوانين المرأة وقضاياها الى الابتزاز حالها حال القوانين الاخرى ولاسيما التي تهم الشارع العراقي من الكتل السياسية المشكلة لمجلس النواب العراقي^{xi} .

المحور الثالث :- مشاركة المرأة في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثانية .

جرت انتخابات الدورة الثانية في ٢٠١٠/٣/٧ وحصلت النساء على ٨٢ مقعداً من مجموع ٣٢٥ مقعداً في مجلس النواب ،^{xi} وحقق وجود المرأة في الدورة الانتخابية الثانية نسبة الـ ٢٥% فقط من مجموع أعضاء البرلمان ، إذ إنّ القائمة المفتوحة وخلافاً للقائمة المغلقة تتيح للناخب تحديد المرشحين المفضلين ضمن قائمة الحزب فضلاً عن اختيار الحزب المفضل او تشكيل قائمة باسماء مرشحين من مختلف قوائم الاحزاب مع نظام تعدد الدوائر الانتخابية فجاءت القائمة المفتوحة متوافقة مع رغبة السياسيين في تقليص نسبة النساء وتحددها بالربع لأنّ المفوضية ستضمن تحقيق الربع بتحديد أسماء الحاصلات على أعلى الأصوات من القوائم الفائزة بغض النظر عن عدد الأصوات من خلال صعود ثلاث رجال تقابلهم امرأة واحدة ، وبحسب ما مبين في الجدول^{xi} .

جدول رقم (١)

عدد النساء اللواتي حصلن على اصوات تنافسية خارج إطار نظام الكوتا للدورة الانتخابية الثانية

الاسم الثلاثي	عدد الأصوات	الاسم الثلاث	عدد الاصوات
١.مها عادي مهدي	٣١٩٤٩	١١.لبنى رحيم كريم	٨٤١٠
٢.فيان دخيل سعيد	١٧٢٧٥	١٢.ايمان حميد علي	٨٣٢٤
٣.جلیلة عبدالزهره	١٥٤٢٣	١٣.عتاب نصيف جاسم	٦٤٢٨
٤.لقاء جعفر مرتضى	١٥٣٦٧	١٤.ندى عبدالله جاسم	٤٤٣٨
٥.منال حميد هاشم	١٢٨٠٧	١٥.سعاد حميد لفته	٢٢٩٢
٦.جولة حاجي عمر	١٢٥٠٢	١٦.صفية طالب علي	٢٩٦٥
٧.اسماء طعمة مهدي	١١٨٧٧	١٧.ناجحة عبدالامير عبدالكريم	٢٠٨٥
٨.اقبال علي موات	١٩٥٧٤	١٨.باسمة لؤي حسون	١٩٧٥
٩.زينب ثابت كاظم	١٠٠٤٠	١٩.باسمة بطرس يوسف	٦٣١
١٠.ايمان جلال محمد	٩١٨١		

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على دليل مجلس النواب العراقي ، مركز هوية للتنمية البشرية (مؤسسة فريديريتش ، عمان) ٢٠١١ ، ص٣٨-٢٤٣.

ويشير الجدول رقم (١) الى ان عدد النساء اللواتي حصلن على اصوات خارج نظام التمثيل النسبي (الكوتا) هن (١٩) امرأة ، اما من حيث تولي رئاسة اللجان من لدن النساء فقد كان لهن رئاسة أربعة لجان هي كل من (الصحة والبيئة ، والخدمات والأعمار، والمرأة والأسرة والطفولة، وشؤون الأعضاء والتطوير البرلماني) وعدم تواجد المرأة في لجان الامن والدفاع ولجنة العشائر وندرتها في لجنة المصالحة الوطنية والمساءلة ولجنة القانونية ولجنة السياحة والاثار ولجنة شؤون الاعضاء والتطوير البرلماني ولجنة الشباب والرياضة ولجنة الاوقاف والشؤون الدينية ، وتفوق عددها في لجنة العلاقات الخارجية ولجنة التربية ولجنة الخدمات والاعمار ولجنة مؤسسات المجتمع المدني. ولم تضم لجنة المصالحة الوطنية ، وهي من اللجان المؤقتة التي شكلها

الدستور ولم تضم اي امرأة في عضويتها ، وكذلك لجنة كركوك والمتعلقة بالمادة ١٤٠ ولجنة مراجعة الدستور التي ضمت في عضويتها امرأتين فقط من أصل ٢٤ عضواً^{xi}. وفي فعالية اقامتها الامم المتحدة لدعم (مبادرة عراقيات من أجل سلام دائم) في اجتماعها في القاعة الدستورية لمقر مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ ، قدمت رئيسة لجنة المرأة والاسرة والطفولة للدورة الانتخابية الثانية في مجلس النواب العراقي انتصار الجبوري^{xi} ، عرض اوضحت فيه بأن لجنة المرأة قدمت توصيات رفعت الى مجلس النواب العراقي تنص على زيادة نسبة الكوتا الى ٣٠% بحسب مقررات مؤتمر بيجن واحتساب الأصوات التنافسية خارج نظام الكوتا ومراعاة التسلسل للنساء في القوائم ، اخذ مجلس النواب العراقي بالتوصية الأخيرة، ورفض التوصية الأولى والثانية. وبلغ عدد القوانين سواء كانت المشرعة ام الملغاة ام المعدلة للدورة الانتخابية الثانية (٢١٧) حصة ما يخص شؤون المرأة (خمسة قوانين) هي من نتاجات لجنة المرأة في مجلس النواب العراقي . وهناك اربعة قوانين هي بالاصل مشروع قانون من الحكومة العراقية وقانون واحد فقط هو مقترح قانون قدم من مجلس النواب العراقي ، والقوانين هي^{xi}:

١. قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٣م المتضمن حظر الالعاب المحرصة على العنف..
 ٢. قانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١١م المتضمن الغاء تحفظ العراق على المادة ٩ من اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة الوارد في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٦م.
 ٣. مشروع قانون الحماية الاجتماعية .
 ٤. قانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣م والمتضمن رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.
 ٥. قانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٣م والمتضمن انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل.
- ولم تضيف السيدة انتصار الجبوري عن اسباب ندرة القوانين المشرعة من لدن لجنة المرأة الى ما ذكرته سابقاً رئيسة لجنة المرأة في مجلس النواب العراقي للدورة الثانية السيدة سميرة الموسوي^{xi}.

المحور الرابع :- المرأة ومجلس النواب في الدورة الانتخابية الثالثة .

أجريت الانتخابات في ٢٠١٤/٤/٣٠م اعتماداً على نظام القائمة المفتوحة وحصلت المرأة على ٨٣ من اصل ٣٢٨ مقعداً في مجلس النواب ، وأعلنت عضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السيدة كولشان كمال من على شاشة التلفزيون العراقي الرسمي قناة العراقية الفضائية أثناء إعلان الاسماء الفائزة في الانتخابات بأن هناك (٢٢) امرأة قد فزن باصوات تنافسية خارج نظام الكوتا . وكما موضح في الجدول الاتي-

جدول رقم (٢)

اسماء النساء اللواتي حصلن على اصوات تنافسية خارج اطار نظام الكوتا للدورة الانتخابية الثالثة

اسم الثلاثي	عدد الاصوات	الاسم الثلاثي	عدد الاصوات
١.حنان سعيد محسن الفتلاوي	٩٠٧٨١	١١.زينب ثابت كاظم	٨٦٦١
٢.هدى سجاد محمود شاكر	٣٩٦٩١	١٢.ندى عبد الله جاسم	٨١٧٩
٣.نجيبة نجيب ابراهيم خالد	٢٩٤٦٨	١٣.نوال جمعة ونان شريفة	٦٧٨٨
٤.ناهدة زيد منهل مانع	٢٨٩٣٩	١٤.ابتسام هاشم عبد الحسين جبار	٩٧١٤
٥.شيرين عبد الرحمن دينوبيري	١٧٥٧٤	١٥.انتصار علي خضر	٦٥٨٨
٦.سعاد جبار محمد علي	١٦٨٠٢	١٦.محاسن حمدون حامد	٦٤١٤
٧.سروى عبد الواحد قادر ابراهيم	١٤٢٥٠	١٧.سعاد حميد لفتة	٥٧٩٣
٨.سهاد موسى حمود جبر	١٤٠١١	١٨.عائشة غزال مهدي	٥٤٥٤
٩.خولة منفي جودة عوفي	٩٣١٢	١٩.الا تحسين حبيب	٤٤٥٥
١٠.اشواق نجم الدين عباس	٨٩٥٥	٢٠.ناهدة حميد لفتة	٤٠٧٩
١١.زينب ثابت كاظم	٨٦٦١	٢١.عالية نصيف جاسم	٣٠٢٣

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول من عمل موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات <http://www.ihc.iq/ar> ولقاؤنا مع عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السيدة كولشان كمال في ٢٠١٦/٦/١٢.

وكما هو الحال في الدورة الانتخابية الثانية ، رغم حصول النساء على اصوات تنافسية كما هو حال الرجال الا ان الواقع اشار الى اعتبارهن ضمن نظام الكوتا لكل النساء البالغ عددهن (٢٢) امرأة والمذكورات في الجدول اعلاه. وقد تولت النساء في الدورة الثالثة رئاسة اربعة لجان هي كل من (لجنة التربية ولجنة الثقافة والاعلام ، ولجنة المرأة والاسرة والطفولة، ولجنة مؤسسات المجتمع المدني) . وقد بلغ عدد القوانين سواء كانت المشرعة ام الملغاة ام المعدلة للدورة الانتخابية الثالثة حتى ٦/نيسان/٢٠١٥م الى الان هي(١٥) قانون ، ولم نشهد اي نشاط تشريعي من لجنة المرأة النيابية ، اما فيما يتعلق المشاريع المؤجلة من الدورتين الانتخابية الاولى والثانية التي يفترض ان تشرع من لجنة المرأة للدورة الانتخابية الثالثة التي هي بالاصل مشاريع قوانين معدة من لدن الحكومة العراقية وموضوعة ضمن خطة لجنة المرأة النيابية واهمها ما يأتي^{xi} :

١. تشريع قانون الحماية من العنف الاسري.
 ٢. تعديل المادة ٤١٢ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م المعدل ، بموجبه يضاف ختان النساء بوصفه من الجرائم العمدية المعاقب عليها .
 ٣. تعديل المادة ٦٣ من قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠م، وهي تخص رفع الحيف الذي يقع على القاصرين ومن في حكمهم (الاسير ، المفقود والمعتوه ..الخ) ، اذ لم يستفد هؤلاء من أموالهم المودعة في صندوق رعاية القاصرين بمرور الزمن ، وانصافاً لهم ، يجري التعديل لإضافة فقرة لغرض احتساب المبالغ المودوعة للقاصرين في دائرة رعاية القاصرين لصالحهم بما يعادلها عند الايداع على وفق سعر صرف الدينار .
 ٤. تعديل قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ، كي تكون أكثر ملائمة للصغار والاحداث وتحد من ظاهرة جنوحهم والتعاون والتواصل مع الجهات المختصة وعلى وفق ما افرزت معطيات المرحلة الحالية من جنوح للفئات المذكورة .
 ٥. قانون اقتراح تأسيس صندوق تسليف الزواج من الأرمال
- وذكرت رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة للدورة الانتخابية الثالثة للفصل التشريعي الاول والثاني لمجلس النواب العراقي السيدة رحاب العبودة ، في الوقت الذي نشيد الى الجهود المبذولة من لدن لجنة المرأة النيابية من اجل سن قانون مناهضة العنف ضد المرأة لابد ان نذكر ان أسباب عدم تشريع القوانين في مجلس النواب الحالي ، هي التحديات السياسية التي تواجه مجلس النواب العراقي وقلة خبرة أعضاء اللجنة وتداخل العمل مع اللجان الاخرى، وأكدت الناببة رزان الشيخ دلير بان الفصل التشريعي الثالث والرابع لم تحقق للجنة اي هدف من اهداف الخطة بسبب تغيير في رئيسة لجنة المرأة ، وانتقال بعض العضوات الى لجان اخرى مما سبب عدم اكتمال نصاب لجنة المرأة وبالتالي عدم تحقق اجتماعات للجنة المرأة ، فضلا عن عدم اهتمام مسؤولة لجنة المرأة السيدة لمى الحلبي بعمل لجنة المرأة^{xi} .

هكذا فأن اي تقييم بسيط للجنة المرأة وللدورات الثلاثة :

١. عدم وجود قناعة داخل مجلس النواب بقدره المرأة وكفاءتها.
٢. تغيب المرأة عن اللجان السيادية والامنية ، او تقل نسبتها بشكل كبير الامر الذي عكس التوجهات السياسية التي تقف وراء التقسيم ، والدليل على ذلك هو حصر نشاط المرأة في مجال التعليم والصحة والمرأة والاسرة والطفولة ، واستبعادها عن اللجان التي تقترح التشريعات الخاصة بالنواحي الامنية والسياسية والمساهمة مع الجهاز التنفيذي في وضع الاستراتيجية الوطنية والتنمية ومراقبة أدائه .
٣. عدم اخذ الفرصة في موضوع رئاسة اللجان بشكل يتناسب وحجم المشاركة .
٤. سيطرة قادة الكتل السياسية وفرض التقاطعات السياسية على عمل لجنة المرأة .
٥. قلة المنتميات الى لجنة المرأة من المؤمنات بقضايا المرأة.

ويشير جدولان (١ و ٢) الى ما يأتي:-

١. حصر النساء بـ ٢٥% غير قابل للزيادة ، وهو استخدام سلبي للكوته.
 ٢. تفسير خاطى من لدن قوانين الانتخابات للمادة ٤٩/٤.
- واخيراً لا بد ان نذكر ، ان هذه الدورة شهدت رئاسة السيدة الا طالباني ولاول مرة كتلة التحالف الكردستاني مع نشوء كتلة برلمانية جديدة وهي كتلة (ارادة) برئاسة الدكتورة حنان سعيد الفتلاوي .

الخاتمة والتوصيات:

إن حداثة التجربة الديمقراطية في العراق ، أدت الى نوع من الابتزاز السياسي على المرأة بسبب انضمامها للقوائم الانتخابية من ثمّ مصادرة صوتها داخل تلك القوائم من خلال تحويل المرأة من صانعة قرار الى منفذة لمشية الكتل السياسية الداخلة فيها وصولاً الى ابعادها عن صناعة القرار السياسي .وعليه فمن اجل ان يكون هناك نشاط ملحوظ فيما يتعلق بحقوق المرأة ومنها حق المشاركة السياسية من خلال التمثيل النسبي نستطيع الخروج بالتوصيات التالية .

١. تعديل القوانين الانتخابية بشكل يؤدي فيه تقسيم المحافظة الى دوائر انتخابية متعددة وليست واحدة مما يسهل على المرشحة التحرك بفعالية اكثر من غيرها .
٢. ان يكون هناك استخدام ايجابي للتمكين السياسي الذي نص عليه الدستور العراقي عن طريق المادة ٤٩/٤ اي احتساب الاصوات التنافسية التي تحصل عليها المرشحة والمساوية او اكثر من الاصوات الرجالية خارج نظام الكوتا اعتماداً على المادة الدستورية المذكورة ، او يكون هناك تعديل دستوري باتجاه من حيث تعديل المادة ٤٩/٤ باضافة لايزيد الى جانب لا يقل عن ٢٥ ولايزيد عن ٣٠% افضل من بقائها مفتوحة .
٣. ان تكون هناك نسبة تمثيل محددة (كوتا) للنساء على أن ينسحب على كافة المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية ولجان المفاوضات والمصالحة الوطنية وأن لا يقتصر على الانتخابات (البرلمانية والمحلية) فقط مع التأكيد على رفع قدرات النساء في السلطة القضائية وصولاً الى تمثيلهن المنصف في هذه السلطة .

٤. تعديل قانون الأحزاب بما يتضمن نصا قانونيا واضحا وصريحا يراعي التمثيل النسوي بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومقررات مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥، وإلزام الأحزاب السياسية بإشراك النساء في المواقع القيادية على مستوى القيادات وفروعها الحزبية.

٣- دور الاعلام في تشكيل المشهد السياسي للانتخابات المقبلة ٢٠١٨

١-٣- الأعلام وأثره في تحديد مسار الانتخابات المقبلة ٢٠١٨

أ.م.د. فاطمة سلومي
كلية العلوم السياسية / المستنصرية

تقديم

يمثل الاعلام انعكاس حقيقي لطبيعة النظام السياسي والواقع الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع لاسيما وأنه يؤدي دوراً مهماً بكل مساراته وتوجهاته في تنمية ذائقة المتلقي , فهو بالأساس عملية اتصالية بين طرفين هما القائم بالاتصال ومتلقي الاتصال على اعتبار ان عملية الاتصال, تتم وفق السلطة بأشكالها والتنظيمات والقوى السياسية المشاركة ومن هنا فدور الاعلام وبكل وسائله يؤدي دوراً مهماً في الانتخابات والمتمثلة, برصده بكل حيادية وعدم انحياز لكل ما يحدث لاسيما عندما تطبق بشكل صحيح قواعد السلوك المهني في كيفية تعاطيها مع المرشحين وعدم التحيز والتعامل المنصف ,مع جميع الكيانات والمرشحين دون تفضيل أحدهما على الآخر, من هذا المنطلق يأتي هذا التقرير الاستراتيجي ليمنح رؤية قادمة لدور وسائل الاعلام العراقية في انتخابات عام ٢٠١٨, ومدى قدرتها في نجاحها او فشلها والتي ستكون الحد الفاصل لتطبيق قواعد ونظم التغطية الاعلامية والتي تصدر من هيئة الاعلام والاتصالات .

- المحور الاول :

أولاً: وسائل الاعلام العراقية والانتخابات :

هنا يتم تحديد أهمية ودور الاعلام في تغطية الانتخابات بشكل كامل ومحاولة تسليط الضوء على كل المشاركين من الاحزاب والكيانات والمراحل ... التي ستقوم بها هيئة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

لحين اكمال واجراء عملية الاقتراع واجراءات العد والفرز حتى إعلان النتائج التي ستأخذ طابعاً أولياً للإعلان والذي قد يستغرق يومين او ثلاثة وربما شهر في اقل تقدير وإزاء ذلك يسعى الاعلام(المعتدل في خطابه) بكل وسائله المرئية والمسموعة والمكتوبة الى جملة من القضايا أهمها :

- ١- محاولة العمل على تغطية شاملة لكل المشاركين من شخصيات وأحزاب وكتل وبيان سيرتهم الشخصية وعمل ومنجز هذا الحزب وذاك الكيان .
- ٢- يحاول الاعلام ووسائله خلال فترة الانتخابات الى اثاره الكثير من الحوارات والنقاشات المستفيضة المتعلقة بسير العملية الانتخابية والحديث, حول المرشحين والسعي لتعريف الناخب بهذا المرشح وتلك المرشحة... وعدم الانحياز لأي واحد منهم .

وعلى هذا الاساس هناك جملة من الحقوق والواجبات لوسائل الاعلام اثناء فترة الانتخابات

هي :

- ١- الحرص الشديد على متابعة ومراقبة سير الانتخابات بشكل صحيح من حيث تسجيل الناخبين , الاعداد , الطعون , المصادقة والدعاية والتسويق الانتخابي ومن ثم اعلان النتائج بعد الحصول عليها .
- ٢- العمل على التواصل المستمر مع المفوضية العليا لمتابعة الانتخابات والسعي الى الحصول على المعلومة من المصدر الرئيسي .
- ٣- إجراء المقابلات مع الناخبين من خلال استحداث برامج تخص المرشحين ... وقد يأخذ اساليب الدعائية والترويج .
- ٤- يقع على وسائل الاعلام مسؤولية متابعة العد والفرز في المراكز الانتخابية .

• ومن أهم واجبات وسائل الاعلام هي :

- ١- لا يحق لأي صحفي عراقي او عربي الدخول الى مراكز الاقتراع دون موافقة المعنيين بذلك ودون حصوله على البطاقة التعريفية للتحويل.

- ٢- يحظر اجراء المقابلات والاستفسارات مع القائمين عن المركز ولأي سبب كان .
- ٣- يمنع ارتداء الصحفي المكلف بتغطية الانتخابات , اي اشارة تعني او ترمز الى حزب معين او كيان سياسي يشارك في الانتخابات .
- ٤- يمنع منعاً باتاً ادخال الاجهزة الالكترونية داخل المركز الانتخابي مثل الكاميرا بأنواعها وعدم التقاط اي صورة .

ثانياً : مقترحات تفعيل وسائل الاعلام اثناء فترة الانتخابات :

- ١- تشكيل غرفة عمليات لكل محافظة تقسم فيها وحسب الاحصاء المناطق, الاحياء.
- ٢- ان تركز وسائل الاعلام وبمختلف اشكالها على إظهار تجارب الدول عربياً وعالمياً في المشاركة الانتخابية.
- ٣- ضرورة اشاعة الامل في نفوس المتلقين لاسيما وان المجتمع العراقي عانا من فقدان الثقة وبالكثير من النواب الذين انتخبهم في الدورات السابقة وظهر بعضهم بزي الفاسد والمرتشني والمزور.
- ٤- نشر الحقائق التي تظهر تقصير عمليات التحضير الانتخابي.
- ٥- اعطاء فرصة كبيرة لقادة المجتمع من قادة الرأي والفكر لا بداء آراءهم بشكل صراحة.
- ٦- صناعة خطاب استمالة العاطفة والعقل بشكل يثير المتلقي بضرورة تغيير الواقع لاسيما وان هناك جبهة قتالية تواجه وتقاتل داعش المنظمة الارهابية التي غيرت معالم وخارطة العراق والدعوة الى الحراك الحقيقي لاختيار الاكفأ والانزه من المرشحين حتى لا تتكرر الوجوه التي شاركت في أكثر من دورة.
- ٧- العمل على الاستعانة في بعض البرامج الانتخابية استرجاع ماضي العراق وتاريخه ومشاركته في انتخابات كل مراحلها التاريخية الحديثة والمعاصرة والمتمثلة بمجلس الاعيان والمظاهرات السلمية التي كانت تحدث في مرحلة الاربعينيات والخمسينيات من أجل التغيير الحقيقي.

- ٨- العمل على دخول الاطفال في حلبة الانتخابات من خلال إقامة المهرجانات التي يشارك فيها أهلهم وحثهم على المشاركة.
- ٩- الاستعانة بالسينما الجواله والمعارض التشكيلية وحثهم على المشاركة الحقيقية واختيار الانسب.
- ١٠- العمل على دخول طلبة الجامعات والاساتذة كبيئة لتنشيط المشاركة الفاعلة فضلاً عن مشاركة المنظمات المجتمع المدني والتي شاركت في اغلب التظاهرات التي كانت تدعو الى التغيير والاصلاح الحكومي واختيار الانسب.
- ١١- انشاء مواقع جديدة للانتخابات تسعى الى خلق التنشيط والتفاعل مع المشاركة الانتخابية.

وتأسيساً نقول بأن مهمة وسائل الاعلام لن تكون سهلة في هذه المسؤولية في ظل مشهد سياسي يبدو مرتبكاً ومعقداً ناهيك عن أوضاع اقتصادية ومعيشة متأزمة، والتي ستلقي بظلالها على مسار الاحداث والتحديات التي يواجهها العراق، ومنها وجود داعش في بعض المحافظات، والانقسام الحاصل لدى بعض الكتل والشخصيات السياسية، فضلاً عن هناك بعض الوسائل الاعلامية التي يختلف خطابها عن الوسائل المحايدة والمحسوبة على الاعتدال، فبعضها يحاول تسقيط العملية الانتخابية من خلال الترويج لعدم نجاحها، وفي ضوء مشاركة الوجوه نفسها التي شاركت في أكثر من دورة انتخابية ومشاركة الاحزاب والكتل نفسها مع مشاركة قليلة لبعض الكتل والتشكيلات الجديدة التي تضم تحت لواءها وجوه شبابية، لم يألفها المشاهد العراقي والعربي من قبل ومن هنا سنجد أيضاً، محاولة بعض المحطات الفضائية والوسائل الاعلامية الاخرى، العمل على تسليط الضوء على بعض الشخصيات ضمن انتمائها الفئوي المذهبي فالمحطات (السنية) والتي تملكها الاحزاب ذات الاغلبية السنية تروج لا شخصها وفق المذهب والبرنامج الانتخابي المعد له، اذ سيكون الترويج لسيرته وبرامجه الانتخابية وعرض لخدماته المجانية وفي المقابل تحاول المحطات الشيعية ايضاً ذات الجمهور الشيعي أيضاً الترويج ضمن سباق اعلامي لمرشحينها في الانتخابات التي من المرجح ان يكون بعضها الدخول في منافسة قوية والحال نفسه للمحطات ذات الاغلبية السنية

وربما سنشهد معركة ربما حامية الوطيس بين المرشحين الذين يحاولون ان يكونوا أكثر حظاً في الفوز، أي بيان الايجابيات أمام الاعلام وترك السلبيات، ولا يمكن ان سنبتعد بعض المرشحين قد تدعمهم جهات خارجية وتسوّق لهم بدعايات انتخابية متعددة الاشكال في وسائل الاعلام من خلال التسويق البرامجي المتنوع، وبالتالي تجعل بعض وسائل الاعلام قد تتغاضى عن كشف ملفات بعض المتهمين بملفات فساد من المسؤولين العراقيين ودعوات الاصلاح التي كانت تنادي بها الحكومة لعدم وجود الوقت المناسب لذلك. فضلاً عن التجاهل في استجواب المسؤولين الذين يحاول بعضهم في فترة ما قبل الانتخابات وحتى يوم انطلاقها تلميع صورهم وصور أحزابهم، على الرغم من ان المواطن في العراق لمس وبشكل واقعي وعلى مدى (١٤ سنة) إخفاقاً واضحاً لكثير منهم، لهذا فانتخابات ٢٠١٨ ستكون حلبة لسباق المرشحين، والذي سيحاول بعضهم ان يكرر نفسه ربما لدورة ثانية أو ثالثة وإيجاد مخرجات انتخابه، لاسيما بعد استهلاك أساليبه البالية التي مارسها في الانتخابات السابقة لخداع المواطنين، وستبرز هنا وسائل الاعلام في تغطيتها على اعتبار ان هذه الانتخابات هي الاولى بعد الحرب الدامية التي خاضها العراق ضد تنظيم داعش الشرس على مدى (٣) سنوات، وربما تحاول بعض وسائل الاعلام الكشف عن بعض تاريخ المرشحين والذي سبق لهم ان روجو في حملاتهم الانتخابية الكثير من الوعود الكاذبة اللافتة للنظر منها التعيينات، وتوزيع سندات وهمية لاراضي سكنية والقيام بتوفير الخدمات كالماء والكهرباء، وبين هذه الحملات ستبقى بعض وسائل وقبل انطلاق الانتخابات الى تسويق بعض الوجوه الشابة بدلاً من الوجوه التي سبق ان جربهم الشعب، اذ تحاول في أغلب برامجها وندواتها تسويق مصطلح (الجيل الجديد) وزجه في العملية الانتخابية لاسيما بعد شعور المواطن العراقي بخيبة أمل لأغلب المرشحين السابقين، فالشباب ضمن هذا المنحى هم (الحاضر) كما يقولون و سيظهرون بقوة لاسيما بعد فسح المجال أمامهم لخوض معترك السياسة وتشجيعهم بقوة ولعل انطلاق مصطلح برلمان الشباب العراقي كمنظمة حكومية تأسست عام ٢٠٠٨ من قبل وزارة الشباب والرياضة والذي يضم ٢٧٥ عضو من الشباب المتحمس والطموح الذي يسعى الى خلق بيئة سياسية شبابية تنادي بروح المدينة والوطنية

في ربوع الشباب العراقي واندماجه في المجتمع دليل على ذلك فضلا عن اندماج بعض الشباب في بعض الكتل والاحزاب منطلقين شعار (الشباب خير من يمثلنا).

- المحور الثاني: الاعلام الحزبي والانتخابات

تحاول أغلب وسائل الاعلام الحزبية الترويج لمرشحي الاحزاب الجديدة والقديمة، كما تسعى بعض الاحزاب والشخصيات المنضوية تحت لواءها الى نشر الدعايات التسويقية للمرشحين والتي تشمل البرامج والاعلانات المدفوعة والتي غالباً ما يكون بعضها كسب واقناع الرأي العام، ومحاولة جذب المواطن البسيط والتعاطف معه أمر مألوف، في المرحلة التي تسبق الانتخابات، فالبعض من المرشحين يحاول مخاطبة شريحة المجتمع التي تضررت بشكل وبأخر من كل الازمات سواء كانت أزمت سياسية، اجتماعية، اقتصادية مثل النازحين من بطش العصابات الإجرامية المتمثلة بداعش والارامل والايتم وإغراءهم بمختلف المكاسب والمغريات فبعض وسائل الاعلام الحزبية، قد تسخر بعض برامجها لعرض المساعدات لهؤلاء العائلات وتظهر إمكانية مساعدتهم، عن طريق مرشحين للانتخابات. وبين هذا وذاك تظهر بعض وسائل الاعلام، وتحديداً المرئية عملية تسويق لمرشحي الاحزاب القداماء، وتكرس اغلب برامجها، في استضافة أكثر من مرة لنفس الشخصية المرشحة، والتي عرفت بخطابها الدعائي والذي يكون في أغلب الاحيان مذهبي وطائفي، واحياناً أخرى عرف بتمريره لبعض المصطلحات السياسية في المشهد السياسي، ما بين مصطلح (المصالحة الوطنية) و(التسوية السياسية) وغيرها وأيهام المتلقي بان التغيير يبدأ من هؤلاء وبالتالي يكون خطاب بعض وسائل الاعلام خطاباً حزبياً بامتياز تروج لهذا المذهب وتلك الطائفة فالبعض من المرشحين القدامى يحاول في هذه الانتخابات الى تغيير أيولوجيته الفكرية فالبعض منهم قد يتحول من الفكر الاسلامي المعروف به الى الفكر الذي ينادي بالعلمانية والمدنية وتطبيقه كما يقول المثل المصري (الجمهور عاوز كده) وتبريره بأن بناء الدولة يكون هكذا بسقوط البدع وعلان هذا الشعار العابر للطائفية: في خضم هذا الصراع ستكون هناك منافسة فعلية بين وسائل الاعلام الحزبية، وقد

تمارس بعضها أي وسائل الاعلام المرئية محاولات تسقيط لبعض الشخصيات وحتى لبعض الفضائيات ومالكها.

١- وسائل اعلام الحشد الشعبي

ستكون هناك بعض وسائل الاعلام الجديدة التي انبثقت مؤخراً، والتي أصبحت لسان حال القوة الدفاعية التي دافعت عن العراق كوسائل الاعلام التابعة للحشد الشعبي التي دافعت عن العرض والارض كوسائل الاعلام التابعة للحشد الشعبي التي، تحاول رسم سياسة جديدة لخطابها والترويج لمرشحها بطريقة أكثر تشويق وجاذبية لاسيما وان أغلب المرشحين هم من شاركوا وتطوعوا وأعلنوا منذ البداية الدفاع عن تربة وطنهم منذ احتلال داعش للموصل في ١٠ حزيران عام ٢٠١٤، وبالتالي ستجد هذه الوسائل مقبولة لدى الكثيرين خاصة بعد التنويه بأن الحشد سيشارك في انتخابات ٢٠١٨ بعد ان اصبح فصيلاً حكومياً بكل فصائله المنضوية تحت لوائه، وستكون هناك منافسة لرجال الحشد الشعبي الذين نذروا منذ البداية حياتهم للوطن بعد تخلي بعضهم عن عمله نوعاً ما في السياسة واللحاق بالمقاتلين وازاء كل ذلك سيكون الاعلام المطبوع والمسموع ضئيلاً جداً في دعاياته في خضم وجود الفضائيات والشبكة العنكبوتية (الانترنت) ومواقع التواصل الاجتماعي لكنه قد يكسب جمهوراً جيداً ان صح التعبير.

ومع مشاركة فصائل الحشد الشعبي في انتخابات ٢٠١٨ وعلان فصائل أخرى قرارها في خوض معترك الانتخابات وحجز مقاعد في البرلمان... لاسيما وان الاغلبية يبحث عن وجوه جديدة من هذا المنطلق تحاول بعض وسائل الاعلام التابعة للحشد الى استنفار قواها وملاكاتها للتحشيد لمشاركة بعض المنتمين لفصائلها في الانتخابات، لإدراكها بأن اسهم الحشد لدى الشارع العراقي لديه مقبولية عالية بين الجمهور، بعد تحقيقه جملة من الانتصارات على داعش فأغلب وسائل الاعلام المرئية التابعة للحشد، ستحاول اقناع المشاهد العراقي قبل المشاهد العربي بأحقية رجاله في الفوز الانتخابي وبيان للجمهور الناخب بأن المشاركة ستكون مشاركة الفصائل وانتخابهم وستظهر وسائل الاعلام بأنواعها حجم التهافت لبعض الجهات والاحزاب تجاه فصائل الحشد للانضمام والتحالف

ضمن قائمة واحدة خصوصاً أن الحديث سيوضح الحجم الكبير لتمثيل بعض الفصائل، لأن البعض من الفصائل المسلحة قد تعتذر عن المشاركة، لاسيما بعد تصريح المفوضية العليا للانتخابات ان الحشد مؤسسة أمنية ولا يمكن تسجيله كياناً سياسياً أو السماح له بالمشاركة في الانتخابات ذاكراً ان قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٦ سنة ٢٠١٥ والذي شرعه البرلمان وصادقت عليه رئاسة الجمهورية يحظر تسجيل اي كيان سياسي على شكل تنظيم عسكري وشبه عسكري وبين تصريح المفوضية وقانون الاحزاب المذكور قد تحاول بعض وسائل الاعلام العراقية والعربية المعادية للعملية السياسية في العراق الى الترويج لهذا الامر في نشراتها وتقاريرها الاخبارية والعمل على تعبئة الرأي العام باسم مفردة (ميلشيا الحشد) وعدم مشاركته، والسعي الى اظهار المشاهد التسويقية الكاذبة عنه والتي طبخت في بعض وسائل الاعلام الصفراء المعروفة بالعداء والتي تسعى لعدم استقرار العراق .

٢- وسائل الاعلام الكردية وانتخابات ٢٠١٨

بعد اجراء استفتاء اقليم كردستان في ٢٥/٩/٢٠١٧ والمطالبة بالانفصال والاستقلال عن الحكومة الاتحادية في بغداد بذريعة حق تقرير المصير واستمرار نقاط الخلاف حول المناطق المختلف عليها مثل (كركوك) والتحشيد الكردي لهذا الاستفتاء والذي جعل أغلب البرلمانيين من الكرد والمنضويين تحت لواء الحزب الكردستاني الذي يتزعمه السيد مسعود برزاني والاتحاد الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس الراحل جلال طالباني والكتل الاخرى يؤيدون هذا الاستفتاء ويرغبون بالانفصال باستثناء مثل كتلة (التغيير) المعارضة لحكومة اقليم كردستان والحزب الاسلامي وبعض الشخصيات في الاتحاد الكردستاني يرغبون بالانفصال الا انهم يعتبرون الوقت غير مناسب، حتى الذين شاركوا في الاستفتاء ومنهم البرلمانيون في مجلس النواب العراقي مما سببته هذه المشاركة من تشرذم في المواقف وانقسام للآراء ما بين تقسيم المقسم وتجزأ المجزأ فحاولت وسائل الاعلام الكردية بلهجتها (السورانية والبادنانية) مثل (تلفزيون شعب كردستان) الناطق باسم حزب البرزاني وحتى قناة (كي أن أن) الاخبارية القريبة من حركة التغيير بزعامه الراحل

نوشيران مصطفى اعلاء صوت الانقسام والانفصال لكن بأسلوب التأجيل واختيار الوقت المناسب، على الرغم ان اغلبية وسائل الاعلام المرئية والمطبوعة والمسموعة العراقية الناطقة بالعربي رافضة لعملية الاستفتاء لأنه تمهيد لتفتيت وحدة العراق وتمزيق النسيج الاجتماعي فسعى الاعلام الكردي الى تسويق نسبة المشاركة التي وصلت الى ما يقارب الـ ٧٥% ومشاركة الناخبين بنسبة ٤,٥% مليون ناخب من الاقليم وخارجه فأغلب المحطات الكردية الناطقة العربية نقلت احتفالات الكرد في عموم مناطق الاقليم وتحديداً أربيل وأظهرت مشاهد بعض النواب الكرد في البرلمان العراقي وهم يدلون بأصواتهم لصالح الاقليم بالمقابل عززت المحطات القضائية العراقية نقل صور مغايرة لهذه النتائج من خلال إظهار استياء الشارع العراقي والمواطن العراقي تحديداً لهذا الاستفتاء الذي يؤثر على معالم رسم خارطة جديدة في المنطقة، لاسيما بعد ان عبرت العديد من الدول العربية والعالمية رفضها للانفصال وتحديداً سوريا وإيران وتركيا وحتى واشنطن والتأييد الوحيد الذي حصده الاقليم من (اسرائيل) والذي أيدته بقوة وبين هذه النتائج والرفض لكل ما تمخض عنه تكاد تكون أغلب الرسائل الاعلام العراقية انشغلت بالتغطية له والبعض منها اخذ يلوح بعدم مشاركة الاكراد في الانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠١٨ خاصة بعد انسحاب النواب الكرد من البرلمان العراقي والتلويح بمحاسبتهم قضائياً بسبب المشاركة في الاستفتاء مما يسبب انشقاقاً واضحاً بالمواقف الكردية ما بين كتلة التغيير الرافضة للاستفتاء والاتحاد الكردستاني من جهة والحزب الكردستاني الذي يؤيد بقوة هذا الاستفتاء وبين تلك المواقف التي أدت الى تطورات خطيرة روجت لها العديد من الفضائيات الكردية من أهمها الفضائيات التابعة لحزب البرزاني، هي قضية المناطق المتنازع عليها وفقرة ١٤٠ وبيان أحقية الاكراد بهذه المنطقة وراحت تروج بان ساكنها من الاكراد والذين يشكلون نسبة ٧٠% بينما الباقي منهم عرب وتركماني، هذا التسويق الذي غلب على وسائل الاعلام الكردية جعل هناك صراعاً ومعتزكاً حقيقياً بين حكومة بغداد التي كررت وعلى لسان رئيس وزرائها السيد حيدر العبادي بضرورة الاحتكام الى الدستور والعودة الى فقرة ١٤٣ التي تحدد حدود الاقليم ومطالبته المستمرة الى الغاء الدستور والعودة الى طاولة الحوار الا ان الاعلام الكردي سخر أغلب امكانياته الى احقيته بكركوك ورفضه الغاء الاستفتاء اذ عملت اغلب وسائل الاعلام

الكرديستانية على استضافة العديد من الشخصيات الكردية التي لا ترغب بإلغاء الاستفتاء بل تجميده واللجوء الى الحوار وازاء كل ذلك اضحى الاعلام الكردي وسيلة لتأجيج حلبة الصراع مما خلف صدام عسكري بين الطرفين اي بين الجيش العراقي وقوات البشمركة وراحت تبين حجم البشمركة وتصغر من القيمة القتالية للجيش والحشد الشعبي وتنعتة بمختلف النعوت من أبرزها المليشيات هذا الموضوع والتطورات التي آلت اليها أحداث كركوك غطت بشكل وبآخر على بيان حجم المشاركة الكردية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨ لاسيما بعد انسحاب أغلب النواب الكرد من جلسات البرلمان العراقي وتحديد أسماء المرشحين الجدد في مفوضية الانتخابات التي سببت ردود فعل متعددة ما بين قبول ورفض هذا الاسماء التي تم اختيارها وفق النظام المحاصصة الذي يرفضه الشعب لهذا مازالت المحطات الفضائية الكردية الى يومنا هذا تروج الى الاستفتاء على الرغم من مطالبة الحكومة المركزية الى الغائه مما جعل اقليم كردستان يطالب بفتح حوار غير مشروط مع بغداد بالمقابل تطالب الحكومة المركزية بإلغائه وبين الشد والجذب اصبحت بعض الفضائيات الكردية وكأنما لسان حال الكرد اذا اضحى موضوعها الرئيسي هو حقوق الاقليم دون التلويح باي مشاركة في انتخابات عام ٢٠١٨ او اعلان تحالفات جديدة فهي لا تولي اهتماماً يذكر بالعرب والاجانب المقيمين في الاقليم وهذا ما جعل الحكومة المركزية الى مد جسور بينها وبين سكان اقليم كردستان عبر بث نشرات اخبارية وبرامج تلفزيونية باللغة الكردية وهي اغلب لغة سكان الاقليم والاعلان عن انطلاق بث قناة العراق الكردية لمدة ساعتين يومياً اعتباراً من ١٧ تشرين الاول من هذا العام على ان تتوسع تدريجياً في المستقبل اذا تحاول الحكومة الاتحادية ايصال مواقفها واخبارها عن الاستفتاء والازمة بين بغداد والاقليم والحال نفسه مع اذاعة جمهورية العراق التي راحت هي الاخرى تبث بعض البرامج باللغة الكردية على الرغم ان اغلب الاكراد ينظرون الى الاعلام الرسمي على انه اعلام السلطة التي تريد سلب حقوقهم وارادتهم , لذلك نرى بان الازمة ستستمر بسبب الاصرار الكردي على بقاء الاستفتاء ولا يوجد ما يلوح في الافق اي مشاركة او تحالفات نذكر مع الاحزاب والكتل العراقية خاصة ان اغلب الفضائيات الكردية تروج منذ انطلاق الازمة الى

مظلومية الشعب الكردية وحالة الاضطهاد التي عانا منها المواطن الكردي على مدى التاريخ والسعي الى الحصول على تعاطف محلي وعربي ودولي.

أهم المصادر والمراجع

- ١- عادل أحمد حمدي, لعبة البحث عن المخرجات والانتخابات البرلمانية (٢٠١٨) شبكة أخبار العراق ٢٠١٧.
- ٢- جريدة رأي اليوم الالكترونية ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧.
- ٣- د. سعد قنديل, دليل الانتخابات ١٦٩, بغداد ٢٠٠٥, ص ٦.
- ٤- د. نعيم كاظم جبر احكام قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨, ص ٨, ٢٠٠٩, ص ٢.
- ٥- د. عادل محمد القيار, الانتخابات لمادة الثقافة الديمقراطية, (٣) السنة الثالثة, بغداد, ص ٢٩.
- ٦- د. ضاري رشيد, الانتخابات العراقية بين الامكانيات والمعوقات, عشرة الشهرية, العدد (٦), بغداد, ٢٠٠٤.
- ٧- د. وائل عبد اللطيف الكافي الفضل, أصول العمل النيابي (البرلماني) دراسة على ضوء دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦, ص ١٣٠.
- ٨- هيثم غالب الناهي, الانتخابات البرلمانية العراقية بين أزمة دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد ١٣٧٥, السنة ٣٣, ٢٠١٠.

٣-٢- الاعتدال والوسطية في لغة الخطاب الانتخابي

م.د.غزوان جبارمحمد

ملخص:-

يتنوع الخطاب الذي يصدر عن الكتل والأحزاب السياسية بمختلف أيديولوجياتها وتوجهاتها الدينية والعلمانية عبر مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والمنابر السياسية، بين خطاب معتدل يدعو إلى التهدئة وآخر متشنج مثير للأزمات، ويكمن خطر هذا الخطاب في تعددته نظراً لتعدد مرجعياته الداخلية والخارجية، لذا سنحاول في هذا البحث الكشف عن مخاطر هذا الخطاب بين أوساط الجمهور لا سيما خلال الأزمات السياسية التي يشهدها العراق، فضلاً عن التركيز على الخطاب المعتدل وما له من أهمية في تهدئة الأوضاع وكسب الرأي العام العراقي الذي سئم التوترات السياسية، وسنسلط الضوء على أهم الأزمات الأخيرة التي شغلت الرأي العام وتنقلتها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، والتي أثارها وبثرتها السياسة المتنافسين على السلطة في خطتهم الموجهة عبر مؤسساتهم الإعلامية أو المؤسسات الأخرى، ما أدى بالنتيجة إلى اتساع هوة انعدام ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة والمسؤولين، وهو أمر لا يجب التهون به وبخطورة انعكاساته القائمة، خصوصاً في العراق الذي يشهد ولادة عسيرة للديمقراطية بعد سنوات من الدكتاتورية، والتي لا زال تطبيقها يواجه عقبات كبيرة في ظل الأزمات الناجمة عن الخلافات السياسية.

ويُثير بحثنا الحالي تساؤلات عدة، أهمها: ما الذي يسعى إليه الساسة من وراء خطاباتهم؟ وما هي رؤية المواطن العراقي للخطاب السياسي عبر وسائل الاتصال هل هو خطاب معتدل، متشنج، مثير للأزمات، دعائي، يدعو للتهدئة، تصعيدي...؟ وهل يثق الجمهور بقدرة الساسة على حل الأزمات السياسية؟ وهل نجح الساسة في إعادة اللحمة للشعب العراقي عبر خطاباتهم؟ أم بالعكس؟ وما هو الخطاب الذي ينبغي أن يُصدره الساسة للرأي العام العراقي خلال الأزمات؟

وسنحاول تشخيص الخلل في الخطاب السياسي الموجه إلى الشعب العراقي عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في مختلف الظروف، لا سيما خلال الأزمات السياسية المتكررة التي يمر بها العراق، والناجمة عن لغة التصعيد التي يتبعها السياسيون في خطاباتهم التي تؤدي إلى زيادة الفجوة بين أبناء الشعب العراقي الذي يواجه تحديات ويعاني من حروب هجرت الملايين وأودت بحياة الألوف، كما سنسعى إلى تشخيص الخلل في الخطاب السياسي العراقي وصولاً إلى تبني خطاب معتدل يحفظ للشعب العراقي وحدته وينهي الأزمات السياسية، كما سيتم تناول الخطاب الانتخابي الذي يسبق عملية التصويت في الانتخابات التي تجري في العراق، ومن أجل ذلك أجرى الباحث دراسة ميدانية شملت طلبة قسم الإعلام في كلية الآداب بالجامعة

المستنصرية بأسلوب العينة القصدية وهي من العينات غير الاحتمالية أي غير العشوائية لكونها الأنسب في تحقيق أغراض البحث عن طريق توافر البيانات اللازمة للباحث في أفراده الذين اختيروا دون سواهم، لكونهم أكثر اهتماماً بالخطابات السياسية، فضلاً عن انهم يمثلون جيل الإعلام المستقبلي.

تقديم :-

يشهد العراق تحولات سياسية واجتماعية مستمرة تتغير على أثرها المواقف والاتجاهات التي تنعكس بشكل مباشر على لغة الخطاب السياسي الذي يترنح ما بين التصعيد والتهدئة، وعلى الرغم من ميل الكثير من أطراف العملية السياسية في العراق الى استخدام لغة التصعيد للتأثير في الرأي العام وشد انتباه جمهورهم ومن ثم استمالتهم مع اقتراب موعد الانتخابات، نجد ان لغة الاعتدال والوسطية أكثر تقبلاً، فمن البديهي ان يرى الجمهور العراقي في من يمثله الشخص القوي الذي يدافع عن قضيته، والذي يتنوع خطابه ما بين التصعيد والتهدئة، ويظهر ذلك واضحاً في خطابات الساسة عبر الفضائيات والتي يطلقونها بحسب المواقف من قضية ما والظروف والاطراف الداخلية والخارجية التي تتحكم بالعملية السياسية، فتارةً تجده يُصعد من موقفه خصوصاً في القضايا المصيرية للبلد، وتارةً أخرى يحاول أن يُهدئ الأوضاع، بحسب قدرته على التعامل مع الأوضاع.

ولعل التحدي الخطير الذي يمر به العراق يتمثل بالكثير من النخب والقيادات التي حكمت العراق بعد التغيير والتي لم تستوعب الوضع الجديد، كما انها لم تُدرك حجم الخطر المحيط بالعراق ولا تعترف به، فنتيجة لتعننت الساسة خلال الأزمات يصدر عنهم خطاباً متشنجاً ينعكس بشكلٍ سلبي على المجتمع العراقي القائم على التعدد والتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية، وبدلاً من أن تكون عاملاً للوحدة لدمج المجتمع ضمن الاطار الوطني، أصبحت عاملاً للفرقة والتجزئة للنسيج المجتمعي، مما ولد روح الانتقام والتعصب واستخدام لغة التهديد والوعيد، لا سيما في الأزمة الأخيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد الاستفتاء بشأن استقلال كردستان عن العراق وما تبعه من تهديد، وتعدد في المواقف، ما دفع العديد من الساسة الذين تراجع شعبيتهم الى استخدامها كذريعة لاستعادة مكانتهم وأطلقوا خطاباً نارياً، إلا ان لغة الاعتدال في الخطاب هدأت الأوضاع لأن اغلب العراقيين يميلون الى الحلول الوسطى من دون التفريط بوحدة العراق أرضاً وشعباً وعدم جر البلاد الى حروب داخلية جديدة لما عانوه من ويلات، وبالتالي غلبت لغة الحوار والوسطية على لغة الوعيد والتهديد والتصعيد، علماً ان هذا المنهج الوسطي في لغة الخطاب يزداد اعتدالاً مع اقتراب موعد الانتخابات في العراق.

المحور الأول: أثر الخطاب السياسي في الرأي العام العراقي خلال الأزمات

يؤثر الخطاب السياسي في الرأي العام العراقي خلال الظروف الطبيعية، ويزداد أثر هذا الخطاب مع اشتداد الأزمات السياسية، إذ يلجأ الساسة الى التعامل المكثف مع وسائل الإعلام فضلاً عن استخدام مواقع التواصل لإبداء وجهات نظرهم بهدف التأثير في الرأي العام العراقي، ويتنوع هذا الخطاب بين تصعيدي ومنتشج إلى معتدل ووسطي، ويؤدي الإعلام دور الوسيط في نقل وجهات النظر السياسية المختلفة، إذ يلجأ الناس عند مرور البلاد بأزمات سياسية إلى وسائل الاعلام لاستقاء المعلومات حول تلك الاحداث والازمات، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي، فيما يسارع الساسة للحديث عن الازمة وتبرير مواقفهم عبر مختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل كسب معركة الرأي العام والخروج منها بجمهور يؤيد سياستهم مهما كان حجم ضرر تلك الخطابات والتجاذبات السياسية على المجتمع، وهو سيناريو يتكرر في العراق منذ سنوات.

وينظر الباحث الهولندي فان دايك إلى الخطاب بوصفه حدثاً اتصالياً، أو وحدة تفاعل لفظي يجعله لا يتوقف عند حدود هذا التحليل البنوي المنظم للنصوص الإخبارية، بل يتعداه إلى تناول شمولي ينظر إلى مجمل عناصر العملية الاتصالية ويُرَكِّز على سياقاتها، إذ يتابع آليات معالجة الاخبار بوصفها خطاباً للإنتاج والاستخدام والتلقي بما في ذلك سياقاتها الاجتماعية والمعرفية، وتحليل الخطاب لديه يتوزع على دراسة النص والسياق والعلاقة بينهما، فالنص الاخباري هو نتاج سلسلة من العمليات الاجتماعية المعرفية التي تنعكس في سلسلة من السياقات الأساسية تدخل في صناعة الأخبار وتداولها، ولعل مناقشة البعد الاجتماعي لصناعة الخبر مثلاً قد يقود إلى فحص الأولويات التي تقف وراء أداء وسائل الاتصال الاخبارية، وكيفية انعكاسها وتأثيرها في الخبر على صعيد ما تمت تسميته بالبُنى الصغرى⁽¹⁾، ووسائل الاتصال الحالية في العراق بما فيها تلك الخاضعة لسيطرة الأحزاب والكتل السياسية التي تتحكم بالعملية السياسية تتبنى خطابات تنطلق من أيديولوجياتها، ونتيجة لاختلاف وجهات النظر التي تحملها تلك الخطابات تعددت الأزمات في العراق.

أما الأزمة، فقد تم تعريفها في علم السياسة بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع فيه إلى الحد الذي تُهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة⁽²⁾، فالأزمات السياسية في العراق تفتح أفقاً واسعة للنزاعات التي تؤثر على عمل الحكومة وتهدد العملية السياسية بأكملها، والأزمة السياسية تُشير إلى عدة حالات:⁽³⁾

- الأزمة الحكومية، أي عندما تفقد الحكومة ثقة البرلمان وتضطر للاستقالة من دون تعيين بديل عنها، وينتج عن ذلك تشنجات وتجاذبات سياسية تؤدي إلى تأخير تشكيل الحكومة.
- أزمة النظام، تظهر عندما يُثار الشك في المؤسسات السياسية والاجراءات الدستورية من قبل فئة كبيرة من الطبقة السياسية ما يؤدي إلى انهيار التوافق السياسي.
- أزمة الدولة، عندما يتعرض العقد الاجتماعي لخلل، وتعجز الدولة عن تأمين الحماية والأمن للمواطنين.

والعراق أحد البلدان التي شهدت أزمات من هذه الأنواع وغيرها، طالت مختلف مجالات الحياة، انبثقت عن أزمات سياسية، وانعكست بشكل كبير على المجتمع ومختلف أنشطة حياته، (والأزمة العراقية هي أزمة مركبة، تنطوي على عامل داخلي يتعلق بطبيعة المجتمع ونظام الحكم القائم، وعامل اقليمي نتيجة التنافس على المياه والحدود والنفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن الخلافات التقليدية بين القادة على الزعامة)⁽⁴⁾، ولعل كل تلك الأمور اجتمعت لتنعكس سلباً على الرأي العام في العراق، فالتدخلات الخارجية لها أثراً واضحاً على العملية السياسية، بدليل ان الكثير من الأزمات الداخلية لا تُحل إلا بتدخلات خارجية، وهذه التدخلات لا زالت مستمرة حتى اليوم.

وتواجهنا الحياة السياسية بخزين يومي متنوع من الأحداث والايخبار والشخصيات وامور اخرى بما فيها الأزمات السياسية بحيث يتعذر علينا ملاحظتها والاستجابة لها، لذا ننحو إلى ادراك الاحداث السياسية بطريقة انتقائية، فنهتم ببعض الأحداث والأزمات ونتجاهل غيرها، ونبتعد عن بعضها الآخر، فقد تساعدنا الثقافة السياسية على تعيين أي الأخبار السياسية علينا أن ندرکها، وبناءً على سياق الأخبار التي بناءً عليها تُصاغ الآراء السياسية⁽⁵⁾، (كما تُثير وسائل الإعلام اهتمام الرأي العام بشأن بعض الأزمات والقضايا وتهمل بعض الأزمات)، وترتب أولويات اهتمام الجمهور سواء أكان ذلك بقضايا وبأحداث ومشكلات وأزمات، أم بشخصيات أم بمؤسسات أم بقيم معينة، وتزيد أهمية قضية ما لدى الجمهور عبر تكرار التغطية الإخبارية⁽⁶⁾، مما قد يدفعه لاتخاذ موقف ما أو حتى القيام بعملٍ ما، ووسائل الإعلام القدرة على تهدئة الشارع، عبر إشباع حاجة الجمهور إلى المعلومات عن كل ما يتعلق بالأزمة، إذ يعتمد أفرادها على وسائل الإعلام، لمعرفة آخر التطورات، لذا تستعرض تلك المؤسسات مواقفهم خلال الأزمات، فيما يلجأ العديد من الساسة إلى أهم وسائل الإعلام وأهمها قنوات التلفزيون الفضائية فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعية لتبرير مواقفهم، ومنهم من يميل إلى التصعيد ومنهم من يميل إلى التهدئة في خطاباتهم، فيما يسعى الرأي العام العراقي في المراحل المقبلة إلى أن يكون جزءاً فاعلاً للضغط على الحكومة لتحسين إدارتها للبلد وحلحلة الأزمات، بل ويتوعد باختيار أشخاص يديرون البلد بشكل أفضل، وذلك من خلال الإدلاء بصوته في الانتخابات المقبلة، ويتوقف ذلك على مدى النضوج لديه، ومدى ثقته بخطابات الساسة.

وفي إطار التنافس بين وسائل الإعلام، والسعي لاستقطاب الجماهير المتعطشة للمعرفة في أثناء الأزمات، فإن وسائل الإعلام تسعى بدأب للانفراد بالأخبار وتحقيق السبق الصحفي غير المسبوق، مهما تحمله المواد الإخبارية من مضامين قد تثير التوترات في ظل امتلاكها للقدرة التكنولوجية التي زادت من تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية القادرة على تخطي الحدود القومية والقيود الحكومية، وفي ظل هذا الإطار يرى البعض إن وسائل الإعلام بفعل قدرتها على تضخيم الأخبار، وتدعيم الجانب الدرامي في الأزمة، تستطيع أن تمنح ساحات إعلامية خاصة بالنظام السياسي للدولة كان ينبغي أن تبقى مغلقة أمام الخصوم، وأن هذه الميزة التي تُمنح للخصوم يمكن أن تُشكل إضعافاً لسياسات الدولة في إدارتها للأزمة، وتجعل الرأي العام بما يُتاح له من معلومات، يُشكل ضغطاً مستمراً على الدولة، للإسراع في إيجاد حلول للأزمة، مما قد يُشكل خطراً على المصالح العليا⁽⁷⁾، ويستخدم النظام السياسي وسائل الإعلام، لتحقيق أهداف كثيرة، أهمها: تصدير خطاباته السياسية بهدف التأثير في اتجاهات الرأي العام، حيث تعمل أجهزة الحكم عبر استخدام وسائل الاتصال، من أجل توجيه الرأي العام وتحديد مواقفه المساندة لسياستها وبرامجها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، ومحاولة إضعاف ظاهرة الرفض والمعارضة لهذه السياسات، وحتى تعمل أي حكومة بكفاءة، ينبغي أن توفر درجة ملائمة من الاتصال، بينها وبين القاعدة الجماهيرية، بحيث يتم طرح القرارات، بعد الوقوف على توجهات الرأي العام، من خلال رصده في وسائل الإعلام، التي تُبث وتُنشر المعلومات عبرها، ويتم ذلك عبر خبرات فنية متخصصة في تحليل المعلومات الواردة، والتغذية الراجعة بصورة خالية من التحريف والتشويش⁽⁸⁾، من أجل التعرف على الرأي العام الذي يمكن قياسه أيضاً ومعرفة درجة ثباته بشأن مختلف الأحداث والأزمات عبر مراكز البحوث المرتبطة بالحكومة، أو المستقلة.

إن درجة استقرار الرأي العام وثباته، هي الخاصية التي تساعد في دراسة ثبات الرأي العام بالنسبة لقضية معينة ذات طبيعة مستمرة، ومدى التغير الذي يُصيب الرأي العام أزاءها بمرور الوقت، وذلك على الرغم من أن أحد صفات الرأي العام عدم استقراره أو ثباته لمدة طويلة⁽⁹⁾، ومتى ما كان الرأي العام مستقراً أطول مدة ممكنة، يمكن التحقق من جدية مطالب الجمهور، وبالتالي استجابة السلطات له وتحقيق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، وهنا تؤدي وسائل الإعلام بما فيها قنوات التلفزيون الفضائية دوراً مهماً وضرورياً في إيصال أصواتهم وتشكيل رأياً عاماً بشأن القضية المطروحة للنقاش، عبر التغطية المستمرة لها.

من هذا الجانب ينبغي أن يكون السياسيين حذرين من التغطية التي يحصلون عليها في وسائل الإعلام، فقد كان صانعو السياسة في كل الأوقات يعالجون القضايا على أساس أسئلة ليس لها علاقة كبيرة بالسياسة بمعناها الصحيح، مثل: كيف أبدو في مرآة الرأي العام؟ هل أبدو فطناً، قوي العزيمة، وطنياً متحدياً، مفعماً باليقظة اللازمة تجاه أحابيل الحكومات الأجنبية؟⁽¹⁰⁾؛ لذا عليهم أن يكونوا أكثر جدية في معالجة القضايا المصيرية، وأكثر حذراً عندما يوجهوا خطاباتهم بشأن الأزمات، عبر قنوات التلفزيون الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى ومواقع التواصل الاجتماعي، بدلاً من إثارة المشكلات والفتن التي تعصف بالبلاد، وتزيد الأزمات تعقيداً، فقد باتت الأزمات السياسية اليوم من أشد الظواهر التي تطيح بالسياسيين لا سيما في أثناء اشتداد التنافس بينهم قبل الانتخابات؛ إذ نجد ان المتنافسين السياسيين اليوم أشد اعتماداً على وسائل الإعلام للظهور بمظهر لائق يضمن لهم الفوز في الانتخابات المقبلة.

إن ثمة عاملين مهمين يقودان إلى درجة اعتماد المتنافسين السياسيين على وسائل الإعلام، الأول هو نقص البدائل المتاحة للحصول على النفوذ السياسي، والسبب الرئيس الكامن هنا وراء التجول نحو وسائل الإعلام، هو الوصول إلى مدخل لصناع القرار السياسي؛ وبينما يكون هذا السبب واضحاً فيما يخص المعارضين والمتحدين للسلطات، فإنه ربما يكون أقل وضوحاً فيما يخص السلطات الحكومية، ففي نهاية الأمر هي صانعة القرار السياسي، أما العامل الثاني الذي يحدد درجة الاعتماد على وسائل الإعلام، فهو الحاجة إلى المساندة الخارجية، وهذه هي الخدمة الرئيسة الأخرى التي تقدمها وسائل الإعلام للمتنافسين السياسيين، وهي الوصول إلى أطراف ثالثة⁽¹¹⁾، ولعل عصرنا الحالي يشهد أكبر عملية تنافس بين السياسيين لإيصال رسائلهم عبر وسائل الإعلام، وتصدير خطاباتهم وبرامجهم السياسية، لا سيما أن قنوات التلفزيون الفضائية خصصت جزءاً مهماً من وقتها، لعرض وجهات نظر مختلفة للمسؤولين السياسيين، والذين يتسابقون بدورهم للظهور عبر شاشاتها، من أجل التأثير في الرأي العام، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي.

المحور الثاني: الخطاب الدعائي وأثره على المشاركة السياسية في العراق

تسبق الانتخابات العراقية حملات دعائية واسعة للترويج للمرشحين، ويستحوذ ممثلو الكتل الكبرى على المساحة الأكبر بحكم ما يمتلكونه من امكانيات مادية تُتيح لهم الحديث عبر مختلف وسائل الإعلام التي يمتلكونها والتي يتم استضافتهم بها، وأهمها الفضائيات التي يظهر عبرها الساسة في كل مناسبة لبيان مواقفهم تجاه مختلف القضايا المصيرية، ولما كانت الانتخابات أهم سمات التداول السلمي للسلطة وأهم ركائزه، يُعد الساسة العدة لكسب الرأي العام بتسويق خطاباتهم عبر مخلف مواقع التواصل الاجتماعي وأهمها الفيسبوك وتويتر، فضلاً عن الوسيلة الأقرب إلى الجمهور وهي التلفزيون، ويُعد ذلك كله بمثابة دعاية سياسية داخلية مبكرة.

والدعاية الداخلية نوع من أنواع الدعاية السياسية التي يشهدها أي بلد يمر بمرحلة صراع بين المعارضة والموالة ولعبة الحكم وتنافس الأحزاب والجمعيات والتنظيمات لكسب تأييد الرأي العام والوصول إلى مقاعد السلطة، والدعاية الداخلية بشكل عام هي الطابع السياسي لعلاقة المجموعات البشرية داخل الوطن الواحد⁽¹²⁾، والدعاية الداخلية تنشط في العراق بشكل كبير خصوصاً مع اقتراب مواعيد الانتخابات، وخصوصاً من قبل الساسة الساعين إلى الحصول على مقاعد في البرلمان أو المجالس المحلية بأي شكل من الأشكال، ومهما كان شكل الآراء السياسية أو نوع الخطابات التي يوجهونها للجمهور العراقي، سواء أكانت مقبولة أو مرفوضة لديهم.

ان التصويت الانتخابي والرأي السياسي ظاهرتان كل منهما تبدو مستقلة عن الأخرى، وكل منهما تُعبر عن مشكلة في الرأي، ومع ذلك فكل منهما ترتبط بالأخرى بل وتتدخل مباشرة في تشكيلها، والسؤال الذي يُطرح من خلال بعض الأبحاث الميدانية، هو: كيف تؤثر أحدهما في الأخرى بحيث تُشكل هذه الأخرى، وهنالك افتراضاً في كل حملة انتخابية مفاده، ان صراعاً يدور حول ترشيح شخصين أو أكثر كل منهما ينتهي إلى حزب مخالف أو على الأقل كل منهما عبّر عن برنامج سياسي تعبيراً مختلفاً عن الآخر، وهنا فإن عملية التفضيل أثناء الإدلاء بالصوت الانتخابي لا بُد وأن ترتبط بمتغيرات عديدة من بينها⁽¹³⁾:

١- اعتبارات التقبل أو الرفض الشخصية المرتبطة بالشخص المرشح وبمدى شعور المواطن الذي يصوت، إذا ما كان هذا المرشح يصلح لأن يمثله أمام السلطات الحاكمة، ومدى تأثير هذه الصلاحية من عدمها في عملية صنع القرار المرتبط لتفضيله على غيره.

٢- مدى تقبل المواطن الذي يصوت بالآراء المرتبطة بالبرنامج الانتخابي وما يتضمنه من مشاكل أُعلن عن تصورها حلها بشكل معين من جانب الحزب الذي يحمي المرشح أو من المرشح نفسه.

ولعل الأساليب التي يتبعها الساسة المرشحون في كل دورة انتخابية يشهدها العراق باتت مكشوفة، إذ يُصور هؤلاء الساسة العراق بأنه بلد مليء بالآزمات وهم الوحيدون القادرون على حلها في الفصل التشريعي الجديد بعد فوزهم بولاية جديدة، لدرجة ان العديد من الساسة باتوا يراهنون على الآزمات السياسية لكسب الرأي العام عندما يُشعرون المواطن العراقي بأنهم يعملون لصالحه، أكثر من تركيزهم على برامج سياسية للمرحلة المقبلة، لدرجة انهم يخلقون الآزمات لإطالة أمد بقاءهم في السلطة، فالأحزاب المتعددة التي اتاح لها النظام الانتخابي المعتمد في العراق الدخول في العملية السياسية والتي تتصارع فيما بينها تسعى إلى اثاره

الأزمات وتخطب كل منها جمهورها بلغة طائفية لكسبه لصالحها، وهو صراع انتجته التعددية الحزبية وفق النظام الجديد.

ويتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطنين بالدرجة الأولى وعلى المناخ السياسي الذي يسود المجتمع، ففي المجتمعات الغربية تُعد المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة السياسية كلما كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي وسلامته، فضلاً عن ان المشاركة تُعد أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية التي هي شرط أساسي من شروط الديمقراطية الغربية⁽¹⁴⁾، فيما لا تعي مجتمعاتنا العربية ذلك ويتخذ الكثير من العراقيين موقف اللامبالاة من ممارسة حقهم الانتخابي ولا يبدي الكثير منهم بأصواتهم في الانتخابات لشعورهم انهم لن يغيروا شيئاً أو لإيامهم بذلك من قبل الجيوش الالكترونية التي تعمل بإمرة جهات سياسية متنفذة، أو لأسباب أخرى أهمها حدوث عمليات تزوير أثناء الانتخابات، فضلاً عن الأحداث الأمنية ومخاوف من استهداف مراكز الاقتراع مثلما حدث في الانتخابات السابقة، فضلاً عن الأثر الكبير الذي تركته الأزمات السياسية والخدمية التي شهدتها العراق، بما في ذلك الأزمات التي تلت عملية الانتخابات لدرجة ان المواطن العراقي بات ينظر إلى الانتخابات البرلمانية على انها بحد ذاتها أزمة سياسية.

ان النظام البرلماني يستند على برلمان مُنتخب من قبل الناخبين الذين تقتصر مهمتهم بالدرجة الأولى على اختيار النواب عبر صناديق الاقتراع، وبعد العملية الانتخابية ينتهي دور الناخب ولا يستطيع الشعب بعد ذلك التدخل في مسار عمل البرلمان الا بمراقبته ومحاسبته خلال الانتخابات المقبلة، وجرت العادة في الدول الديمقراطية أن تكون مدة النيابة لفترة زمنية تتراوح ما بين أربع إلى خمس سنوات⁽¹⁵⁾، وفي النظام الدستوري العراقي تُجرى الانتخابات النيابية كل أربع سنوات، إذ يعود الناخبون بعد تلك الفترة الزمنية إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثلهم الجدد وإسقاط الثقة عن كل من لم يُحسن تمثيل الناخبين أو كان أدائه ضعيفاً أو غير مرضياً أو أثار الأزمات والنعرات الطائفية بخطاباته، فيما يدلون بأصواتهم الى من اتبعوا نهج الاعتدال في خطاباتهم وأكدوا أهمية التداول السلمي للسلطة، وهي أكثر لغة يتقبلها الجمهور العراقي بعيداً عن لغة التصعيد والوعيد والتسقيط السياسي وإثارة الفتن والاضطرابات، لدرجة انه لم يعد يتقبل كل من يثير الفتن من الساسة ويدعو إلى استبعاد كل من فرط بالأراضي وتركها لداعش وجر البلاد إلى حروب وويلات، وبالتالي يزيد الخطاب المعتدل نسبة المشاركة السياسية.

والمشاركة السياسية، تعني من الناحية السياسية، الالتزام النشط في الشؤون العامة، أي الالتزام السياسي النشط الذي يتضمن وسائل متنوعة، منها التصويت، والاهتمام بالشأن العام والانتساب إلى أحزاب سياسية أو منظمات اجتماعية، والمشاركة في صنع القرار من خلال الإضرابات أو المظاهرات الهادفة للتأثير على الحكام، ويقترن مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم المواطنة، أي ممارسة امتيازات الحقوق المدنية للفرد، كحق التصويت وحق الترشح للانتخاب والحق في الوظيفة العامة وغيرها⁽¹⁶⁾، وتُعد المشاركة السياسية مظهراً مميزاً للتحديث السياسي ويتم ذلك بممارسات أعداد كبيرة من اللاصفوة السياسية في العمل السياسي، كما تُعد معياراً لوجود الدولة وتأكيداً لهويتها القومية، ومن خلال المشاركة يُبدي الأفراد بأصواتهم في الانتخابات⁽¹⁷⁾، لاختيار مرشحين يمثلونهم في الحكومة عبر صناديق الاقتراع بحسب النظام الانتخابي السائد، الذي يسمح باختيار ممثلين عن الشعب يحكمون بالنيابة عنه.

وتُعد الديمقراطية النيابية غير المباشرة (نوع الحكم السائد في غالبية الدول الحديثة نظراً لاتساع رقعتها وازدياد عدد سكانها بصورة كبيرة، فمن الصعب أن يجتمع جميع المواطنين في مكان واحد لمناقشة الدستور أو القوانين، لذا دعت الضرورة الى الاستعاضة عن مجموع الشعب) والعراق أحد البلدان التي شهدت تحولاً ديمقراطياً في نظام الحكم بعد عام 2003 م مما سمح للعراقيين باختيار ممثلين عنهم وتخويلهم لسن القوانين في اجتماعات البرلمان، ويرى مختصين في الشأن السياسي ان النظام الديمقراطي الحديث هو النظام السياسي الوحيد الذي يخضع للمساءلة أمام المحكومين، ويضمن تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية، ذلك لأن رقابة الشعب المستمرة على الحكومة والقائمين بأمرها يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ واجباتهم على خير وجه ليضمنوا إعادة انتخابهم⁽¹⁸⁾، ويسعى العديد من أهل الحكم إلى شرعنة سلطتهم السياسية لذا يتعين عليهم أن يوطدوا علاقتهم بالشعب، ليكون الاهتمام مشتركاً بين مختلف المواطنين⁽¹⁹⁾، لذا يُفترض أن يلتزم الساسة في العراق بالدستور وينفذون مهامهم على اكمل وجه ويعتدلون في خطاباتهم، إلا ان الأزمات السياسية وما يتبعها من خطب نارية تُثير سخط الشارع العراقي الذي يرى طغيان الخطابات التصعيدية والعرقية والطائفية للساسة، فضلاً عن تسقيط بعضهم الآخر، والذين سرعان ما يميلون إلى الاعتدال مع اقتراب مواعيد الانتخابات، بحيث يشعر المواطن ان خطابات الساسة في الظروف الطبيعية والمتأزمة، بأنها دعائية مهما كان نوع الخطاب وحجم التصعيد المستخدم، لدرجة ان الجمهور العراقي اعتاد على هذا النوع من الخطابات، ولعل هذا كله يُعد بمثابة نتيجة طبيعية للديمقراطية التي لا تخلو من العيوب.

فمن أهم عيوب الديمقراطية انها تخلق طبقة شعبية مشاغبة لا سند لها من الزعامة سوى الخطب المُنمقة والوعود البراقة⁽²⁰⁾، فضلاً عن الانشغال بأمور بعيدة عن هموم المواطنين مما يدفعهم إلى عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية، وهو أسلوب قد يكون مقصوداً من قبل أعضاء الأحزاب المتعددة التي افرزتها العملية السياسية والنظام الانتخابي، لإبعاد أكبر قدر ممكن من المواطنين عن الانتخابات، إلى درجة تبادل الاتهامات فيما بينهم بالفساد والتشهير ببعضهم البعض.

وللنظام الانتخابي أثر في ظهور التعددية الحزبية فقد دلت التجربة على ان كل من نظام الأكثرية ذو الدورتين والتمثيل النسبي يؤدي إلى بروز التعددية الحزبية، فأغلب الدول التي تأخذ بنظام الاقتراع ذا الدورتين أيضاً دول تأخذ بنظام التعددية الحزبية، كما ان التمثيل النسبي دائماً يتطابق مع نظام التعددية الحزبية، وليس هنالك دولة في العالم تطبق التمثيل النسبي يظهر فيها نظام الثنائية الحزبية أو تساعد على وجود مثل هذا النظام، فالعملية الانتخابية تساعد على تكون الأحزاب المتساوية إلى حد ما في القوة، وكل حزب يتمسك بسياسته المحددة والمميزة، وكل ناخب يؤيد الحزب الذي يعتقد انه يمثله⁽²¹⁾، وفي ظل تعدد الأحزاب والكتل السياسية التي تدير العملية السياسية، وفي ظل الأزمات التي يشهدها العراق، اصبح لكل حزب سياسي خطابه الخاص به والذي ينبع من أيديولوجياته، ويرتبط بالمواقف والأحداث التي يمر بها العراق، ويهدف كل من هذه الأحزاب إلى كسب الرأي العام بأي شكل من الأشكال حتى لو تحدثت أعضاء تلك الأحزاب بلهجات ممكن أن تثير الفتن والاضطرابات وتضر بمستقبل العراق وبنظامه السياسي بوجه عام وتزعزع ثقة الشعب العراقي في مؤسسات الدولة على وجه الخصوص، وهذه الأفعال تنافي حتى المبادئ التي بُنيت عليها الأنظمة السياسية في العالم.

المحور الثالث: أثر الرأي العام في النظام السياسي والاعتدال في الخطاب الانتخابي

ان للرأي العام أثر في العملية السياسية إذ اجبر الحراك الجماهيري في منتصف العام 2015 م، الكثير من الساسة على الاعتدال في خطاباتهم وتقليل التصعيد، والانصياع لرغبة الجماهير وفتح ملفات فساد بشأن مختلف القضايا، وهذا كله يرتبط بمدى تطور الفكر السياسي لدى الجمهور الفعال، إلا ان تراجع الحراك الجماهيري أدى إلى عودة التصريحات والخطب النارية بين الساسة، ومع اقتراب موعد الانتخابات بدأت الحرب الإعلامية بين الساسة من جديد بهدف التسقيط السياسي لا من أجل معالجة الأزمات، مما يؤدي إلى تفاقمها وظهور أزمات جديدة، من بينها رفع دعاوى قضائية في المحاكم المختصة من قبل بعض الساسة على أقرانهم بسبب تشهير بعضهم البعض في وسائل الإعلام ومن بينها قنوات التلفزيون الفضائية.

إن الفكرة العامة عن دور الرأي العام ووظيفته في نظام سياسي معين، تعتمد على الاتجاهات السائدة التي يعتنقها الناس في المجتمع، وذلك بالنسبة لكيفية تكوين الرأي العام، وكيفية صناعة القرارات السياسية، وفكرة الرأي السياسي هي التعبير المختصر عن العلاقة أو مجموعة العلاقات، بين عمليات تشكيل الرأي، وصناعة السياسة في المجتمع، وقد يُعد الرأي العام أحياناً، الجهة التي تصادق وتقرر وتوافق على قرارات السلطة، أي عدّه مجرد رمز للموافقة أو التصديق الشرعي أو القانون، كما يُعد في أحيان أخرى، مجرد أداة، أي مجرد بيانات يتم جمعها بالنسبة لقضية ما أو أزمة سياسية معينة أو شخص معين، كما يمكن أن يُعد الرأي العام قوة لها تأثير مباشر في توجيه وتحديد العملية السياسية والمشاركة فيها⁽²²⁾، وهذا كله يعتمد على قدرة الرأي العام للتأثير في النظام السياسي بحسب درجة وعي الجمهور بالأحداث السياسية، كما تؤثر الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة في تشكيل الرأي العام بها، فالنظام السياسي القائم على الاستبداد والتسلط يحرم الناس من التعبير عن الرأي، ويقود إلى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، ما يؤدي إلى إبراز رأي عام كامن قد يجر إلى الفوضى وعدم الاستقرار، أما في ظل الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، فإن الرأي العام يجد له مناخاً من الحرية والفاعلية، ويكون رأياً عاماً ظاهراً، غير مستتر، وتسهم نقاشات الرأي العام في المجتمع الحر بإرساء ممارسات وسلوكيات متقدمة ومتطورة⁽²³⁾، ويسمح النظام السياسي الديمقراطي بإيصال المعلومات إلى الجمهور من أجل تشكيل رأي عام فاعل، يُسهل عمل النظام السياسي في صناعة قرار صحيح، ويتطلب تحقيق ذلك مصداقية المعلومات التي يتم إيصالها إلى الجمهور من قِبَل إعلام النظام السياسي.

فالنظام السياسي حسب ما يُعرفه موريس دوفرجيه هو مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات السياسية التي تثيرها الهيئات الحاكمة، وتنظيمها في هيئة اجتماعية⁽²⁴⁾، والنظام السياسي هو نظام الحكم الذي يتكون من أجزاء أو عناصر مختلفة وهي متعاونة مع بعضها بعضاً، ويؤثر أي تحول أو تبدل أي جزء من عناصر النظام السياسي إلى تحول وتبدل النظام بأكمله، فالنظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي، ويحقق أهداف المجتمع ويُنجز الوظائف السياسية، فهو من أهم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية التي تتولى عملية تنشئة الفرد ضمن النظام السياسي القائم، بحكم امكانياته الهائلة وسيطرته على مؤسسات وهيئات تنشئة رسمية فرعية كثيرة تابعة له تتولى عملية التنشئة الاجتماعية السياسية⁽²⁵⁾، وتتوقف عملية التنشئة على نوع النظام السائد.

ويُعد الرأي العام في النظام السياسي الديمقراطي-الدستوري سندا للهيئات والمؤسسات الاجتماعية ويُضفي الشرعية على قرارات السلطة؛ ذلك لأنه يسهل على هذه الهيئات تأدية رسالتها الحضارية والثقافية، والمؤسسة أو الهيئة الاجتماعية التي لا يسندها الرأي العام، لا تستطيع أن تحصل على ما تريده من الدعم المالي والاعتمادات السنوية من الميزانية، بل قد تضطر مثل هذه المؤسسات التي لا تحظ بدعم الرأي العام وتأييده -إلى تصفية أعمالها وإلغائها⁽²⁶⁾، فالشعب قد لا يؤيد قراراتها ويمتعض من خطاباتها السياسية وبالتالي يتخلى عن تأييده لها فتفقد شرعيتها، الأمر الذي يدفعها إلى تكثيف خطاباتها وادعاءاتها بخدمة الشعب، وهذا ما حصل ويحصل في جميع الأنظمة السياسية.

وتفرض ديناميكية الرأي العام وتغيره المستمر على صانعي السياسة ومُتخذي القرارات، سواء أكان ذلك على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي، قياس الرأي العام تجاه القضايا المختلفة قياساً علمياً دقيقاً وبشكل دائم ومستمر، وذلك بهدف معرفة الواقع الفعلي بحجمه الطبيعي، ودراسة مشكلاته المُلحة، وتقييم ما تم، والتوصل إلى الصورة الصحيحة عما لدى الجمهور من معلومات وآراء واتجاهات، ومثل هذا القياس الدقيق للرأي العام، لدى الجمهور العام أو لدى فئات مختارة منه، سيشجع للنظام السياسي اتخاذ قراراته على ضوء حقائق موضوعية، كما يتيح له إمكانية توجيه الرأي العام بشكل سليم⁽²⁷⁾، والتحدث عبر وسائل الإعلام بخطاب معتدل يتماشى مع المرحلة المقبلة والتطور التكنولوجي في مجال وسائل الإعلام، فضلاً عن الاهتمام بمواطنيها لضمان مشاركتهم السياسية في الانتخابات.

وإذا كانت كل الأنظمة السياسية تَدعي -عند تصدير خطاباتها عبر وسائل الإعلام -بأن موقع الفرد يُعد حجر الأساس الذي عبره تتمكن من الحصول على سلطاتها، فإن ترجمة دور الفرد كمواطن يتم عبر مشاركته السياسية، والمقصود بالمشاركة السياسية بحسب رأي سيدني فيزا (Sidney Verba) ونورمان ني (Norman H. Nie) هي تلك الأنشطة الخاصة بالمواطنين التي تهدف إلى التأثير على اختيار الشخصيات الحكومية أو على الأعمال التي يتخذونها⁽²⁸⁾، ورغم قلة الوعي بأهمية المشاركة السياسية في العراق كما حدث في الدورات الانتخابية السابقة، إلا ان الكثير من المواطنين العراقيين الساعين إلى التغيير باتوا يدركون بأن الحل يجب أن يكون عبر صناديق الاقتراع، فيما يراهن الساسة على جمهورهم الذي يصوت لهم للفوز بأقل عدد ممكن من الأصوات وفق قانون سانت ليجو 1.7 المعدل، ومع كل ذلك تبقى الكلمة الفصل للرأي العام الذي يراقب عمل الساسة ويقرر ما إذا كان سيُبقي عليهم في الانتخابات المقبلة أم يأتي بغيرهم.

وفي هذا السياق أيضاً يقول أدوين امري (Edwin Emery) إن الرأي العام هو السبيل للحفاظ على استمرار دوران عجلات الديمقراطية، وأنه على الرغم من أننا نختار المسؤولين لأداء الوظيفة الحكومية ونعطيهم سلطة اتخاذ القرار، التي تنظم حياتنا، فإننا لا ينبغي أن نتركهم يمارسون السلطة الاستبدادية، كما يفعل القادة في الدول الدكتاتورية، ذلك أن هؤلاء المسؤولين مُقيدون بتأثير الرأي العام وتوجيهه، لأن الرأي العام هو الذي وضعهم في هذه السلطة، وهنا تتضح أهمية إيجاد صيغة بين الحكومة والرأي العام، منعاً لحدوث تنافر بينهما، وحتى لا يسير كلاهما في اتجاه مخالف للأخر، وبالتالي تحدث فجوة بين الحكومة والشعب⁽²⁹⁾، وهو ما يحدث حالياً في الكثير من البلدان التي لم تتحقق فيها الديمقراطية بشكل كامل، وبضمنها بلداننا العربية التي قضت سنوات منذ إسقاط أنظمتها الدكتاتورية، وتشكيل حكومات ديمقراطية أكثر ما توصف

بأنها منقوصة بحاجة إلى المزيد من الاهتمام بالرأي العام وعدم تجاهله، خصوصاً أنها تشهد أوضاعاً غير مستقرة سياسياً.

إذ إن الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة، تؤثر في تشكيل الرأي العام، فإذا كان نظام الدولة قائماً على الدكتاتورية والاستبداد بالرأي والاستعلاء على الجماهير واحتقارها، وإشاعة التعسف والإرهاب، فإن هذا يؤدي حتماً إلى سلبية الرأي العام في الدولة، إذ يحل محله الخوف العام والسخط العام، كما أن وجود الأحزاب السياسية المتناحرة، التي تمثل مصالح متباينة من شأنه أيضاً -ولا سيما في البلدان المكافحة من أجل التخلص من الاستعمار ومؤامراته وآثاره- أن يُضعف من قوة الرأي العام في الدولة، ويؤدي إلى تفتته وانقسامه، بالنسبة للمسائل الحيوية المهمة، وعلى أية حال فالمعروف أن الظروف السياسية والاجتماعية تختلف بين دولة وأخرى، وأن ما يكون عاملاً في دولة ما، قد يكون عاملاً ضعيفاً في دولة أخرى، وهذا يتوقف على طبيعة المناخ السياسي السائد، ومدى تعمق الديمقراطية بمفهومها الصحيح⁽³⁰⁾: إذ إن الفهم الخاطئ للديمقراطية، وسوء تطبيقها، يضعف الرأي العام، وعلى الرغم من أن تعدد الأحزاب السياسية أحدى صور الديمقراطية، إلا أن زيادتها عن حدها الطبيعي، بشكل لا يتناسب مع حجم الجمهور، أمر يؤدي إلى زيادة الخلافات السياسية وبالتالي ازدياد الأزمات السياسية وتشتت الرأي العام الذي يتشكل بشأن كل منها.

الدراسة الميدانية:

التحليل النسبي لبيانات الاستبانة الخاصة بالبحث

شملت عينة البحث (١٠٠) مبحوثاً من مجموع (١٠٠٠) طالب وطالبة في قسم الإعلام، وهذه النسبة تمثل (١٠%) من العدد الكلي، وهو أمر مقبول في البحوث العلمية، وتم اختيار المبحوثين من طلبة الاعلام للدراستين الصباحية والمسائية، ويوضح الجدول رقم (١) التوزيع النسبي للذكور والإناث في عينة البحث التي توزعت على الذكور بمعدل (٦٤) مبحوثاً بنسبة (٦٤%) والإناث بمعدل (٣٦) مبحوثة بنسبة (٣٦%)، كما موضح في الجدول رقم (٤) الآتي:

جدول رقم (١) يوضح التوزيع النسبي للذكور والإناث في عينة البحث.

مج العينة	عدد الذكور	النسبة المئوية %	عدد الإناث	النسبة المئوية %
١٠٠	٦٤	٦٤%	٣٦	٣٦%

توزيع عينة البحث بحسب الفئات العمرية والنوع:

يوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي للفئات العمرية من الذكور والإناث في إطار عينة البحث البالغة (١٠٠) مبحوث حيث حصلت الفئة العمرية (٢٠- ٢٢) على مجموع تكرارات بلغت (٤٤) بنسبة (٤٤%) كانت حصة الذكور منها (٢٤) تكراراً بنسبة (٥٥%) وحصة الإناث (٢٠) تكراراً بنسبة (٤٥%)، كما حصلت الفئة العمرية (٢٣ - ٢٥) على مجموع تكرارات بلغت (٢٦) تكراراً بنسبة (٢٦%) بلغت حصة الذكور (٢٠) تكراراً بنسبة (٧٧%) وحصة الإناث (٦) تكرارات بنسبة (٢٣%)، أما الفئة العمرية (٢٦ - ٢٨) فقد حصلت على (١١) تكراراً بنسبة (١١%) كانت حصة الذكور منها (٨) تكرارات بنسبة (٧٣%) وحصة الإناث (٣) تكرارات بنسبة (٢٧%)، وحصلت الفئة العمرية (٢٩ - ٣١) على (١٠) تكرارات بنسبة (١٠%) كانت حصة الذكور منها (٧) تكرارات بنسبة (٧٠%) وحصة الإناث (٣) تكرارات بنسبة (٣%)، كما حصلت الفئة العمرية (٣٥- فأكثر) حصلت على (٥) تكرارات بنسبة (٥%) كانت حصة الذكور منها تكرارين بنسبة (٤٠%) والإناث (٣) تكرارات بنسبة (٦٠%)، أما الفئة العمرية (٣٢ - ٣٤) فقد حصلت على (٤) تكرارات بنسبة (٤%) كانت حصة الذكور منها (٣) تكرارات بنسبة (٧٥%) وحصة الإناث تكراراً واحداً بنسبة (٢٥%)، كما موضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) يوضح التوزيع النسبي للفئات العمرية للذكور والإناث في عينة البحث.

مجموع الذكور والإناث والنسب المئوية		النسب المئوية %	الإناث	النسب المئوية %	الذكور	الفئات العمرية
٤٤	%٤٤	%٤٥	٢٠	%٥٥	٢٤	٢٢-٢٠
٢٦	%٢٦	%٢٣	٦	%٧٧	٢٠	٢٥-٢٣
١١	%١١	%٢٧	٣	%٧٣	٨	٢٨-٢٦
١٠	%١٠	%٣	٣	%١١	٧	٣١-٢٩
٥	%٥	%٦٠	٣	%٤٠	٢	٣٥- فأكثر
٤	%٤	%٢٥	١	%٧٥	٣	٣٤-٣٢
١٠٠	%١٠٠	%٣٦	٣٦	%٦٤	٦٤	المجموع

بَلَغَ مجموع تكرارات إجابات المبحوثين من طلبة قسم الاعلام بشأن مدى تلقي الفضائيات بـ(أحياناً) (٥٨) تكراراً بنسبة (٥٨%) كانت حصة الذكور منها (٣٤) تكراراً بنسبة (٥٩%) وحصة الاناث (٢٤) تكراراً بنسبة (٤١%)، كما بَلَغَ مجموع تكرارات إجابات المبحوثين بـ(دائماً) (٢٦) تكراراً بنسبة (٢٦%) كانت حصة الذكور منها (١٩) تكراراً بنسبة (٧٣%) وحصة الاناث (٧) تكرارات بنسبة (٢٧%)، فيما بَلَغَ مجموع تكرارات إجابات المبحوثين بـ(نادراً) (١٦) تكراراً بنسبة (١٦%) كانت حصة الذكور منها (١١) تكراراً بنسبة (٦٩%) وحصة الاناث (٥) تكرارات بنسبة (٣١%)، كما موضح في الجدول رقم (٣) الآتي:

جدول رقم (٣) يُبين مدى تلقي الفضائيات لدى عينة البحث

النوع	لدى مجموع الذكور في الجامعات الثلاث	النسبة المئوية	لدى مجموع الإناث في الجامعات الثلاث	النسبة المئوية	لدى مجموع الذكور في الجامعات الثلاث	النسبة المئوية
أحياناً	٣٤	%٥٩	٢٤	%٤١	٥٨	%٥٨
دائماً	١٩	%٧٣	٧	%٢٧	٢٦	%٢٦
نادراً	١١	%٦٩	٥	%٣١	١٦	%١٦
المجموع	٦٤	%٦٤	٣٦	%٦٤	١٠٠	%١٠٠

وأجرى الباحث تحليلاً لتوصيف بيانات تلقي الفضائيات، لمعرفة أي الفضائيات العراقية التي يفضل المبحوثون تلقي الأخبار عبرها، وذلك من خلال استكمال تحليل إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة كالاتي:

حصلت قناة العراقية على (٩١) تكراراً بنسبة (٣٣%) لتحتل المرتبة الأولى، تلتها قناة الشرقية التي حصلت على (٥١) تكراراً بنسبة (١٨%)، والتي تقاسمت المرتبة الثانية مع قناة السومرية التي حصلت على (٤٩) تكراراً بنسبة (١٨%) أيضاً، تلتها في المرتبة الثالثة قناة (Nrt arabic) لحصولها على (٢٢) تكراراً بنسبة (٨%) ثم جاءت في المرتبة الرابعة كل من قناة بغداد التي حصلت على (١١) تكراراً بنسبة (٤%) والعهد التي حصلت على (١٠) تكرارات ونفس النسبة، تلتها في المرتبة الخامسة قناة دجلة التي حصلت على (٩) تكرارات بنسبة (٣%) ثم قناتي هنا بغداد والفرات في المرتبة السادسة لحصول كل منهما على (٧) تكرارات بنسبة (٢,٥%) فيما جاءت قناتي الرشيد والاتجاه في المرتبة السابعة لحصول كل منهما على (٣) تكرارات بنسبة (١%) وفي المرتبة الثامنة حلت قنوات الانبار وبلادي والفيحاء وأفاق والمسار والغدير وبابل لحصول كل منها على تكرارين وبنسبة (٠,٧%) وفي المرتبة التاسعة والأخيرة جاءت قنوات الديار وكربلاء والفلوجة لحصول كل منها على تكرار واحد

بنسبة (٠,٣%) في حين بلغ مجموع قنوات التلفزيون الفضائية المفضلة لدى عينة البحث (٢٧٧) تكراراً وبنسبة (٩٨%) إذ سُمح للمبحوثين باختيار ٣ قنوات يُفضلون تلقي الأخبار عبرها، ولا سيما السياسية التي تهتمهم، والقليل منهم حدد قناتين فقط، فيما لا يفضل ٥ منهم متابعة الأخبار في قنوات التلفزيون الفضائية العراقية، كما موضح في الجدول رقم (٤) الآتي:

جدول رقم (٤) يوضح الفضائيات العراقية المفضلة لتلقي الأخبار لدى عينة البحث.

المرتبة	النسب المئوية%	مجموع التكرارات	القنوات العراقية
١	%٣٣	٩١	العراقية
٢	%١٨	٥١	الشرقية
٢	%١٨	٤٩	السومرية
٣	%٨	٢٢	Nrt Arabic
٤	%٤	١١	بغداد
٤	%٤	١٠	العهد
٥	%٣	٩	دجلة
٦	%٢,٥	٧	هنا بغداد
٦	%٢,٥	٧	الفرات
٧	%١	٣	الرشيد
٧	%١	٣	الاتجاه
٨	%٠,٧	٢	الانبار
٨	%٠,٧	٢	بلادي
٨	%٠,٧	٢	الفيحاء
٨	%٠,٧	٢	آفاق
٨	%٠,٧	٢	المسار
٨	%٠,٧	٢	الغددير
٨	%٠,٧	٢	بابل

٩	٠,٣%	١	الديار
٩	٠,٣%	١	كربلاء
٩	٠,٣%	١	الفلوجة
	٩٨%	٢٧٧	مج المفضلة
	٠,٢%	٥	لا أشاهد
	١٠٠%	٢٨٢	مج الاجابات

كما أجرى الباحث تحليلاً لتوصيف بيانات تلقي الفضائيات العربية، كالآتي:

حصلت قناة العربية على (٥٠) تكراراً بنسبة (٣٠%) لتحل في المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية قناة MBC1 التي حصلت على (٤٦) تكراراً بنسبة (٢٨%)، وتلتها في المرتبة الثالثة قناة (الجزيرة) لحصولها على (٤١) تكراراً بنسبة (٢٥%) ثم جاءت في المرتبة الرابعة قناة الميادين لحصولها على (٧) تكرارات بنسبة (٤%) تلتها في المرتبة الخامسة قناة الحدث التي حصلت على (٥) تكرارات بنسبة (٣%) ثم تلتها في المرتبة السادسة قناة المنار التي حصلت على (٤) تكرارات بنسبة (٢,٤%) ثم حلت في المرتبة السابعة قنوات LBC اللبنانية ودبي والرأي الاماراتيتين لحصول كل قناة على (٣) تكرار بنسبة (٢%)، في حين جاءت قناة الامارات في المرتبة الثامنة والأخيرة لحصولها على تكرارين فقط بنسبة (١%)، في حين بلغ مجموع القنوات العربية المفضلة لدى عينة البحث (١٦٤) تكراراً وبنسبة (٩٦%) إذ سُمح للمبحوثين باختيار ٣ قنوات يُفضلون تلقي الأخبار عبرها، ولا سيما السياسية التي تهمهم، والبعض منهم حدد قناتين فقط أو واحدة، فيما لا يفضل ١٠ منهم متابعة الأخبار في القنوات العربية، كما موضح في الجدول رقم (٥) الآتي:

جدول رقم (٥) يوضح الفضائيات العربية المفضلة لتلقي الأخبار لدى عينة البحث.

المرتبة	النسب المئوية %	التكرارات	القنوات العربية
١	٣١,٥%	٥٠	العربية
٢	٢٨%	٤٦	Mbc1
٣	٢٥%	٤١	الجزيرة
٤	٤%	٧	الميادين

٥	%٣	٥	الحدث
٦	%٢,٤	٤	المنار
٧	%٢	٣	Lbc
٧	%٢	٣	دبي
٧	%٢	٣	الرأي
٨	%١	٢	الامارات
	%٩٤	١٦٤	مج المفضلة
	%٦	١٠	لا أشاهد
	%١٠٠	١٧٤	مج العينة الكلي

كما أجرى الباحث تحليلاً لتوصيف بيانات تلقي الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية التي يفضل المبحوثون تلقي الأخبار عبرها، وذلك من خلال استكمال تحليل إجابات المبحوثين كالآتي:

تصدرت قناة (BBC Arabic) القنوات الفضائية المفضلة لمتابعة الأخبار عبرها المرتبة الأولى، لحصولها على (٤٣) تكراراً بنسبة (٣٩%) تلتها في المرتبة الثانية قناة الحرة لحصولها على (٣١) تكراراً بنسبة (٢٨%)، وفي المرتبة الثالثة قناة DW لحصولها على (٢١) تكراراً بنسبة (١٩%)، وفي المرتبة الرابعة جاءت قناة RT الروسية لحصولها على (٧) تكرارات بنسبة (٦,٥%) كما جاءت في المرتبة الخامسة قناة العالم لحصولها على (٥) تكرارات بنسبة (٤,٥%)، في حين جاءت قناة France 24 الفرنسية لحصولها على (٣) تكرارات فقط بنسبة أقل من (٣%).

في حين بلغ مجموع قنوات التلفزيون الفضائية المفضلة الأجنبية الناطقة باللغة العربية لدى عينة البحث (١١٠) تكراراً وبنسبة (٨٨%) إذ سُمح للمبحوثين باختيار ٣ قنوات يُفضلون تلقي الأخبار عبرها، ولا سيما السياسية التي تهمهم، والكثير منهم حدد قناتين أو ثلاثة، فيما حدد أغلبهم قناة واحدة، فيما لا يفضل ١٥ منهم متابعة الأخبار في قنوات التلفزيون الفضائية الأجنبية الناطقة بالعربية، كما موضح في الجدول رقم (٦) الآتي:

جدول رقم (٦) يوضح الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية المفضلة لتلقي الأخبار لدى عينة البحث.

المرتبة	النسب المئوية%	مجموع التكرارات	القنوات الأجنبية الناطقة بالعربية المفضلة
---------	----------------	-----------------	---

١	%٣٩	٤٣	BBC Arabic
٢	%٢٨	٣١	الحرّة
٣	%١٩	٢١	DW
٤	%٦,٥	٧	RT
٥	%٤,٥	٥	العالم
٦	%٣	٣	France 24
	%٨٨	١١٠	مج القنوات المفضلة
	%١٢	١٥	لا أشاهد
	%١٠٠	١٢٥	مج العينة الكلي

ما أهم برامج الفضائيات التي تتناول الأزمات السياسية في العراق؟

تتناول قنوات التلفزيون الفضائية في برامجها السياسية الأزمات السياسية في العراق، ووجد الباحث أن المحوئين يركزون على برامج معينة دون غيرها، في مختلف الفضائيات (العراقية والعربية والأجنبية الناطقة باللغة العربية) ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

أ- برامج الفضائيات العراقية:

يوضح الجدول رقم (٧) أهم برامج الفضائيات العراقية التي تتناول الأزمات السياسية في العراق لدى عينة البحث، إذ حل في المرتبة الأولى برنامج بالحرف الواحد الذي تقدمه قناة الشرقية الفضائية، لحصوله على (١٦) تكراراً بنسبة (٢٦%) وفي المرتبة الثانية جاء برنامج العراقية والحدث الذي تقدمه قناة العراقية الفضائية لحصوله على (١٢) تكراراً بنسبة (٢٠%) في حين جاء كل من برنامج حوار الذي تقدمه قناة الشرقية وبرنامج كلام وجيه الذي تقدمه قناة العهد بالمرتبة الثالثة لحصول كل منهما على (٨) تكرارات بنسبة (١٣%) فيما جاء برنامج ولاية بطيخ الذي تقدمه قناة دجلة في المرتبة الرابعة لحصوله على (٦) تكرارات بنسبة (١٠%)، وفي المرتبة الخامسة جاء كل من برنامجي حوار التاسعة الذي تقدمه هنا بغداد وبرنامج التاسعة الذي تقدمه قناة الفلوجة لحصول كل منهما على (٤) تكرارات بنسبة (٦,٥%)، في حين حل فب المرتبة السادسة برنامج المناورة الذي تقدمه قناة دجلة لحصوله على تكرارين بنسبة (٣%) تلاه في المرتبة السابعة والأخيرة برنامج لاعب سياسي الذي تقدمه قناة بغداد لحصوله على تكرار واحد بنسبة اقل من (٢%)، فيما بلغ مجموع

البرامج المشاهدة (٦١) برنامجاً سياسياً بنسبة (٦١%) فيما لم يفضل نحو (٣٩) من المبحوثين مشاهد تلك البرامج، أي بنسبة (٣٩%).

جدول رقم (٧) يوضح أهم برامج الفضائيات العراقية التي تتناول الأزمات السياسية في العراق

المرتبة	النسب المئوية%	مجموع التكرارات	أهم برامج الفضائيات العراقية	
			البرامج	الفضائيات
١	%٢٦	١٦	بالحرف الواحد	الشرقية
٢	%٢٠	١٢	العراقية والحدث	العراقية
٣	%١٣	٨	حوار	الشرقية
٣	%١٣	٨	كلام وجيه	العهد
٤	%١٠	٦	ولاية بطيخ	دجلة
٥	%٦,٥	٤	حوار التاسعة	هنا بغداد
٥	%٦,٥	٤	التاسعة	الفلوجة
٦	%٣	٢	المنافرة	دجلة
٧	%٢	١	لاعب سياسي	بغداد
	%٦١	٦١	البرامج المفضلة	مج
	%٣٩	٣٩	لا اشاهد برامجها	مج
	%١٠٠	١٠٠	إجابات العينة	مج

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) أهم برامج الفضائيات العربية التي تتناول الأزمات السياسية في العراق، ان برنامج الاتجاه المعاكس الذي تعرضه قناة الجزيرة جاء في المرتبة الأولى لحصوله على (١٤) تكراراً أي بنسبة (٥٠%)، وفي المرتبة الثانية جاء برنامج صناعة الموت الذي تقدمه قناة العربية لحصوله على (٧) تكرارات أي بنسبة (٢٥%) وفي المرتبة الثالثة جاء برنامج الثامنة الذي تقدمه قناة MBC1 لحصوله على (٥) تكرارات بنسبة

(١٨%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء برنامج على خطى العرب الذي تقدمه قناة العربية لحصوله على تكرارين فقط بنسبة (٧%).

فيما بلغ مجموع البرامج السياسية المشاهدة (٢٨) برنامجاً بنسبة (٢٨%) فيما لم يفضل نحو (٧٢) من المبحوثين مشاهد تلك البرامج، أي بنسبة (٧٢%).

جدول رقم (٨) يوضح أهم برامج الفضائيات العربية التي تتناول الأزمات السياسية العراقية لدى عينة البحث

المرتبة	النسب المئوية%	مجموع التكرارات	أهم برامج الفضائيات العربية الأزمات	
			البرامج	الفضائيات
١	%٥٠	١٤	الاتجاه المعاكس	الجزيرة
٢	%٢٥	٧	صناعة الموت	العربية
٣	%١٨	٥	الثامنة	Mbc1
٤	%٧	٢	على خطى العرب	العربية
	%٢٨	٢٨	مجموع البرامج	
	%٧٢	٧٢	لا أتابع البرامج في هذه الفضائيات	
	%١٠٠	١٠٠	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (٩) أهم برامج الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية التي تتناول الأزمات السياسية في العراق، ان برنامج البشير شو الذي تعرضه قناة DW arabic جاء في المرتبة الأولى لحصوله على (١٨) تكراراً أي بنسبة (٤٩,٥%)، وفي المرتبة الثانية جاء برنامج حديث النهرين الذي تقدمه قناة الحرة لحصوله على (٦) تكرارات أي بنسبة (١٦%) وفي المرتبة الثالثة جاء برنامج حوار الذي تعرضه قناة BBC arabic لحصوله على (٥) تكرارات بنسبة (١٣,٥%)، وفي المرتبة الرابعة جاء برنامج ساعة حرة الذي تقدمه قناة الحرة أيضاً لحصوله على ٥ تكرارات بنسبة (١٠,٥%)، تلاه في المرتبة الخامسة برنامج هنا العاصمة على قناة BBC arabic أيضاً لحصوله على تكرارين أي بنسبة (٥,٥%)، في حين جاء كل من برنامج العمود الثامن الذي تعرضه قناة الحرة وبرنامج مع الحدث الذي تعرضه قناة العالم في المرتبة الأخيرة لحصول كل منهما على تكراراً واحداً بنسبة (٢,٥%).

فيما بلغ مجموع البرامج السياسية المشاهدة (٣٧) برنامجاً بنسبة (٣٧%) فيما لم يفضل نحو (٦٣) من المبحوثين مشاهد تلك البرامج، أي بنسبة (٦٣%).

جدول رقم (٩) يوضح أهم برامج الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية التي تتناول الأزمات السياسية في العراق لدى عينة البحث

المرتبة	النسب المئوية%	مجموع التكرارات	أهم برامج الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية	
			البرامج	الفضائيات
١	%٤٩,٥	١٨	البشيرشو	DW
٢	%١٦	٦	حديث النهرين	الحررة
٣	%١٣,٥	٥	حوار	BBC
٤	%١٠,٥	٤	ساعة حررة	الحررة
٥	%٥,٥	٢	هنا العاصمة	BBC
٦	%٢,٥	١	العمود الثامن	الحررة
٦	%٢,٥	١	مع الحدث	العالم
	%٣٧	٣٧	مجموع البرامج	
	%٦٣	٦٣	لا أتابع البرامج في هذه الفضائيات	
	%١٠٠	١٠٠	المجموع	

أما أهم الأزمات السياسية في العراق التي تناولتها الفضائيات، فيتضح في الجدول رقم (١٠) ان الفضائيات ركزت على أزمات سياسية معينة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ا (١٢) أزمة بلغ مجموع تكراراتها (٢١٦) تكراراً تصدرتها في المرتبة الأولى أزمة سقوط بعض المدن العراقية بيد تنظيم داعش الاجرامي وانعكاساتها السياسية، والتي حصلت على (٦٨) تكراراً بنسبة (٣٢%) تلتها في المرتبة الثانية الأزمة التي تلت استفتاء إقليم كردستان ومحاولة انفصاله عن العراق، إذ حصلت على (٢٧) تكراراً بنسبة (١٢%) وفي المرتبة الثالثة جاءت أزمة قانون الاحوال الشخصية واثره في العملية السياسية التي حصلت على (٢٢) تكراراً بنسبة (١٠%) وفي المرتبة الرابعة جاءت أزمة الفساد الاداري في دوائر الدولة وهروب الفاسدين لحصولها على (٢٠) تكراراً بنسبة

(٩%) تلتها في المرتبة الخامسة أزمي الموازنة الاتحادية وانعكاساتها السياسية التي حصلت على (١٦) تكراراً بنسبة (٧%) وتردي الوضع الامني وتداعياته السياسية بمجموع تكرارات بلغت (١٥) بنسبة (٧%) في حين جاءت قضية النازحين وتأخير عودتهم في المرتبة السادسة لحصولها على (١٢) تكراراً بنسبة (٦%)، تلتها أزمة استجوابات البرلمان والالتزامات المتبادلة بحصولها على (١٠) تكرارات بنسبة (٥%) والتي حصلت على المرتبة السابعة، في حسن حلت أزمة الخلافات بشأن انتخابات المجالس المحلية والبرلمان في المرتبة الثامنة بمجموع تكرارات بلغت (٩) بنسبة (٤%) وفي نفس المرتبة ازمة المناطق المختلف عليها وانعكاساتها السياسية لحصولها على (٨) تكرارات بنسبة (٤%) وفي المرتبة التاسعة والأخيرة حلت كل من ازمي انعكاسات الخلافات الخارجية لدول الجوار على العراق لحصولها على (٥) تكرارات بنسبة (٢%) وتوتر العلاقات العراقية والتركية بشأن تلعفر لحصولها على (٤) تكرارات بنسبة (٢%).

المرتبة	النسب %	مج التكرارات	أهم الأزمات السياسية التي تتناولها الفضائيات
١	%٣٢	٦٨	سقوط بعض المدن العراقية بيد تنظيم داعش الاجرامي وانعكاساتها السياسية
٢	%١٢	٢٧	استفتاء اقليم كردستان ومحاولة انفصاله عن العراق
٣	%١٠	٢٢	قانون الاحوال الشخصية واثره في العملية السياسية
٤	%٩	٢٠	الفساد الاداري في دوائر الدولة وهروب الفاسدين
٥	%٧	١٦	الموازنة الاتحادية وانعكاساتها السياسية
٥	%٧	١٥	تردي الوضع الامني وتداعياته السياسية
٦	%٦	١٢	قضية النازحين وتأخير عودتهم
٧	%٥	١٠	استجوابات البرلمان والالتزامات المتبادلة
٨	%٤	٩	الخلافات بشأن انتخابات المجالس المحلية والبرلمان
٨	%٤	٨	المناطق المختلف عليها وانعكاساتها السياسية
٩	%٢	٥	انعكاسات الخلافات الخارجية لدول الجوار على العراق

٩	%٢	٤	توتر العلاقات العراقية والتركية بشأن تلعفر
		٢١٦	المجموع

جدول رقم (١٠) يوضح أهم الأزمات السياسية في العراق التي تناولها الفضائيات في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧

وبشأن نوع الخطاب السياسي للمسؤولين العراقيين عبر الفضائيات، يتضح من الجدول رقم (١١) الذي ترك للمبحوثين فيه اختيار أكثر من نوع، تصدر الخطاب الدعائي للسانة انواع الخطابات عبر الفضائيات، اذا حصل على (٥٣) تكراراً بنسبة (٣٦%)، تلاه في المرتبة الثانية نوع الخطاب المتشنج للسانة لحصوله على (٣٢) تكراراً بنسبة (٢١%) اما نوع الخطاب التسقيطي فجاء في المرتبة الثالثة لحصوله على (١٨) تكراراً بنسبة (١٢%) وفي المرتبة الرابعة جاء نوع الخطاب المعتدل لحصوله على (١٣) تكراراً بنسبة (٩%) اما نوع الخطاب المتأزم فجاء في المرتبة الخامسة لحصوله على (١٢) تكراراً بنسبة (٨%) في حين حل نوع الخطاب التصعيدي في المرتبة السادسة لحصوله على (١١) تكراراً بنسبة (٧%) اما النوع الذي يدعو للتهدة فحصل على (٩) تكرارات بنسبة (٧%) ليحل في المرتبة السابعة، تلاه في المرتبة الثامنة والأخيرة أي نوع آخر، وهما خطاب الفوضوي وخطاب التفرقة لحصول كل منهما على تكرار واحد بنسبة (١%).

جدول رقم (١١) يوضح نوع الخطاب السياسي للمسؤولين العراقيين عبر الفضائيات

المرتبة	النسب المنوية%	مجموع التكرارات	نوع الخطاب
١	%٣٦	٥٣	دعائي
٢	%٢١	٣٢	متشنج
٣	%١٢	١٨	تسقيطي
٤	%٩	١٣	معتدل
٥	%٨	١٢	متأزم
٦	%٧	١١	تصعيدي
٧	%٦	٩	يدعو للتهدة

نوع آخر	٢ فوضوي-تفرقة	%١	٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠	٨

ثالثاً- الفرضية وفقراتها وفق المقياس:

اجرى الباحث تحليلاً للنسب المئوية لفقرات فرضية البحث والبالغ عددها (١٢) فقرة، والتي تم فيها الحصول على إجابات المبحوثين بحسب تصنيف مقياس ليكرت الثلاثي (اتفق، محايد، لا أتفق) على فقرات الفرضية (الخطاب السياسي الموجه عبر الفضائيات يؤثر في الرأي العام العراقي) على طلبة قسم الإعلام في الجامعة المستنصرية في الدراستين الصباحية والمسائية، وظهر الآتي:

في الفقرة الأولى (يُسهم الخطاب السياسي للمسؤولين عبر الفضائيات التي تتابعها بتشكيل رأي لديك إزاء الأزمات التي يشهدها العراق) حصلت عبارة (اتفق) على (٤٤) تكراراً بنسبة (٤٤%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢٧) تكراراً بنسبة (٢٧%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٢٩) تكراراً بنسبة (٢٩%).

في الفقرة الثانية (يثير بعض الساسة الرأي العام بشأن أزمات رئيسة لدى الجمهور)، حصلت عبارة (اتفق) على (٦٥) تكراراً بنسبة (٦٥%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢١) تكراراً بنسبة (٢١%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (١٤) تكراراً بنسبة (١٤%).

في الفقرة الثالثة (لا يُسهم الخطاب السياسي للمسؤولين بتشكيل رأي لديك إزاء الأزمات التي يشهدها العراق) حصلت عبارة (اتفق) على (٣٨) تكراراً بنسبة (٣٨%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢٣) تكراراً بنسبة (٢٣%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٣٩) تكراراً بنسبة (٣٩%).

في الفقرة الرابعة (يثير بعض الساسة الرأي العام بشأن أزمات سياسية ثانوية لدى الجمهور) حصلت عبارة (اتفق) على (٥٧) تكراراً بنسبة (٥٧%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٣٩) تكراراً بنسبة (٣٩%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٤) تكرارات بنسبة (٤%).

في الفقرة الخامسة (يسعى الساسة عبر خطاباتهم إلى إثارة الأزمات في العراق) حصلت عبارة (اتفق) على (٦٢) تكراراً بنسبة (٦٢%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢٣) تكراراً بنسبة (٢٣%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (١٥) تكرارات بنسبة (١٥%).

في الفقرة السادسة (يسعى الساسة عبر خطاباتهم إلى حل الأزمات في العراق) حصلت عبارة (اتفق) على (١٤) تكراراً بنسبة (١٤%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢١) تكراراً بنسبة (٢١%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٦٥) تكرارات بنسبة (٦٥%).

في الفقرة السابعة (أسهمت الخطابات السياسية للمسؤولين بإعادة اللّحمة للشعب العراقي) حصلت عبارة (اتفق) على (١١) تكراراً بنسبة (١١%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢٦) تكراراً بنسبة (٢٦%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٦٣) تكرارات بنسبة (٦٣%).

في الفقرة الثامنة (أسهمت الخطابات السياسية للمسؤولين بتفتيت وحدة الشعب العراقي) حصلت عبارة (اتفق) على (٦٥) تكراراً بنسبة (٦٥%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢٣) تكراراً بنسبة (٢٣%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (١٢) تكرارات بنسبة (١٢%).

في الفقرة التاسعة (تثير الخطابات الساسية للمسؤولين والسياسيين أزمات هدفها تقليل الاهتمام بمحاربة داعش) حصلت عبارة (اتفق) على (٢٠) تكراراً بنسبة (٢٠%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٣٩) تكراراً بنسبة (٣٩%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٢١) تكرارات بنسبة (٢١%).

في الفقرة العاشرة (ان أغلب الخطابات السياسية للمسؤولين والسياسيين هدفها الترويج لأغراض انتخابية) حصلت عبارة (اتفق) على (٨٨) تكراراً بنسبة (٨٨%) ، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٨) تكراراً بنسبة (٨%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٤) تكرارات بنسبة (٤%).

في الفقرة الحادية عشرة (الخطاب المتشجع لبعض الساسة العراقيين يدفعك لانتخاهم) حصلت عبارة (اتفق) على (٢٠) تكراراً بنسبة (٢٠%)، أما عبارة محايد فقد حصلت على (١٩) تكراراً بنسبة (١٩%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٦١) تكرارات بنسبة (٦١%).

في الفقرة الثانية عشرة (الخطاب المعتدل لبعض الساسة العراقيين يدفعك لانتخاهم) حصلت عبارة (اتفق) على (٣٨) تكراراً بنسبة (٣٨%)، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٣٩) تكراراً بنسبة (٣٩%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٢٣) تكرارات بنسبة (٢٣%).

جدول رقم (١٢) يوضح مجموع التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية

رقم الفقرة	اتفق	%	محايد	%	لا اتفق	%
١	٤٤	%٤٤	٢٧	%٢٧	٢٩	%٢٩
٢	٦٥	%٦٥	٢١	%٢١	١٤	%١٤
٣	٣٨	%٣٨	٢٣	%٢٣	٣٩	%٣٩

٤	٥٧	٣٩	٤	٤	%٤
٥	٦٢	٢٣	١٥	١٥	%١٥
٦	١٤	٢١	٦٥	٦٥	%٦٥
٧	١١	٢٦	٦٣	٦٣	%٦٣
٨	٦٥	٢٣	١٢	١٢	%١٢
٩	٢٠	٣٩	٢١	٢١	%٢١
١٠	٨٨	٨	٤	٤	%٤
١١	٢٠	١٩	٦١	٦١	%٦١
١٢	٣٨	٣٩	٢٣	٢٣	%٢٣

أهم النتائج

١- توصل الباحث عبر الدراسة الميدانية التي شملت (١٠٠) مبحوثاً من طلبة قسم الاعلام بشأن مدى تلقي الفضائيات التي تبث الاخبار السياسية، ان نسبة المتابعة جيدة وهو ما يدل على ان المبحوثين متابعين للأحداث السياسية، اذ بلغت نسبة إجابة المبحوثين ب(أحياناً) (٥٨) تكراراً بنسبة (٥٨%) ب(دائماً) (٢٦) تكراراً بنسبة (٢٦%) فيما بَلَغَ مجموع تكرارات إجابات المبحوثين ب(نادراً) (١٦) تكراراً بنسبة (١٦%).

٢- حصلت قناة العراقية على (٩١) تكراراً بنسبة (٣٣%) لتحل في المرتبة الأولى، تلتها قناة الشرقية التي حصلت على (٥١) تكراراً بنسبة (١٨%)، والتي تقاسمت المرتبة الثانية مع قناة السومرية التي حصلت على (٤٩) تكراراً بنسبة (١٨%) أيضاً، تلتها في المرتبة الثالثة قناة (Nrt arabic) لحصولها على (٢٢) تكراراً بنسبة (٨%).

٣- حصلت قناة العربية على (٥٠) تكراراً بنسبة (٣٠%) لتحل في المرتبة الأولى، تلتها في المرتبة الثانية قناة MBC1 التي حصلت على (٤٦) تكراراً بنسبة (٢٨%)، وتلتها في المرتبة الثالثة قناة (الجزيرة) لحصولها على (٤١) تكراراً بنسبة (٢٥%).

- ٤- تصدرت قناة (BBC Arabic) القنوات الفضائية المفضلة لمتابعة الأخبار عبرها المرتبة الأولى، لحصولها على (٤٣) تكراراً بنسبة (٣٩%) تلتها في المرتبة الثانية قناة الحرة لحصولها على (٣١) تكراراً بنسبة (٢٨%)، وفي المرتبة الثالثة قناة DW لحصولها على (٢١) تكراراً بنسبة (١٩%).
- ٥- حل في المرتبة الأولى برنامج بالحرف الواحد الذي تقدمه قناة الشرقية الفضائية، لحصوله على (١٦) تكراراً بنسبة (٢٦%) من بين البرامج السياسية المقدمة من قبل الفضائيات العراقية، وفي المرتبة الثانية جاء برنامج العراقية والحدث الذي تقدمه قناة العراقية الفضائية لحصوله على (١٢) تكراراً بنسبة (٢٠%) في حين جاء كل من برنامج حوار الذي تقدمه قناة الشرقية وبرنامج كلام وجيه الذي تقدمه قناة العهد بالمرتبة الثالثة لحصول كل منهما على (٨) تكرارات بنسبة (١٣%).
- ٦- جاء برنامج الاتجاه المعاكس الذي تعرضه قناة الجزيرة جاء في المرتبة الأولى لحصوله على (١٤) تكراراً أي بنسبة (٥٠%)، وفي المرتبة الثانية جاء برنامج صناعة الموت الذي تقدمه قناة العربية لحصوله على (٧) تكرارات أي بنسبة (٢٥%) وفي المرتبة الثالثة جاء برنامج ستوديو التاسعة الذي تقدمه قناة MBC1 لحصوله على (٥) تكرارات بنسبة (١٨%).
- ٧- تصدر برنامج البشير شو الذي تعرضه قناة DW arabic البرامج التي تعرضها القنوات الأجنبية الناطقة باللغة العربية، لحصوله على (١٨) تكراراً بنسبة (٤٩,٥%)، وفي المرتبة الثانية جاء برنامج حديث النهريين الذي تقدمه قناة الحرة لحصوله على (٦) تكرارات بنسبة (١٦%) وفي المرتبة الثالثة جاء برنامج حوار الذي تعرضه قناة BBC arabic لحصوله على (٥) تكرارات بنسبة (١٣,٥%).
- ٨- تصدرت الأزمات السياسية في العراق أزمة سقوط بعض المدن العراقية بيد تنظيم داعش الاجرامي وانعكاساتها السياسية، والتي حصلت على (٦٨) تكراراً بنسبة (٣٢%) تلتها في المرتبة الثانية الأزمة التي تلت استفتاء إقليم كردستان ومحاولة انفصاله عن العراق، إذ حصلت على (٢٧) تكراراً بنسبة (١٢%) وفي المرتبة الثالثة جاءت أزمة قانون الاحوال الشخصية واثره في العملية السياسية والتي حصلت على (٢٢) تكراراً بنسبة (١٠%).
- ٩- تصدر الخطاب الدعائي للساسنة انواع الخطابات عبر الفضائيات، اذا حصل على (٥٣) تكراراً بنسبة (٣٦%)، تلاه في المرتبة الثانية نوع الخطاب المتشجع للساسنة لحصوله على (٣٢) تكراراً بنسبة (٢١%) اما نوع الخطاب التسقيطي فجاء في المرتبة الثالثة لحصوله على (١٨) تكراراً بنسبة (١٢%).
- ١٠- تبين من خلال إجابات المبحوثين على فقرات الفرضية القائلة بأن الخطاب السياسي الموجه عبر الفضائيات يؤثر في الرأي العام العراقي، اذ اتفق نحو (٤٤%) من المبحوثين بأن (الخطاب السياسي للمسؤولين عبر الفضائيات التي يتابعونها بتشكيل رأي لديهم إزاء الازمات التي يشهدها العراق) في حين لم يتفق (٢٩%) منهم، فيما اتفق نحو (٦٥%) بأن بعض الساسة يثيرون الرأي العام بشأن

أزمات رئيسة لدى الجمهور، ولم يتفق معها نحو (١٤%) منهم، كما اتفق نحو (٥٧%) بأن بعض السياسة يثيرون الرأي العام بشأن أزمات سياسية ثانوية لدى الجمهور ولم يتفق (٤%) منهم، كما اتفق نحو (٦٢%) على ان السياسة يسعون عبر خطاباتهم إلى إثارة الأزمات في العراق، ولم يتفق نحو (١٥%)، وإذا ما كانت (الخطابات السياسية للمسؤولين العراقيين اسهمت بإعادة اللّحمة للشعب العراقي) حصلت عبارة (اتفق) على (١١) تكراراً بنسبة (١١%)، أما عبارة محايد فقد حصلت على (٢٦) تكراراً بنسبة (٢٦%)، فيما حصلت عبارة (لا أتفق) على (٦٣) تكرارات بنسبة (٦٣%)، فيما اتفق نحو (٦٥%) من المبحوثين مع الفقرة القائلة بأن (الخطابات السياسية للمسؤولين أسهمت بتفتيت وحدة الشعب العراقي) ولم يتفق معها نحو (١٢%)، وفيما اذا كانت (أغلب الخطابات السياسية للمسؤولين والسياسيين هدفها الترويج لأغراض انتخابية) اتفق نحو (٨٨%)، ولم يتفق نحو (٤%)، وفيما اذا كان (الخطاب المتشنج لبعض الساسة العراقيين يدفع لانتخابهم) اتفق نحو (٢٠%)، من المبحوثين، في حين لم يتفق مع ذلك نحو (٦١%)، فيما اتفقوا مع ان (الخطاب المعتدل لبعض الساسة العراقيين يدفع لانتخابهم) اذ حصلت اتفق مع ذلك نحو (٣٨%)، فيما ابدى نحو (٢٣%) عدم اتفاقهم.

الاستنتاجات

- ١- ينشغل الجمهور العراقي بالأحداث السياسية العراقية المهمة ويتابعها عبر مختلف قنوات التلفزيون الفضائية، ويتفاعل معها ويبيدي رأيه بشأنها.
- ٢- يفضل الجمهور العراقي قنوات التلفزيون الفضائية العراقية ويتابعها اكثر من غيرها لكونها أكثر اطلاعاً على الشؤون الداخلية، ويستقي اهم الاخبار من قناة العراقية الرسمية التي حصلت على اعلى نسبة مشاهدة بين المبحوثين، فضلاً عن متابعة قنوات أخرى، اذا يتابع اغلب المبحوثين الاحداث الخاصة بالشأن العراقي السياسي عبر مختلف القنوات كالشرقية والسومرية وغيرها، كما يتابع الجمهور العراقي الأخبار في قنوات فضائية عربية بعضها مفضلة لديه كالعربية وMBC1_والجزيرة، لكونها اكثر اهتماماً بالشأن السياسي العراقي فضلاً عن الأخبار العربية والعالمية، ولكون الأزمات السياسية العراقية مركبة تنطوي على عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وهي عوامل تدفعه ايضاً لمتابعة ما يتعلق بالعراق من احداث في قنوات اجنبية ناطقة باللغة العربية، من بينها (BBC Arabic) والحرّة وDW، فضلاً عن قنوات أخرى.
- ٣- يتابع الجمهور العراقي برامج سياسية عدة تتناول الأزمات التي تشغل الرأي العام سواء أكانت رئيسة أو ثانوية، فأهم ما يفضل متابعته في القنوات الفضائية العراقية برنامج بالحرف الواحد الذي تقدمه قناة الشرقية الفضائية، وبرنامج العراقية والحدث الذي تقدمه قناة العراقية

الفضائية وبرنامج كلام وجيه الذي تقدمه قناة العهد، كما يفضل متابعة برامج أخرى في قنوات فضائية عربية كالاتجاه المعاكس الذي تعرضه قناة الجزيرة وصناعة الموت الذي تقدمه قناة العربية والثامنة الذي تعرضه قناة MBC1، ويتابع الجمهور العراقي تلك البرامج لنفس الأسباب التي تدفعه لمتابعة نشرات الاخبار السياسية في مختلف القنوات الفضائية، والتي تدفعه أيضاً لمتابعة برامج في قنوات أجنبية ناطقة باللغة العربية تتناول الشأن العراقي، ومن بين البرامج المفضلة البشير شو الذي تعرضه قناة DW arabic والذي يتناول الشأن السياسي في العراق بأسلوب كوميدى، فضلاً عن برامج أخرى تهتم بالشأن السياسي في العراق أهمها برنامج حديث النهريين الذي تقدمه قناة الحرة وبرنامج حوار الذي تعرضه قناة BBC Arabic.

٤- شغلت أزمة سقوط بعض المدن العراقية بيد تنظيم داعش الاجرامي وانعكاساتها السياسية الرأي العام العراقي مثلما شغلت الرأي العام العربي والعالمي، وتصدرت الأزمات السياسية لما لها من بعدين إقليمي ودولي، تلتها في المرتبة الثانية الأزمة التي تلت استفتاء إقليم كردستان ومحاولة انفصاله عن العراق والتي شهدت مواقف دولياً رافضة خوفاً من تعرضها لاستفتاءات مماثلة، ثم تلتها أزمة قانون الاحوال الشخصية واثره في العملية السياسية، التي لا تقل شأنًا، لما لها من أثر سلبي يؤجج الطائفية فضلاً عن سماحه بتزويج القاصرات دون سن ٩ سنوات، وهو قانون لاقى رفضاً دولياً واحتجاجات قبل ناشطين مدنيين شملت العراق ومختلف دول العالم.

٥- يرى اغلب المبحوثين ان الخطاب الذي يصدر عن الساسة هو دعائياً بدرجة كبيرة في أي مناسبة كان، فضلاً عن الخطاب المتشنج في مختلف الأزمات والصراعات السياسية، كما يرى آخرون ان بعض الساسة يستخدمون خطاب تسقيطياً تجاه أقرانهم في العملية السياسية.

١٠- يؤثر الخطاب السياسي الموجه عبر الفضائيات في الرأي العام العراقي، وبشكل رأياً لدى الجمهور بشأن مختلف الأزمات السياسية سلباً أو ايجاباً ومهما كان نوعها، سواء أكانت أزمات رئيسة أو ثانوية، ويرون بأن الساسة يسعون عبر خطاباتهم إلى إثارة الأزمات في العراق، كما يرون بأنها خطابات أسهمت بتفتيت وحدة الشعب العراقي بدلاً من إعادة اللّحمة الوطنية، ويرون ان اغلب الساسة يسعون عبر خطاباتهم للترويج لأغراض انتخابية، وبأن الخطاب المتشنج لبعض الساسة غير مرحب به ولا يدفع الناس لانتخابهم، إذ يفضل الجمهور العراقي الخطاب المعتدل الذي قد يسهم في انتخابهم من قبل العراقيين.

التوصيات

١- على صنّاع القرار العراقيين تقديم الحقائق إلى الجمهور العراقي للحد من انتشار الشائعات التي تسعى لإفشال العملية السياسية واثارة الفتن في العراق.

- ٢- تفعيل البرامج السياسية الهادفة المعتدلة عبر قنوات التلفزيون الفضائية العراقية من أجل الإسهام في استقرار المجتمع العراقي.
- ٣- عدم استخدام خطاب متشنج من قبل الساسة لإثارة الجمهور بشكل سلبي في أوقات الأزمات من أجل كسب الرأي العام، لا سيما في قنوات التلفزيون الفضائية التي يمتلكها أو يديرها بعض السياسيين الذين يعملون على تسقيط أقرانهم.
- ٤- يفضل استخدام اللغة المعتدلة الوسطية في الخطابات التي يوجهها الساسة للشعب العراقي بدلاً من استخدام لغة تُصعد المواقف وتؤزم الأوضاع، وتنعكس سلباً على الشارع، وعلى سمعة الساسة الذين قد يفقدون جمهورهم الذي لم يعد يُفضل لغة التهديد.
- ٥- الابتعاد عن الخطابات التي تثير النعرات الطائفية والعرقية وتسهم في تفتيت وحدة الشعب العراقي، والسعي لإعادة اللحمة الوطنية، لأن الجمهور بات واعياً بكل ما يجري.
- ٦- توحيد الخطاب الإعلامي السياسي الذي تبثه الفضائيات العراقية الرسمية أو التابعة لأحزاب وكتل سياسية، من أجل التأثير في اتجاهات الرأي العام، وتحقيق الاستقرار في أثناء حدوث أزمات سياسية في العراق.
- ٧- التركيز على استخدام التغطية المثلى في الفضائيات للسياسيين وصناع القرار السياسي، وتجنب التغطية الإعلامية المشبوهة أو المسيئة، أو المدعومة من قبل جهات معادية؛ وذلك بهدف المساهمة في حل الأزمات.
- ٨- على السياسيين أن يكونوا حساسين وحذرين من التغطية التي يحصلون عليها في وسائل الإعلام من أجل الخروج برؤى تُسهم في حل الأزمات بدلاً من اشغالها.
- ٩- مراعاة القائمون على الفضائيات مستويات الجمهور الاتصالية، وتوجيه برامج توعية لتنشئتهم اجتماعياً وسياسياً لضمان عدم إثارة الرأي العام بشكل سلبي في أثناء الأزمات.
- ١٠- تفعيل دور التنشئة الاجتماعية والسياسية لمواجهة الإعلام المضاد، لما لها من دور مهم يضاهي الدور الذي تؤديه الفضائيات.
- ١١- تعزيز المشاركة السياسية وتوعية الجمهور العراقي بمدى أهميتها في المجتمعات الديمقراطية لبناء دولة مدنية جديدة.
- ١٢- اهتمام الساسة بخطاباتهم التي يوجهونها عبر صفحاتهم على الفيسبوك وتويتر وغيرها، لا على مستوى وسائل الإعلام فقط، واستخدام لغة معتدلة بعيداً عن لغة الطائفية والعنصرية.

المصادر

- ١- صفاء جبارة، الخطاب الإعلامي بين النظرة والتحليل، دار أسامة للنشر والتوزيع- الأردن، ٢٠٠٩م، ص ٤٤٩.

- ٢- فاضل زكي محمد، الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية- الرياض، العدد الرابع، ١٩٨٧م، ص٧٩.
- ٣- حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ج٢، ٢٠١٣م، ص٢٣-٢٤.
- ٤- عدنان السيد حسن، قضايا دولية-الأزمة العراقية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١م، ص١٤٣.
- ٥- صادق الأسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ١٩٩١م، ص٢٣٠.
- ٦- أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام، مدخل لإهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٨م، ص٤٧.
- ٧- السيد بهنسي، الإعلام وإدارة الأزمات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٤١٤.
- ٨- مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١م، ص٧١.
- ٩- سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجمهور والرأي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٣٤٦.
- ١٠- سيمون سيرفاني، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٢٩.
- ١١- علام خالد السرو، مؤدد فؤاد الألوسي، وسائل الإعلام والصراعات السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢م، ص٤٧.
- ١٢- منال هلال الماهرة، الدعاية- أساليبها ومدارسها، دار المسيرة- الأردن، ٢٠١٢م، ص١٠٥.
- ١٣- حامد عبد الله ربيع، مقدمة في نظرية الرأي العام، تقديم حامد عبد الماجد قويسني، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٣٧-١٣٨.
- ١٤- إسماعيل علي سعد، دراسات في المجتمع والسياسة، دار النهضة العربية- بيروت، ١٩٨٨م، ص١٦٤.
- ١٥- بسام عبدالرحمن المشاغبة، الإعلام البرلماني والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع- الأردن، ٢٠١٠م، ص٢٨.
- ١٦- حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٤.
- ١٧- خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب- جامعة بغداد، ص٥٢٢.
- ١٨- إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية- بيروت، ١٩٨٨م، ص١٧٢.
- ١٩- فيليب ريتور، سوسولوجيا التواصل السياسي، تعريب خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص٢٨.
- ٢٠- بسام عبدالرحمن المشاغبة، الإعلام البرلماني والسياسي، مصدر سابق، ص٢٤.
- ٢١- نغم محمد صالح، التعغدية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية العدد ٤٣، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

22- Leiserson, Avery, Political Opinion in Encyclopedia of Social Seinces, Vol. 8, p.198.

See for Example: Dragnich, A.N. (ed.) Government and Politics. New Yourk, Rendom House, PP. 399- 426.

- نقلاً عن: أحمد بدر، الرأي العام- طبيعته وتكوينه ودوره في السياسة العامة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.
- ٢٣- كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١١م، ص١٢٧.
- ٢٤- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩م، ص٣٦٥.
- ٢٥- رعد حافظ السالم، التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢م، ص١٢٢.
- ٢٦- أحمد بدر، الرأي العام- طبيعته وتكوينه ودوره في السياسة العامة، دار فُباء للطباعة والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١١٣.
- ٢٧- السيد بهنسي، الإعلام وإدارة الأزمات الدولية، الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٤٠٨-٤٠٩.

Verba Sidney and Nile Norman H. Participation in America. Political Democracy and social Equality. University of Chicago press. Chicago. 1987.

p.2.

٢٩- محيي الدين عبد الحليم، الاتصال بال جماهير والرأي العام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٠.

٣٠- مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، ط٣، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٢٥.

الملاحق

الاستبانة

المركز الديمقراطي العربي

استبانة

عزيزي/اتي :

يروم الباحث اجراء بحثه الميداني الموسوم "الاعتدال والوسطية في لغة الخطاب الانتخابي" على عينة مختارة من طلبة الإعلام في العراق.

وتتألف الاستبانة من ثلاثة محاور (البيانات الشخصية، أسئلة التعرض، فقرات المقياس)، والمعلومات المطلوبة ستكون لأغراض البحث العلمي، لذا يُرجى الدقة بإجاباتكم، خدمةً لأغراض البحث.

مع الشكر....

الباحث

م.د. غزوان جبار محمد

أولاً: البيانات الشخصية:

- ١- الجنس: ذكر أنثى
 ٢- العمر:
 ٣- الجامعة.....الكلية.....القسم.....
 ٤- المرحلة.....

ثانياً / أسئلة التعرض:

- ١- إلى أي مدى تشاهد الفضائيات التي تبث الأخبار والبرامج السياسية بشأن العراق؟
 دائماً أحياناً نادراً
- ١- ما الفضائيات التي تفضل مشاهدة نشرات الأخبار السياسية فيها؟ أذكر أسم الفضائية لكل من:
 أ- الفضائيات العراقية : ١..... ٢..... ٣.....
 ب- الفضائيات العربية : ١..... ٢..... ٣.....
 ج- الأجنبية الناطقة بالعربية : ١..... ٢..... ٣.....
- ٢- برأيك، ما أهم برامج الفضائيات التي تتابع من خلالها الأحداث والازمات العراقية؟ (اذكرها) :
 أ- في الفضائيات العراقية: برنامج.....في قناة.....
 ب- في الفضائيات العربية: برنامج.....في قناة.....
 ج- في الأجنبية الناطقة بالعربية : برنامج.....في قناة.....
- ٣- برأيك ما أهم الأزمات في العراق التي تناولتها الفضائيات؟ في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ اذكر أهمها:
 ١-
 ٢-
 ٣-

٤- كيف ترى الخطاب السياسي للمسؤولين العراقيين عبر الفضائيات؟

- أ- معتدلاً
ب- متشجراً
ج- متأزماً
د- دعائياً
هـ- يدعو للتهنئة
و- تصعيداً

ز- سقيطياً
ح- رؤية أخرى

ثالثاً- الفرضية وفقراتها وفق المقياس:

أولاً: الخطاب السياسي الموجه عبر الفضائيات يؤثر في الرأي العام العراقي.

ت	الفقرة	اتفق	(محايد)	لا اتفق
١	يُسهم الخطاب السياسي للمسؤولين عبر الفضائيات التي تتابعها بتشكيل رأي لديك إزاء الأزمات التي يشهدها العراق.			
٢	يشير بعض الساسة الرأي العام بشأن أزمات رئيسة لدى الجمهور.			
٣	لا يُسهم الخطاب السياسي للمسؤولين بتشكيل رأي لديك إزاء الأزمات التي يشهدها العراق.			
٤	يشير بعض الساسة الرأي العام بشأن أزمات ثانوية لدى الجمهور.			
٥	يسعى الساسة عبر خطاباتهم إلى إثارة الأزمات في العراق.			
٦	يسعى الساسة عبر خطاباتهم إلى حل الأزمات في العراق.			
٧	أسهمت الخطابات السياسية للمسؤولين بإعادة اللحمة للشعب العراقي.			
٨	أسهمت الخطابات السياسية للمسؤولين بتفتيت وحدة الشعب العراقي.			
٩	تثير الخطابات الساسية للمسؤولين والسياسيين أزمات هدفها تقليل الاهتمام بمحاربة داعش			
١٠	ان أغلب الخطابات السياسية للمسؤولين والسياسيين هدفها الترويج لأغراض انتخابية			
١١	الخطاب المتشنج لبعض الساسة العراقيين يدفعك لانتخابهم			
١٢	الخطاب المعتدل لبعض الساسة العراقيين يدفعك لانتخابهم			

٤- الأنطباعات وتشكل الصورة الذهنية للناخب العراقي

٤-١- إشكالية التيه الفكري والعنف المجتمعي

١.م ناظم نواف إبراهيم

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

مقدمة :-

في البداية يمكننا القول ،عندما تقع إبصارنا او نسمع آذاننا مصطلح التيه، سرعان مايتبادر الى مخيلتنا وتصوراتنا النفسية ، بالابتعاد عن تحقيق العدالة الانتقالية من خلال ظهور أفكار وبدع لاتلائم وإنسانية الإنسان ، هنا تظهر طبقة من المثقفين المضللين (المتشدين) الذين يخدعون الناس بنوع من الكلمات المهمة ويقودونهم - بهذه الكلمات الرمزية والشعارات المدوية - إلى الهاوية ، وتوضح هذه الممارسات في أوقات الحملات الانتخابية والدعاية لقضية تتعلق بحزب او جهة ما، لذلك تستخدم شتى السبل لكسب الرأي العام .وهذا يعني الاعتماد على التضليل الفكري أي الضلال والانحراف. اما بالنسبة الى ظاهرة العنف المجتمعي فنجدها قد برزت في الوقت الحاضر بشكل واضح، وأصبحت شائعة ومدمومة، وقد اتخذ (العنف) خلال مسيرته التاريخية إشكالا عديدة اختلفت باختلاف وتنوع مظاهر وجود الإنسان واشكال تجمعاته: فمن صراع بين الافراد من جهة الى حروب بين القبائل والشعوب المختلفة من جهة أخرى، سعياً وراء ما يمكن أن توجد به الارض من مصادر العيش الشحيحة آنذاك. وقد أعطى الصراع من أجل السلطة والنفوذ والثورة مسوغاً آخر للعنف بعد ان استقر المقام بالناس في أوطانهم، اذ بدءوا يخطون خطواتهم الاولى على درب الحضارة والمدنية، وكان وراء تأجيج هذا الصراع رغبة الناس او بعضهم، وتطلعهم الى الحصول على ما في ايدي غيرهم والذي سوف لن يقع تحت تصرفهم فيما لو استمروا بعمل ما يعملونه وكما جرت العادة الغالبية من الناس. وقد أخفت محاولات الناس من ناحية أخرى، سواء في الدفاع عما يملكونه او ما يتصور الغير انهم اهل لان يملكونه او شعورهم بأنهم يستحقونه وهنا يعطون مسوغات جديدة للعنف تكاد تكون السمة التي غلبت على عصرنا وعصور من سبقونا. الهدف من هذه الدراسة، هو تسليط الضوء على مفهوم التيه الفكري والعنف المجتمعي لكثرة تداوله في الوقت الحاضر من قبل سياسيين وإعلاميين ومحللين ومفكرين وغيرهم، ولمعرفة الغاية الحقيقية من وراء بحثنا في توصيف بعض طبقات المجتمع بالتيه والعنف المجتمعي، إذ يُعتمد في التصنيف على مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية. اما بالنسبة لإبراز إشكالية مفهوم التيه الفكري والعنف ومعالجتهما عبر استهداف الرأي العام العراقي للتأثير فيه، وفي حاجة مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة العراقية، العسكرية والأمنية منها وغيرها، إلى معرفة خلفيات استخدام مصطلح التيه الفكري والعنف المجتمعي ومجالات تأثيرهما، وذلك لمواجهة العمليات النفسية وحروب المعلومات التي تقوم بها جهات معادية مختلفة، لذلك، تعالج هذه الدراسة مفهوم التيه الفكري والعنف المجتمعي ومسبباته ، وتباين

المفهومين من مجال الى اخر، بغرض زعزعة استقرار الدول وتفتيتها أو تجزئتها، بحيث تمّ تناول الموضوع في مقدّمة وثلاثة محاور فضلا عن الخاتمة، وفقا لما يأتي:

المحور الأول: الإطار النظري: لمفهوم التيه الفكري والعنف المجتمعي.

المحور الثاني: واقع حال المجتمع العراقي بين التيه الفكري والعنف المجتمعي .

المحور الثالث: الخارطة الحزبية السياسية العراقية وانتخابات ٢٠١٨.

المحور الرابع: الحلول الناجعة لمعالجة التيه الفكري والعنف المجتمعي.

الخاتمة .

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم التيه الفكري والعنف المجتمعي.

اولا : مفهوم التيه الفكري:التيه في اللغة العربية: هو الحيرة والضلال،ومن ثم الضياع ،ويقال:التيه وهي الأرض التي لا يهتدي فيها، والأعرابي ومنذ القدم وعندما كان يتيه في تيهما الصحارى كان يعود دائماً وأبداً إلى نقطة انطلاقه حتى لا يستمر في ضياعه المُنهي لحياته ووجوده،وعند هدوئه وسكينته يُعمل جل قدرته في بحثه عن الطريق نحو غايته، وهو كذلك أي التيه عبارة عن التحير ، فيقال تاه يتيه وتارة يتوه كذلك وتوّهه وتّمّه إذا حيّره وطرحه ووقع في التيه والتّوه أي موضع الحيرة.^(xii) وفي القراء ان الكريم قول الله سبحانه وتعالى : ((قال فإنها محرّمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين))^(xii). وفي زمننا المعاصر نعيش حالات من موجات متتالية من التوه وضياع المعرفة يتوجب علينا الأخذ بسنة الأعراب، والعودة إلى ماضي أمتنا العربية لاسيما إلى إرثها الثقافي نستمد منه العون والمعرفة والثقة، وإعمال الفكر والبصيرة لإيجاد الحلول لتلمس الخلاص والنجاح والتقدم في سبيل خدمة البلاد.

أما بالنسبة إلى تعريف الفكري او الفكر..لغة واصطلاحا.تردد القلب وتأمله ، قال ابن فارس: الفاء والكاف والراء تردد القلب في الشيء. يقال:تفكّر إذا ردد قلبه معتبراً. ورجل فِكّير: كثير الفكر وقال العلامة الراغب - رحمه الله:- (الفكرة قوةٌ مُطَرِّقةٌ للعلم إلى المعلوم، والتفكر جولان تلك القوة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان. قال بعض الأدباء: الفكر مقلوب عن الفرك، لكن يستعمل الفكر في المعاني؛ وهو فرك الأمور وبحثها طلباً للوصول إلى حقيقتها)^(xii).

الفكر اصطلاحاً : قال الفيومي (ويقال : الفكر أي ترتيب امور في الذهن يتوصل بها الى مطلوب، يكون علماً، اوظناً) يقول جميل صليبا: وجملة القول: إن الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقول، أو يطلق على المعقول نفسه. فمفهوم الفكر يشمل النظر العقلي، وما ينتج عن ذلك النظر والتأمل من علوم ومعارف. فعن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (سيكون في أمتي اختلاف وفرقة ، قوم يحسنون القيل ويسئون). ايضا في حديث أبي هريرة يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((والذي نفسي بيده ليؤتين على الناس زمان لا يدري القاتل في أي شيء قتل ، ولا يدري المقتول على أي شيء قتل)). وروى ابن ماجه : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : ((سيأتي على الناس

سنوات خداعات يصدق فيها الكاذب ، ويكذب فيها الصادق ، ويؤمن فيها الخائن ويخون فيها الأمين ، وينطق فيها الرويضة . قيل : وما الرويضة ؟ قال : الرجل التافه في أمر العامة^(xli) .

ثانياً: العنف المجتمعي: ماهو العنف وكيف ينشأ؟ وماهي اسبابه ؟ وكيف نعالجه ؟ لقد تضمنت

قواميس اللغة العربية والأجنبية عدداً من المعاني لهذا المفهوم. فالعنف في اللغة العربية يتضمن معنى: الشدة والقسوة، ومن يفعل ذلك يسمى: عنيفاً، ومنه عنفوان الشيء: أوله، ويقال في عنفوان شبابه أي في قمة نشاطه وقوته، ومنه التعنيف: أي اللوم، التوبيخ والتفريع^(xli) .

ايضا ورد أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ((ما من مولودٍ إلا ويُولدُ على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يُنصرانه))^(xli) انطلاقاً من هذه الكلمة المباركة سنتحدث عن ظاهرة العنف الاجتماعي التي تزايدت في الآونة الأخيرة في مجتمعنا بمختلف مظاهرها (كالتيه الفكري والسرقة والسطو والقتل وانتهاك الحرمات وغير ذلك)^(xli) ، إذ أنّها ظاهرة خطيرة لا بدّ من معالجتها، وبحثنا هنا ينطلق من ان للعنف تعريفان احدهما ادق من الاخر وهما:

١-العنف سلوكٌ عمليّ: العنف هو أيّ عمل يُجقُّ الأذى بالآخر سواء كان الأذى مادياً أو معنوياً^(xli) بناءً على هذا أنّ دائرة العنف أوسع من ذلك، فإنّها لا تقتصر على الإيذاء المادي فحسب، بل إنّها تشمل الإيذاء المعنوي أيضاً، فكما أنّ الضرب عنفٌ كذلك الشتم وسلب الحقوق وسلب الحرّيات ونحو تلك المظاهر تعد عنف ايضاً^(xli) . ٢-العنف حالةٌ نفسية: العنف هو القصور الذهني والضعف التقني في إدارة الأحداث المحيطة بالإنسان ممّا يؤدي إلى اضطرابه نفسياً فينتقّس عن الاضطراب بممارسة الإيذاء، ولذا نجد أنّ أغلب المصابين بحالة العنف هم من الذين لم يكملوا دراستهم الأكاديمية أو من الفاشلين في دراستهم الأكاديمية وهؤلاء يعيشون حالة التيه الفكري وتتمحور أسبابها في عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية.. وينحصر أهمها في ضعف الثقافة القانونية والتيه الفكري لدى شريحة كبيرة من الناس بسبب الجهل بالقانون باعتباره الوسيلة المشروعة للحصول على الحقوق، وهذا يدفع عدداً منهم إلى العنف وأخذ الحق باليد. والناظر للشأن الاجتماعي العراقي حالياً يقرأ عناوين ساخنة تعكس حالة من التيه الفكري والتفسخ الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة أو على نطاق المجتمع ككل. فضلاً عما تشكله هذه الظواهر من خلخلة في بنية المجتمع، وتفكيك في نسيج الأسرة الواحدة، وهو ما يسبب انزواء لثقافة التسامح وتحقيق الامن الفكري، وتغييباً لروح الحوار والتسامح^(xli) ، حتى أصبح استخدام العنف الاجتماعي هو السبيل الأسرع لحل الخلافات. وأثاره طالت الإنسان والممتلكات وأمن الدولة. واستمراره يؤدي إلى تراجع سلطة القانون ويؤثر على هيبة الدولة التي هي مصلحة أساسية للجميع^(xli) . يعرف (بيار فيو) العنف على أنه حالة من الضغط المادي أو المعنوي، ذات طابع فردي أو جماعي، ينزلها الإنسان بالإنسان فيما يتعلّق باستلاب حق من حقوقه الأساسية ، أو هو السلوك العدائي الذي يمارسه الفرد أو الجماعة تجاه فرد أو جماعة آخريّن بما يتسبّب في حالة من الضرر الجسدي أو الجنسي أو المعنوي للمعتدى

عليه . أو من جهة أخرى، فهو النقيض الدلالي للرفق واللين، أو الشدة والقسوة اللتان تتجليان في استخدام القوة أي العنف^(xli). يبرز السؤال الفلسفي المثار الجدل حوله: هل العنف حقا ظاهرة متأصلة في الإنسان؟ أم أنه حالة طارئة على المسار البشري؟ العنف. دراسة في التفسير والأسباب :

أولاً:- العنف في التفسير النفسي. يرى العلماء الذين يعزون سبب العنف ودوافعه داخل الإنسان إلى أن العنف محصلة متعلمة، أن العنف مُحَصَّلَةٌ لما يتعلمه الطفل من القدوة الاجتماعية المتمثلة في الأب والأم . ويتعامل علم النفس مع العنف بتعريف أكثر حيادية وتخصصية، ألا وهو العدوانية، فعلماء النفس يرون أن لفظة العنف تتعلق أكثر بالمجال السياسي والاجتماعي منها بالمجال النفسي^{xli}. وعليه، فقد تعددت المدارس السيكلولوجية التي تفسّر هذا المفهوم وتحلل دوافعه الدفينة داخل الإنسان وفقا للأسباب التالية: العنف كمحصلة متعلمة: ويرى أصحاب هذه المدرسة -وعلى رأسهم ألبرت باندورا- أن العنف مُحَصَّلَةٌ لما يتعلمه الطفل من القدوة الاجتماعية المتمثلة في الأب والأم على سبيل المثال، وهو السلوك الذي يعززه بلوغ القدوة الاجتماعية لرغبته نتيجة لممارسته العنيفة. الأمر الذي ينبغي في الطفل خبرة تجاه العنف وما له من فائدة في إدراك المطلوب، خصوصا مع طغيان العقاب الجسدي كوسيلة للعقاب من والديه أو أحدهما^{xlii}. وبحسب فرويد فإن العنف هو التواصل المادي بين الطاقة النفسية للشخص والعالم المحيط، وهو ما يحدث نتيجة لعدم إشباع دوافع اللذة، فيقود إلى تراكم طاقة نفسية في اللاوعي تخرج منه بشكل عنيف وهدام. ثانياً:- القهر الاجتماعي: وهو ما يحدث نتيجة للقهر الذي تمارسه السلطة على الفرد، وعدم تكافؤ الفرص في مجتمعه وعدم الحصول على حقوقه كأحد أفراد هذا المجتمع الأمر الذي ينتج عنه التيه والتشتت الفكري. ثالثاً:- حالات الإحباط. وهو ما تعانيه المجتمعات العربية من فصام بين إيجاد نموذج سياسي اجتماعي يحفظ لها تراثها التي قامت عليه لاسيما المشرق من جهة ، ولا يعيق تقدّمها ومسايرتها للعالم الحديث من الجهة الأخرى. الأمر الذي أحدث حالة من الفوضى والتيه الفكري لدى الشباب^(xli). رابعاً:- المدرسة كآلية لممارسة العنف الرمزي: يقول بورديو إن وظيفة المدرسة -المُفترضة- هي خلق القدرة على السؤال والبحث وتنشئة جيل واعي مدرك ماله وما عليه، لكن ما تمارسه المدرسة بشكل فعلي في المجتمعات هو إعادة إنتاج للأجيال-الممارس في حقها عنف السلطة الرمزي- دون أي تجديد في ذلك بغرض الإبقاء على النظام الاجتماعي في صورته التي تختارها السلطة، التي تعد سببا لحصول حالة التيه والتشتت الفكري^(xlii). خامساً:- وسائل الإعلام: التلفزيون كأداة للتيه الفكري والعنف الرمزي: يقول باولو فريري: إن الإعلام أداة للقهر تستخدم لتضليل عقول وتشتيت البشر، كما إنه إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها لتطويع الجماهير من أجل أهدافها الخاصة. فالمؤسسة الإعلامية، كما يقول هاربريت شيلر تتلاعب بالعقول عن طريق تنقيح الصور والمعلومات وإحكام السيطرة عليها بالتركيز على خبر لتمرير خبر آخر أكثر خطورة دون اهتمام وشرعنه ما تتبناه من العنف المادي عن طريق وسائل التربية والإعلام^(xli).

المحور الثاني :- واقع حال المجتمع بين التيه الفكري والعنف المجتمعي : من المجتمعات التي ما فتأت تعيش جو الأزمة المتفاقمة بالرغم من فترات زمنية متقطعة شهدت فيها الدولة العراقية نوعا من الاستقرار وشيئا من الرفاه، واقعيا يصنف العراق في المرحلة الراهنة عالميا في خانة الدول الغير مستقرة والتي تعيش حالة من التشتت والضياع او التيه الفكري . وهناك من ينحو باللائمة في هذا التيه الفكري والفوضى الضاربة بأطنابها

في البلد الى عموم الشعب العراقي بدعوى إصابة هؤلاء بأمراض موروثية لا سبيل لنجاح الدولة مع وجودها وشيوعها، ويضرب المتبنون لهذا الرأي بسلبية الفرد العراقي وكسله وجهله وفوضويته امثلة لأمراض العراقيين التي لا بد من اقتلاعها من الجذور اولاً اذا ما اريد للدولة العراقية ان تصيب شيئاً من التقدم والنجاح يوماً من الايام. بينما يذهب تيار آخر الى ان الشعب العراقي ليس على هذه الدرجة من التراجع بل ان بإمكانه تخطي تحدياته الحاضرة والمستقبلية تماماً مثل اي شعب حي آخر لو انه توفر على طبقة حاكمة رشيدة تقدم مصلحة البلد العليا على مصالحها الذاتية. ترى أي من الفريقين يستند الى رؤية أفضل من صاحبه في تشخيص مصدر التأخير والتيه الفكري الذي يعاني منه العراق اليوم؟ هذا ما نحاول البحث عنه فيما يلي من سطور. نظرة تحليلية لواقع العراق جواها مايلي: عاش العراقيون منذ تغيير النظام السابق حالة غير مسبوقة في تاريخه المعاصر من حيث انعدام الأمن وسيادة الفوضى وبسبب احتقانات اجتماعية داخلية وتدخلات خارجية ابتلي العراقيون بحروب أزهدت فيها عشرات الآلاف اذا لم نقل مئات الآلاف من نفوس سكانه وانتهت ككل الحروب من هذا النوع بمأس قاسية وذكريات رهيبية، ومن الناحية الاقتصادية ما يزال يعاني أكثر من ثلث سكان العراق من فقر مدقع وهجرات متتالية داخلية وخارجية وبلغت أرقام مخيفة تجاوزت في الداخل أكثر من (٣,١) مليون شخص نزوح في الداخل منذ سنة ٢٠١٤ بسبب تدهور الوضع الأمني وسيطرة داعش الارهابي على بعض محافظات العراق^(xli). وكذلك يعيش الشعب وسط بيئة مليئة بفساد وتيه الفكر واختلال العلاقة بين الإنسان والناموس الكوني سواء كان الاختلال في علاقته بخالق الكون أم في منحج علاقته بالكون والإنسان وانحرافه عن الحق والكمال والخير. و يأتي الضلال الفكري عن طريق إتباع الطواغيت من الأصنام البشرية أو المذاهب الفكرية المنحرفة أو المترفين من خلال النظر الى الآية الكريمة ب ((وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا (٦٧) رَبَّنَا أَنهْم ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَدَابِ وَالْعَنُومُ لَعْنًا كَبِيرًا))^(xli). وقوله تعالى ((وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ))^(xli). وتقدم لنا السنة النبوية عددا من الآثار التي تتصل بهذه المرحلة الأساسية في انهيار منظومة القيم الاخلاقية، حيث ينغلق الفكر، ويختلط الحق بالباطل، ويسود الهوى، وتروج النظريات الفاسدة ويتحزب الناس أحزابا بين أدياء دجالين، ويحسب كل منهم أنه على الحق، وتزين لهم أعمالهم، وتختلط الأوراق، وتضيع المعالم الكبرى في المسيرة الحضارية. وطبيعي فان اي منصف يراقب هذا المشهد بحياد لا بد ان ينتهي الى نتيجة منطقية مفادها ان شعبا بهذه الدرجة من التمزق والانكسار ولم يتلاش فيه الميل للابداع ولما يزل يحلم بأحلام التغيير نحو يوم أفضل وغد أفضل، ان شعبا كهذا لا يستحق ان تعلق على شماعته الأخطاء البتة. وليس من قبيل الاتهام المباشر ان يكون مصدر الفشل العراقي هو مجموعة من (السياسيين) الذين وجدوا أنفسهم من غير سابق تخطيط في مواقع الصدارة وبالتالي في مواقع السلطة والنفوذ. ونحن نعلم إن علم الإدارة يشترط على من يتولى إدارة موقع من المواقع العليا ان يكون على دراية بأصغر الأمور المرتبطة بشؤون عمله، ولو قمنا بتشخيص للأغلبية الساحقة ممن تسلم السلطة في الدولة العراقية بعد سنة ٢٠٠٣، لوجدنا البون شاسع بين اختصاص المسئول وما اسند ويسند

إليه من مسؤوليات وإعمال . ومن المفارقة بمكان ان يتم استنساخ الساسة الجدد تجربة النظام السابق في منح الرتب والمناصب لغير مستحقها، والمفارقة الأكبر من الأولى ان تغيب عن الساسة الجدد فكرة إخضاع هؤلاء الممنوحين لدورات تأهيل مثلما كان يدأب على فعله النظام السياسي قبل عام ٢٠٠٣ على علته وسوءاته التي لا حصر لها. وعليه فان غياب التدرج الوظيفي في شخص المسئول هو من اكبر العوامل المؤدية الى فشل هذا المسئول بانجاز ما يعهد اليه من مهام، فحتى اكثر المسئولين نزاهة لا بد ان يقع فريسة لخطط المفسدين اذا لم يكن من اهل الخبرة والاختصاص في مجال مسؤولياته^(xli)، ايضا افرزت الطائفية حالة التيه والتشتت الفكري بحيث اصبحت الورقة الراححة بيد السياسيين في الحملات الانتخابية والتي كانت السمة الواضحة لقوائم الانتخابات في العراق، ليكون التأجيج الطائفي سببا لوصول هؤلاء الى قبة البرلمان والحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣^(xli).

المحور الثالث : خارطة العراق السياسية وانتخابات ٢٠١٨ . لاشك أن الاحداث المتتابة التي حصلت في الشارع العراقي تركت في نفوس السياسيين، هاجس الخوف من معاقبة المواطنين (الناخبين) لهم، بسحب الثقة منهم واسقاطهم في الانتخابات المقبلة، لذا نراهم اليوم، يلجئون إلى لعبة سياسية جديدة. فالمهم بالنسبة لهم الفوز في الانتخابات المقبلة للحفاظ على مراكزهم والحصول على مزيدٍ من المكاسب والامتيازات.. فما هي معالم لعبتهم السياسية ؟. فمنذ بداية العام الحالي ٢٠١٧ شهدت الساحة العراقية توجه كبار المسؤولين وعدد من النواب الى تشكيل احزاب سياسية مستقلة، ما يؤشر الى تغييرات كبيرة في الخارطة السياسية المقبلة استعدادا لخوض الانتخابات المقبلة. هذا التوجه من قبل الكتل والزعامات السياسية الحالية لتشكيل احزاب وتحالفات جديدة في العراق، اعتبره مراقبون، محاولة لتحقيق منافع شخصية والبحث عن مخرجات جديدة للحفاظ على المكتسبات والمسك بعصا القيادة ودفة الحكم بيدها من دون منازع. مثل الصراع الانتخابي كيف سيكون ؟ فهذه المرة سيكون خوض الانتخابات المقبلة محتدماً بين الأحزاب العراقية، فتشير المعطيات التي كشفت عنها المفوضية العليا للانتخابات الفترة الماضية، عن تسجيل أكثر من ١٠٠ كيان سياسي، منها ٥٦ من الاحزاب القديمة التي شاركت في الاستحقاقات الانتخابية الماضية وقراءة ٤٥ من الاحزاب الجديدة التي سجلت حديثاً. تشكيل هذا العدد الكبير من الأحزاب الجديدة في العراق دعمه قانون الأحزاب، الذي أقره البرلمان العراقي قبل نحو أكثر من عامين، والذي اشترط أن يقدم كل حزب يرغب في الحصول على إجازة تأسيس قائمة تضم أسماء ألفي شخص من أعضائه، على ألا يكون أحدهم عضواً في حزب آخر^(xli). نبدأ بالتحالف الوطني: في الحديث عن اللعبة السياسية، ينبغي الإشارة إلى طبيعة العلاقات بين اطراف التحالف الوطني (الشيعي)، يعلم الجميع، هنالك صراع قائم منذ مدة، بين أكبر كيانات التحالف (دولة القانون والصدريين) وفي ذات الوقت هنالك تناحر واضح بين جناحي حزب الدعوة (جناح المالكي ورئيس الوزراء حيدر العبادي) على خلفية الصراع على السلطة، وهناك أحزاب صغيرة اخرى ضمن التحالف غير ذي شأن وتأثير على مسيرة التحالف.. اما المجلس الاعلى بقيادة عمار الحكيم ورئيس التحالف ، فهو ينحو بشكل مغاير، يُظهر قدراً من التودد والوثام نحو الجميع داخل وخارج التحالف واخرها تشكيله لحركة الحكمة . طروحات المجلس على الاكثر تنظيرية منتجة لمصطلحات سياسية جديدة، مؤطرة باساليب معتمدة عادة في تفاسير النصوص الدينية، يتعذر على المتلقي البسيط التمييز بين ما هو ظاهر منه وما هو خفي. من جملة المبتكرات المصطلحائية، طرحه الأخير (التسوية

الوطنية) بدلا من مصطلح او مشروع (المصالحة الوطنية) الذي كان متداولاً منذ سنوات عدة، ولم ير النوار، يقابله مصطلح (الاجلبيية السياسة) أو (الاجلبيية الانتخابية) ينادي بها نوري المالكي. ذاكرا العراقيين ليست ضعيفة بحيث لا يتذكرون التحالفات التضليلية التي روجوا لها في الفترة السابقة، تحت عناوين (الشراكة أوالمشاركة الوطنية، أوحكومة التوافق الوطني، أوحكومة الوحدة الوطنية)، لم تكن في الواقع، سوى شراكة لتقاسم السلطة والمغانم والامتيازات وفق نظ/م/المحاصصة/المقيدة. وهناسلطت بعض القنوات الفضائية الضوء على طروحات تنظيرية للمجلس الاعلى في سياق التحضير للانتخابات تستهدف تضليل الناخبين البسطاء بها، بدلاً من طرح برامج انتخابية، كمطلب في الانتخابات التشريعية.فضلا عن ذلك ظهور مصطلحات مستجدة ذات طبيعة تنظيرية مثل (ازاحة الاجيال، صراع الاجيال، تناوب الاجيال، تعايش الأجيال، استنساخ الاجيال.. الخ، القصد من سوق هذه المصطلحات، تهيئة شباب من الجيل الجديد بعد حشو أفكارهم بأفكار قديمة لأباء المؤسسين للمنظومة، بمعنى تبديل بعض الوجوه القديمة بوجوه جديدة شابة ولكن بالفكر القديمة نفسها، اي أن التغيير بنيوي وليس فكري وثقافي وأخلاقي.التيار الصدري : بقيادة رجل الدين مقتدى الصدر يستمد سلطته الروحية من والده الشهيدمحمد محمد صادق الصدر، توجهات التيار تتميز عن توجهات غيره من كيانات التحالف، تتسم بطابع وطني بدءاً من مقاومة الاحتلال، وليس انتهاءً بمطالب اصلاح المنظومة السياسية ومحاربة الفساد، أو التخلص من الفاسدين (قلع شلع). له كتلة برلمانية داخل مجلس النواب (كتلة الاحرار)، ولكن المفارقة أنه جزء من العملية السياسية. ائتلاف قوى العراقية: يضم ائتلاف قوى العراقية، كلاً من المتحدون بقيادة أسامة النجيفي والعربية بقيادة صالح مطلق والوفاء للانبار بقيادة قاسم محمد الفهداوي وديالى هويتنا بقيادة سليم الجبوري، يدعي هذا الائتلاف أنه "الممثل السياسي" للمحافظات الست ذات أغلبية السنية. يلعب دوراً ازدواجياً في العملية السياسية، مشاركاً من جهة، ومعارضاً من جهة أخرى، أنه، مشارك مداهن ومعارض واهن^(xli)، لذلك فرط كثيراً من مصالح المكون السني يدعي تمثيله، والحقيقة الدامغة أن رؤساء الكيانات داخل الكتلة يقدمون مصالحهم على مصلحة الكتلة والدولة، وهم بعد اربعة عشرة عاماً من التجربة باتوا معزولين عن مكوثهم ومنبوذين بسبب اخفاقاتهم وفشلهم وفسادهم وتفريط بحقوق المكون. ليس لدى قيادات المكون رؤية واضحة تؤسس لمستقبل المكون يتقدمهم في هذا المجال رئيس البرلمان العراقي، سليم الجبوري الذي خرج لنا قبل ايام، بلعبة سياسية إنتخابية جديدة، لإيهام المواطنين، باعلانه عن تشكيل تجمع جديد باسم (التجمع المدني للاصلاح) بذلك يحاول تبديد هاجس السقوط بداخله في الانتخابات المقبلة. ولا نعلم، ماهي البدعة التي سيبندعها نظراؤه في التحالف في سياق اللعبة السياسية لغرض الحفاظ على مواقعهم في سياق ذاته تجدر الاشارة إلى المؤتمرات عقدها أعضاء الائتلاف في الخارج مؤخراً (مؤتمر جنيف) وقبله مؤتمر في عمان واخر في الدوحة وبعده في أنقرة يوم ٩/٣/٢٠١٧ الهدف من هذه المؤتمرات بهذا التوقيت، أولاً: تسويق نفس الوجوه القديمة (المستهلكة) للمرحلة المقبلة. ثانياً: لغرض الحصول على دعم مالي للمانحين، ليس لاعمار المدن بعد تحرير نينوى، كما يدعون، وإنما لاستغلال حاجة المتضررين عن حرب التحرير ضد داعش، بشراء أصواتهم في الانتخابات المقبلة، ففي مؤتمرهم الاخير في اسطنبول 12/2/2017 الذي عُقد باشراف أربع دول هي (تركيا، السعودية، قطر، الامارات) خرجوا بتحالف جديد سموه (تحالف القوى الوطنية) يتشكل من ثلاث هيئات ومجلس رئاسي يترأسه سليم الجبوري، أُشترط عليه بأن يترك الحزب الاسلامي.. بما يعني التخلي عن ايديولوجيته الأخوانية التي شاب عليها منذ نعومة أظافره، والتحول إلى شخصية علمانية أومدنية عابرة للطائفية. ائتلاف الوطنية:-زعامة اياد علاوي أول رئيس

وزراء العراق، يوصف بأنه ليبرالي وطني ينبذ ويُدين نظام المحاصصة، وأن حركته عابرة للطائفية وهذا مهم، ولكن يبدو عليه الآن التعب والانهك والخمول، بل العجز عن التأثير على الشارع العراقي، بل وتقاوس في أداء مهمة المصالحة الوطنية التي من مسؤوليته، باعتباره نائب رئيس الجمهورية في هذا الشأن، يكتفي بانتقاد الأداء الحكومي وإدانة نظام المحاصصة واستشراء الفساد، وهو محق في ذلك كغيره من المواطنين الذين يحذرون بصراخ في وجوه الطبقة السياسية، ولكن بما أنه يتبوء سلطة عليا في الدولة، يتعين عليه اتخاذ مواقف إيجابية وعدم الاكتفاء بمجرد اطلاق تصريحات في الاعلام.

التحالف الكردي : المشهد في الاقليم الكردي لا يختلف كثيرا أو قليلاً عن المشهد العراقي مع وجود خصوصية خاصة تتعلق بظروف الاقليم، فيما عداها هناك تناحر وانقسام وعدم انسجام واضح ما بين الاحزاب (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب التغيير والحركة الإسلامية). أبرز المشكلات الداخلية تتمحور حول موقع رئيس الإقليم، ومشاكل أخرى متشعبة ومعروفة لا حاجة إلى ذكرها في هذا المجال. كانت الحالة الاقتصادية جيدة في السنوات الأولى من التغيير، ولكنها تراجعت بشكل خطير بحيث أصبحت حكومة الإقليم عاجزة عن دفع رواتب الموظفين والبيشمركة. للاقليم مشاكل جدية أيضا مع الحكومة الاتحادية، مالية وجيوسياسية. في اطار الظروف الحالية غير الصحية، تهيأ للخوض في الانتخابات المحلية على صعيد الاقليم والتشريعية على صعيد الدولة الاتحادية، وهو متمسك بقوة بنظام المحاصصة وبالوجوه والرموز الحالية لا يسمح بتغيير الوجوه مالم تكون محسوبة عائليا أو عشائريا أو حزبيا^{xli}.

ونصل الى النتائج الآتية :- ١- مازال الجدل قائما بين الاحزاب عن القانون الانتخابي وهم مترددين بين قانون (١,٥, ١,٧, ١,٩)، لأن الملاك لدى بعض الاحزاب هو ان يبقي الدور المهم للاحزاب الكبيرة حتى تتمكن من انتاج وتشكيل حكومة يسر خلاف لو ماكانت لاصوات مشتته بنحو يتعذر جمعها فالكل تتجه الى اختيار قانون يحفظ الصوت الانتخابي للاحزاب الكبيرة ويمنع التشتت للاصوات ولكن في الوقت نفسه يسمح للاحزاب الصغيرة من المشاركة ويمكنها ان تندمج في وقت لاحق وتتألف. ٢- من المؤكد ان المرجعية تدعم الانتخابات لكنها ليس مع تكرار الوجوه نفسها وتؤمن بالتغيير , لكن التساؤل ينحصر في "هل رغبة المرجعية بتغيير الوجوه يعني وجود بديلا عندها لتطرحه او انها أكلت الامر في التفاصيل الى الاحزاب نفسها، وبهذا يكون المعيار للاختيار لنفس الاحزاب ام للمرجعية"؟. انه من ابرز الاسئلة التي يطرحها البعض عبر العديد من المقابلات والحوارات الميدانية ، خصوصا ان العملية السياسية في مرحلة مفصلية وحاسمة ومهمة وامام تحديات خطيرة ولطالما اعربت المرجعية ان نقطة الخلل في السياسيين وليس في العملية السياسية فهل الى اختيار الافراد من منهج وضعته المرجعية هذا الامر محل جدل واسع وكلام كثير. ٣- من المؤكد ان انتخابات عام ٢٠١٨ البرلمانية ستكون انتخابات حزبية نخبوية , وليس شعبية اي ان الشعب العراقي قد يكون الغالب منه لديه عزوف عن المشاركة في الانتخابات ولكن الذي يشارك هو المؤيدين للاحزاب والتشكيلات الجهادية, رؤيتنا ان الجمهور المنتهي لهذه الاحزاب السياسية والجهادية هو الذي يشارك بفاعلية واما الجمهور العام فانه لم يحسم موقفه الان. وبهذا تكون انتخابات حزبية وليس شعبية وهذا قد يغير في نتائج الانتخابات ويجعل الاحزاب الكبيرة الدعوة وتحالفاتها والتيار والمجلس وحركة الحكمة وبدر لهم الكفة الراجحة كونهم احزاب كبيرة.

٤- قد تُنشط بعض الاطراف الفاعلة دورها وتعمل على شق حزب الدعوة ليكون في قائمتين لكل واحد منهما منهيح تحالفات مختلف عن الآخر. ٥- بدر الى الان غير معلوم مع من يتحالفون هل مع الدعوة ويرجعون الى حاضنة دولة القانون، ام مع المجلس ام مع خط فصائل الحشد الشعبي، وبالتالي هم سيكونون بيضة القبان. ٦- قد تساعد بعض الاطراف الدولية من جعل النواة في التحالف الوطني الثلاثي- العبادي والصدر والحكيم - كونهم ابعد عن ايران وهذا الامر يطرح بعد اعلان نتائج الانتخابات ليكونوا نوات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات. ٧- الاحزاب الكبيرة من الدعوة والمجلس وحركة الحكمة والتيار وبدر والفضيلة ستبقي مسيطرة على المشهد السياسي لعام ٢٠١٨ لاسباب عديدة منها: أ- كونها تمتلك وجود ومناصب في الدولة يجعل لها شعبية وامكانات يمكن ان تسخر لصالحها في كسب الاصوات. ب- تمكنوا من إيجاد قاعدة أنصار خلال فترة حكمهم وربطوا قطاعات شعبية واسعة بهم من خلال الوظائف والمؤسسات العاملة التابعة لهم. ت- ان الولايات المتحدة الامريكية والمحيط الغربي والدولي والعربي له رغبة ببقاء الاحزاب الكبيرة لامكانية التفاهم معهم على العكس من الخطوط الاخرى التي تعلن العداء الشديد والموقف الواضح بضرب المصالح الغربية في العراق ولاهم يمثلون ذراع "المقاومة" في العراق وهذا ما لا تريده امريكا. ٨- من المؤكد ان المشهد الشيعي بعد الانتخابات يكون على النحو التالي: ا- ينتهي دور التحالف في رسم خارطة سياسية شيعية موحدة لتشكيل الحكومة ويكون التنافس بين اجنحة مختلفة وفق مصالحهم وتحت خيمة الاحزاب لاجنحة التحالف الوطني. ب- الاجنحة المحتملة: الاول: جناح المالكي في الدعوة وانصاره في دولة القانون ومجموعة من فصائل الحشد واطراف من السنة و بانتظار موقف "بدر والفضيلة"، واذا ما حقق الجناح مشروعه "الاجلبيبية السياسية" يمكن ان ينضم له بعض الكرد ايضا. ويمتاز هذا الجناح "بالجماهيرية" اكثر من غيره. اما الثاني :- جناح العبادي في الدعوة والتيار الصدري والسيد عمار الحكيم والخط الشيعي المدني والعلماني، والقسم الأغلب من السنة والبرزانيين وجماعة الطالباني غير معلوم موقفهم الاخير، و بانتظار موقف "بدر والفضيلة" ايضا، ويمتاز هذا الجناح "بالنخبوية والمقبولية الدولية والإقليمية والعربية" أكثر من الجناح الاول. المرجعية العليا سيكون لرأيها في تشكيل الحكومة تأثيرا حاسما، وهي وان لم تكن جناح او طرف سياسي او معني في المشاركة بالانتخابات، لكن وجودها وتأثيرها المعنوي سيكون مصيريا في ترجيح احد الاجنحة المحتملة. ٩- هناك تحليلات تتجه بقوة الى ان العبادي سوف لا يخرج من الدعوة ومن التحالف مع المالكي خصوصا ان حزب الدعوة لا يريد خروج رئاسة الوزراء من يده وهذا الامر يضطرهم للتحالف معا قبل أو بعد الانتخابات، أما اذا ضمن العبادي ترشيحه لرئاسة الوزراء من اطراف شيعية مؤثرة فهنا الاحتمالات تختلف. ١٠- سوف لا يكون للاحزاب السننية اي اشتراطات قاسية للدخول في الحكومة فهم في وضع لا يؤهلهم الا لقبول الواقع وسوف يبحثون عن يتحالفون معه بصورة اقل اشتراطية من السابق، فان القادة السنة ادركوا ان هناك متغيرات كبيرة في الساحة السننية وفي رأي الناخب السنني فلا يمكنهم رفع سقف مطالبهم والحال هذه والمؤكد ان المكون السنني فقد الثقة بهم وهذا مايشعرون به هم. ١١- الازمة الكردية الداخلية الحادة ستترك اثرها على خيارات الكرد وتجعلهم في وضع لا يمكنهم من رفع سقف مطالبهم كالسابق، لاسيما بعد محاولة الاستقلال البائسة، وسيكون لنتائج حركة التغيير "كوران" تأثير كبير على المشهد الكردي فيما لو حسنت من حضورها ونتائجها في انتخابات ٢٠١٨. ١٢- الموقف الدولي والإقليمي يتجه الى عراق موحد والى الحفاظ على العملية السياسية والى رفع العوائق عنها والسرعة في تشكيل الحكومة.

المحور الرابع: الحلول الناجعة لمعالجة التيه الفكري والعنف المجتمعي . وعليه فان الحلول الناجعة تكون باصلاح الاخطاء في المنظومة السياسية وهذا يحتاج الى ايد ماهرة من لدن السياسيين أنفسهم تقوم على خياطة ما احدثوه من شقوق في الجسد العراقي الطري، ليس من خلال تقديم استقلالات جماعية مثلما يطالب به الراديكاليون لعدم واقعية هذا الطرح من جانب وعدم وجود (مهاتما) عراقي يستطيع مساواة العراقيين بالهنود من جانب اخر، وليس من خلال احلال القيادات الادارية محل القيادات السياسية فهذا مما لاسبيل لتصوره في المرحلة الحالية على الاقل، ولكن من خلال ايجاد تكييف قانوني في الدستور تجبر المسؤول السياسي على الأخذ براء ذوي العقول والعلوم وكل بحسب مجاله الاداري والفني، حتى اذا بدا من هؤلاء نقد موجه، فان مثل النصيحة الصادقة مثل العلاج المرتهون مراته في سبيل الظفر بالصحة والعافية.ومن دون الإذعان الى هذه الحلول لدن السياسيين فان هؤلاء هم من يتحملون وحدهم وزر السلبية والكسل والفوضى والعجرفة وبالتالي جميع مظاهر التيه الفكري ووسائل العنف المجتمعي، وليس عموم المواطنين الأبرياء لذلك لا بد أن تتعاون جميع الجهات ذات العلاقة للقضاء على هذه الآفة، وبخلافه سيؤدي ذلك إلى تشويه الوجه المشرق لمجتمعنا الطيب. على ان يتم ذلك من خلال تشخيص دقيق للأسباب ووضع الحلول العملية الصحيحة لها، وتنوير و تثقيف الناس بأننا نعيش في دولة يسودها القانون كوسيلة حضارية لحل جميع النزاعات وعلى الجميع الابتعاد عن شريعة الغاب.وبات من الضرورة العمل على وضع الخطط اللازمة والكفيلة بتحديد المسببات والمبررات وراء انتشار ظاهرة العنف المجتمعي، واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها واستئصالها، نظراً لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على المجتمع وصورته الحضارية المشرقة.ومن أهم الوسائل للحد من هذه الظاهرة الدخيلة تدعيم الثوابت الدينية والوطنية من خلال الأسرة - في المقام الأول - بدعوة الآباء لأبنائهم إلى التعايش السلمي وقبول الآخر وترسيخ قيم التسامح.. والمدرسة من خلال زيادة النشاطات اللامنهجية في المدارس لإشغال الطلبة بما هو مفيد والابتعاد عن كل ما هو ضار.والمسجد كذلك بدعوة أئمة المساجد لتحمل واجباتهم الدينية والأخلاقية، ودعوة الناس إلى التمسك بمنظومة القيم الصحيحة الموروثة عن الآباء والأجداد.

كما ينبغي على المجتمع الاستفادة من الإنجازات العلمية في هذا المجال والاهتمام بكافة شرائح المجتمع، من خلال تعاون مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دور الإعلام، ومخاطبة الجهات المعنية لتوفير أماكن ترفيهية كالملاعب والحدايق وغيرها في المناطق السكنية، والعمل على خلق بيئة ديمقراطية هدفها التسامح والعدالة والمساواة. وعلى وزارة الداخلية القيام بدورها والضرب بيد من حديد على جميع الخارجين عن سيادة القانون وتغليظ العقوبات. كل هذا يجعل الفرد في المجتمع يعرف ما له وما عليه من حقوق وواجبات في ظل دولة يسودها تطبيق القانون بعدالة. ويكون مشاركاً في تنمية وبناء مجتمعه.فالمواطنة الحقيقية لا تقوم على الشعارات؛ وإنما على الفكر والتعبير وإطلاق الإبداعات والطاقات الوطنية البناءة.

الخاتمة: ومما سبق نستنتج : ان التيه هو تيه تحير وعدم الرشاد والهداية، أي انه تيه عقول وتفكير وتدبير أكثر منه تيه وطن وجغرافيه وحيز مجال ، وهو الحال نفسه الذي نشعر اننا تائهين في صحراء الفكر والعقل، والمشاعر والأحاسيس فلا نعلم أين سبل النجاة او الطريق للتخلص من حالات التيه والعنف المنتشر، ولانعلم

لماذا ندور في حلقة مفرغة، علما كلما اعتقدنا اننا قريبا من طريق الخروج وجدنا انفسنا في المكان نفسه من اليوم السابق . وبالمقابل تمر علينا جماعات مسافرة كل يوم تعلم سبلها وغاياتها وطرقها وتصل الى أهدافها ، ولكننا عكس تلك تماما ، اذ ابتلينا بعدم المحاولة عن السؤال لنعرف الطريق الصحيح ، وابلتتنا بوهم نحن المفضلون عند الله فاحتقرنا غيرنا من عابري السبيل ليس من أوطاننا ، وابتلينا بذهول عقلي وغيبوبة فكر حتى وقعنا بفتح بأننا لانعلم ولانعلم بأننا لانعلم. ومن درس التيه الفكري نتعلم ان قرار توهانا في الماضي وحتى اليوم كان بأيدينا عندما رفضنا الأخذ بالعزيمة والتعاون والتوكل على الله سبحانه والتخلي بشجاعة الرجال الأقوياء ، والبحث عن موطن العزة والحرية والكرامة والامل من اجل العيش معا ، ولكن ضعف الإرادة، هيئت لنا خيال الرعب والانهماز والتخلي عن الرجولة والشجاعة ، فاعتقدنا انه بدلا من اقتحام الباب على المستبدين والفاستدين بالامكان خروجهم هم انفسهم من الاوطان بعد ان عاثوا فيها فسادا لندخلها نحن ونبنها معا . والحقيقة تقول لامخرج لنا من هذا التيه الا بخارطة واحدة ، تعيد البوصلة العقلية لرشدها ، وتهب الروح الإنسانية وعمها ، وتهدي نفوسنا البشرية الى اطمئنانها ، انها خريطة التعاون المشترك في بلد واحد منسجم بين كافة اطيافة وهو الحال الذي سنخرج به من التيه الفكري الى المعرفة و الامل والحضارة والمحبة والتمدن. اما بالنسبة للعنف المجتمعي نجده اداة تستخدم سواء من قبل القوى المستفيدة من الأوضاع القائمة، او دفاعاً عن غاية او هدف يرتبط بوجود من يمارسه من أجل الوصول به الى حياة أسى بعد أن عجزت عن تحقيقه وسائل وأدوات التعبير السلمية الأخرى. وتلجأ الى العنف في الحالة الاولى القوى التي كانت قد أقامت ببنى للسيطرة خاصة بها، تستخدمها من أجل الدفاع، عن مصالحها في وجه المناوئين لها، والراغبين في الحلول محلها وفي وجه تقدم القوى الاجتماعية، تلك التي تتوقف عليها عملية تغيير بنية ووضع المجتمع، ونقله من طور لآخر أكثر تقدماً. ويكتسب العنف في الحالة الثانية شكله المجتمعي من خلال عمله على نقل القوى الاجتماعية، تلك التي خضعت تاريخياً، من مستوى الخضوع الذي كانت تعيشه، بما تحمله كلمة الخضوع من معاني المعاناة من آلام التأخر وعدم العدالة والسلبية التي كانت عليها جراء وقوعها في ظل مثل هذا الوضع، الى مستوى الهيمنة والانعزال.

وهنا اذا كانت حالة التيه الفكري و ظاهرة العنف في العراق المعاصر هي النتيجة الوحيدة اللازمة المجتمعية الشاملة التي يعانها العراق اليوم، واذا كانت آثارها السلبية تصل الى تهديد الاستقرار والوحدة الوطنية للعراق، ولاسيما بعد أن أصبحت كلا منهما ثقافة داخل المجتمع العراقي، ، كما ينبغي التأكيد على مخاطر ما يجري في المشهد السياسي العراقي اليوم، وهو مشهد صراعي (عنيف) ملوث برائحة الفتنة السياسية والغامها الطائفية، والدستور العراقي المبني بأفكار المحاصصة الطائفية في هيكلته وبنوده، اذ يبحث تفاصيل التفاصيل في توزيع غنائم الارض والثروات والادوار السياسية، وتهميش الثوابت العراقية. بل يلغي بعضها ترضية لجهات وأحزاب تحت مبدأ "المحاصصة"، وينمي جذور العنف بين الاديان والطوائف والقوميات من خلال طرح مشاريع لا تتوافق عليها الأحزاب، كآزمات الفدرالية، وقضية كركوك، وبنود الدستور، وقانون النفط، ، وكلها تتجه الى تنشيط العنف والاحترا ب الطائفي حتى في الدعاية الانتخابية وصعود شخصيات غير كفوءة سواء في انتخابات ٢٠٠٦-٢٠١٠-٢٠١٤ وستستمر في ٢٠١٨ لانها أصبحت سمة الوضع الراهن وسياسة الامر الواقع ، وكذلك تنمية روح العداة وإشاعة حالة اليأس داخل نفوس الشعب العراقي بسبب تردي الاوضاع الامنية، وسوء الخدمات، وتفاقم الازمات الاقتصادية والصحية والخدمية. كما ينبغي التأكيد ايضاً بأن الاحزاب

العراقية اسهمت هي الاخرى في تنفيذ اجندات خارجية، بعضها بقصد مسبق لارتباطاتها المشبوه مع الخارج وبعضها اسهم في تصعيد العنف لاهداف مصلحة دون قراءة خصوصيات الحاضر، وأفاق المستقبل وهذا ما تجسد في الانتخابات الأخيرة التي أوجدت لنا (أحزاباً شيعية وسنية وكردية ومسيحية وتركمانية... الخ)، فأتجه المواطن الى خياره الوحيد، وهو التخندق في طائفته او دينه او قوميته، مؤدياً الى زيادة التعصب واثارة العنف، ولا أعتقد ان هذه الأحزاب تجهل أجندات الأعداء وخططه في تقسيم العراق، ولكنها تفتقر الى الرؤية السياسية المستقبلية. وعدم التركيز على برامجها السياسية التي لا تقدم حلولاً واقعية للمشكلات العراقية، فما تزال برامج الاحزاب الدينية والسياسية تعمل على انماء روح التعصب والعنف واحداث شرخ في النسيج الاجتماعي والسياسي. ومن الغرابة ان تدعو هذه الاحزاب الى الديمقراطية وتداول السلطة، وهي نفسها تمارس الدكتاتورية الحزبية بين أعضائها وما زال الكثير من رؤساء الأحزاب العراقية يحكمون احزابهم منذ نصف قرن من الزمان! وعلى هذا الاساس ومن اجل الخروج من المأزق الذي يعيشه المجتمع العراقي ولاحتواء حالة التيه الفكري والعنف، لابد من اطلاق فكرة المواطنة بكونها جوهر الوطنية، ومقياس الانتماء، بحيث يصبح العراقيون، عربهم وكردهم، سنتهم وشيعتهم مسلمهم ومسيحهم، متساوين امام القانون في الحقوق والواجبات ضمن إطار دولة العراق، فهي الضمانة الحقيقية لوحدة الوطن والشعب وركيزة أساسية لبناء الديمقراطية والمجتمع المدني، وخلق مناخ وطني شامل بدلاً من الانصراف في بوتقة الطائفية والعنصرية، وهذا يتطلب القبول بالفكرة القائلة ان الحوار يصبح أكثر ثراء ودفناً وان الوحدة تكون أكثر ثباتاً وتماسكاً وقوة من خلال التنوع والاختلاف يعني سماع الآخر يكون ان الاختلاف امراً طبيعياً في المجتمع البشري بل هو عامل ايجابي في توسيع المدارك للوصول الى الرأي او الفكر الأكثر نضوجاً بعيداً عن التعصب والعنف المجتمعي.

الهوامش :-

- ١- محمد علي الحلبي ، التيه ، على الرابط : www.safsaf.org/word/2011/mail/20.htm
- ٢- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية (٢٦) .
- ٣- محمد علي الحلبي ، المصدر السابق .
- ٤- العنف الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو عنيف اذا لم يكن رقيقاً في امره، وهو ضد الرفق، أنظر في: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج٤ (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩)، ص٣١٣٢، وكذلك أحمد محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧) ص٤٣٢، ايضاً مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى)، د.ت، ج٣، ص١٧٨.
- ٥- رواه ابن مسلم وابن ماجه: نقلا عن : مجلة البحوث الاسلامية ، مفهوم التيه الفكري من منظور اسلامي ، العدد الحادي والعشرون، ١٩٩٧ على الرابط www.alifta.net/fatawa/fatawa_chapters.aspx
- ٦- نقلا عن : مجلة البحوث الاسلامية، المصدر السابق .
- ٧- نقلا عن ، عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي دراسة تحليلية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ ، ص٤٠-٤١ .
- ٨- العنف هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به : ينظر :ابو الفضل محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب،ج٤، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩، ص٣١٣٢ .

- ٩- ناظم نواف ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مؤسسة مسارات : بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٤-٥ .
- ١٠- فرج عبدالقادر طه ، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، الكويت ، دارسعادالصباح ، ١٩٩٣ ، ص٥٥ .
- ١١- ينظر جان بول سارتر، المقدمة، في فرانز فانون، معذبو الارض، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص٣٠ .
- ١٢- تيد هندريش ، العنف السياسي -فلسفته- اصوله- ابعاده، ترجمة عبد الكريم محفوظ، بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص١٤١ .
- ١٣- بيرفيو، العنف والوضع الانساني ، ترجمة الياس زحلاوي ، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٥، ص١٤٩ .
- ١٤- ينظر: فرج عبد القادر طه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .
- ١٥- ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد علم ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٧ .
- ١٦- تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥ .
- ١٧- المصدر نفسه ، ص٢٩ .
- ١٨- ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٧٨ .
- ١٩- الامم المتحدة، احصائيات النازحين داخل العراق منذ ٢٠١٤ : على الرابط : www.uniraq.org/index.php
- ٢٠- القرآن الكريم ، سورة الاحزاب ، الاية (٦٧) .
- ٢١- القرآن الكريم ، سورة سبا ، الاية (٣٤) .
- ٢٢- ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة الفساد السياسي والاداري والمالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة الاسباب والمعالجات ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦، ص ٦٧
- ٢٣- ينظر الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، انتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ ، <http://www.ihec.iq/ar>^{xli}
- ٢٤- خارطة جديدة لتحالفات مبكرة وصراع انتخابي على الرابط iraqipedia.net/2/index.php/9756.2018-4
- ٢٥- المصدر نفسه .
- ٢٦- خارطة القوى السياسية في العراق على الرابط.. www.aljazeera.net/special files/pages

2-4- الوعي الانتخابي في العراق – الواقع والمستقبل –

د. حسين عباس المرزوكي

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة

حين التمعن في معالم وتمظهرات " الديمقراطية " في احقية الأختيار والتمثيل السياسي فانها تتجلى عبر الية الانتخابات ، ومن هنا فان الانتخابات لا تمثل مجرد ممارسة تختزل الارادة من وراء ذلك في تعيين الافراد الذين يكونون السلطة السياسية ، او التمثيل السياسي ، بل أن وراء هذه الممارسة مايكتنفها من خواص ومحركات ، لان مخرجاتها هي الوجه الناصع لمضامينها وخباياها ربما تبدأ بأختيار الشخص المناسب وقد لاتنتهي بطبيعة المشاركة السياسية وكيفياتها ، وحرية التعبير وأتاحتها ، والضمانات الدستورية وفاعليتها ، والمفوضية المستقلة للانتخابات واستقلاليتها ، ولنا ان نسبي إمام الفرد بهذه المبادئ والمفاهيم وغيرها من محركات سياسية منتجة للانتخابات بحالته التي تتسم " بالوعي الانتخابي " هذا اذا ماتكلمنا بعمومية عن الانتخابات ومضامينها ، اما اذا ما كان الحديث عن الواقع العراقي ، فان السؤال الذي يطفو على السطح مباشرةً ، هل كانت التجارب الانتخابية السابقة موفقة ؟ ، وجواب هذا له تلازم صميمي بمديات " الوعي " المنتجة للاختيارات ، سواء كانت موفقة ام غير ذلك ، لكن في الخوض في الواقع العراقي ، لا يمكن التغاضي عن ان ذلك الواقع امتاز بانعدام الاستقرار، فحادثة التجربة تكفلت في ذلك مابعد ٢٠٠٣ ، من الدستور الذي أنتج في ولادة في ظروف أستثنائية وغير متكاملة كما يصفه البعض، وكذلك ظهور الكيانات السياسية الطارئة على الواقع السياسي ، نعم انها غير ذلك على الصعيد الاجتماعي والاعلامي ومسيرتها في المعارضة ، لكن الذي لا جدل فيه انها كيانات سياسية لاسابق لها في العمل السلطوي ، لذا عندما نتكلم عن الوعي الانتخابي رغم ما يشكله هذا المفهوم من محور رئيس في رسم الملامح التي يجب ان تبني عليها وجهة الواقع السياسي ، الا ان اسبابها تنقسم الى اجرائية وفكرية في الوقت ذاته ، نعم أن قيمة الصوت الانتخابي له شأنية في تحديد المسارات السياسية ، الا ان عدم الوعي لا ينحسر مُسببه في ذات الناخب فقط ، بقدرماهي مكونات تجتمع بها كل المعطيات وعناصر تكوين ذلك الوعي ، فضبابية المشهد السياسي ، وتفاوت الثقافات ، والنوازع الفرعية للانتماءات ، ورواج المال السياسي في اقناع الناخبين ، وضعف المشرع ، كلها مجتمعة قادرة على بلورة ذلك الوعي سلبيًا ، والتعليم ، والتجربة اي الخبرة السياسية ، ومدى إسهامة المواطن في التشريعات واطلاعه عليها ، والرقابة من قبل المؤسسات المعنية

ومنظمات المجتمع المدني ، تُعدُّ هذه ايضا كلها قادرة على بلورة ذلك الوعي أيجابا ، وعند الحديث عن التجارب السياسية الناشئة لا يمكن مغادرة معايير وانطلاقات هذه التجارب السياسية ، من حيث قواعدها القانونية (الدستور) ، أو البيئة الفكرية المنتجة لهذه القواعد، وهذه مجتمعة تكون مُخرج السلوك الذي يمارسه مجتمع ما ازاء الافعال السياسية ومن هنا يلوح في الافق ضابطة الوعي وتكوينه التي تتحكم ازاء هذه الضرورات ، وعليه لا بد لنا من النظر في سمات ، الوعي المنتج للارادة التي تتكون منها الافعال المتمثلة في الاختيار ، لذا ستتناول الورقة هذه الموضوعة بمحورين :

اولا : الواقع العراقي في ظل العوامل المكونة للوعي الانتخابي ،

ثانيا : رؤية لمستقبل الوعي الانتخابي العراقي " اطلالة استشرافية " ،

وهذان المحوران يمكن ان نختزل بهما ركائز وخصائص الوعي الانتخابي في العراق ، الذي يتسم بجملة من المشاكل والاشكاليات التي سيتعرض لها البحث بإقتضاب ، وهو ما يوضح طبيعة وصيرورة ذلك الوعي .

المحور الاول

الواقع العراقي والعوامل المكونة للوعي الانتخابي

تستوقف المُتحدث عن الوعي الانتخابي العراقي وعن واقعه المخاضات الشتى التي يعيش ، قد تبتدئ بالتخبط السياسي وفقدان مؤسسات الدولة لمعايير الاستقلالية او التكونقراط ، وأيضاً حجم الارهاب الذي يضربه على مدى سنوات الذي لا مثيل له في العالم ، وبطبيعة الحال هذه العوامل مجتمعة تمثل البيئة الحاضنة او التي يتاثر بها الوعي للممارسة السياسية او الانتخابية ، وهنا اذا ما اردنا الوقوف على ماهية الوعي وصورته فهو " الادراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي ولما يحصل فيه من احداث وتطورات وبعبارة اخرى المعرفة الدقيقة لغايات القوى المؤثرة في العالم المحيط بنا ومعرفة الاهداف المستترة وراء مواقفها وحركاتها ومشاريعها " (١) ، ونحن هنا عندما نتكلم عن الوعي الانتخابي = الوعي السياسي ، فبالضرورة الوقوف على جملة المشهد العام للشان العراقي ، سواء كان في بعده السياسي ام الاجتماعي الذي يتولد كانعكاس للممارسة السياسية او الأداء السلطوي للحكومات مابعد ٢٠٠٣ ، وتشريح ظاهرة الوعي ومقوماتها في بعدها السياسي والاجتماعي ، وخاصة ان لمفهوم الوعي عدة معايير لتمييز الوعي الحقيقي عن الوعي الزائف والذي يقصد به " الرؤية المشوهة بشكل منتظم في افتراض لتمييز بين الاشياء ومواقعها الكامنة ويميز الفكر الذي يتخذ ظاهرة الاشياء محتوى حقيقيا لها ويبني على الاساس نظريات خاصة " (٢) ، فتناول موضوعة البحث القائمة على اساس الوعي ومرتكزه القائم على ان الوعي " الادراك فينبغي ان يكون صحيحا اي ليس نابعا من اوهام او اعيب

، والمعرفة التي يجب ان تكون للغايات والاهداف المستترة وليس الظواهر ، والمعرفة متعلقة بالقوى المؤثرة وليس القوى المنفصلة " (٣) ، وحين تسليط الضوء على واقعنا العراقي وفي ما يخص الوعي الانتخابي الذي هو وليد الوعي السياسي لابد لنا من الوقوف والتامل ما طبيعة النظام السياسي في العراق وهل اتاح هذا النظام ممارسة الديمقراطية بصورتها المثلى ، وهذا لا يقتصر على مجرد طبيعة النظام لان الانظمة هي التي تبيح وتتيح الديمقراطية من عدمها ، ولا بد من القول ان الاحزاب الحاكمة بعد ٢٠٠٣ وان كانت تتداول السلطة فيما بينها الا ان ظل دكتاتورية الحزب وهيمنة الفئوية والانتماءات الفرعية هي الشاخصه وهذا ما من شأنه تشطي الوعي وترهله او ضبايته في ظل هكذا احزاب حاكمة لا تسعى الى بناء مجتمع ومؤسسات سياسية بقدر ما تسعى لبناء وجودها وديمومة بقائها ، لذا عندما نتكلم عن الوعي او عدميته لا يمكن تجاهل بيئته التي يتعايش معها ويكون تابع منها لذا لنا ان نتصور صورة الوعي في العراق بين كل هذه المشكلات ، وهنا لابد من الاشارة الى انه كما للوعي ركائز فهناك مضادات للوعي والتي نذكر منها :

اولا : سلوك القوى السياسية الفئوي :

وهذا السلوك يقترب الى حد كبير مع سلوكيات الانظمة الشمولية كون ان هذه الاحزاب بنظرتها الضيقة لا تعمل لبناء دولة يقدر ما تعمل لبقائها بالسلطة ، وهنا ينحرف المسار الادائي لهذه الاحزاب مما يدفع بالملازمة الى استخدام الترويج المضلل لفئات الشعب مما يسهم مباشرة في اغفال الوعي المشخص للسلبيات او حرفه عن الواقع لاجل استمرار هيمنتهم وهذا ملموس وجلي عندما تتناول البرامج الانتخابية والشعارات المرفوعة من مجمل الاحزاب العراقية في الدورات الانتخابية السالفة يبدووا واضحا للمراقبين اذ يقتصر التزييف او تغييب الوعي لدى الناخب على عامل المنفعة الفردية من خلال ممارسات القوى السياسية مع الناخب وترسيخ هذا الاسلوب وتبتعد عن مصلحة " المواطن " بصفته المعنوية لا أنتماه الفئوي وكذلك مصلحة الوطن ، بل انه يتعدى ذلك كون المؤثرات السياسية الاقليمية والخارجية فعلت الافاعيل في كثير من المسارات في الساحة العراقية سواء على ما يسمى بالتوافقات السياسية لتمرير الصفقات او ما يخدم فئات سياسية ضيقة لا طائل للمواطن ولا منفعة له منها (٤) ، ومن هذا وغيره فان اسهامة القوى السياسية في العراق باضعاف الوعي لدى المواطن كانت حاضرة عبر الاداء والممارسة المنتهجة المنحصرة اساسا و فقط في طموحها السياسي الضيق ، وهذا كرس التشضي بعنوانات مختلفة كالديني والقومي والمذهبي ايضا .

ثانيا : الواقع الاجتماعي المنقسم :

لا يقتصر انحسار الوعي وضعفه بل وعدميته في المجتمع في استثناء الامية فقط ، اذ ان ضعف التعليم لا يُبنى بتلاشي الوعي لان مرتكز الوعي في المجتمع الذي ينعكس على باقي الاتجاهات ومنها السياسي والانتخابي يكمن في اهم دعائمه وهو التعليم ، إلا أن التجربة والتعايش الاجتماعي أيضاً تُعد عاملاً فاعلاً بالتمييز والاختبار للقوى السياسية كما يُصطلح عليه وعي تلبية المُتطلبات ، في عملية قائمة على اساس الحاجة من خدمة وحقوق

وعيش كريم وهذه فطرة جَبَل عليها الانسان لا تحتاج اي مناهج تعليمية ، إلا ان المجتمع المنقسم على ذاته وفق الانتماءات الفئوية ، لا يمكن الحديث عن وعي لديه وذلك يَنبع من أن هكذا مجتمعات تفتقد الى ابسط معايير التجانس فيما بينها مما يكون يسيرا على الآخرين باستخدام ما يجذبها ويتلاعب بها كالخطابات الطوباوية التي يكون من السهل واليسير ان يقاد هكذا جماهير وراء هكذا خطابات شعبية ، ربما يكون هذا ليس وليد لحظته بل هو عبارة عن تراكمات من عقود لأنماط أجتتماعية أمتازت بالفقر والتخلف ، والاستعمار، وعقود من اخرى الدكتاتورية ، أن الواقع الاجتماعي بهكذا سمات يكون كفيل اذا ما وجدت هذه السمات باي مجتمع ان تجعل لديه تراجع في الوعي ، فضلاً عن ان المجتمع العراقي في ذاته متعدد الاعراق والقوميات والمذاهب مما أتاح وجود بعض ما يشجع بل ويرسخ عامل التشظي وهذا من شأنه ان يكون باباً لكثير من الامور السلبية في المجتمع كالارهاب ، وتراجع الثقافة ، واستشراء الجريمة وغيرها من الامور التي تُعد من ملامح الدول التي تعاني من مشاكل في البنى الأجتتماعية ، نعم هنا عند الحديث عن معالم ضعف الوعي السياسي لابد من ان تكون المؤثرات الاجتتماعية في حد ذاتها هي الكفيلة بانتاج شكل الوعي وصورته وهيئته لأن المجتمع بطبيعة الحال هو الحاضن الاساس لكل ما يصدر ، لذا أن ضعف الوعي الأنتخابي الذي يعاني منه المجتمع العراقي هو وليد كل هذه العوامل مجتمعةً ، فالشعور بالانتماء والايمان بالهوية هو العامل الاول الذي من وجوده يتم تشخيص أستقرار المجتمع وأن يكون صحي في بنائه وسلوكه ووعيه ، إلا ان ما يتميز به المجتمع العراقي من تفكك لم يُتح ذلك ويمكن أيجاز ما يمكن ان تكون عليه الهوية المجتمعية العراقية اذا ما شخصنا مجتمعاً صحياً يجب ان تتوافر به عوامل عدة للوعي وهي: (٥)

١. أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق و الواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

٢. أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كُلاغير قابل للتجزئة ، بمعنى أنها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها ، وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

٣. أن تكون الهوية عامل توحيد و تقوية و تفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه ، و أساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة و استكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى .

وهنا يمكن ان نميز بوضوح ما هو كائن وما يجب ان يكون اذا ما اردنا لمجتمع صحي يسوده الوعي والاختيار الصحيح في مطلق ارادته للتمثيل السياسي الذي يريده ان يكون معبراً عنه في طموحه وعيشه .

ثالثاً: ضعف الادارة الاقتصادية وسوء التوزيع :

لا يخفى على أي مراقب ان التخبط الاقتصادي الذي شهد العراق والهدر الكبير في الاموال ادى الى تفاوت واضح وجلي في طبقات المجتمع عموماً وهذا أظهر بصورة واضحة أن عملية التفجير المتعمد لشرائح واسعة من الشعب وهي من أدوات التجويع التي تسهم الى حد كبير في تغييب الوعي ، يقابله تغول الطبقة السياسية في ثراء واضح وملفت مع علامات ودلائل للفساد المالي والاداري جعل من " الوعي " اذا ما وجد لدى المواطن يُرى بعين واحدة ، وهي عين الحاجة وسد الرمق ، مما اعطى دوراً وضحا للمال السياسي الرجاحة في القول الفصل في ما يصب بمصلحة الكتل المنتفعة من هذا المال ، ان الفساد المالي والاقتصادي هي من الاسباب الرئيسة التي تؤثر على سلامة الدولة وتعزيز وجودها بالصورة المثلى ، لان هذا الفساد هو العامل الالهم في شلل الدولة وتقييدها وهذا كله قد ادى بخط من التواز على غياب وتغييب الوعي لدى المواطن لان الانحراف عن الوعي هو نتيجة لما يوليه المواطن من اهتمامات جانبية تُبعده عن الهدف الاساس وهو الوعي لما يجري حوله ، وقد لعبت عدة عوامل اقتصادية ترسيخ تغييب الوعي في المجتمع العراقي وهو ما بدوره ينعكس على الواقع السياسي ويمكن ان يتخلص بجملة امور منها :

- عزل شريحة واسعة من الكفاءات وتهميش الطاقات الفاعلة التي لو استغلت لغيرت الكثير من الواقع المزري .
- التشبث بالسلطة التي لم تتح وجود عقول قادرة على ادارة الملفات المهمة في البلد بصورة حرفية ومنها ادارة الملف الاقتصادي .
- غياب الرؤى الاستراتيجية للاقتصاد الواضحة المعالم الذي يمكن التعويل عليها في نهوض اقتصادي يلمس نتاجه ولو بعد حين .
- اقصاء التخصصات المعنية بالشان الاقتصادي والقادرة على تغيير المسارات نحو نمو اقتصادي يمكن الاعتماد عليه .
- ضعف الاجراءات القانونية من محاسبة ومسالة ورقابة على المسؤولين مما اتاح لهم التصرف وفق اللارقابة الذي اعطاهم فرصة في سوء التصرف واستشراء الفساد .

ان هذا كله نجده معزراً ورائه ما أستطيع ان أسميه بأنعدام الوعي في طرق وأساليب المحاسبة لدى الشعب (المواطن) ، وهو ما أنتج هذه الكيانات السياسية المتضخمة على حساب انكماش المواطن وتدهور واقع الوطن ، نعم حين الحديث عن الوعي الانتخابي لابد لنا من التركيز على مُدخلات ذلك الوعي الذي بالتالي هو عبارة عن مخرجات لجملة من العوامل ربما يكون الاقتصاد فيما يتصل برفاهية الشعوب ورخائها هو من أهم تلك الاعمدة وواضحها .

وكما للوعي مضادات أو كوابح تناولناها على نحو الأجمال ، فان هنالك ركائز هي من يقوم عليها الوعي وتكون محرّكاً ودافعاً له من عدة اتجاهات أو ربما هنالك أدوار مهمة وفاعلة في أرساء أعمدة الوعي السياسي والانتخابي لدى شرائح واسعة من المجتمع يمكن ان نشخصها كون لها ادواراً كمؤسسات لها فاعلية واضحة في ترسيخ ذلك الوعي ووممكن تشخيص هذه المؤسسات وأدوارها بالآتي :

اولاً: دور الاسرة والعشيرة :

أن أهم ما يمكن ان نستخلصه من أثر للأسرة والمجتمع العشائري على بُنى الوعي لدى الناخب العراقي ممكن ان نختزله في العراق على وجه الخصوص كون الواقع الموجه للأسر والاجتماعات العشائرية فيه مبنية على الانغلاق والفتوية والعشائرية والطائفية وذلك بالحكم السيسولوجي او الديموغرافي الموزع بطبيعة محافظات التي في الغالب ما تكون مغلقة على نوع واحد اجتماعي وأن وجد الاختلاط فهو بطبيعة حاله غير متجانس بناء على ما خلفه النظام قبل ٢٠٠٣ والذي انعكس فيما بعده ، الذي رسخ مبدأ الانقسامات والفوارق الطبقية ، وهذا ما انعكس جلياً على الدورات الانتخابية السابقة في العراق ، إذ أن المراقب يلاحظ مدى انعكاس هذا الواقع على القوائم الانتخابية ، التي عكست وبصورة جلية ملامح الوعي الانتخابي انداك وصورته المتمثلة بالانحسار الفئوي لانتخاب المقارب النوعي لدى الناخب بغض الطرف عن نزاهته او حرفيته او خبرته السياسية ، وهذا ما كان كفيل بانتاج طبقة سياسية مُحترضة أقرب الى الموت منها الى الحياة ،

والأسرة ليست في العراق فقط بل في سائر العالم هي النواة للنشأة والتكامل والوعي في كافة المجتمعات ، لما لها من دور فاعل وبناء في تحديد معالم وتوجيه ذلك الوعي ، وعند النظر الى الأسرة والعشيرة في واقعنا العراقي نرى لهما تأثيراً كبيراً في ارساء ذلك الوعي ، وكذلك هما العاملان الموازيان لزرع نواة الثقافة والتعليم كونهما يُرسخان الوعي لدى الأفراد ، وعند التمحيص في النواة المؤثرة في كل التداعيات التي يعاني منها العراق الى الآن ، نجد ان التنشئة الاسرية والمجتمعات العشائرية كفيلة بانتاج وعي لدى افرادها ، نعم أن التعليم لا يقل في الشانية في ذلك ، لكن شريطة ان يكون مؤهلاً لهذا إذا ما توفرت فيه المعايير الموضوعية والبيئة الصحيحة لذلك ، وكذلك لدور الأسرة والعشيرة التربوي والتعليمي قدرة على التاهيل نحو الوعي وذلك بالآتي :

- ان تكون باثة لروح الهوية الجمعية بين افرادها .
- ان تتخلى عن النظرة المغلقة والتمييز على اساس الانتماء وعدمه .
- التأهيل الاجتماعي ، والاجتماعي السياسي المعزز لفهم وادراك مبادئ المواطنة ، والحرية ، والتعددية.

ان خطوط الانقسام الاثني والمذهبي والطائفي سبقت تشكيل الدولة الحديثة في العراق ، لكنها تعمقت تدريجياً الى ان تبلورت في تسييس الهويات تسييساً عدائياً محتربا خلال التسعينيات ،

وتتركز هذه النزاعات الآن على قضية توزيع الموارد الاقتصادية ، هذا الوضع يتناقض مع النشاط السياسي الذي كان يقوم على العمل الايديولوجي (يسار، يمين ، وسط وغيره)، وهو ما كان سائدا في الخمسينات والستينيات ، لكن هذا التحول الظاهر ، من العمل السياسي الايديولوجي ، الى العمل السياسي القائم على الهوية ، يمكن ان يكون مُضللاً إذا ما تم فصله عن مظاهر أخرى من الحقائق السيسولوجية . (٥)

وعندها تكون النواة التي يمكن الانطلاق منها في اعطاء أبعديات الوعي الانتخابي ، إذ تُسهم كل من الاسرة أوالمجتمع المغلق في انشاء وعي بولادة منقوصة أوعرجاء ، إذ ان الانفتاح وتكريس مبادئ الشعور بالمسؤولية اتجاه الافراد والآخرين هي من اساسيات كل نشوء واعي وصحيح فلا يمكن التعويل على مجتمعات تركز روح الانقسام بمختلف أشكاله وصوره بان تكون مجتمعات منتجة للوعي والتطور واذا ما تخلت الاسرة والمجتمع عن التخندقات الفرعية وأنشأت جيلاً في بيئة مختلفة عن واقعنا المعاش حالياً ، مبنية على اساس تعزيز الانتماء والهوية الوطنية ، فاننا سنصل الى الفرد الذي تتوفر به معايير الوعي الذي يمكن ان يعول عليه انتاج ذلك الوعي الناضج .

ثانياً: دور المؤسسة التعليمية :

للكلام عن التعليم علينا بالبداية الحديث عن واقع هذا المؤسسة وتأثيرها كي تكون مُحفز أو دافع لهذا الوعي ، فأذا ما اردنا ان نقيس وعي مجتمع ما فلا بد ان يكون ذلك من انعكاسات التعليم في ذلك المجتمع ، واذا ما كان هنالك تراجع في ذلك الوعي فلا بد ايضاً ان ينسحب هذا التراجع على واقع التعليم في ذلك المجتمع ، لأن المؤسسة التعليمية هي الظهير الملاصق لبناء ونشوء الاجيال في مديات من الوعي يمكن التعويل عليه ، ولكن واقعنا يُشير الى تخلف التعليم الى الظروف الموضوعية والسياسية والاجتماعية ونظراً للتحولات التي مرّ بها العراق عبر العقد الماضي وماتلاه ، لمّا جرى من تغيرات على مستوى البنى الاجتماعية والسياسية فيه وما انعكس ذلك على مستوى التعليم برمته ، فمختلف التقارير العالمية والمحلية وان وجد فيها تباين في الارقام والتسلسلات لان الاتفاق كان حاضراً وواضحاً أن الجامعات العراقية في ادنى القوائم التصنيفية للجودة العالمية ، فالمستوى العالمي يُظهر ان الجامعات العراقية التي تم اختيارها من ضمن ال ١٢٠٠٠ الف جامعة في العالم حصلت على التقييم التالي :-جامعة الكوفة كان تسلسلها هو ٦٠٩٧، الجامعة التكنولوجية كان تسلسلها ٦٥٠٣، جامعة السليمانية كان تسلسلها ٦٦٦٤، جامعة دهوك كان تسلسلها ٨٧٨١، الجامعة المستنصرية كان تسلسلها ١٠٢٦٤، جامعة الموصل كان تسلسلها ١٠٣٢٧، جامعة البصرة كان تسلسلها ١١٤٠٦، جامعة كردستان كان تسلسلها ١١٢٤٠، الجامعة الاميركية في السليمانية كان تسلسلها ١١٥٩١ ، هيئة التعليم التقني كان تسلسلها ١٠٣٢٧ ، (٦)

هذا اذا ما اردنا ان نقيس مستوى الوعي وارتباطه الوثيق بواقع التعليم ومخرجاته ، إلا ان دور التعليم اذا ما كان بصورته المثلى فانه سيؤثر على الواقع الثقافي ومنتجه الفكري لمديات الوعي حينها ، ويعزز دور الديمقراطية من واقعها الادراكي لا المزاجي او الانتمائي وفهمنا المنقوص لها ، وهذا سيعزز ممارسات حرية التعبير والاختيار الناضج والصحيح المرتكز على أسس الوعي وحينها سيكون التعليم سبباً رئيساً للوعي والمدرجات على الصعيد السياسي ومنها الوعي الانتخابي ، ويقوم النعليم بدوره في التنمية الفكرية والاجتماعية في طور انضاج الوعي والذي يمكن اختصاره بالاتي: (٧)

- تكوين قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمن حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في المجتمع.
- تنمية وتعزيز القيم في المجتمع بما يتناسب مع الطموحات التنموية ومنها قيمة العمل والإنتاج، ودعم الاستقلالية في التفكير، ونبذ الاتكالية والنعرة الاستهلاكية غير الرشيدة، بالإضافة إلى إطلاق القدرات الإبداعية والابتكارية لأفراد المجتمع.
- تأهيل القوى البشرية كماً وكيفاً للتعليم العالي وتزويدها بالمعارف والمهارات اللازمة ، وتنمية قدراتها المختلفة اللازمة للتعايش الفعال مع المستحدثات العلمية التكنولوجية المستمرة بما يحقق دفعة قوية للجهود الرامية إلى تنمية المجتمع.

ثالثاً: دور المؤسسة الدينية :

ان المتتبع للشأن العراقي يلحظ ان دور المؤسسة الدينية فاعلاً في مجريات الاحداث والواقع العراقي إذ انها تُعد داعمة ومكرسة لوحدة العراق واستقراره بمختلف مشاربها المذهبية والدينية إلا إننا عند الحديث عن المؤسسة الدينية ذات الفاعلية الاكبر في المشهد العراقي لا يمكن التغاضي عن المؤسسة الدينية المتمثلة في مرجعية النجف الاشرف ، نعم ان العراق ووفق التنوع الديني والمذهبي متعدد المرجعيات الدينية والمذهبية ، لكن حين الحديث عن أكثرها تأثيراً في المشهد السياسي فإللمرجعية النجف علو الكعب في ذلك ، ولكن عند الحديث عن المرجعية الدينية ومستوى الوعي وتأثيرها فيه فأننا نتكلم عن نقاش متعلق بالفاعل والمنفعل ومدى إسهام المؤسسة الدينية بهذا الوعي ، فالجدلية القائمة والعالقة بمدى ثقافة ووعي المتبعين للمؤسسة الدينية قائم ، وينظر له بان المؤسسة الدينية هي لا تحتكم الى العقل المجرد فقط ولا الى العاطفة المجردة فقط بل هو خليط بين هذا وذاك ، نعم ان كلا النوعان موجدان وربما يتغلب نسبة احدهما على الآخر بحسب ضابطة الزمان والمكان ومخرجات تلك الضابطة ، يمكن للمرجعية النهائية ان تكون نقطة خارج عالم الطبيعة المتجاوزة لها وهي " المرجعية المتجاوزة " للطبيعة والتاريخ والانسان ، هذه النقطة المرجعية المتجاوزة في النظم التوحيدية هي الأله الواحد المنزه عن الطبيعة والتاريخ ، ويمكن للمرجعية النهائية ان تكون كامنة في العالم " الطبيعة والانسان " وهي المرجعية الكامنة في اطارها ينظر للعالم

باعتباره انه يحوي داخله ما يكفي لتفسيره دون حاجة الى اللجوء الى اي شيء خارج النظام الطبيعي ، ومع تزايد هيمنة المرجعية الانسانية المادية ، واختفاء المرجعية الانسانية تماماً ، يختفي العقل وتظهر مرجعيات مادية عديدة متساوية ومتصارعة .(٨) وهذا ما ينعكس بدوره على حالة الاتباع العقلي والاتباع العاطفي ، إلا أن الجزم ان كلا النوعان يرون في هذه المؤسسة انها مؤسسة ابوية راعية للجميع وتنظر للجميع بعين واحدة وهي المساواة ، وهذا ما تتميز به المؤسسة الدينية (المرجعية) إذ ان لها وفق هذا المنظور ما تتمتع به من تأثير على شرائح واسعة من المجتمع العراقي ، وهي بالتالي تتحكم بنسبة كبيرة من الافراد على تحريك مقبض الوعي والتأثير بالاتجاه الارشادي التي ترى في مصلحة لساائر المُتبعين والمجتمع العراقي عامة وهذه ما يجعلها مضطلة بدور هام وكبير في تشكيل ملامح ذلك الوعي في المجتمع ، وينعكس على مجمل انواعه واصنافه ومنها " الوعي الانتخابي " ، واهم ما تتميز به المؤسسة الدينية في المجتمع العراقي يمكن تلخيصه بالاتي :

- ضبط السلوكات الاجتماعية في ما يمكن ان يُني المثل والقيم الاخلاقية الصحيحة ، وبالتالي معرفة الافراد واجههم (تكليفهم) آزاء المُجريات للقيام بالفعل الصحيح اتجاهها .
 - تُعد المؤسسة الدينية في العراق عاملاً في ترسيخ واقع الانتماء والشعور بالهوية كونها بوتقة لصهر مُختلف الطبقات في المجتمع ، وذلك لأنها تقف على بعدٍ واحد من الجميع وبالتالي تُعزز روح المواطنة ومفاهيم التعايش والتسامح .
 - المؤسسة الدينية قناة واضحة لدمج المجتمع في الأحداث والمجريات الفاعلة ، لذا هي عامل رئيس في تفعيل المشاركة الاجتماعية والسياسية من خلال الحث والتحفيز وإطلاع الافراد بدورهم .
- ومنه يمكن ان نستخلص ان للمرجعية دور فعال في اخراج الوعي من الحيز المُغلق الى عامل الحدث وهذا ما بدوره ان ينعكس بصورة واضحة على مجمل الوعي و " الوعي الانتخابي " .

المحور الثاني

رؤية لمستقبل الوعي الانتخابي العراقي " اطلالة استشرافية "

لابد لنا عند الحديث عن المستقبل من أستحضار التاريخ والوقوف على الراهن من المجريات ثم تصيير ذلك فيما هو متوقع من هذه المعطيات ، والكلام هنا عن الوعي الأنتخابي فلا بد من ان يكون الحراك السياسي في العراق حاضراً من حيث التجربة واثرها بما يتلائم معها لاحقا ، وللحديث عن مستقبل الوعي عموماً والوعي الانتخابي على وجه الخصوص فأن علينا الاخذ بالعين مُعطيات هذا الوعي المسقبلي ، لأننا عندما نريد ان نفهم مستوى الوعي الأنتخابي علينا أن نقيس حجم ومستوى ذلك الوعي من خلال مُخرجاته ، وحين النظر الى مُخرجات ذلك الوعي فيمكننا أن نقول وبكل ثقة عنه " بأنه الوعي المستحيل " هذا لأن أعدام الوعي هو وحده

الكفيل بأبصال الواقع العراقي الى ماهو عليه الآن ، فتري كل شيء وأي شيء هو الملموس بأستثناء الانتصارات المبهرة التي حققها جيشنا وحشدنا على الأرهاب وتحرير الأرض العراقية ، وهي ذات مُعطيات مُختلفة ولها دوافع سيولوجية وعقائدية ليس محلها موضوعة البحث ، نعم حين نتناول الوعي الانتخابي المرتقب لانتخابات ٢٠١٨ ونتائج المتوخاة ، لابد من المرور على ركائز هذه الانتخابات المُنتظرة ، وأهم هذه الركائز يتمثل في اختيار المفوضية المستقلة للانتخابات ، وقانون الانتخابات سانتليغو ١,٧ ، إذ ان المفوضية لم تولد ولادة طبيعية وسلسلة بل أن كل الذين كانوا يتحدثون عن استقلاليتها وإبعادها عن المحاصصة تَثِي الأحداث بأن اغلب المفوضين تم أنتخابهم بالتوافق وهذا ما تُثبته الولادة العسيرة التي جاء منها المفوضون (المستقلون) للانتخابات ، فأن الاختيار الذي تم (للمستقلين) الجدد في ٢٣/١٠/٢٠١٧ ، سبقه جلسات فاشلة قامت على اخلال النصاب من بعض الكتل التي لم تَتبني بعض أسماء المفوضين كمقترحات ، وذلك لعدم تمرير التصويت (٩)، بدلالته يمكن القول أن الأرادات الفتوية حاضرة والنظر الى القادم من مصلحة في الانتخابات المُرتقبة هاجس يراود كل الكتل السياسية بالسعي الى حصادهم الانتخابي دون أرساء انتخابات مبنية على اساس الشفافية والنزاهة ، وكذلك اللغظ الكبير حول قانون "سانتليغو" الذي تدلل المؤشرات في إحتسابه للمقاعد أن القوائم الصغيرة لا حظاً لها في المنافسة الجدية والمتكافئة مع القوائم الكبيرة ، والسؤال الكبيرالذي يلفه الكثير من الأيها " لماذا هذا القانون بالذات وهذه الالية بالأحتساب ومن الذي اقترحه وجاء به وما معيارية التي تم علمها أختيارها هذا القانون دون غيره ؟ " ، وهذا التسائل يبقى بحاجة الى أيضاح ، وهنا يبقى مستقبل الوعي الانتخابي ووجوده رهين بعدة مُعطيات التي يمكن ان نذكر منها :

- أليات صناعة الوعي التي تطرق لها البحث سالفاً .
 - مسارات التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية .
 - تضيق حجم وسبل الفساد للحد منه .
 - ضمور عامل التدخل الدولي والأقليمي في شؤوننا الداخلية .
 - تفعيل مبادئ التعايش والتسامح للوصول الى مرحلة السلم المجتمعي .
- وفي أطار الحديث عن مستقبل الوعي فعليتنا تناول محورين اولهما : طبيعة القوى المتنافسة في الانتخابات القادمة ، وثانيتها : استشراف خيار الناخب العراقي في ظل المُعطيات الراهنة للوعي .

اولاً : طبيعة القوى السياسية المتنافسة في الانتخابات القادمة:

وتنقسم التحالفات في العراق الى القوى السياسية الفاعلة وهي القوى الشيعية والقوى السياسية السنية والقوى الكردية ، فعند الحديث عن القوى السياسية الشيعية نتحدث عن حزب الدعوة (الحزب الحاكم) والذي منه رئيس الوزراء الذي يُشير له البعض بالمنجزات التي لم يحصل عليها سلفه ، وكذلك نهجه الهادئ في

ادارة الامور ، والنتصارات التي تحققت في ولايته ، وكذلك الخطوات التي عالج بها مشكلة الاقليم تدل على أن حضوره في المشهد القادم من الانتخابات سيكون متوقع ، وخاصة بعد ان صرح زعيم التيار الصدري انه داعم له لولاية ثانية (١٠) ، وحزب الدعوة يعاني من فشل التجربة السابقة في رئاسة الوزراء المتمثل في رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ، وهناك حديث عن اختلافات بالرؤى داخل بيت حزب الدعوة ، اما المجلس الاعلى وبعد انشقاق تيار الحكمة منه برئاسة زعيمه السيد عمار الحكيم فهو صاحب ما نستطيع ان نسميه بتناوب الاجيال او تعاقب الاجيال ، وهو منفتح على كل الاطراف وذا طابع يخلو من الندية والصدام في عموم ممارسته ، أما التيار الصدري فهو صاحب النداء بالاصلاح ويسعى الى تغيير الوجوه السابقة وهو ايضا يسعى الى تحالفات مع التيارات المدنية التي انفتحت عليها في تظاهرات جمعتهما للمطالبة بالاصلاحات ، ولا ننسى القوى الأقل ثقلاً في الشارع الشيعي كالفضيلة وتيار الاصلاح الخ .. ، التي من المتوقع أنها ستلتم صوفها بتحالفات كي تضمن لها مكان في القادم السياسي ، إلا أنه لا بد من ذكر القوى الشيعية التي قارعت الارهاب بعنوان "الحشد الشعبي" التي بذلت التضحيات الكبيرة وصنعت النصر والتحرير تبحث لها عن تمثيل سياسي كي تستطيع ان تحافظ على منجزاتها والحفاظ على وجودها بعد ان قدمت التضحيات وأسهمت في أرساء الواقع الجديد الذي اضغف الارهاب في العراق والمنطقة فهي ترى لوجودها ضرورة قصوى في المشهد السياسي القادم ، ومن هذه الفصائل " منظمة بدر " هادي العامري ، " عصاب أهل الحق " قيس الخزعلي "النجباء" اكرم الكعبي ، " كتائب حزب الله العراق " وبقية الفصائل المنضوية في الحشد الشعبي ، التي أقرت في ٢٦ / ١١ / ٢٠١٦ من قبل مجلس الوزراء العراقي بما يعرف بقانون الحشد (١١) ، وللحديث عن القوى الفاعلة الاخرى في المشهد العراقي وهي القوى السياسية السنية والتي تضم ثلاثة اتجاهات: (١٢)

الاتجاه الأول: القوى السنية المنخرطة في العملية السياسية في العراق منذ نشأتها،

الاتجاه الثاني: فيضم الشخصيات السياسية والعشائرية والدينية المعارضة للعملية السياسية في بغداد، وهو توصيف يضم طيفاً واسعاً من الأسماء، تتقارب فيما بينها أحياناً،

الاتجاه الثالث: تمثله قوى عشائرية صعد نجمها بعد انخراطها مع القوات العراقية في قتال تنظيم «داعش» منذ نحو عامين.

وكذلك الأحزاب الكردية كالأعب ثالث في المشهد العراقي وهي القوى الكردية المتمثلة في الحزبين الرئيسيين الديمقراطي وحزب الاتحاد الكردستاني وكتلة التغيير ، وهذه القوى اسيسية العراقية هي القوى التي ستنافس على حصد مقاعد البرلمان في الانتخابات القادمة ، في ما يتوقع أن ترسم ملامح جديدة للقادم على مستوى الكتل والأحزاب والقوى السياسية ، لأن ما بعد داعش واستفتاء الأقليم الذي فشل في حصد مُبتغاه ، هي ليست ما قبل ذلك تماماً ووفق ما هو متوقع في رؤية استشرافية لخيارات الناخب القادمة .

ثانياً: استشراف خيار الناخب العراقي في ظل المُعطيات الراهنة للوعي .

في ظل المتوقع من الناخب العراقي وفي ظل مُحددات الوعي لديه والتي تنسم بالمناطقية والأنغلاق على المُتجانس النوعي سواء القومي كان أو الديني أو المذهبي فان التصورات تذهب الى أن الناخب العراقي سيبقى في إطار هذا النسق المُنغلق فالطائفية والمناطقية والقومية لازال لها فاعلية رغم ضمورها وضعفها في الآونة الأخيرة ، نعم ما وصل اليه الفرد العراقي من مأساة مشتركة لكل أفراده نتيجة هذا النزاع الذي توزع على الكل بالتساوي ، قد خلق نوعاً من الوعي أزاء التفكير الفئوي والبدء بالتفكير في الهوية الجمعية ، إلا أن تراكماته لازالت عالقة في الازهان ، وهذا ما من شأنه ان يستمر مدة من الزمن ، وتبقى خيارات الناخب العراقي أسيرة بين الهواجس والتجارب السابقة وبين الوعي المتصحر الذي يفترق الى مقومات الحياة والنبوض ، وحسب هذه المُعطى يمكن تصنيف الناخب الى ناخب للقوى والأحزاب الشيعية ، وناخب للقوى والأحزاب السنية ، وناخب للقوى والأحزاب الكردية ، وناخب للتيارات والأحزاب المدنية ، والناخب النادر الذي لديه قدرة في الأختيار بعيداً عن الأتماءات والعاطفة .

• ناخب القوى والأحزاب الشيعية

هذا الناخب ربما تتحكم به عدة مُقيدات لا تتوفر في غيره من ناخب فهذا الناخب يشعر بعقدة المظلومية والاضطهاد من العقود التي مرت عليه من تهميش وقمع لذا فهو سيبقى في دائرته هذه التي تُعزز أتمائه بدافع العامل العاطفي مع الفئة التي يشعر بأنها تتفاسم هذه التجربة معه ، ويتميز هذا الناخب بأنه موجه في غالبته من قبل المؤسسة الدينية (المرجعية) ، فرؤى المرجعية هي التي تُحدد مسارات هذا الناخب بالأعم الغلب ، وهذا ما يجعل الكتل السياسية عموماً والشيعية على وجه الخصوص ، محافظة على توصيات وتوجيهات المرجعية وعدم الخروج عن نسقها لأنها تعلم جيداً أن المرجعية بأستطاعتها قلب الطاولة على أي كتلة سياسية ، ومن هنا فأن وعي هذا الناخب موجه عاطفياً ، وكذلك عن طريق المرجعية الدينية ، لأنه يؤمن أن القيادة الدينية مع مصلحته دائماً ، ويمكننا أن نسي هذا الوعي الأنتخابي لدى هذا الناخب بالوعي المُوجه .

• ناخب القوى والأحزاب السنية

يمتاز هذا الناخب في القادم من انتخابات أن تجربته ما بعد داعش خلقت جملة من التحولات لديه ، وهذا وفق التجربة التي مرَّ بها من تهجير ونزوح وعيش تحت وطأة داعش ، فبناءً على ما قد يترتب لهذا الناخب من توجه أنتخابي ، يمكن تصنيف الواقع المُتصور للقادم من انتخابات على نحو تقسيم الفئة السياسية الى فئة غير فاعلة ولم تقدم شيء لمُحافظاتها ، واخرى كان لها موقف معلى ضد داعش وقاتلته من عشائر وسياسيين ، وأخرى كانت تُعدُّ داعش قوات ثائرة وهذه ليس لها وجود في الساحة العراقية الآن ، وهنا

سيتعاطى هذا الناخب مع ممثليه بما يقدمون له من معطيات ومنجزات ، ويمكننا أن نسي هذا الوعي الانتخابي لدى هذا الناخب بالوعي التفاعلي .

• ناخب القوى والأحزاب الكردية

يمتاز هذا الناخب بنزعتة القومية التي تتركز على ما يحصل عليه من مصالح قومية فقط ، فالثابت بالتجربة أنه لا يتوقع منه الخروج عن دائرة القومية في الأختيار ، إلا ان التفاوت في حجم الأختيار وطبيعته سيظل في داخل منظومته ودائرتة القومية ، في صراع بين القوى الكردية الرئيسة الاتحاد الوطني الكردستاني ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، والتغيير ، ويمكننا أن نسي هذا الوعي الانتخابي لدى هذا الناخب بالوعي المغلق .

• ناخب التيارات والأحزاب المدنية

أن الطابع الأتجماعي الذي يُميز المُجتمع العراقي بطبيعة ميله الى الأحزاب والتيارات الدينية جعل من هذه الأحزاب ضعيفة الحظ انتخابياً وأنعكس هذا في التمثيل الحكومي على مرّ الدورات السابقة ، إلا ان فشل تجربة الأسلاميين فس السلطة وما خَلق جرائه من نفور لدى الناخب ، دفع بالأحزاب التي خاضت غمار التجربة السلطوية الى الأندفاع نحو المدنيين للتعكز عليهم في التحالفات الانتخابية القادمة ، وهذا ما تبناه كل من التيار الصدري وتيار الحكمة مع هذا القوى ، لذا يتميز هذا الناخب بأنه ينظر الى أي الأتجاهات التي تخدم مشروعه في بناء دولة مدنية سيكون أقرب ، ويمكننا أن نسي هذا الوعي الانتخابي لدى هذا الناخب بالوعي المُدروس .

• الناخب النادر الذي لديه قدرة في الأختيار بعيداً عن الأتتماءات والعاطفة .

وهو الناخب الذي توجهه أرادته المحضة دون الاكتراث لعاطفة أو أتماء ، وهذا الناخب هو الذي لا تنطبق عليه مميزات الناخبين سالف الذكر ، وهذا الناخب تكون نسبته الأقل بين كل أنواع الناخبين الأخرين ، لأنه في الغالب يكون أختياره على أساس من العقلانية والموضوعية ، ويمكننا أن نسي هذا الوعي الانتخابي لدى هذا الناخب بالوعي المُجرد .

ورغم أن المتوقع من الأنتخابات القادمة تُغييب الكثير من الوجوه ، إلا أن خارطة التمثيل قومياً ومذهبياً ستحافظ على ثباتها ، وهذا ما يعكس أن الوعي الانتخابي والتحول الديمقراطي في العراق باقٍ في طور الحُبُو.

الخاتمة

عند الكلام في الوعي الانتخابي العراقي لابد من الخلوص الى المخاضات المحتدمة في الواقع العراقي وهذا يحتم علينا النظر له بخصوصية تتألم مع واقعه المعاش الذي يحيطه أو لنقل البيئة المحيطة لهذا المجتمع والبيئة السياسية التي توجه دفة المسارات في الواقع العراقي ، ان المنتج الانتخابي الذي يتولد من الوعي لابد ان يكون وليد واقع التغيير المستند على مقومات ذلك الوعي وهذا يتجسد اذا ما اريد له الظهور الى النظر في عدة مقومات لابد من توافرها ووجودها فهي بمثابة الادوات النابعة من دوافع المقومات و البيئة الحاضنة لذلك الوعي الانتخابي ، او الوسائل الواعية أنتخابيا التي من شأنها ان تؤول الى مخرجات صحيحة في العملية الانتخابية ومن جملتها يمكن ان تكون هناك خطوات اجرائية من شأنها تحديد مسارات الانتخابات في سلوك نابع من الكيف والكيفية ، خاصة وان كل البواعث تدل أما بإنعدام الوعي أو بانحساره بفئة معينة غير مؤثرة في الواقع السياسي وذلك للعوامل التي سلف للبحث ذكرها لذا خلُص البحث الى استنتاجات وتوصيات في ما يصب في تشخيص واقع الوعي الانتخابي في العراق وهي :

أولاً: الاستنتاجات :

- ان الوعي الانتخابي في العراق حال يكاد يكون منعدم ، بناءً على السالف مما ذكره البحث وشخصه من واقع ثقافي وتعليمي وفساد وتخبط المؤسسات ونمطية القيادة الضعيفة للأحزاب التي مسكت بزمام السلطة ، وهذا ما أثبتته مخرجات الانتخابات السابقة في العراق .
- أن غياب الرقابة والمحاسبة والشفافية في مؤسسات الدولة بالضرورة يُنتجُ فساداً وبالضرورة الملازمة يُنتجُ إنعداماً للوعي ، نعم ان عدم وجود الوعي هو أحد مصادر الفساد ، إلا ان الفساد ان وجد هو أهم ما يؤخر وجود ونمو الوعي ، اذا كان هذا فالنتيجة واحدة وهي انتاج شرائح غير واعية سواء كانوا افراداً أم موظفين في مؤسسات ودوائر الدولة بأداء غير واعي وصحيح .
- ان المؤسسات التي بُنيت عليها الدولة بعد ٢٠٠٣ ، هي مؤسسات لفئات واحزاب وليست لبناء دولة ، وهنا كانت طبيعة ادارتها لإرضاء المترسبين لهذه المؤسسات وليست للصالح العام ، خوفاً على وجودهم وديمومتهم ، وهذا ما بدوره أن وجد في أي بلدٍ في العالم أن يقتل الوعي ، وأن وجد " الوعي " فهو لفئة تغرد خارج السرب وهذا ما جعل الوعي في تلاشي وأنعدام مُطرد .
- تشويه المؤسسات بطبيعة الاستقطاب لأبعاد الطاقات والكفاءات ، وجذب الافراد عديهي الكفاءة لشغل مواقع مهمة في ادارة الدولة ، بأساليب مُنفره وغير جاذبة للكفاءات مما عزز خلو الساحة من الشرائح الواعية التي لها القدرة على التأثير والتغيير وهذا ما ينعكس مباشرة على واقع الوعي والوعي الانتخابي .

- أعدام التخطيط واستشراء ظاهرة هدر المال العام الذي بدوره نخر العمود الفقري للدولة والذي أدى إلى انعدام النمو الذي بدوره يكون مجالاً حيوياً لمعوقات الوعي ، وهذا الواقع لا ينحسر في زمانه ومكانه فحسب بل سينعكس على الاجيال القادمة .

ثانياً : التوصيات :

- الأطار المتعلق بالدستور والنصوص القانونية ، والتي تشكل الرؤية الادارية بعمل الانتخابات او العملية الانتخابية ، بمعنى ان تتولى المنظمات القانونية المستقلة ، " منظمات المجتمع المدني " ، دوراً فاعلاً ومؤثراً في تقييم النصوص القانونية المتعلقة بهذا الشأن ، ومدى نجاعة هذه النصوص وصياغاتها في ما يخدم التطلعات التي تتعلق بالناخب وجدوى اختياره أو المؤسسات وما يمكن أن تكون عليه لخدمة العملية الانتخابية الواعية ، وهذه تكون اشبه بالعملية المتكافئة والتكافلية ما بين الصوت = الناخب ، وما بين كفاءة المؤسسة السياسية في ادائها = السلطة ، وهنا الامر يكون بمثابة النواة التطويرية في عملية من الرقابة القانونية للتوعية الناخب و المؤسسة السياسية على حد سواء .
- الاطر الفنية والمقصود ان يطرأ تحسينا في العمل والاداء الانتخابي ، من حيث اتباع استراتيجيات كفيلة بتنشيط الدور القانوني في مختلف مجالات العملية الفنية المصاحبة للانتخابات من ادارة مالية والمشتريات ونوعية تلك المشتريات ومتابعة الاداء المالي وتدريب القائمين على العملية الانتخابية بما يتلام وحجم المسؤولية وما يحفظ استقلاليتهم وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية وما يلبي المتطلبات الانتخابية والتوعية في كيفية الإدارة والتعامل مع اللوازم اللوجستية التي تحتاجها الانتخابات.
- الاطار السياسي وهو مايتعلق بالاطراف الانتخابية ، التي تقوم على فهم هذه الاطراف الراغبة بالوصول الى السلطة وعبءات الانتخابات ، بأن المنافسة المبتنية على أساس من النزاهة ، هي التي تقف وراء ديمومة تلك الأطراف وأستمرارها للمنافسة على السلطة ، لان العملية الانتخابية الشفافة هي التي تعزز ثقة الناخب بمن صوت لهم ، وهي من تجعل الناخب ينظر إلى حجم القصور والتقصير من قبل تلك النخب السياسية إذا ما تلكأت نتيجة للقصور .
- اختيار مفوضية قادرة على الوقوف بمسافة واحدة بين كافة الاطراف الى تخوض غمار الانتخابات .
- العمل على إيجاد قنوات دمج للمواطنين في الحدث السياسي وتفاعله معه ، كأتاحه حضور البرلمان للاطلاع على التشريعات اسوة في البلدان الديمقراطية ، وكذلك أتاحه الأطلاع على القرارات العامة والميزانيات العامة ، وحجم الانفاقات التي طالما تكون مستترة بين أدراج المسؤولين لإخفاء الفوارق الهائلة في حجمها ونوعها وتبويباتها ، التي تُتيح حيزاً من الهدر والسرقة .
- تفعيل دور الإعلام من خلال وضع القيود عليه أو توظيفه بالمال السياسي كي يقوم بمهامه المناطة به ، وذلك لأهمية أطلاع الرأي العام على دقائق وحقائق المُجريات .

- اعتماد أساليب طرق الأبواب بين المسؤولين والمواطنين ، وذلك عن طريق وضع عُرف او تقليد مُتبع يفعل التواصل ، عن طريق شرح كل مسؤول او برلماني مالذي أنجزه بصورة دورية على ان لا تزيد المدة في التواصل على الشهر .
- تشجيع وتفعيل مراكز الأبحاث المعنية بتقديم دراسات وتقييم الواقع السياسي ، سواء كان للمسؤول ليصحح المسارات ام للمواطن كي يعي مايجب عليه فعليه أزاء التدهورات الحاصلة والتي قد تحصل .
- إعداد مراكز متخصصة للتدريب والتأهيل السياسي لتستطيع هذه المراكز من انتاج افراداً قادرين على استفهام الامور ومخرجاتها بصورة واعية .
- وضع استراتيجيات وخطط تدخل في مناهج التعليم ، مركزة على عوامل الوعي واولوياته بصورة منهجية ومدروسة وذات جدوى .
- تفعيل دور الرقابة لمنظمات المجتمع المدني ، ليلعب دور أكبر في الضغط من جهة على المؤسسات الحكومية المعنية لإخراج وعي ناضج يكون على مثابة تعليمات أو إرشادات لموظفيها ككراس أو وسائل توضيحية عن طريق قنوات التواصل الاجتماعي تُسهم في تطوير الوعي لشرائح واسعة من المجتمع العراقي إذا ما كان تكريس ذلك على موظفي الدولة ، وتفعيل دور الفرد فيما يجب ان يكون على عاتقه .
- تطوير وتدريب أجهزة مكافحة الفساد والحرص على استقلاليتهم ومهنتهم في تخصصاتهم ، لرفع القدرة على محاربة الفساد ، الذي يعد أهم معوقات الوعي .
- تفعيل دور التخطيط ودراسات الجدوى في كافة المجالات ، للخلاص من القرارات الجاهلة والارتجالية والتي يكون مردودها غير ايجابي اجتماعياً وسياسياً ، وفقدان التخطيط بدوره يعزز قلة الوعي وانعدامه .
- التشديد على عدم تسخير إمكانات الدولة من قبل المسؤولين في الإنتخابات ، وذلك من قبل ما يعطى من صلاحيات لاجهزة الرقابة والتشديد في المسألة والمراقبة لحجم ونوع وكم الأنفاقات الانتخابية لكل حزب في السلطة أو مسؤول يسعى للفوز في الإنتخابات .

الهوامش

- ١ (عمار حمادة ، الوعي والتحليل ، ط١ ، دار الهادي للطباعة وانشور والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩ .
- ٢ (مجموعة باحثين ، قاموس الفكر السياسي ، ترجمة انطون حمصي ، ط١ ، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا ، ١٩٩٤ ، ص٤١٣ – ص٤١٤ .
- ٣ (عمار حمادة ، مصدر سبق ذكره .

٤) كاظم الربيعي افتضاح زيف الديمقراطية المتأمركة " العراق نموذجاً"
[webmaster@saotaliassar.org!!](mailto:webmaster@saotaliassar.org)

٥) رياض غازي البدران ،سوسيولوجيا السلوك الانتخابي في العراق (دراسة في الانتخابات
النيابية ٢٠١٤)، ط ١، مؤسسة تائر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٨٧-١٨

٦) منقول عن مقياس "ويبوميتركس" لتصنيف الجامعات العالمية ،

https://ar.wikipedia.org/wiki/تقييم_ويبوميتركس_العالمي_للجامعات/

٧) داود عبد الملك الحدابي ، دور المؤسسات التعليمية في النهضة ، مقال منشور على
الموقع، <http://www.wasatyea.net>

٨) سعيد شبار، الاجتهاد في الفكر الاسلامي المعاصر، ط ١ ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،
بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤٠ .

٩) <http://ar.parliament.iq> أنظر الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي

١٠) <https://www.youtube.com/watch?v=hR51t7Y3YaY> أنظر عن
قناة الشرقية الاخبارية

١١) الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء العراقي
<http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx>

١٢) للمزيد ينظر ،هيثم العاني ،خريطة «القوى السنيّة» في العراق ، مقال منشور على
موقع الاخبار
<http://www.al-akhbar.com/node/271157>

-٤- ٣- الصورة الذهنية للقيادة السياسية والمواطنين حول الانتخابات

The mental image of the political leadership and the citizens about
the election

حسام رشيد هادي

مستشار معهد جنيف ألدبلوماسي

ملخص

تتناول الدراسة مفهوم الصورة الذهنية للعملية الانتخابية من وجهة نظر الناخب والقائد السياسي حيث نحاول تفكيك العلاقة التبادلية لتأثير القائد في الجمهور وما هي إمكاناته في تحديد توجهاتهم وكذلك مقدار قناعات الجمهور الانتخابي في منح الثقة للمرشح وماهي الصورة المثالية القائد السياسي وكيف اثرت العوامل الاجتماعية والسياسية في تكون هذه الصور عبر التاريخ العراقي وهل هذه الصورة بقيت نمطية ام ساهمت الأحداث والانزياحات الكبرى التي مر بها المجتمع العراقي في تغيير هذه القيم خاصة مفاهيم الديمقراطية وحرية التعبير والمنافسة السياسية وبرز ظاهر الإرهاب ونحاول ان نكشف الية تشكيل صورة المرشح الانتخابي وماهي الأساليب المتبعة في ذلك

الكلمات المفتاحية: الصورة الذهنية، القيادة السياسية الانتخابات، السلطة، سيكولوجية المجتمع، نظريات القيادة

Abstract

The study addresses the concept of the mental image of the electoral process from the point of view of the voter and political leader so try to dismantle the correlation to the influence of the leader in public and what are its potential in determining attitudes and convictions as well as the amount of public confidence in electoral candidate and what is picture perfect Political leader and how that affected the social and political factors in these pictures of Iraqi history did this image stayed module contributed events and major displacements are Iraqi society has undergone change these values in particular the concepts of democracy and freedom of expression and political competition and the emergence of Phenomenon of terrorism and try to expose electoral candidate image formation mechanism and methods.

مقدمة

الأفكار تصوغ المشاعر والمشاعر تولّد السلوك ومن هنا كان انحراف التصورات هو أساس البلاء وكان الرشد الفكري هو أغلى ما نملك وأعظم ما نسعى إلى امتلاكه وان معظم ما يقع فيه الناس من أخطاء لا يكون بسبب سوء النية،

وإنما بسبب قلة الخبرة وأن لإنجاز يحتاج إلى قدرة وإرادة وحين نتأمل في حياة الناجحين نجد أن جل نجاحاتهم كان بسبب ما لديهم من صلابة الإرادة وتأجيل الرغبات وليس بسبب ما لديهم من قدرات وبداية الحياة العظيمة تبدأ من خلال شعور عظيم بالمسؤولية والحضارات العظيمة تدخل التاريخ اغنياء بالأخلاق ولا يشترط غناهم المادي الذي في الغالب يتحقق لاحقاً وهنا تكمن مهمة القادة الذين يصنعون البوصلة ويوجهون المسار. ويبدو اننا بعد ما يقارب من ثلاثة الاف عام من التأمل ومئة عام من الدراسة الاكاديمية لا زلنا لم نقرب الى تعريف واضح واساسي لمعنى القيادة إضافة الى إمكانية تعلمها وقياسها ولم نصل الى قرار قاطع بشأن هل هي فطرية ام مكتسبة وما هي القدرة الخفية التي يتمتع بها هؤلاء الأشخاص الذين يحركون الجموع ويغيرون الاحداث ويلهمون الاتباع لتطبيق رؤيتهم بغض النظر عن كون هذه الرؤية صحيحة ام لا او فيها معيار أخلاقي ام اطارها نفعي فقط وان كل التحديات التي تواجه الشعوب قد اوصلتها الى حقيقة مفادها ان القيادة هي مفتاح الحل لأزماتها و مقياس القائد ليس هو عدد من يخدمونه، إنما عدد من " يخدمهم بحق ولعل الميدان السياسي هو الأكثر ابرازاً للممكّنات القيادية بحكم تأثيره المباشر على الدولة من حيث البنية السياسية والاجتماعية والفكرية وانعكاس ذلك مباشرة على امن واستقرار وتنمية الدولة وطبيعة علاقاتها الخارجية لذلك نجد مجموعة كبيرة من مختصي السياسية والاجتماع والاقتصاد والفلسفة وتقريباً كل العلوم الاجتماعية حاولوا التوصل الى مقارنة لتعريف يحصر هذا الكم من المعاني الذي يكون شارحاً لكلمة قائد

فمنهم من قال القيادة هي تجارة الأمل ومنهم من اخبرنا بان القيادة هي عملية إجرائية تقوم على فكرة إمكانية تحريك الناس نحو الهدف والبعض ذهب باتجاه كونها وظيف

وان المنصب الذي يحتله الشخص يجعل منه قائدا وذهب اخرون الى القول بأن القيادة هي هبة الهية وملكة فطرية لا

يمكن اكتسابها. ومن المهم أيضا ان نناقش الطرف الثاني من المعادلة الا وهو الاتباع وكيف ينظرون الى القادة وما

الذي يجعلهم ينقادون الى فعل ما يطلبه منهم القادة بغض النظر عن جدواه او عقلا نيته وما هي المعايير التي يستند عليها الاتباع لاختيار والمفاضلة بين القادة لاسيما في الدول التي تمارس الخيار الديمقراطي في نظامها السياسي وهذا البحث يجربنا الى تفكيك أصول تكون الصورة الذهنية للاتباع عن شخصية القائد متبعين جذورها التاريخية وتأثير التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المعايير لدى سكان وادي الرافدين الذين هم محل البحث ولاشك ان تتابع سلسلة من الاحداث تعطي للقائد بصمة خاصة تكون ملتصقة بذهنية السكان يورثونها للأجيال من خلال الادبيات والثقافة الشعبية والالفاظ والممارسات فمن المعروف ان الشخصية العراقية تهوى القادة الأقوياء المتفردين بالقوة ولا ينافسهم احد في السلطة او النفوذ والتاريخ العراقي زاخر بمثل هذه الشخصيات فيها هو الملك الاشوري شلمنصر الثالث (823-858ق.م) الذي اشعل خمسة وعشرين حربا دامت لمدة اربعة وثلاثين^{xli} عام اكسبته هيبة غطت على كل الأخطاء التي ارتكبها ومن الملاحظ شيوع ظاهر القيادات الكاريزمية في بلدان العالم الثالث لان هذه المجتمعات تبحث عن التماسك وهو ما يحققه لهم تقديس الزعامات وظهور الزعيم في هكذا بيئة يكون ناتج عن انتظار منتشر وقلق محسوس على عكس الدول المتقدمة حيث تتجه المجتمعات الى القيادة الوظيفية التي تنجز ما هو مطلوب منها . لذلك نحاول في هذه الدراسة معرفة العلاقة التبادلية بين القائد والاتباع وماهي الصورة الذهنية لدى المواطن العراقي عن القائد وتأثير ذلك في العملية الانتخابية المرتقبة

أهداف الدراسة

تهدف الورقة الى محاولة تفكيك مفهوم الصورة الذهنية للقيادة السياسة من جهة والناخبين من جهة لمسألة الانتخابات وما هي المعايير التي يعتمد عليها الناخب العراقي في تحديد توجهه الانتخابي وقد تم تدعيم هذه الورقة باستبيان للرأي العام العراقي تم اعداده خصيصا لهذا البحث شمل ٥٣٦٣ مشارك ضمن السن الانتخابي

أولاً: عن القيادة كمفهوم

عند الحديث عن مفهوم القيادة فأننا ندخل الى عالم من العبارات المتقاربة في المعنى والمختلفة في المدلول قام مجموعة من العلماء والباحثين بالنظر اليها من زوايا تخصصهم العلمي افرزت لنا تشكيلة واسعة اما من الصفات او المهارات او اراء الاتباع او الأيدولوجيات التي تخبرنا ان هذه المعايير هي مفاتيح امتلاك الشيء الذي يسمى قيادة الا انها تدور في محور واحد وهو (إمكانية تحريك الناس وتنظيم الموارد للإنجاز هدف معين) ولذلك جاءت تقسيمات لأنواع القادة حسب عدة معايير نذكر منها مثلاً تقسيم كيث جرينت^{xli} حيث قسم القيادة وفق اربع اعتبارات^{xli}

- ١- باعتبارها وظيفة أي القيادة بالمنصب
- ٢- باعتبارها شخصية ذات مهارات وممكنات متفوقة (قيادة بالفطرة)
- ٣- القيادة باعتبارها نتيجة أي الإنجاز هو الذي يصنع القادة
- ٤- القيادة باعتبارها عملية إجرائية وهي سلسلة النظم التي يجب ان تلبى احتياجات المؤسسة ومن اشهر التقسيمات أيضا نذكر سلم القيادة ل جون سي ماكسويل^{xli} حيث قدم خمسة مستويات للقيادة:^{xli}

- ١- القيادة بالمنصب وصاحبها ليس لديه أي مقومات للقيادة سوى المنصب الذي يشغله
 - ٢- قيادة العلاقات يركز على إدارة شبكة واسعة من العلاقات
 - ٣- قيادة النتائج يركز على الإنجاز ويمكن ان يضحى بالعلاقات
 - ٤- القائد الحاضنة قائد ينتج الكثير من القيادات الوسطى
 - ٥- القائد الملمم طبقة عددها قليل جدا لا يوجد التاريخ بأمثالها الا قليلا مثل الأنبياء
- ولذلك طرحت عدة نظريات تحاول ان تفسر السلوك القيادي وتنوع فرضياتها بتنوع مشاربها ومن أشهر النظريات التي حاولت تفسير السلوك القيادي هي:

- ١- نظرية الرجل العظيم وتفترض ان القادة يولدون وهم قادة بالفطرة ولا يمكن تعلم القيادة والقادة العظماء يظهرون بظهور الاحتياجات العظيمة
- ٢- النظرية السلوكية وهي على نقيض سابقتها إذ تخبرنا ان القادة يمكن ان يتم صناعتهم وفق أنظمة التعلم المتفوقة من خلال تعليمهم السلوك القيادي
- ٣- النظرية التبادلية التي تفترض وجود مجتمع على درجة عالية من الوعي والتعلم والكل يعرف ممكناته ويتم تبادل الأدوار القيادية بصورة سلمية و باحترام وفقا للقراءة الاجتماعية
- ٤- القيادة الجزائية وهذه النظرية يمارسها ضيق الأفق والمتخلفون حضاريا اذ تبنى العلاقة في المؤسسة على مفهوم العصا والجزرة ومحصلتها النهاية هي تسلب الناس انسانياتهم وتحولهم الى أشياء والقائد في هذه الحالة مقتنع بأن كل شيء قابل للمساومة وان كل شيء يمكن شرائه ولكنه لن يستيقظ الا ويجد نفسه محاط بجيش من الكذابين اما لطمعهم بالمكاسب فيوهمون القائد بإنجازات وهمية او هربا من العقاب الذي يلحق بهم ومن المؤكد ستكون النهاية غير سارة بالنسبة للمنظومة كلها

٥- النظرية الظرفية^{xli} من أكثر النظريات تأثيراً في الواقع السياسي اذا تخبرنا ان الظروف تستدعي قادتها الا انها قد اغفلت امر خطير جدا وهو ان القائد سيكون بين تجاذب قوى متفاوتة في القوة هي الرؤية والظروف والاهداف والطرف الأقوى فيها دائما الظروف والتي بتغيرها تنتفي الحاجة لمثل هذا النوع من القيادة وهنا نجد القائد الظرفي غالبا يبدأ يفكر بطريقة المشروعية الثورية ويعتبر الدعوة الى تنحيه عن السلطة جحودا لحقه باعتباره وجد المخرج حين تاه الآخرون والخيارات التي سيلجأ اليها محدودة بكونها اما خلق ظروف تشبه الظروف التي اوصلته للسلطة كي تستمر الحاجة اليه او يعجز عقله فتسعهف عصاه وتكمن خطورة القائد الظرفي بكونه أصلا لا يملك أي من صفات ومهارات القادة الا ان الظروف أتت به وبالمحصلة القائد الظرفي يبدأ كمنقذ وينتهي دكتاتور

ثانيا: القيادة والسياسة

عند الحديث عن القيادة والسياسة معا فيجب الانتباه اننا دخلنا في معادلة طرفاها احتمالا كثيرا من التأويل والتقسيم من حيث التعاريف والمدلولات لكن الخط الواضح للعلاقة بين القيادة والسياسة يمكن ان يتبين من خلال التمييز بين كون مفهوم القيادة يشمل مساحة واسعة من المفاهيم والقيم ذات الطابع الأخلاقي والقيمي بينما مفهوم السياسة يمتد الى مساحة واسعة من مفاهيم المصالح والاجبار وتبادل المنافع بشكل يكون فيه التفكير بالنظم القيمية والأخلاقية في أحيان كثيرة هو حاجة ثانوية يعمد اليه صناع القرار لإضفاء القبول على سياساتهم العامة ونلاحظ أيضا تغير في مواقف وسلوكيات القادة حال دخولهم اطار القيادة السياسية ونقطة التمييز السلوكي الأشد وضوحا في التمييز بين التوجه القيادي والتوجه السياسي هي المرونة فالسياسي ينطلق في حركته من مفهوم ان السياسة هي فن الممكن التي تصب نتائجها في مصلحة السياسي ومشروعه او اتباعه وليس بالضرورة لكل المجتمع ومن هنا يضعف تأثيره اما المدير فحركته تكون من منطلق السلطة التي بحوزته وهي تفسر المرونة على انها ضعف وتراجع لذلك تكون متصلبة في قراراتها واجراءاتها وبالتالي يضعف تأثيرها أيضا بحكم تساقط الاتباع من حول السلطة وتغير مساراتهم الى سلطة أخرى منافسة او أكثر اغراءً اما القادة فهم يحافظون على توازن دقيق ما بين السلطة والسياسة ويستخدمون المرونة بحكمة أكثر وعدم الحفاظ على هذا التوازن يعلل لنا سبب فقدان بعض القادة قوتهم في التأثير عندما يكونون في السلطة بينما كان لهم تأثير اقوى قبل ذلك وهذا ما لاحظته ماكيفيلي وأشار اليه حينما قال (القائد الذي يريد استمرار نجاحه عليه ان يغير اساليبه مع الوقت لان الشعوب تتغير امزجتها مع الوقت)^{xli} وهذا يوصلنا الى نتيجة ان السياسة تأكل القيادة. ومن المهم جدا ان يكون القائد السياسي حريصا على تعزيز بنيته الداخلية بمزيد من القيادات الوسطى ولا يذهب باتجاه الخيار الساذج بإبعاد كل من تبدوا عليه ممكنات القيادة ويشعر بالخطر من تواجد هكذا صنف بين الاتباع اذا ان التنافس السياسي يجعل حظوظ الفوز اكبر في الكيانات السياسية التي تتمتع بقيادات وسطى أكثر من الكيانات التي لديها سياسيين أكثر بسبب بسيط ان القائد الذي لديه قادة أكثر ويدخل الفضاء السياسي يتفوق على القائد الذي لديه سياسيون أكثر وينافسه في نفس الاطار بسبب ان الكيانات الحزبية اكيد لديها وفرة من السياسيين لكن الأحزاب المحظوظة فقط لديها وفرة من القيادات الوسطى التي تعمل بكفاءة وتوفر خطوط اتصال أكثر فاعلية مع

الجمهور ونرى هذا الامر بوضوح اكثر في احتكاك الأحزاب السياسية في البرلمان حيث ان نجاح الخطاب فيه يعتمد تقريبا بشكل كلي على الهيبة الشخصية للخطيب وليس ابدأ على الحجج والمبررات التي يحتويها^{xli}

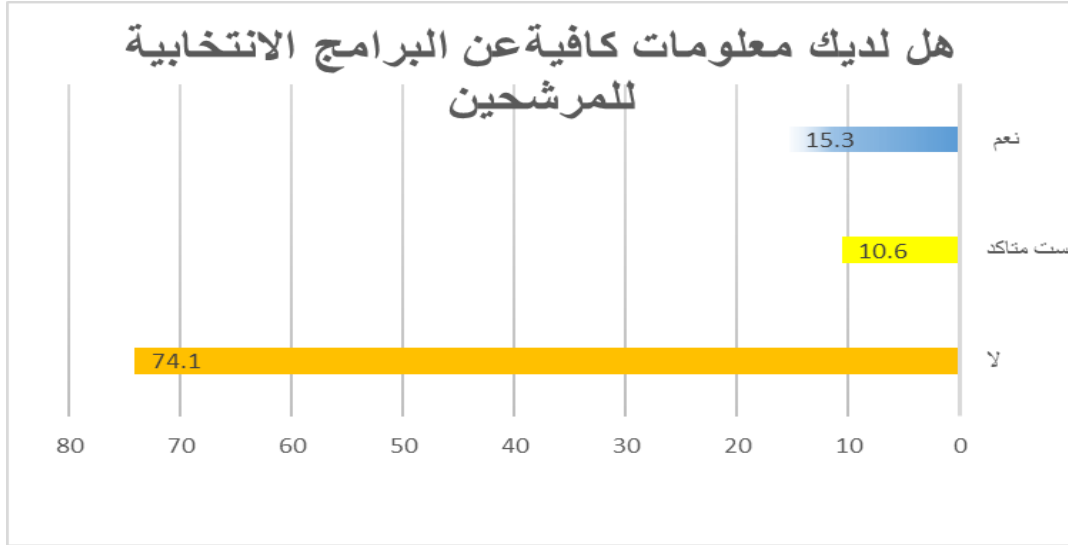
ثالثاً: قصة القيادة في بلاد ما بين النهرين

يعد الانسان العراقي من اكثر المتأثرين بالتقلبات التي أحاطت بجغرافية سكنه منذ فجر التاريخ وان كل الاحداث والتوترات التي تزامنت مع بداية تكون الصور الذهنية الأولى للمفاهيم والقيم لدى سكان وادي الرافدين الأوائل والتي شكلت القواعد التي بنيت عليها كل التطورات الفكرية اللاحقة وتركت بصمة واضحة الى يومنا هذا ولا زالت تلازمه في وعيه الاجتماعي على نحو متمسك بالتطير والتشاؤم والميل الى التفرد بالقرار نتيجة عوامل عنيفة ظهرت مع ظهور الهجرات البدوية الغازية الى بلاد الرافدين الخصبة ومن ثم استمر التعايش بين طبقتين غالبية ومغلوبة وهذا ما اوصلنا الى حقيقة قيام حضارة ذات ثقافتين مختلفتين على ارض واحدة حضارة بدوية مقاتلة وحضارة زراعية مستقرة اسفر عنه منظومتين للقيم مختلفتين منظومة تؤمن بالقوة والبسالة تسود فيها قيم الشجاعة والكبرياء ومنظومة تؤمن بالصبر والكدر وتؤدي الضريبة وتتباكي^{xli} مما اثر في شخصية الفرد العراقي وجعله يمارس توجهين لقيم مختلفة انعكس هذا الامر في توجهه السياسية ما بين تابع مغلوب على امره لنظام سياسي قمعي او ممارس للثورة العنيفة والتحدي الصريح للسلطة ولم يقف الامر الى هذا الحد بل انعكس على الميثولوجيا التي فيها ونوعية الالهة التي كان يعبدها والتي تتميز بالقوة والبطش حتى قال العالم الاجتماعي د. إبراهيم الحيدري^{xli} ((ان الانسان متسلح بإرث دموي منذ ان ذهب كلكامش وصديقه انكيدو لقتال حارس غابة الرز خمبابا))^{xli} وكل هذه التراكمات انسحبت باتجاه النظر بالشك والريبة الى كل من بيده السلطة سواء كان مصدرها الميثولوجيا او مصدرها القوة المادية المتغلبة التي كان ينظر اليها بشخصية الحاكم المساوي لهم في البشرية ولا يتميز عنهم الا بكونه قد تم اختياره من الالهة ليحكمهم ومن المعتقد ان كل هذه التصورات والممارسات وتراكماتها أدت الى تكريس ظواهر مثل وضع المعيار الكاريزمي في أولويات الصفات المطلوبة في الحكم وظاهرة الاستبداد السياسي لكل من خدمه الحظ لاعتلاء سدة الحكم

رابعاً: سمات الناخب العراقي

من الندرة بمكان ان تجد بحثاً تفصيلياً عن سمات الناخب العراقي لعدة عوامل أهمها حداثة التجربة الديموقراطية على المجتمع العراقي مما يفضي بنا دراسة وتحليل الدوافع والممارسات الاجتماعية التي تقوم بهندسة الذهنية العراقية إزاء الشخص الذي يجب ان توكل اليه أمور إدارة الدولة ومن المنطقي ان نغور في أعماق الشخصية العراقية وتلمس الأفكار التي تم طبعها في ذهن المواطن العراقي عبر الموروثات التاريخية والثقافة الشعبية والتفاعلات التي أحاطت به ومن أبرز هذه الخصائص:

- ١- تقديس الشخصية القوية. العراقي بطبعه ميال الى مظاهر القوة والكبرياء والسطوة والشخصية العراقي تهوى الفخر والذكر الحسن لذلك نجد اغلب المواطنين يتعلقون حول الشخصيات ذات النفوذ والتأثير^{xli}
- ٢- القيادات الكاريزمية هي المفضلة لدى الناخب العراقي. وهذا امر شائع لدى دول العالم الثالث التي تبحث عن القيادات التي لديها قوى تأثير فريدة وأسلوب ساحر يستند الى قدرات ليس بإمكان الجميع الحصول على مثلها ويعزى ذلك الى الصراعات السياسية والانقسامات في المجتمع وانخفاض مستوى التعلم وانخفاض مستوى دخل الفرد^{xli}
- ٣- الناخب العراقي ينتخب بالمنظور القائم على التواصل. يخبرنا الباحثون في السلوك الانتخابي عن ان الناخبين يعتمدون في اختياراتهم على نظريتين الأولى تقوم على منظور الذاكرة وهي تتأثر بالمعلومات السياسية التي تخزن في الذاكرة طويلة المدى (بحسب بروزها ودرجة استثارها) التي تصاحب الحملة الانتخابية^{xli}. والنظرية الثانية تعتمد على المنظور القائم على التقويم المتواصل حيث يتم التركيز على أبرز نقاط التحول وأبرز المواقف التي يتخذها المرشح وفي ضوء ذلك يتم المفاضلة فالناخب لا يتذكر كل التفاصيل والاحداث المحيطة بالمرشح طيلة ٤ سنوات انما يفاضل في ضوء المواقف المتميزة التي علقت بذهنه ومثال على ذلك لايزال افراد القوات المسلحة وأجهزة الشرطة تذكر ان احد السياسيين الذي شغلوا منصب رئيس الوزراء قاموا بزيادة مرتباتهم منذ ١٣ سنة ولايزالون يصوتون له لذلك الاعتبار بالرغم من توالي الزيادات المالية بمقدار اكبر من غيره .
- ٤- قوة الالتزام الحزبي والفئوي اقوى من الالتزام الوطني. وهذا امر واضح جدا للعيان اذ ان الناخب العراقي يقوم باختزال فكرة الوطن ويصغرها في حدود الفئة او الحزب الذي ينتهي اليه او القومية وهو لذلك يسلك سلوكا يفضي الى الصراع بطريقة غير واعية^{xli}
- ٥- التأثر بمحركي الجماهير أكثر من التأثر بالبرامج السياسية. نجد ان المواطن العراقي يتأثر بمجموعات من القوى التي تحرك الجماهير على شكل اشخاص مثل شيوخ العشائر وبعض الموظفين المتنفذين في أجهزة الدولة أكثر من اهتمامه بالبرامج السياسية للأحزاب والكيانات المترشحة للسلطة بل لا يكاد يعلم عنها شيء ويبدو ذلك واضحا في الاستبيان الذي أجرته منظمة الحق لحقون الانسان في مطلع أيلول ٢٠١٧ إذا اشارت على ان نسبة ٧٤,١% من الناخبين ليس لديهم معلومات عن البرامج السياسية للناخبين وان ١٠,٦% لديه معلومات غير متكاملة و ١٥,٣% فقط لديهم المام بالبرامج السياسية للمرشحين



٦- ديموقراطية ظاهرية ودكتاتورية مستعدة. يميل الفرد العراقي بصورة واضحة جدا الى سلوكيات القوة والتفرد بالقرار وعدم تقبل المشاركة وقد تجذرت هذه السمة لديه نتيجة لعدة عوامل تاريخية واجتماعية على مراحل زمنية طويلة لذلك نرى تقاطعا واضحا بينها وبين المفاهيم الديموقراطية التي تفترض التنازل عن الرأي والمشاركة الجماعية في صنع القرار وصياغة المفاهيم الكبرى التي تحكم قوى المجتمع وتنظمها لذلك نجد الناخب العراقي ينحاز الى فكرة الدولة المركزية القوية ويدعم كل من يمثلها ولا يستسيغ شكل الحكومة الفدرالية ويعتبرها نوعا من الضعف والتفكك وقد زاد هذا الواقع تطرفا هو التطبيقات السيئة التي جرت على يد بعض القيادات السياسية بعد عام ٢٠٠٣ التي الصقت مظاهر الضعف وسوء الإدارة والفساد باسم الديموقراطية في ذهنية المواطن العراقي لذلك نجدته يمتدح الديموقراطية امام الأضواء والاعلام ويقاومها في التطبيق

٧- التأثير بالانتماء الى الجماعات الأولية أكثر تأثيرا من الانتماء الى الجماعات التنظيمية. الفرد العراقي لازال أكثر تأثرا بالجماعة الأولية التي ينتهي اليها مثل العائلة والقبيلة وزملاء العمل ويتبنى مواقفهم السياسية والاجتماعية بغض النظر عن جدواها السياسية وهذا يناقض السلوك التنظيمي الذي تنتهجه النظم الحزبية^{xli}

٨- ضعف ضوابط الاتجاه. أي ان الناخب العراقي ليس على درجة رفيعة من الوعي بالسياسات العامة التي تنتهجها الأحزاب لذلك نجد الناخب يحمل اتجاهات مختلفة من كل مكان وربما يخذ من كل حزب موقف معين لذلك يتحول الرأي العام الى قضية مزاج لا يمكن تخمين الى أي اتجاه سيذهب اليه الناخب عند الاقتراب من صندوق الانتخابات^{xli}

٩- التصويت الاسترجاعي حل محل التصويت الاستباقي. في بداية التجربة الديموقراطية في العراق كان تصويت الناخب العراقي مبني على أساس التصويت الاستباقي الذي يفترض التصويت للحزب الذي يتوقع منه دعم

القضايا التي تهم الناخب سواء كانت اجتماعية او اقتصادية الخ الا ان الامر تغير بطريقة معاكسة خاصة بعد انتخابات ٢٠١٤ اذا بدأ الناخب العراقي يتبع طريقة التصويت الاسترجاعي^{xli} التي مفهومها الأساسي هو مراجعة المواقف والقرارات والإجراءات التي قام بها الحزب او المرشح الانتخابي ومدى تطابق مواقفه مع تطلعات الناخبين وقد اثر موضوع الفساد والاثراء من المال العام بقوة في تحفيز هذا التوجه خاصة بعد بروز أصوات التيارات الإصلاحية

١٠- تقلص الروابط العاطفية للناخبين مع الأحزاب السياسية. يطور الناخبين بالتراكم الزمني علاقة عاطفية مع الحزب السياسي الذي ينتمون اليه والذي يجعل ارتباطهم به عاطفي أكثر من كونه عقلائي ويحتاج هذا الامر الى نوع من الاستقرار في المواقف والسلوكيات التي يمارسها الحزب فيسهل على الناخب توقع الموقف الذي يتبناه الحزب من القضايا التي تهم الناخب^{xli} الا ان هذه الروابط بدأت تضعف بالتدرج خاصة بعد احداث ٢٠١٤ ودخول داعش الى عدة محافظات عراقية الامر الذي القى باللائمة على ضعف الإدارة التي مارستها الأحزاب التي في السلطة

١١- نصر تكتيكي وفشل استراتيجي. من اهم المزايا التي يتصف بها العمل السياسي هو كونه عمل تراكمي لبرامج طويلة الأمد قد تمتد لعدة سنوات ومن المؤكد ان يلاقي كل برنامج بعض التحديات والاختناقات وهذا امر لا يهضمه الفرد العراقي بسهولة اذانه يميل الى الاندفاع بقوة بقضية واحدة تجعل النصر ساحق وسريع وإذا لم ينجح الامر تجد الناخب العراقي يحول توجهه الى حزب سياسي اخر يتوقع فوزه بنفس الطريقة ومن اول محاولة وهذا يفسر أيضا ظاهرة تسرب الأعضاء الناشطين والفعالين من الأحزاب التي تواجه معوقات الى الأحزاب الاكثر جاذبية بغض النظر عن واقعها العملي مما ينه الى ضعف في التماسك وهو من الاخطار التي تحيط بالمؤسسات وفق معيار هنتغتون^{xli} لقياس قوة المؤسسة^{xli}

١٢- ربط الأفكار بالأشخاص. من المشاكل التي تعاني منها ذهنية الفرد العراقي هي مسالة ربط الأفكار بالأشخاص مما يعني بقاء الفرد رهين الأفكار التقليدية والغير فعالة بحكم انها اتية من علاقة اجتماعية قريبة مثل العائلة والقبيلة او الأصدقاء وماشابه ذلك وفي نفس الوقت الحرمان من الأفكار الإبداعية او الناجحة بحكم انها اتية من خصم

كيف تتم صناعة الصورة الذهنية للعملية الانتخابية؟

يعبر مفهوم الصورة الذهنية عن التصورات التي يحملها المجتمع عن العالم من حوله بمختلف مكوناته واحداثه وتعد ناتجا طبيعيا لجميع الخبرات المباشرة وغير المباشرة لدى الافراد والجماعات عبر تفاعلاتهم الاتصالية المختلفة^{xli} وعند الحديث عن الصورة الذهنية للعملية الانتخابية يجب ان نشير الى محاور هامة تخص طريقة تفكير الجمهور وتحليل القوى التي تتجاذبها لذلك يجب التفريق بين سيكولوجيا^{xli} الجمهور وسيكولوجيا المجتمع فسيكولوجيا الجمهور تشكل من افراد مختلفي الافكار والتوجهات والأيدولوجيات الغير متجانسة نسبيا جمعهم مصلحة معينة من اجل تحقيق هدف معين ولفترة زمنية محددة قد لا تكون طويلة مما يعني ان الجمهور يتسم

بالغوغائية والتقلب وهو اكثر ميلا للمزاج من الرأي العقلاني وتسم أيضا بكونها عابرة للمكان ولها قابلية الانتقال عبر الحدود وتتغير بتغير الجماعات الحاملة والمحركة لها والمنخرطة فيها لاحقا لذلك تأخذ صفة (الظاهرة). اما سيكولوجيا المجتمع فتمتاز بالتجانس النسبي للأفراد المكونين لها والاستقرار الزمني والاستقرار المكاني ولا تتغير بتغير الجماعات الحاملة لها ولا تكاد تكتسب خصائص جديدة الا بالتحويلات الشاملة وانزياحات كلية تطال المجتمع كله لذلك تأخذ صفة (البنية)^{xli} لذلك نجد ان هنالك عدة عوامل تؤثر في تكوين الصورة الذهنية للجمهور في كافة القضايا ولا شك ان القضايا السياسية هي الاوفر حظا بالدراسة لما لها من اعتبارات تؤثر بقوة على جوانب الحياة الأخرى لذلك نحن نتحدث عن مجموعة من العوامل التي تتفاعل بينها وتنتج لنا الصورة الذهنية ومن هذه العوامل:

- ١- نوع الوعي الجمعي^{xli} السائد في المجتمع اذا كلما كانت صلبة كانت مقاومتها للتحويلات والتقلبات اكبر
 - ٢- التماسك في البنية الاجتماعية وقلة الفوارق الطبقية او الاقتصادية ومدى عمقها وتجذرها
 - ٣- المستوى المعرفي ونوع التعليم
 - ٤- وجود الية مقبولة في المجتمع يتم من خلالها مراجعة القيم والاخلاقيات والسلوكيات
 - ٥- مقدار الانفتاح السياسي الذي تسمح به الدولة
 - ٦- الحركات الاجتماعية وهي سلسلة مستمرة من التفاعلات بين أصحاب السلطة واشخاص ينصبون انفسهم كمتحدثين عن قاعدة شعبية غير ممثلة رسميا^{xli}
 - ٧- مقدار الموارد التي بحوزة محركي الجمهور
 - ٨- التأثير الإعلامي
 - ٩- مقدار عمق ثقافة الاتكال والتبعية اذ نرى شيوع ظاهرة الاتكال في المجتمعات التي يقوى فيها تأثير سيكولوجيا الجمهور اذ انها تعفي الفرد من التفكير في الأسباب التي اوجدت واقعه بل تعطيه الامل بالخلاص اما على يد (العناية الالهية) او على يد (الزعيم المخلص) ومن هنا تأتي فرصة تولي القيادات الكاريزمية مقاليد الأمور في الدول النامية أكبر وظهر هذا واضحا في القرن العشرين حيث تم استثارة حماسة الشعوب باسم (الأهداف الوطنية والقومية) عن طريق خطاب الجماهير وتعبئتها^{xli}
 - ١٠- نسبة مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي التي أحدثت تأثيرا لا يمكن تجاهله في تحريك الرأي العام خاصة في الدول العربية عام ٢٠١١ والتي عرفت بما يسمى (ثورات الربيع العربي)
- لذلك نجد ان الالة الإعلامية والدعائية تركز في فترة الانتخابات على إضفاء المزيد من هذه الصفات والصاقتها بالمرشح بوسائل عدة منها^{xli}:

- ١- التأكيد
- ٢- التكرار
- ٣- شخصنة المواقف والاحداث وجعلها ناتج من الافراد
- ٤- إضفاء الحبكة الدرامية على المواقف وتقديمها على شكل قصص تؤثر في عاطفة المتلقي
- ٥- تقديم التفسيرات النمطية للمواقف والاحداث وان المرشح الانتخابي سوف يعيد كل شيء لنصابه بعد انتخابه

- ٦- تجزئة المواقف والاحبار وتقديمها على شكل قصص وعدم ربطها ليصعب استنتاج الروابط الكاشفة للأحداث
- ٧- النخبة تدعم صناعة الاساطير السياسية فكلما كانت ظروف انشاء الدولة عنيفة او تمر بتحولات كبرى تلاقي مقاومة من فئات من المجتمع كلما زادت فرص بروز ممارسات مشينة تستدعي اخفاءها ومزيد من تلميع الذات لإظهار الخصوم والمنافسين انهم الأشرار^{xli}
- ٨- تكثيف العمل الإعلامي على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال فرق الكترونية متعددة ويبدو ان هذا الأسلوب هو الارخص والأكثر فاعلية في التوصل للناخب اذ تشير الاستطلاعات الحديثة ان نسبة كبيرة من المواطنين تستخدم الانترنت بصورة يومية من خلال الجوالات الذكية او من خلال الكمبيوتر نذكر منها مثلا الاستطلاع الذي اجراه المعهد الديموقراطي الأمريكي NDI في ٢١/٤/٢٠١٧ اذ يشير الى ان نسبة ٦٤% من العراقيين لديهم استخدام منتظم للانترنت وان ٦٧% منهم يعتمدون على الموبايلات الذكية في هذا وتصل نسبة مستخدمين الانترنت في بغداد الى ٨١%^{xli}

توصيات

- ١- إقامة مشروع وطني لمراجعة القيم والأفكار الكبرى يشترك فيه عدد من علماء الاجتماع والإدارة وعلم النفس والمختصين بالفكر ويكلفون بوضع خطة لغرس القيم في المجتمع
- ٢- ادخال مادة القيادة كدرس منهجي في كليات العلوم السياسية والاعلام والإدارة
- ٣- ادخال منهج التربية القيادية في الدراسات الأولية ويكون معزز بالاختبارات الكاشفة للممكّنات القيادية
- ٤- اعتماد معيار الممكّنات القيادية كأحد معايير الترشح للمناصب العامة في الأجهزة الحكومية خاصة الوظائف السياسية
- ٥- وضع برنامج عملي ملزم لتمكين المرأة اجتماعيا وتعليميا واقتصاديا
- ٦- معالجة الفساد بطريقة أكثر فاعلية لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة والعمل على تخليصه من الشعور بالإحباط الذي يقاوم عمليات التغيير

الخاتمة

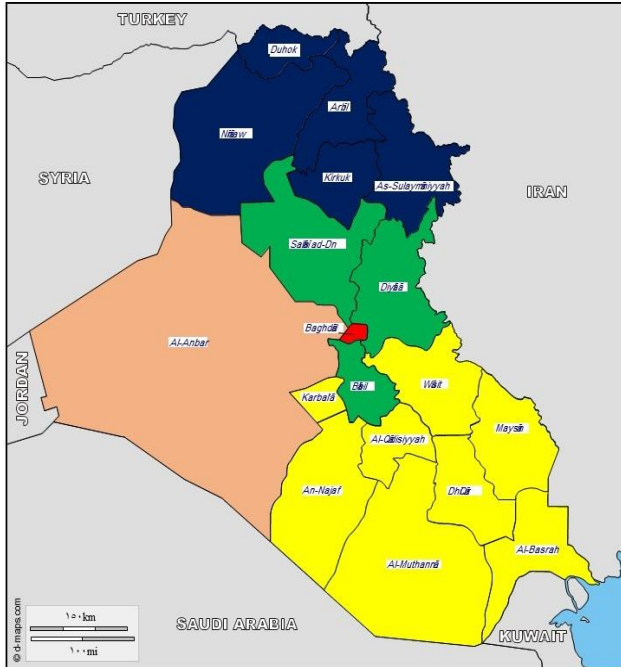
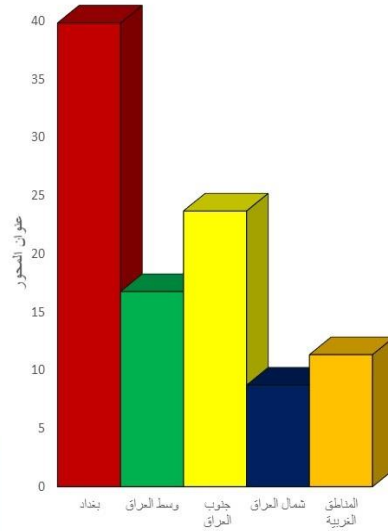
ختاما لا نستطيع فك الارتباط بين قرارات الناخب ومقدار تأثره بالموروث الاجتماعي والثقافي الذي تراكم عبر فترة ليست بالقصيرة ليصمم صورة خاصة عن القائد تختلف معاييرها بين مواطن واخر ولهذا الامر حساسية شديدة في عملية المشاركة السياسية الطوعية التي يقوم بها الافراد بهدف التأثير على السياسة خاصة في الانتخابات النيابية المقبلة التي تواجه تحديات كبرى في كل الملفات التي تشغل المواطن العراقي وفي مقدمتها قضايا الإرهاب والوحدة الوطنية والوضع الاقتصادي ومكافحة الفساد ومدى نجاح التجربة الديموقراطية.

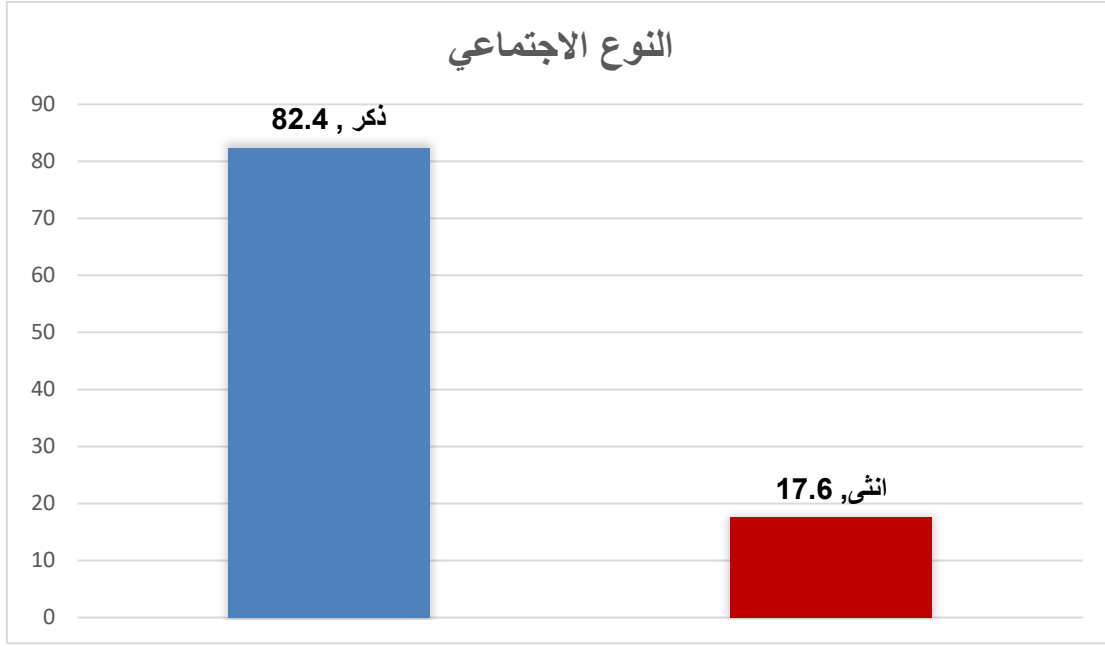
استبيان الرأي العام لمنظمة الحق لحقوق الانسان للفترة

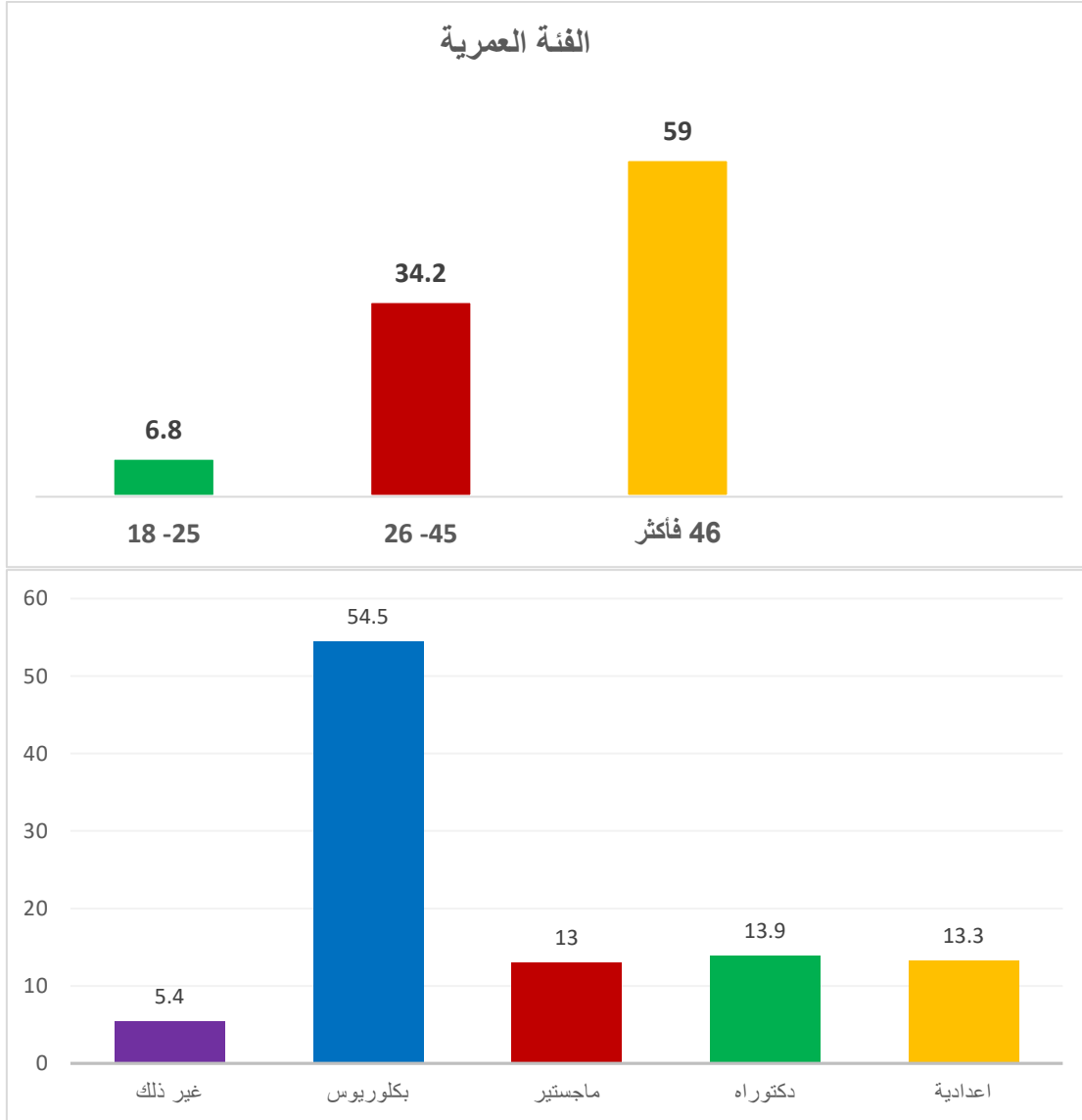
من ٩/٥ الى ١٠/٦ / ٢٠١٧

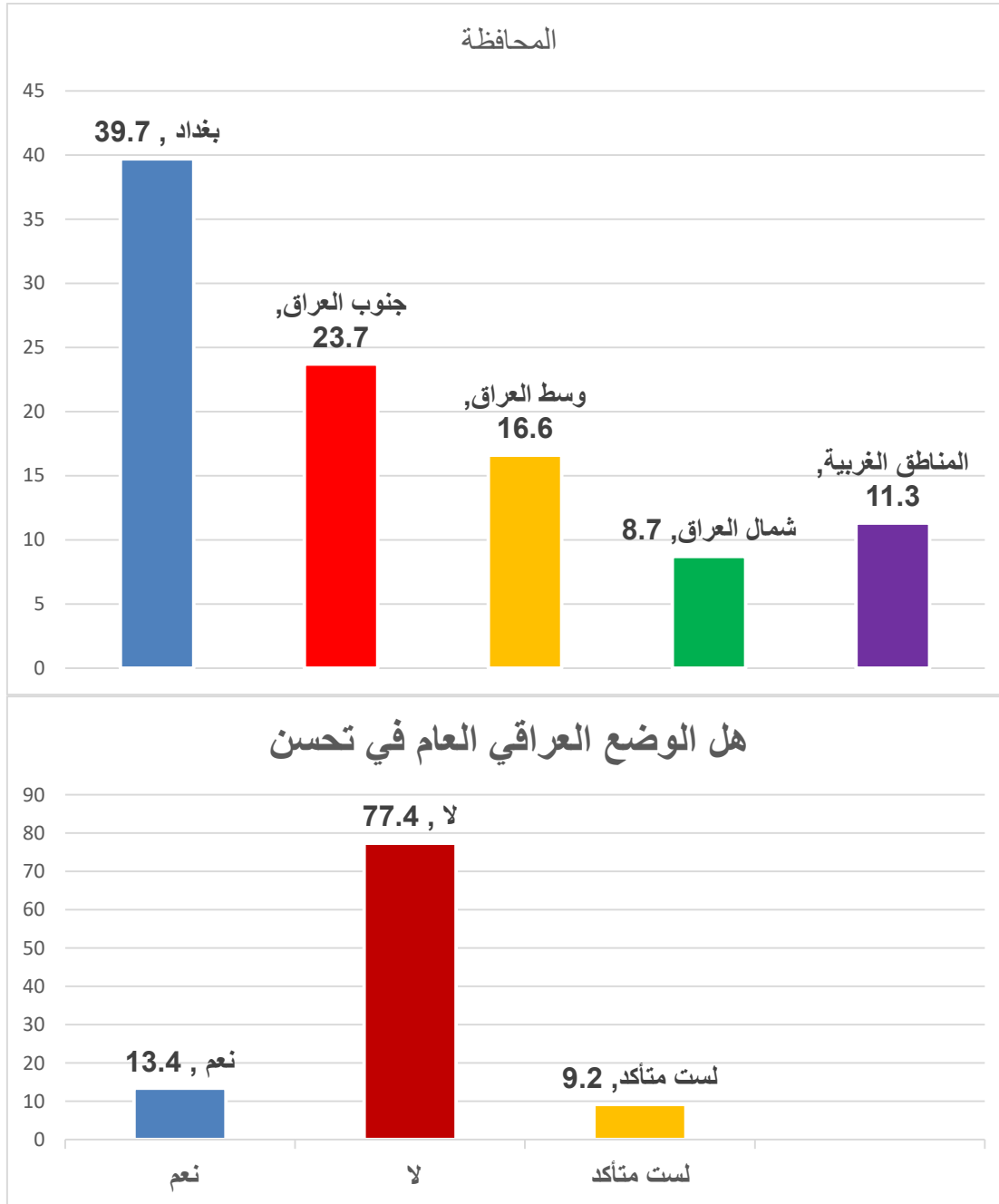
جرى تقسيم العراق الى خمس مناطق للاستبيان وتشمل

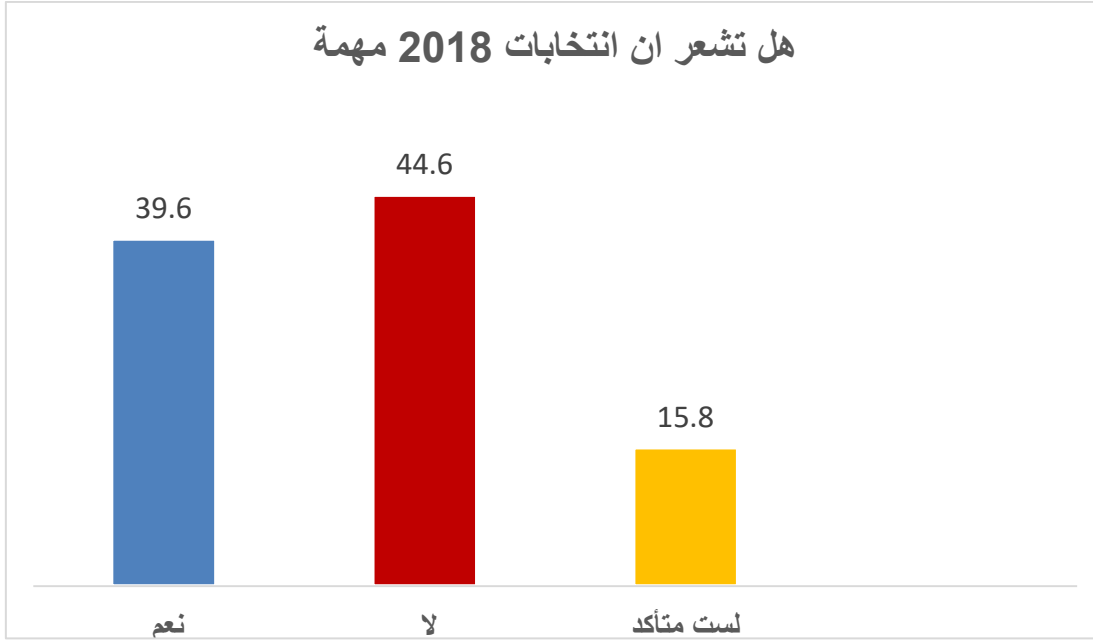
- ١- بغداد
 - ٢- المنطقة الجنوبية وتشمل المحافظات (كربلاء - النجف - واسط- القادسية - ذي قار - ميسان - البصرة - المتنى)
 - ٣- المنطقة الوسطى وتشمل المحافظات (ديالى - صلاح الدين - بابل)
 - ٤- المنطقة الشمالية وتشمل المحافظات (الموصل - كركوك - أربيل - دهوك - السليمانية)
 - ٥- المنطقة الغربية وتشمل محافظة الانبار
- عدد المشتركين في الاستبيان 5363 شخص جميعهم ضمن السن الانتخابي

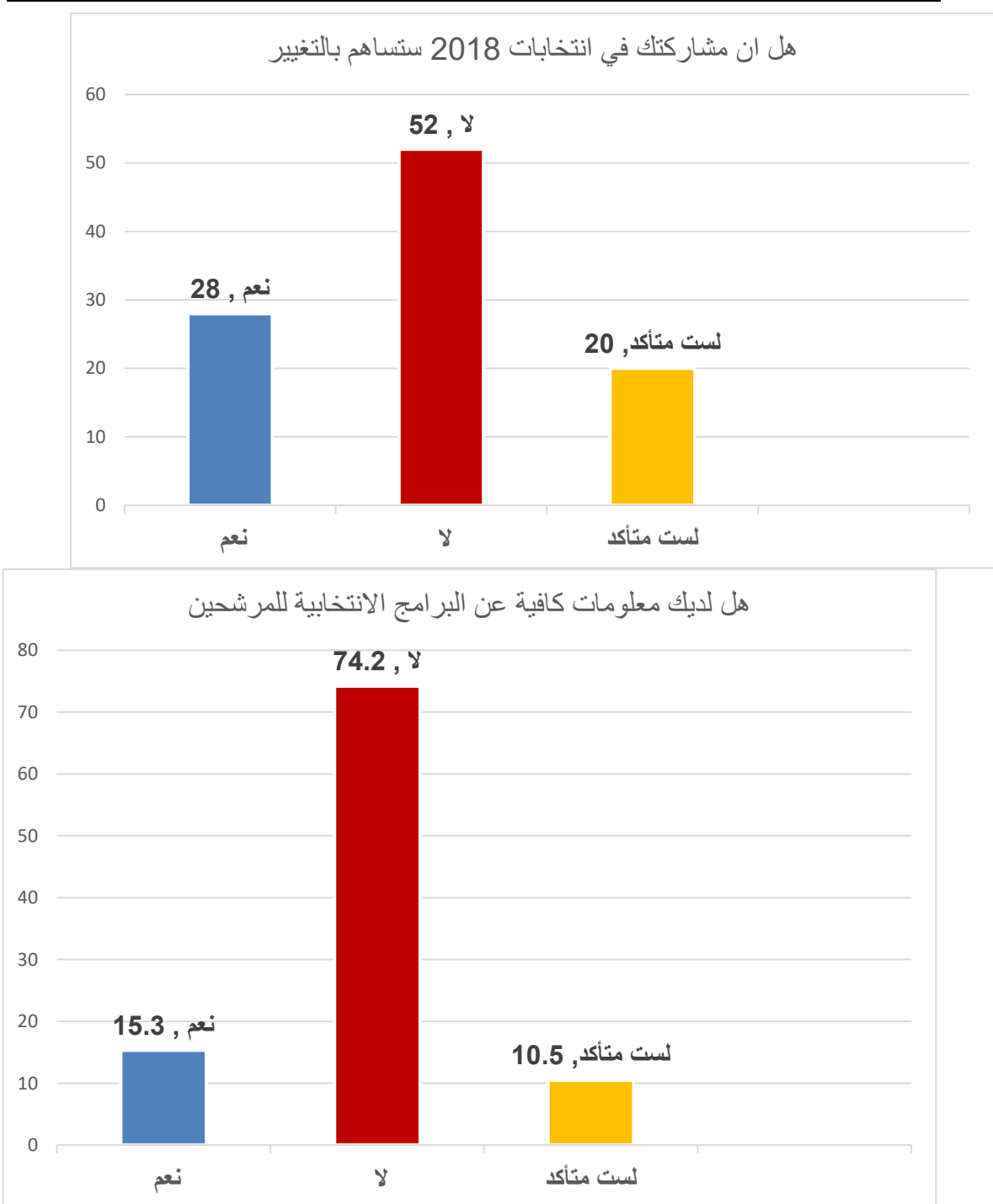
نسبة المشاركة في الاستبيان حسب المحافظات
منظمة الحق لحقوق الانسان

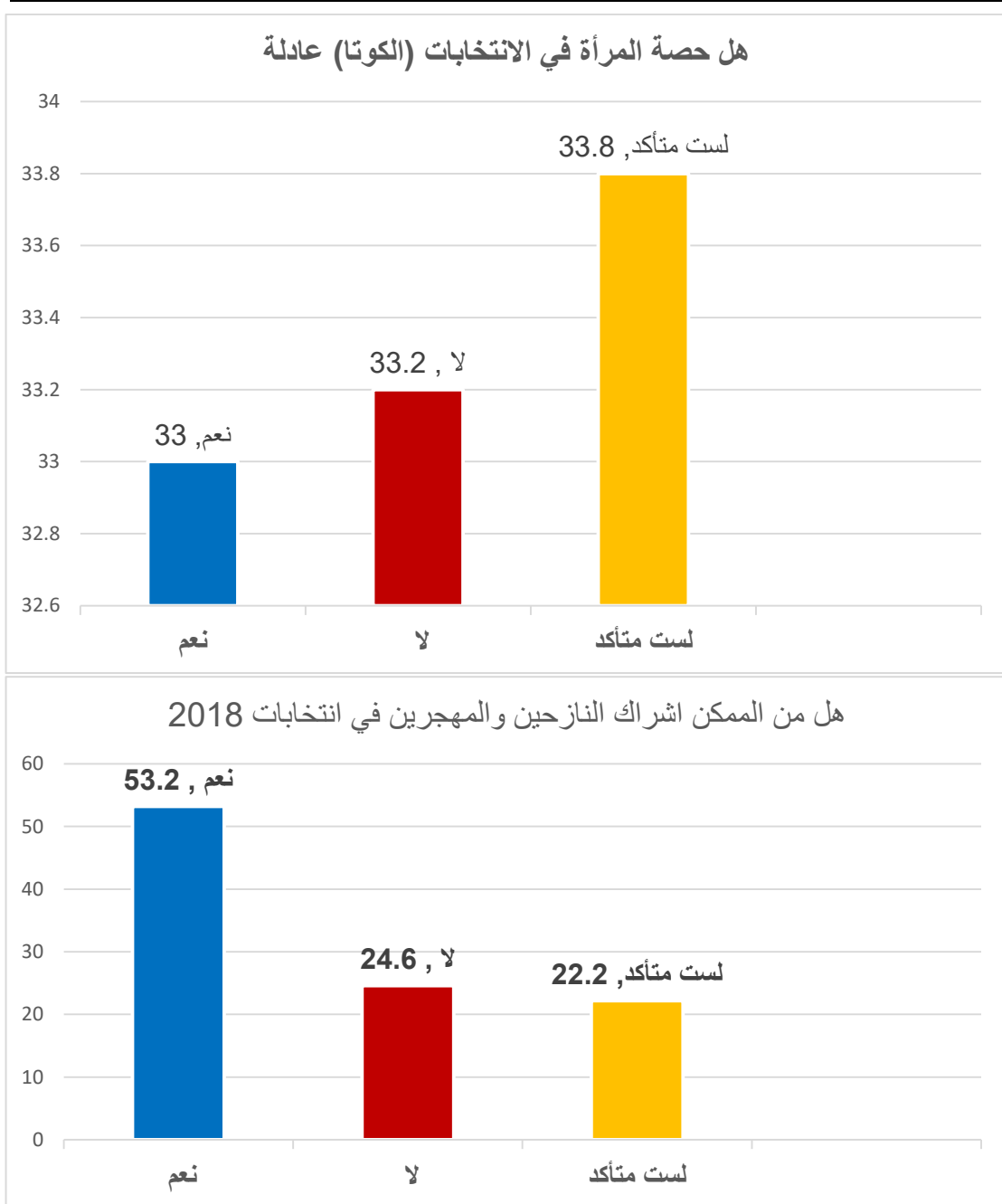


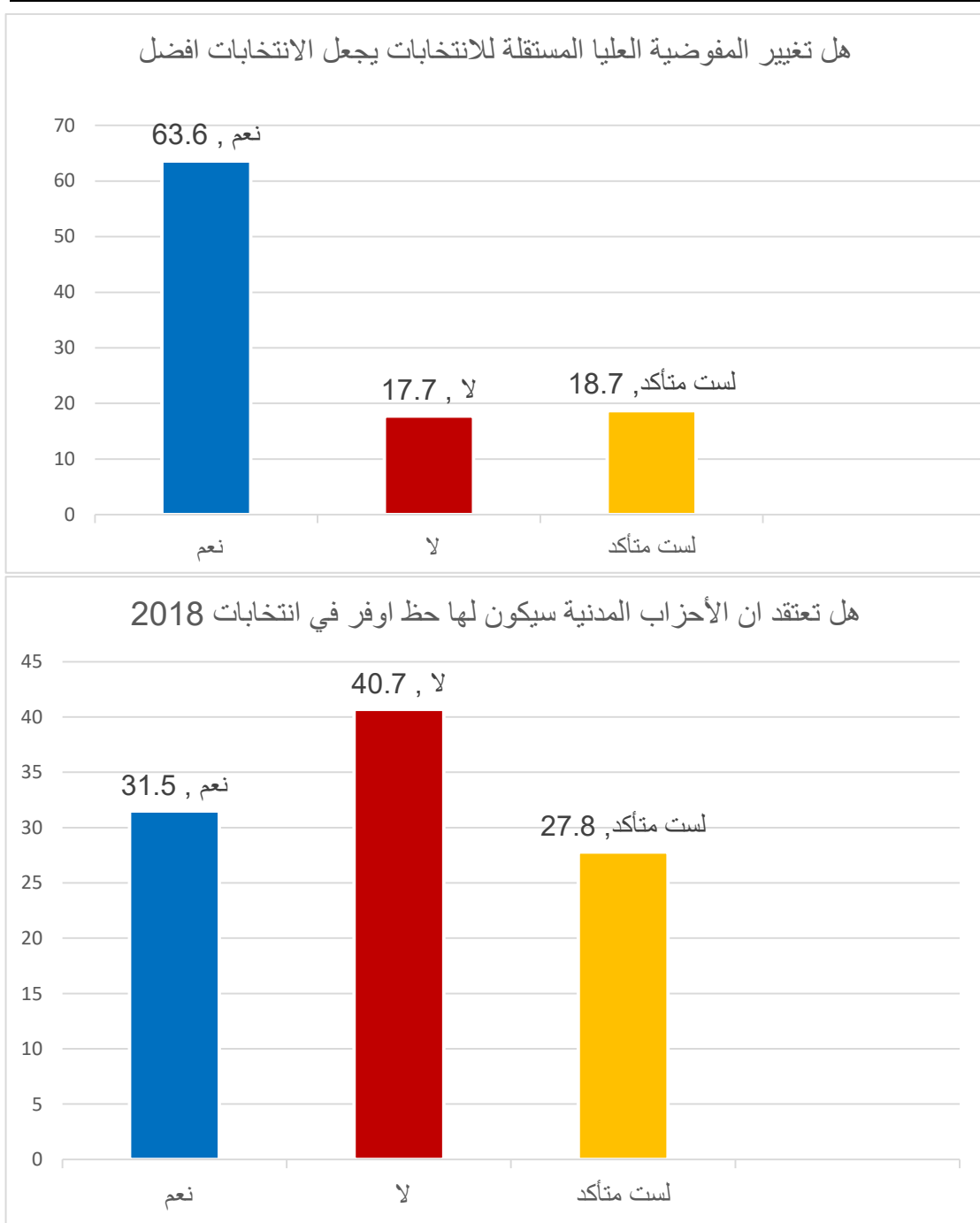


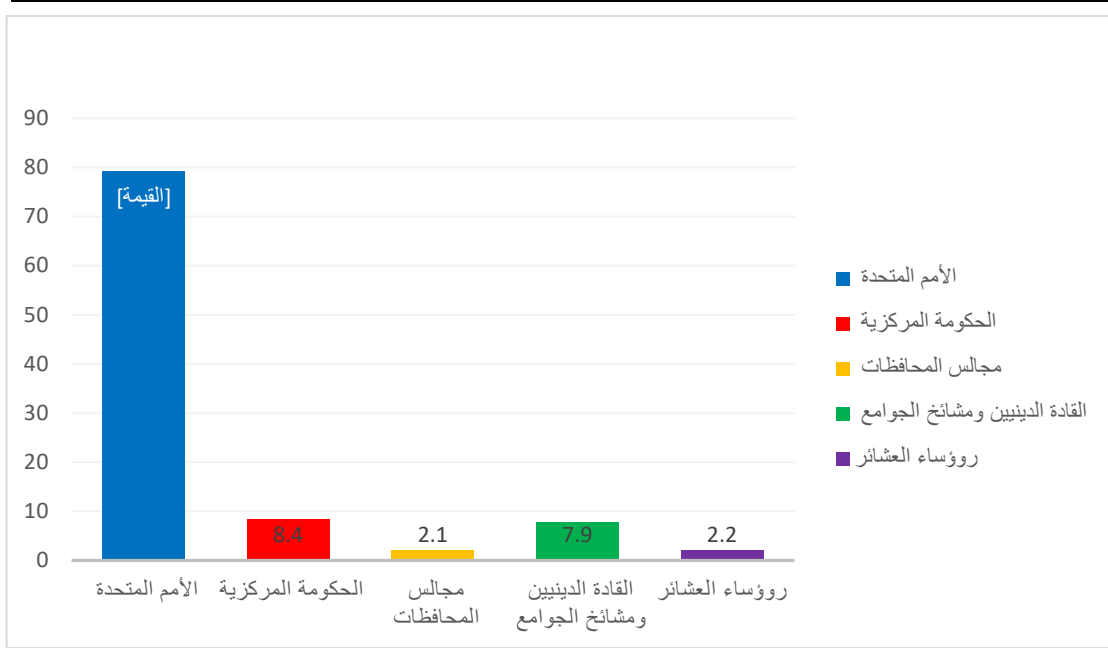




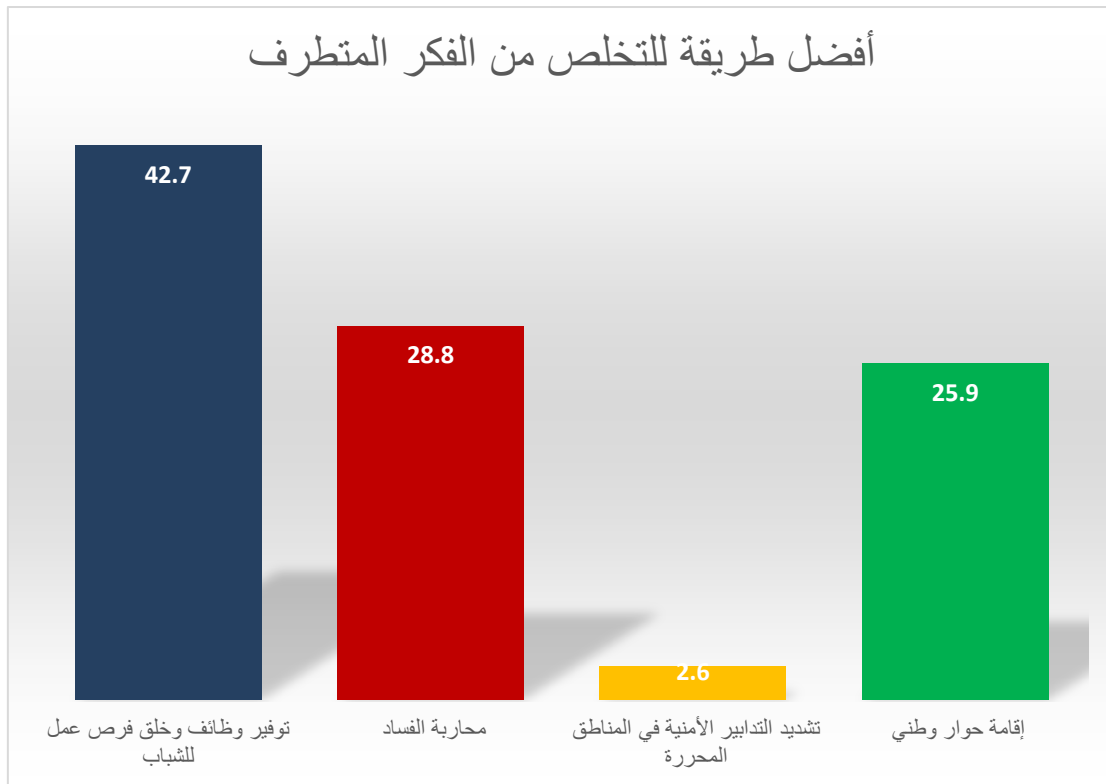








الجهة الأكثر موثوقية في توزيع التعويضات على المتضررين من اعمال الإرهاب هي



الهوامش

- ^{xi} باقر ياسين شخصية الفرد العراقي. دار اراس للطباعة والنشر ٢٠١٠ ص ٥٨
- ^{xii} كيث جرينت أستاذ القيادة العامة بجامعة وارويك ومؤسس ومحرر مشارك في دورية (ليدرشيب) ومؤسس ومنظم مشارك للمؤتمر الدولي لأبحاث القيادة
- ^{xiii} كيث جرينت مقدمة قصيرة جدا عن القيادة كلمات عربية للترجمة والنشر ٢٠١٢ ص ١٢
- ^{xiv} ولد عام ١٩٤٧ في جاردن سيتي ولاية ميتشغان وهو خبير قيادة ومتحدث ومؤلف معروف عالمياً، ألف أكثر من ٦٠ كتاباً، وبيعت من كتبه أكثر من ١٣ مليون نسخة وماكسويل هو أحد المؤلفين التي ظهرت أعماله ضمن الكتب الأكثر مبيعاً تبعاً لتقييم صحف نيويورك تايمز وول ستريت جورنال وبيزنس ويك وقد أطلق عليه موقع leadership gurus لقب "خبير القيادة الأول في العالم"، كما أن ماكسويل كان أيضاً واحداً من ٢٥ مؤلفاً وفناناً فقط تم وضع اسمائهم في قائمة شرف العام العاشر لمؤسسة امازون دوت كوم
- ^{xv} ادريس اوهلال محاضرة القيادة وصناعة القائد <https://www.youtube.com/watch?v=E9hpZbicBDM>
- ^{xvi} وتسمى أيضاً النظرية الموقفية ويعد الفريد فييلدر اول من كتب في موضوع القيادة الموقفية وهي اول محاولة جادة لمحاولة كشف العلاقة بين القيادة وخصائص القائد وبين التفاعلات والظروف من حوله وامتدت الدراسة من ١٩٥١ الى ١٩٦٧
- ^{xvii} قصي محبوبية مصدر سبق ذكره ص ٢٩٧
- ^{xviii} غوستاف لوبون. سيكولوجية الجماهير دار الساقى ١٩٩١ ص ١٩٠
- ^{xix} على الوردي شخصية الفرد العراقي بحث في نفسية الشعب العراقي في ضوء علم الاجتماع الحديث. دار ليلى - لندن ط ٢٠٠١ ص ٥٠
- ^{xx} أحد علماء الاجتماع العراقيين ومن الكفاءات المهاجرة ولد عام ١٩٣٦ حصل على الماجستير في علم الاجتماع من جامعة فرانكفورت ونال الدكتوراه بامتياز من جامعة برلين عام ١٩٧٤ ودرس فيها لديه أكثر من ٣٨ مؤلف في علم الاجتماع وعدد كبير من البحوث
- ^{xxi} ثامر عباس. تقديس الزعامة دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية. دار ومكتبة عنان ٢٠١٥ ص ١٢٥
- ^{xxii} على الوردي مصدر سبق ذكره ص ٥٨
- ^{xxiii} ثامر عباس مصدر سبق ذكره ص ٥٥٦
- ^{xxiv} ديفد باتريك. علم النفس السياسي أوضاع وافراد وحالات ترجمة ياسمين حداد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٥ ص ٢٧١
- ^{xxv} باقر ياسين مصدر سبق ذكره ص ١٠٧
- ^{xxvi} صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده. وزارة التعليم العالي جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ١٩٩٠ ص ٥٤٤
- ^{xxvii} ديفيد باتريك هوتون. مصدر سبق ذكره ص ٢٦١
- ^{xxviii} فلاديمير أورلاندو كي. الكتلة الانتخابية المسؤولة في التصويت الرئاسي. ١٩٣٦-١٩٦٠ بمساعدة ميلتون ج كامينغز. مقدمة بواسطة آرثر ماس. كامبريدج ما: ذي بلناب بريس ١٩٦٦. ص ١٢١
- ^{xxix} يعرف هذا التفسير للسلوك الانتخابي باسم مدرسة متشيعن ومن روادها انجوس كامبل و وارين ميلر ودانييل كاتس
- ^{xxx} صامويل فيليبس هنتنجتون (١٨ أبريل ١٩٢٧ - ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨) عالم سياسي امريكي، بروفيسور في جامعة هارفارد لـ ٥٨ عاماً، ومفكر محافظ. عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وأحد أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين أكثر ما عُرف به على الصعيد العالمي كانت أطروحته بعنوان صراع الحضارات
- ^{xxxi} طه حميد حسن العنبيكي. النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفها. كتاب منهجي لدى كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية ط ٢٠١٥ ص ٢٢
- ^{xxxii} عبد ربه عبد القادر العنزي صناعة الصورة السياسية في الحملات الانتخابية. مجلة الباحث الإعلامي العدد ٣٢ ص ٤٠
- ^{xxxiii} علم النفس" هو العلم الذي يدرس الوظائف العقلية والسلوك. ويهتم علماء النفس (السيكولوجيين) بدراسة الشخصية، العاطفة، السلوك، الإدراك، والعلاقات بين الأشخاص
- ^{xxxiv} ثامر عباس. مصدر سبق ذكره ص ٥٧١
- ^{xxxv} مصطلح في علم النفس ابتكر من قبل عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (1858-1917) ليشير إلى المعتقدات والمواقف الأخلاقية المشتركة والتي تعمل كقوة للتوحيد داخل المجتمع
- ^{xxxvi} تشارلز تيللي. الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤ المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ٢٠٠٥ ص ١٥
- ^{xxxvii} عبد الفتاح ماضي. مداخل الانتقال الى نظم حكم ديموقراطية. في محمد مالكي واخرون. لماذا انتقل الاخرون الى الديموقراطية وتأخر العرب. دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. علي خليفة الكواري. وعبد الفتاح ماضي (محرران) ط ١ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩ ص ٨٣
- ^{xxxviii} د. إلتصار إبراهيم عبد الرزاق و د. صفد حسام الساموك الاعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة. ٢٠١١ ص ٨٣

^{xli} جون جي مريشمير. لماذا يكذب القادة حقيقة الكذب في السياسة الدولية. المجلس الوطني للثقافة والفنون. ٢٠١٦. ص ٩٢
^{xli} المعهد الديمقراطي الأمريكي ndi استطلاع الرأي العام نيسان ٢٠١٧ ص ٥٨

قائمة المراجع

- ١- باقر ياسين شخصية الفرد العراقي. دار اراس للطباعة والنشر ٢٠١٠
- ٢- كيث جرينت مقدمة قصيرة جدا عن القيادة كلمات عربية للترجمة والنشر ٢٠١٢
- ٣- غوستاف لوبون. سيكولوجية الجماهير دار الساقى ١٩٩١
- ٤- على الوردي شخصية الفرد العراقي بحث في نفسية الشعب العراقي في ضوء علم الاجتماع الحديث. دار ليلي - لندن ط ٢
- ٥- ثامر عباس. تقديس الزعامة دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية. دار ومكتبة عدنان ٢٠١٥
- ٦- ديفد باتريك. علم النفس السياسي أوضاع وافراد وحالات ترجمة ياسمين حداد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٥
- ٧- صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده. وزارة التعليم العالي جامعة بغداد كلية العلوم السياسية ١٩٩٠
- ٨- فلاديمير أورلاندو كي. الكتلة الانتخابية المسؤولة في التصويت الرئاسي ١٩٣٦- ١٩٦٠ بمساعدة ميلتون ج كامينغز. مقدمة بواسطة آرثر ماس. كامبريدج ما: ذي بلناب بريس ١٩٦٦
- ٩- طه حميد حسن العنكي. النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفها. كتاب منهجي لدى كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية ط ٢. ٢٠١٥
- ١٠- تشارلز تيللي. الحركات الاجتماعية ١٧٦٨- ٢٠٠٤ المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ٢٠٠٥
- ١١- عبد الفتاح ماضي. مداخل الانتقال الى نظم حكم ديموقراطية. في محمد مالكي وآخرون. لماذا انتقل الآخرون الى الديموقراطية وتأخر العرب. دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى. علي خليفة الكواري. وعبد الفتاح ماضي (محرران) ط ١ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩
- ١٢- إ. تصار إبراهيم عبد الرزاق و د. صفد حسام الساموك الاعلام الجديد تطور الأداء والوسيلة والوظيفة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة. ٢٠١١

- ١٣- جون جي مريشمير. لماذا يكذب القادة حقيقة الكذب في السياسة الدولية.
المجلس الوطني للثقافة والفنون ٢٠١٦
- ١٤- عبد ربه عبد القادر العنزي صناعة الصورة السياسية في الحملات
الانتخابية. مجلة الباحث الإعلامي العدد ٣٢
- ١٥- المعهد الديمقراطي الأمريكي ndi استطلاع الرأي العام نيسان ٢٠١٧ ص
٥٨
- ١٦- استطلاع الرأي لمنظمة الحق لحقوق الانسان أيلول ٢٠١٧

٤-٤-٤- الدولة الفاشلة - تغول الفساد المالي والاداري - انعكاساته على الانتخابات المقبلة

م. د. زينب عبدالله منكاش

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

مفهوم ومظاهر الفساد الإداري والمالي

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته واهمها

١ . الفساد السياسي ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالأزلية أو كونه الأوحده أو الأعظم أو المنظر ، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية القومية لسبب أو أكثر فالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط ... وغيرها .

٢ . الفساد الإداري ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة

٣ . الفساد المالي ومظاهره ... الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية .

مظاهر الفساد:

- للفساد مظاهر كثيرة ومتباينة ومتعددة على سبيل المثال ما يلي :- • الرشوة . • اقصاء الكفاءات المؤهلة .
- المحسوبية . • التكسب من وراء الوظيفة العامة . • المحاباة . • استغلال الممتلكات العامة . • الوساطة على حساب الغير . • اساءة استخدام السلطة الرسمية . • استغلال النفوذ . • عدم المحافظة على اوقات الدوام الرسمي . • الاستيلاء على المال العام . • الابتزاز . • وضع الشخص المناسب في غير المكان المناسب . • التهاون في تطبيق الانظمة والتشريعات أو تطبيقها على البعض دون الآخر .

المحور الاول : الفساد الاداري والمالي في العراق

واقع الفساد في العراق

نشوء ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية

ان ظاهرة الفساد مستشرية في البنية المجتمعية وفي مؤسسات الدولة منذ نظم الحكم المتتابعة على العراق وتفاقمت هذه الظاهرة بشكل نوعي ابان النظام السابق حيث فتحت منافذ متعددة من الفساد وبصورة واسعة ، وبعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وقبل تشكيل أول حكومة عراقية انتقلت مظاهر الفساد الاداري والمالي المختلفة إلى كل مفاصل الدولة الجديدة ، ومنها مؤسساتها الحكومية حيث اتسمت هذه المرحلة التي شهدها العراق بأوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية غير مستقرة وبتزايد حالات الفساد التي تمثلت بفتح ابواب الانحراف في القيم الأخلاقية التي لم يعتد عليها المجتمع العراقي وبحالات الكسب السريع من خلال وسائل الفساد والمحافظة على المراكز الوظيفية باستخدام العنف في السلوك ، وقد ساعد على انتشار ظاهرة الفساد الانفلات الامني الذي حصل في الفترة اياها ، وغياب المساءلة والشفافية ، وضعف تطبيق القوانين حيث انه انتشر في البنى التحتية في مؤسسات الدولة واتسع في الجهاز الوظيفي وأخلاقيات العمل. فعلى مستوى مجلس النواب، الذي يقول البعض عنه انه مجلس منتخب والواقع إنه معين من قبل قادة الكتل السياسية الذين حصلوا على الكثير من الاصوات في الانتخابات ثم وزعوها على اتباعهم، وعليه فأن ولاء النواب الى قادتهم وليس الى الشعب الذي لا يمثلونه! ان الذين تم انتخابهم من قبل الناخبين لا يزيد على ٢٠ شخصاً فقط وهذه مثلبة كبيرة على العملية الديمقراطية في العراق . ولهذا السبب فاننا نرى كيف يسارع النواب في اصدار كل التشريعات التي تهم مصالحهم الشخصية ويتباطأون ويختلفون على التشريعات التي تهم الفئات الشعبية. وقد كشف مصدر نيابي عن بعض ما جرى في جلسة مجلس النواب في ٢٠١٢/٢/٢٤ والتي لم يسمح بنقلها للاعلام، من اجل رواتب النواب والحكومة وامتيازاتهم. فقد وقع اكثر من ٢٠٠ عضو على طلب شراء سيارات مصفحة لكل واحد منهم بواقع ٩٢ مليون دينار، وزيادة المخصصات لكل واحد مليوني دينار، وزيادة رواتب الحماية البالغ عددهم ٣٠ فرداً بمقدار ٣٠٠ الف دينار، لتصبح الزيادة في رواتب الحماية ٩ ملايين دينار لكل نائب، غالبيتها لا تسلم الى الحماية، والكثير منهم لا حماية لهم الا على الورق!! كما طالبت احدى الكتل السياسية المتنفذة بزيادة المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة رغم وقوف غالبية الشعب بالضد من هذا المطلب. ومن مظاهر الفساد الاخرى الظاهرة الغريبة والمحنة والتي اشار اليها البعض بالقول بأن اسيانا في فترة الطغيان السابقة هم اسيانا الآن في فترة الحرية الحالية ، ويشيرون بذلك الى ان الحيتان الكبيرة التي كانت تعمل في المقاولات وفي التجارة وغيرها خلال الثمانينات والتسعينات انتقلوا بسهولة من دون حساب من دهاليز عراق صدام حسين الى درابن العراق الجديد

أسباب الفساد في العراق

من الضروري الوقوف على الاسباب والعوامل المختلفة لظهور وانتشار الفساد في العراق بغية محاولة محاربته او التخفيف منه على الاقل . ومن اهم هذه الاسباب:

أ. الحروب والصراعات والحصاروفي العراق فأن الحروب المتعاقبة التي شنها النظام المباد لعقود من السنين، وما تبعها من حصار شامل أفقرت الناس وأعوزتهم ، حيث ان العراق ولحد اللحظة يمر بمرحلة انتقاله بكل ما تحمله من اضطرابات وتعثر في الاداء العام.

ب. انعدام العدالة الاجتماعية: ان التغيير أطاح بالنظام ولم يطح بالفساد، وأن الحكومات المتعاقبة غير جادة في محاربة الفساد بعد هروب مسؤولين كبار نهبوا ملايين الدولارات، (وكان قبلهم "الحواسم").
وفضلاً عن ذلك فقد مورس الفساد بشكل مشرعن من خلال تخصيص رواتب ضخمة وامتيازات خيالية للرناسات الثلاث والوزراء واعضاء البرلمان (الذي ليس لها نظير في العالم المتقدم او النامي)، ناهيك عن الايفادات لعواصم حول العالم لا ضرورة لها. كما ان المبالغة في تخصيصات الحماية كانت وسيلة مشجعة للفساد

ج. غياب المحاسبة والشفافية: وهو يعد احد الاسباب الرئيسية لظهور وادامة الفساد في العراق

د. الاحزاب السياسية والفساد: ان الاحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية اتجهت الاحزاب نحو العمل على تعظيم عوائدها الامر الذي دفع هذه الاحزاب الى التزاحم والمنافسة للسيطرة على اكبر قدر من المناصب، سواء التي تجلب لها الاموال أو تلك التي تحمي مصادر دخلها (وهم المسؤولون الحكوميون) ولهذا السبب فأن اغلبية العقود الحكومية في العراق اليوم تتضمن عنصراً من الفساد في مجال التجهيز وفي عمليات الدفع. وتستمر المنافسة المحمومة من قبل جميع الاحزاب للحصول على المناصب الرئيسية لتعظيم المنافع المالية. ولهذا فقد أصبح الفساد ضرورياً لاستمرار الوضع القائم في العراق.

د. جسامة التهديد الوجودي الذي يتعرض له العراق من قبل داعش وما يتطلبه ذلك من تركيز الاهتمام وتسخير كل الامكانيات لألحاق الهزيمة النهائية بهذا التنظيم مما قد يوفر البيئة المناسبة لانتشار ظاهرة الفساد.

هـ. كذلك ضعف الهوية الوطنية والتخندق المكوناتي كلها عوامل ساهمت وتساهم في عرقلة استكمال بناء مؤسسات الدولة ومن ضمنها المؤسسات الرقابية على أسس صلبة ومتينة بعيدة عن المحسوبية وقادرة على مواجهة آفات عديدة أصابت المجتمع العراقي وطفنت على السطح منذ التغيير ومن ضمنها آفة الفساد

٦. ان أحد أهم العوامل التي ساعدت على استفحال وتجذر ظاهرة الفساد المالي هو غياب الارادة والحزم من قبل المسؤولين التنفيذيين والتشريعيين في مواجهة وكشف الفاسدين وتطبيق القانون بعيدا عن التأثيرات الحزبية آخذين بنظر الاعتبار حجم التحديات التي قد تعترض طريق المتصدين لمعالجة هذا الوباء

وعلى الرغم من كون الفساد جريمة من الناحية القانونية بما تتضمنه من اعتداء على المال العام ناهيك عن عدم وجود أي مبرر أخلاقي يمكن أن يقوم عليه هذا المسلك الشاذ إلا أنه فيما يبدو لا زال يشكل مع آفة الارهاب عنصري تهديد لكيان الدولة العراقية.

اشكال الفساد السياسي في العراق

من اجل مواجهة الفساد الاداري والمالي في العراق لابد من التصدي للفساد السياسي اولا باعتباره اخطر انماط الفساد . وعلى الرغم من تعدد اشكال الفساد السياسي في العراق الا انها يمكن ان تنظم في ثلاث مجموعات:

١. اختطاف مؤسسات الدولة من خلال السيطرة على مراكز اتخاذ القرار بما يعرف عراقياً بالمحاصصة
٢. الفساد الكبير بما ينطوي عليه من نهب للمال العام واستحواذ على المناصب والوظائف والعقارات والأموال والامتيازات ، وممارسة الغش في إبرام العقود والصفقات وتهريب وغسيل الأموال وسرقة وتهريب النفط والآثار وقبل ذلك كله الفساد في الانتخابات بدأً من تزوير إرادة الناخب وإركابه قسراً سفينة المكونات التي لم تكن أبداً سفينة للنجاة إنما كانت سفينة الخراب المتجهة به صوب مثلث برمودا حيث دوامات الانقسام المجتمعي والكراهية والتصادم لينتهي به المطاف في عراقات متشرذمة متناحرة متحاربة .
٣. إعاقة جهود مكافحة الفساد وحماية الفاسدين وشرعنه وتقنين ممارسات الفساد لضمان استمرار تحقيق مكاسب خاصة أو فئوية ومنع المساءلة والشفافية في العمل الحكومي وعدم الإقرار بسيادة القانون والسيطرة على أجهزة مكافحة الفساد والتسبب في إضعاف القضاء والسلطة التشريعية مما يتسبب باستشراء الفساد بكافة أشكاله...

مظاهر الفساد السياسي في العراق:

١. تصدّر العراق دول العالم في الفساد ولعشر سنوات متتالية.. حيث ان فساد النخبة الحاكمة أو ما يعرف بالفساد السياسي كان العنوان الأبرز للفساد في العراق.
٣. اختطاف الدولة تحت ما يسمى بالمحاصصة كان القاطرة التي تجرّ قطار الفساد والهدر والتبديد وفشل الأداء الحكومي في العراق.
٤. تجاوزت خسائر العراق من جراء الفساد والهدر وتبديد المال العام مئات المليارات من الدولارات الأمريكية خلال السنوات العشر الماضية .
٥. الحكومة والطبقة السياسية قامت بحماية الفاسدين وإعاقة جهود مواجهة الفساد وتعطيل عمل هيئة النزاهة وإقامة بيئة مستدامة للفساد.

٦. صيغ الحكم في العراق لا تمت بصلة لمبادئ الحكم الصالح والإدارة الرشيدة وفقاً لكافة المؤشرات الدولية في هذا المجال .

المحور الثاني : الفساد المالي والاداري وانعكاساته على الوضع في العراق

الدولة العميقة والمال السياسي :-

حين نستعمل تعبير (الدولة العميقة) الذي طرأ على الساحة السياسية والاعلامية منذ سنوات فاننا لا نعني به دولة من نوع جديد ولا الدولة ذاتها التي نتحدث عنها وانما نعني شبكة منظمة من القوى المتنفذة التي لا تظهر على السطح بل تتحرك تحته اي في العمق وتُدعى احيانا دولة داخل الدولة، وعادةً ما ترفض ذلك الحكومة المعروفة الظاهرة للعيان لأنها لا تعترف بوجود قوى أخرى تهيمن على المواطنين سواها. !ولو أمعنا النظر لوجدناها الحاكمة الحقيقية غير المرئية في كثير من دول العالم ومن ضمنها العراق وإن اخذت أشكالاً مختلفة معقدة من العلاقات والمصالح خارج اطار القانون وقد يكون لها ارتباطات سرية مع جهات أجنبية واجهزتها الاستخبارية كما انها ليست أشخاصاً بعينهم فهؤلاء يتغيرون ويتبدل نفوذهم من مكان لآخر ومن زمان لزمان حتى لو ضمهم مجلس تحت رئاسة معروفة.. وهي تؤمن بأن المؤسسة العسكرية هي التي تحمي مصالح الدولة العليا فهي فوق مستوى القانون ولا يجوز ان تُفرض عليها رقابة مالية أو سواها... كما أن الدولة العميقة قد تتحالف مع المؤسسات والرموز الدينية في انتاج خطاب ديني يتغذى على سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويغذيها بانماط للتدين شكلائية ومظهرية لكنها شديدة المحافظه. وهذا ما بدى عليه حال الدوله العراقيه التي تاسست بعد سقوط النظام السابق ,ولهذا كان لابد من وجود وسيله تمكن الطبقة التي اتت خلال المدة من عام ٢٠٠٣ الى هذه اللحظة, فكان المال السياسي هو من انجح الطرق التي اتبعتهما تلك الفئة

المال السياسي ودوره في انتشار الفساد في الدوله العراقيه

تذهب ابرز التعريفات الواقعيه لمصطلح المال السياسي الى انه يعني تلك الأموال التي تُصَخ في أنشطة ومشاريع وواجهات سياسية، وأبرزها الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية، بهدف التأثير في السياسات والنتائج، ومن ثم إخراجها عن سياقها الطبيعي، وجعل المستخدمين للمال السياسي يؤثرون في الواقع السياسي بما لا يتناسب وتمثيلهم الحقيقي أو أوزانهم في العملية الديمقراطية. وهنا يلاحظ ان هناك اختلاف في طبيعة المجالات التي تغطيها حركة وانشطة المال السياسي حيث تختلف من بلد لآخر حسب ظروف وقواعد العمل السياسي، ومن مرحلة لأخرى، وفي المجمل تُشرع تلك الدول قوانين تجرّم أنشطة المال السياسي أو تحاصره وتقيدّه في أسوأ الاحتمالات. وتتنامى باطراد أهمية المال السياسي في البيئات المبتلية بالفساد السياسي المزمن، اذ يتحول ذلك المال الى نوع من الأسلحة الثقيلة غير المرئية، فتهدم وتعرقل بصمت , فلن يحتاج المال السياسي في الاستمرار بدورة الفتك والتخريب والاستحواذ سوى الى بيئة تضمنها عملية سياسية مهترزة الأركان، ودستور مهجور، وقوانين معطلة، ومصالح فئوية وحزبية ضيقة، وتدخلات خارجية مرحّب بها، بالإضافة الى أزمات مُرحلة من حكومة الى أخرى، أو من مجلس نواب

الى آخر، كما ان ما يخدم مالب المال السياسي وجود انتهازيين متنفذين، و"ديموقراطية" مشوهة، مع إرادة وطنية حقيقية مكبوتة، وإرهاب يتغذى على كل ذلك ليبيئ المسرح لهذا المال السياسي بأن يعاضد غول الفساد، فيسند كلاهما الآخر ويمدّه بسبل البقاء. وبعد المال السياسي من الناحية العملية اهم اداة لتحقيق مصالح الكيانات والجماعات السياسيّة المنخرطة في اللعبة السياسيّة وفي العراق تحديدا يتموضع مؤشر الفساد للسنوات الأخيرة في أدنى السلم، فحسب "مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٥" جاء العراق في المرتبة ١٦١ من ترتيب ١٦٨ دولة شملها المؤشر، وكانت المرتبة أدنى حتى من سوريا وهايتي وأوغندا.

ان حلقة الفساد اخذت بالاتساع في العملية السياسيّة القائم في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وكان للمحاصصة دور في توفير اجواء مشجعه لاستفحال المال السياسي في الحياة السياسيّة والعامه على حد سواء، ودائما ما تضبط "التوافقات" في الغرف المغلقة قواعد هذا الدور أو تقاطعاته بين الأطراف السياسيّة المتحاصصة. الا ان ما يثير الاستغراب هو تجاهل الفاعلين في العملية السياسيّة لدور المال السياسي التدميري في تغذية هذا الوضع المضطرب. ومن الاسباب المحركة لهذا التجاهل هو التغلغل المضطرد لدور المال السياسي في العملية السياسيّة وإدارة الدولة، ضمن دائرة الفساد العام الذي يكتوي بناه العراق والعراقيون. فحينما تنعدم الإرادة الحقيقية في عملية "الإصلاح" ومحاربة الفساد، وتغدو مجرد شعارات جوفاء يلوكها اللاعبون الفاعلون في العملية السياسيّة، حينها يمكن للمرء أن يتفهم ببساطة إحجام هؤلاء عن تسليط الضوء الكافي على ذلك الدور التخريبي للمال السياسي، خصوصاً وهم يمشغون شعارات غدت رائجة في هذه الفترة، ك"الحرب على الفساد" أو "تكريس عملية الإصلاح"، اذ ليس من مصلحتهم فتح النار على دور المال السياسي كأهم مرتكز يسند مواقعهم ويُقوّم أوزانهم في العملية السياسيّة.

بالإضافة الى المساهمة في استدامة تسلطهم على مفاعيل العملية السياسيّة، بواقع ان المال السياسي اخطبوط يمدّ أذرعه في كل أنشطة المفاصل السياسيّة والإدارية في الدولة، والأخطر في ذلك؛ ان هذا العامل له قدرة كبيره على التغلغل عبر الشقوق والثغرات والتصدعات التي يمكن أن تطل أي عملية سياسيّة فتية، مع الافتراض القائم بوجود الانتهازيين والفاستدين ومافيا السلطة. وكذلك المرتبطين بأجندات أجنبية، وفي هذه النقطة بالذات ستزداد الخطورة حينما تعمل الأنشطة الاستخباريّة الأجنبية على استثمار المال السياسي داخلياً لتكريس أهداف تلك الأجندات.

تأثير المال السياسي على العملية الانتخابية في العراق

١. شراء الأصوات في المواسم الانتخابية، وهذه الممارسة أصبحت تدار بشكل شبه علني وتشكّل أوضح مثال لتغوّل المال السياسي وتأثيره الكبير، حيث طالّت الشبهات والاثمات المتبادلة أغلب الكيانات السياسيّة المتنافسة، وبلغت ميزانيات حملات بعض الكتل والكيانات أرقاماً مهولة لم يعهدها الواقع العراقي، مثلاً تم انفاق مئات ملايين الدولارات ضمن الحملة الانتخابية النيابية لقائمة واحدة في ٢٠١٠، الامر الذي ادى الى صميم نزاهة العملية الانتخابية، وذلك للتأثير على النتائج، وبالتالي تتلاشى حقيقة الأوزان ضرب السياسيّة للجماعات والكيانات المنضوية ضمن العملية السياسيّة، مما يؤول الى أعطاب غاية في السلبية

تلازم هذه العملية، كما تؤسس هذه الممارسة الى انهيار الثقة بأية انتخابات، وبالتالي يصبح مصير العملية السياسية الناتجة عن الانتخابات سلمي الى ابعد الحدود.

٢. الهيمنة على وسائل الاعلام عبر تأسيس مؤسسات إعلامية بتمويل كبير، وفق معايير مهنية عصرية تضمن كسب المنافسة القائمة، بعد الاستفادة من فضاء الحرية والتشريعات القانونية المتساهلة والمليئة بالثغرات، بغية تشكيل الرأي العام وتشويه أو تطويع الحقائق بما يخدم الأطراف السياسية الممولة، ومن اهم الامور الثابتة حالياً هو أن تأثير الإعلام الفضائي الذي يُدار بمهنية عصرية أكبر من تأثير أغلب أنشطة الكيانات السياسية على الرأي العام

٣. شراء العديد من المقاعد سواء كانت نيابية او ضمن مجالس المحافظات باموال ما يطلق عليهم (رجال الاعمال) الذين تعاقدوا مع أطراف وكيانات سياسية، وهؤلاء بالذات ينطبق بشأنهم مصطلح "سياسيو الصدفة" لضحالة إلمامهم بالسياسة أساساً، وأُميتهم المشهودة في هذا الحقل! وبالطبع سيتم ضخ تلك الأموال التي اشتروا بها مقاعدهم و"صفتهم الرسمية مع الحصانة" ضمن المال السياسي، الذي يواصل دوره المشؤوم في الحياة السياسية، وايضاً سيتم الاستفادة من "المسددين" لأثمان مقاعدهم ومناصبهم في إدامة رفد الدورة الشيطانية المغلقة للفساد العام بأدوات المال السياسي

٤. ضمن تداول وتوظيف الصفقات التي تدار بالمال السياسي، وبلاستفادة من آلية المحاصصة البيغضبة، يتم استدعاء أعلام العهد الإجرامي البائد بعد ان يتم وتسويقهم على أنهم "سياسيون وطنيون" رغم ماضيهم الإجرامي، فيتم زجهم في مجلس النواب بوسائل انتخابية مشبوهة، أو في مفاصل الدولة ومراكز المسؤولية الحساسة، بعد ان يتم "تنظيف" ملفاتهم (عبر الرشاوى وتبادل المصالح). ولا داعي للتذكير بأن الأموال المنهوبة من قبل هؤلاء إبان السقوط في ٢٠٠٣ تشكل ذخيرة لا يستهان بها في المال السياسي الذي يجيد هؤلاء توظيفه واستثماره، كما لا داعي للتذكير أيضاً بأن المشهد السياسي الراهن يثبت ذلك بلا أدنى شك!

٥. شراء ذمم بعض المسؤولين وذوي القرار في مفاصل الدولة، وخصوصاً أولئك الذين يتبوأون مسؤوليات في المجال الاقتصادي والمالي، والمؤسسات التي تدر بالعائدات على ميزانية الدولة، كالموانئ وقطاعات النقل والإعمار والاتصالات والمصارف، وبالتالي الهيمنة على العقود الضخمة الممنوحة الى القطاع الخاص او المشترك مع القطاع العام؛ بل ويمتد التورط الى الاتفاق تحت الطاولة مع الشركات العابرة للقارات المتعاقدة مع الحكومة، بغية استيفاء أتاوات أو عمولات مشبوهة، الامر الذي من شأنه ان يقوض أي ..! (إصلاح اقتصادي) عمليه تنميه اقتصاديه حقيقيه .

٦. السيطرة على قرار السلطة القضائية في الملفات الكبرى وذات الأهمية القصوى في سلامة سير وديمومة العملية السياسية، وكذلك التغطية على ملفات الفساد السياسي الإداري الخطيرة، وذلك عبر دعم كوادرها بعينها من قبل أطراف سياسية لشغل المناصب بفعل المحاصصة أو جماعات الضغط "اللوبيات"

المتنفذة، وإرغام آخرين (ترغيباً أو ترهيباً) للخضوع لإملاءات تلك الأطراف وتحقيق رغباتها الفئوية والسياسية.

٧. لقد تم تأسيس واجهات بعناوين جذابه مثل منظمات الدفاع عن حقوق الانسان , او مراكز دراسات دراسات حقوقية وتنموية وغيرها لتكون منصات تبعد الشبهات عن "وماشابه ذلك لتكون منصات الفساد الذي تمارسه الأطراف السياسية الممولة في مجالات شتى، أو تلمّع صورة تلك الأطراف كلما سنحت الفرص . يضاف الى ذلك التغلغل في مجال أنشطة منظمات المجتمع المدني، عبر تأسيس واجهات تخدم أجندات وبرامج أحزاب أو أطراف سياسية بعينها، مما تفضي الى فقدان الثقة بأغلب أنشطة تلك المنظمات، في غياب الشفافية وهيمنة أجواء الفساد

اسباب فاعلية المال السياسي على الوضع السياسي العراقي

١. تنامي شعور قوي لدى الغالبية من الناس لاسيما الشريحة الوصلية في المجتمع، بأن ما يغدقه الحاكم من أموال، ليست من جيبه الخاص، وإنما هي من أموال الشعب، فالشريحة الواسعة التي تعفّ نفسها الاقتراب من هذا المال، لاعتقادها أنه مشوب بالحرام، في حين الشريحة المتزلفة هي الوحيدة التي ترى «الحياة فرص» فلا تجد غضاضة من الحصول على السيارات والعقارات والامتيازات من الحاكم». ٢. اختلاف الاهداف والغايات. وهذا الاختلاف يتجلى في صور متعددة؛ فاذا كان الحاكم يحمل طموحات سياسية مجنحة وأحلاماً كبيرة بالبقاء مدة أطول في السلطة، وبناء شخصية متعالية تفرض نفسها على الصعيد الداخلي والخارجي ايضاً، فان الباحثين عن حفنة من الاموال والامتيازات، إنما يريدون على الاغلب- التخلّص من عقد الحرمان فترات طويلة من الزمن، من السكن اللائق والسيارات الفارهة والمكاتب الفخمة، بل وايضاً من الطلّة الهية للشخصية التي تحمل اسم المدير العام او الرئيس او المحافظ او الوزير وهكذا... وربما يكون الكثير ممن وصلوا حديثاً الى أروقة الحكم، لم يلمسوا رزمة من فئة (١٠٠) دولار في حياتهم، وها هم يتلاعبون بمجموعة رزم وليس رزمة واحدة ٣. اختلاف الرؤى بحسب الانتماءات العشائرية والقومية والطائفية التي ربما تستفحل لأسباب عديدة، برغم أن تغييرها من قبل صاحبها، وهو ما قد يؤدي في لحظة ما الى التخلّي عن كل شيء ونفض اليد من ذلك الحاكم والتنكر فوراً مما أعطى وأغدق.

٤. اصبحت بعض الدول العربية مصدراً لأموال صفقات الفساد السياسية والتجارية، كعمولات على المناصب وتغطية السرقات , وكذلك اصبحت تشكل مكاناً مناسباً بين سياسيين ورجال اعمال . كما اثبتت بعض المصادر العراقية الموثوقة ان بعض المسؤولين والسياسيين يمولون داعش بالأموال المسروقة من ثروات الشعب العراقي، كما تشير دلائل الى تلقي سياسيين ونواب عراقيين أموالاً من بعض الدول العربية ومن منظمات معينه لارباك العمليه السياسييه وجعلها متخبطه من اجل خدمة مصالحهم الخاصه .

تداعيات انتشار الفساد في العراق على المشهد العراقي خلال المرحله الانتخابيه السابقه ٢٠١٤-٢٠١٨

لقد نجح المال السياسي ومنذ ٢٠٠٣ في توجيه دفعة الكثير من الفعاليات السياسية والأمنية، وضخّت دول إقليمية أموالاً طائلة لإدامة زخم الفوضى والاعمال المسلحة، وموّلت تلك الدول، أحزاباً عراقية، وجماعات ضغط، لتخريب العملية السياسية ان هذه الحالة الشاذة التي نراها منتشرة في العراق من دون ان تكبح بشكل فعال هي التي تقف مع جملة عوامل اخرى، وراء تمزق البلاد وزجّه نحو مستنقع الازمات والاضطرابات السياسية والاجتماعية، وتجعل من الأفق السياسي ضيقاً حرجاً لا يكاد يُرى فيه الأمل بالاستقرار.

والطامة الكبرى ان من يدفع الثمن وحده هو الشعب العراقي، سواءً من استفاد من تلك العطايا والمال السياسي او لم يستفد وكان من المتعفين. والنتيجة واحدة وهي هدر المال العام والثروة الوطنية، لاسيما تلك التي تتسم بالمحدودية مثل النفط والغاز. الامر الذي الى استثناء العديد من التداعيات الواضحة على المشهد السياسي والتي من اهمها:

١. ضياع وهدر مئات المليارات من الدولارات الأمريكية خلال الفترة التي سبقت تلك الانتخابات وما لحقها.
٢. هناك ما يقارب الستة ملايين مواطن معرضين لانعدام الأمن الغذائي و٥,٧% من السكان ليس لديهم ما يكفي من الطعام يوم واحد، ارتفاع معدلات البطالة والأمية حيث تعدّت نسبة ٢٥% للبطالة ونسبة ٢٠% للأمية من سكان المدن وترتفع في الريف لتبلغ نسبة ٥٠%، حصة الفرد في الدخل القومي الإجمالي في العراق هي الأقل من بين كل دول المنطقة رغم أنه بلد نفطي، عدم حصول أي تقدم في توفير الخدمات الأساسية للمواطن العراقي على الرغم من مرور سنوات على الغزو الأميركي للبلاد.
٣. تضرر قطاع الاستثمار بسبب امتناع الشركات العالمية من التعامل في العراق حتى أن البنك الدولي وصف العراق بأنه بلد طارد للاستثمار، فكانت الساحة مكشوفة للشركات غير الرصينة والوهمية لتتهب بمساعدة الفاسدين الحكوميين موازنات العراق الهائلة.
٤. فشل الأداء الحكومي في إدارة الدولة لمجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.
٥. تقويض الثقة بين الطبقة السياسية العراقية وبين الشعب العراقي.
٦. على الرغم من أن العراق يحتل المرتبة التاسعة عالمياً في الثروة الطبيعية وتقدر بـ ١٦ ترليون دولار فقد كان ترتيبه ضمن البلدان التي تحتل المراتب العشر الأولى من بين الدول الأكثر فشلاً من بين ١٧٧ دولة في العالم وكان يحتل التسلسل الرابع.
٧. بسبب الفساد تمكنت المجموعات الإرهابية (داعش) من احتلال أجزاء واسعة من العراق.
٨. الفساد وما يقوم عليه منهج المحاصصة من انعدام تكافؤ الفرص تسبب في هجرة نسبة كبيرة من الكفاءات العراقية وأدى إلى هجرة الشباب العراقي إلى الدول الأوروبية.

٩. الفساد ونظام حكم المكونات تسبباً بتقويض المواطنة وإشاعة الانقسام المجتمعي في العراق.

١٠. فساد الطبقة السياسية في العراق لم يكن ممارسات فردية أو حالة مقطوعة الصلة عن مسبباتها فقد إستغل الأميركيان حقيقة وجود طامحين للسلطة والثروة الى جانب تنوع ديموغرافي

وفي محاوله من بعض الفئات المختلفه من ابناء الشعب العراقي لمواجهة استثناء الفساد انتفض الشعب في مظاهرات عام ٢٠١١ و ٢٠١٣ و آب ٢٠١٥ والتي كان من نتائجها إطلاق رئيس الحكومة حُزْمَة إصلاحات لمحاربة الفساد تبعه في اليوم التالي رئيس مجلس النواب فأعلن من جانبه حُزْمَة إصلاحات أيضا تقدم بها إلى البرلمان من بينها: إحالة ملفات الفساد إلى القضاء (فوراً) ومحاسبة وملاحقة الفاسدين وسراق المال العام وممن أثرى على حساب الشعب العراقي واسترداد ما بذمته من أموال ولكن وبعد أن استردت الطبقة السياسية أنفاسها عادت إلى التسوية والمماطلة فلم يتمخض عن تلك الحُزْم استرداد مال أو حبس لأحد كبار الفاسدين أو الخروج من ربة المحاصصة فاستمرت المواجهة سجّالاً.

بعض الاستشهادات عن دور المال السياسي في انتشار الفساد في العراق

لقد ذكر احد المسؤولين في الحكومه العراقيه وتحديد في دائرة هيئة النزاهه ان الوزراء عموما غير جادين في مكافحة الفساد بل و احيانا يعتقدون ان خير تعامل مع الفساد هو التغطيه عليه وتصل حالتهم في معظم الاحيان الى ابداء حمايتهم للموظفين الفاسدين . وهنا سوف اقوم باستعراض بعض الشواهد على سبيل المثال لا الحصر

١. قيام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي عن اعلانه في اجتماع مع المحافظين بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢ بان عام ٢٠٠٨ سيكون عام محاربة الارهاب والمفسدين من الموظفين والمسؤولين الحكوميين ، ولم يتحقق ذلك بل على العكس فقد زاد الفساد وانتشر.

٢. كما انه عاود و اعلن في المؤتمر الثالث لأعمار البصرة في يوم الاربعاء ٢٠٠٧/١٢/١٢ بأنه وجه الدوائر المعنية بالنزاهة ومحاربة الفساد بكشف قضايا الفساد حتى وإن كانت في مكتب رئيس الوزراء الا انه بعد ذلك بايام اقال رئيس هيئة النزاهة في وقتها بعد ان فضح عبر وسائل الاعلام واحدا من كبار المسؤولين في مكتبه.

٣. صدور ٤٠٨٢ امر استدعاء بحق مطلوبين هيئة النزاهة خلال عام ٢٠١٠ بينهم ١٩٧ بدرجة مدير عام وما فوق , مقابل ٣٧١٠ امر في عام ٢٠٠٩ بينهم ١٥٢ بدرجة مدير عام وما فوق . واستنادا الى مصادر عراقية موثوقة في سلك القضاء بان عدد المحالين الى المحاكم في عام ٢٠١٠ بلغ ٢٨٤٤ في ٢٣٢٢ دعوى تنطوي على فساد تصل قيمته الاجماليه الى ٣١ مليار دولار.

٤. تصاعد اعداد الموقوفين بدعاوى الفساد بشكل مطرد على مدى السنوات الماضية ففي عام ٢٠٠٦ مثلا لم يزد العدد عن ٩٤ فيما بلغ في عام ٢٠٠٧ ١٤٧ وارتفع الى ٤١٧ في ٢٠٠٨ , ثم تزايد ليصل الى ١٦١٩ في عام ٢٠٠٩ , بينما بلغ ١٧١٩ خلال ٢٠١٠ غالبيتهم من وزارات البلديات والداخليه والصحة.
٥. اصدر القضاء ١٠١٦ حكما في عام ٢٠١٢ بحق متهمين بينهم ١١٠ بدرجة مدير عام وما فوق ٨٤٥ مرشحي الانتخابات بتهمة تزوير شهاداتهم مقابل ٢٩٦ حالة في عام ٢٠٠٩.
٦. قيام السلطات العراقية في عام ٢٠٠٩ باصدار مذكرة اعتقال بحق وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني اثناء محاولته مغادرة البلاد اثر دعاوى فساد.
٦. كشف احد المسؤولين في ايلول عام ٢٠١٥ عن وجود سرقات بعشرات المليارات في مشاريع محافظة , مؤكدا ان هذه السرقة اشترك فيها اسماء كبيره من المحافظه
٧. كشفت اللجنة الماليه النيابيه عن تورط العديد من المسؤولين في مجلس محافظه بغداد في قضية سرقة اراضي الدوله وبيعها الى المواطنين
٨. تم ادخال ما يقارب ال ٢٠٠ طن من المواد الغذائيه والتمور والدقيق الفاسده بقيمة ال ١٠٠ مليار دينار أي ما يعادل نحو ٩٠ مليون دولار والتي كانت مخصصه لقوات الجيش والشرطه والحشد الشعبي
٩. قضية الفضائيين التي ظهرت في منتصف عام ٢٠١٤ والتي تني وجود منتسبين وهميين في دوائر الدوله وخاصة في القوات المسلحه , فقد كشف رئيس الوزراء العراقي في تشرين الثاني / ٢٠١٤ عن الغاء ٥٠ الف وظيفة لمنتسبين فضائيين فقط في وزارة الدفاع
١٠. كشفت اللجنة الماليه النيابيه عن وجود ٥٤١٩ موظف بدرجات وكيل وزير ومفتشين عموميين ومدراء عامين يتقاضون رواتب عاليه جدا تتقل الموازنه الماليه العامه للدوله دون ان يكون لهم عمل , هذا فضلا عن ملفات عناصر الحمايا الوهميين للمسؤولين في الدوله ومجلس النواب.

انعكاس الفساد في المال السياسي على تجربته الانتخابيه القادمه وكيفية مواجهه تلك الانعكاسات

واستكمالاً لما تم ذكره , لا بد لنا ان نشير الى ان هنالك الكثير من الاحصائيات الصادرة عن المنظمات العالمية المعنية بشؤون النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري تشير الى ان العراق يحتل الصدارة بنسبة الفساد بين دول العالم ولعدة سنوات متتالية على الرغم من وجود الكثير من الدوائر الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات التي يفترض ان تعمل جميعها على مراقبة الاداء الحكومي في المجالات المالية والادارية.

ويحتل العراق هذه المراكز المتقدمة في مجال انتشار الفساد على الرغم من ان ما يتم تناوله بالتدقيق والتحقيق من قبل هيئة النزاهة لا يصل في احسن الاحوال ولدى اكثر المتفائلين الى نسبة (٥%) من حالات

الفساد المالي والاداري والمبني الموجود فعلاً في دوائر الدولة . ان المشكلة الاساسية التي ادت الى استشراف الفساد في العراق هي نظام المحاصصة المتبع في البرلمان والحكومة الذي سبب ضعف الدور الرقابي لمجلس النواب بسبب المساومات المتبعة في علاقات الكتل البرلمانية التي تجعلها متفاهمة اتفاقاً أو ضمناً على عدم محاسبة المفسدين من أي طرف لأنه يعرض المفسدين من الأطراف الاخرى للمساءلة ايضاً وكذلك الحماية التي توفرها الاحزاب الحاكمة للمفسدين المنتمين اليها قد ساعد - اضافة الى عوامل اخرى - على شيوع ثقافة ارتكاب الفساد ومحاربة النزاهة والنزيميين والمخلصين وممارسة هذه الثقافة في واقع العمل الوظيفي في دوائر الدولة العراقية وبشكل كبير جداً طويلاً وعرضاً من دون رادع قانوني ولا رقابي، فنهب المال العام وانتشر الفساد بصور متعددة كالسرقة والرشاوى والاحتيال والاختلاس والهدروم من خلال المشتريات والعقود الوهمية أو غير السليمة، ولم يجد المفسدون من يردعهم فصاروا مثلاً يحتذى من قبل الكثير من الموظفين الأدنى منصباً أو مسؤولية حتى تحول العراق الى بؤرة للفساد المالي والاداري تترع على عرش الفساد العالمي .

وهنا يمكننا القول بأنه لا بد من اخذ الحذر اكثر في هذه المرحلة التي تشهد حراكا شعبيا باتجاه الاصلاح الشامل وذلك نتيجة نشاط وتمدد اذرع المال السياسي اكثر من ذي قبل . خصوصا مع احراز العراق النصر تلو الاخر في معركته ضد الارهاب المتمثل بداعش الذي ما اطل في عمره حتى هذه اللحظة سوى مسانده من قبل الفساد والفاستدين ودواعش العملية السياسية .

وعليه فاصبح لزاما ان تتخذ هذه اجراءات تعد توصيات انتخابيه لا بد من الاخذ بها كمحاولة من اجل التقليل من اثر الفساد والفاستدين على العملية الانتخابيه القادمه:

اولا : ابعاد المال السياسي عن مسار العملية السياسيه لانه الطريق الاوحد لبناء الدوله الصالحه , ولانقاذ البلاد والشعب من الخسارة الفاده والسقوط في معضلة الافلاس والفقر التي تهدد العديد من البلاد.

ثانيا : مطالبة السلطات التشريعيه والتنفيذيه بالاقتصاص من جميع الفاستدين الذين نخروا بناء الدوله ومؤسساتها .

ثالثا : ضرورة التنبيه الى ضرورة ابعاد من يحاولون تسلق المناصب بطرق غير مشروع به غية تحقيق مصالحهم الشخصيه.

رابعا : التشديد على ضرورة ان تتعامل الكتل والاحزاب السياسيه بمنتهى الشفافيه مع الانتخابات التشريعيه القادمه بغية تجنب عدم وصول أي نائب اليها يكون عمله السياسي مبطن بالفساد وسرقة اموال الشعب.

خامسا: ضرورة تحري الدقه وتمحيص الاسماء قبل الشروع بالتصويت فعلامه الصبح التي يضعها الناخب في المكان الخطأ قد تضع طالحاً في مكان الصالح

سادسا: التشديد على ضروره لجوء الناخبين من المكونات السني والشيوعي الى اللجوء للانتخابات لتجنب الوقوع في نتاج خاطئ من جديد .

سابعا: مطالبة السلطات الثلاث بتفعيل دورها في مكافحة بعض السياسيين الذين قاموا سابقا باستغلال نفوذهم في السلطه السياسيه والاعتماد على المال الفاسد من اجل البقاء في السلطه من اجل عدم تكرار هذا الخطا في المرحله القادمه.

ثامنا: وجوب قيام الجهاز الحكومي بمتابعة الفساد الاداري والمالي السياسي من اجل انتاج مؤسسات دوله مدنيه بعيدة عن المحاصصات السياسيه والابتزاز من اجل السيطرة على السلطه.

تاسعا: الالتزام بتنفيذ قانون الاحزاب رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ الذي تمت المصادقه عليه من قبل رئيس الجمهوريه السيد فؤاد معصوم الذي من المؤمل ان يضع حدا لاستغلال المال السياسي في العمليه الانتخابيه القادمه من خلال استناده على مبادئ جديده في تاسيس الاحزاب واهمها ((تاسيس دائرة الاحزاب التي ترتبط بمجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتختص الهيئه القضائيه المختصة بالبت بكل ما يتعلق بشؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية))

عاشرا: تفعيل قوانين الرقابه الماليه والنزاهه وذلك لان بعض الاموال الموظفة سياسياً تأتي أحياناً من شخصيات سياسية يشغلون مناصب حكومية هامة ويقومون باستغلال المال العام

احد عشر: نشر الوعي السياسي بين الطبقات الفقيره في المجتمع التي تم شراء اصواتها في الانتخابات السابقه وذلك من اجل تجنب الوقوع في هذه المعضله مره اخرى من خلال عقد المؤتمرات , او تاسيس منظمات مجتمع مدني , او حتى اللجوء الى الوسائل الاعلاميه بشتى اشكالها وتوظيفها بشكل ايجابي على العكس مما قامت به من دور سلبي سابقا.

اثنا عشر: تفعيل دور القضاء وحمايه استقلاله وتفعيل دور مؤسسات الرقابه ((هيئه النزاهه , المفتشون العامون , ديوان ارقابه الماليه))

المصادر باللغه العربيه

١. علاء حافظ عبدالكاظم، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٢٢ كانون الثاني، ٢٠١١
٢. موقع عراق الغد على شبكة الانترنت ليوم ٢٦/٢/٢٠١٢ مقالة بعنوان : (الفساد في العراق... الشفافية غائبة والكبار مشاركون)
٣. أ.د. قاسم حسن صالح، دوافع السلوك المنحرف للشخصية غير النزيهة، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٣٤ شباط، ٢٠١٢

, الدوله العميقه, صحيفه الرأي ٤. د. زيد حمزة

٥. عباس البغدادي , توحش المال السياسي " فساد وفساد " , كتب بتاريخ : ٢٠١٦-٠٨-٢١

٦. من أجل الحفاظ على المناصب والامتيازات , ترجمة: سناء البديري , عن صحيفة « ذا مورننك تليغراف البريطانية».

٧. موسى فرج , العبادي ومعركته مع الفساد , هل أن العبادي غير قادر على مواجهة الفساد ام انه غير جاد في ذلك..؟

الحوار المتمدن-العدد: ٥٧٠٤ - ٢٠١٧ / ١١ / ٢٠

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=579917>

٨. جريدة الصباح , سياسيون: المال السياسي أخطر أنواع الفساد
الثلاثاء ٢٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٥ - ١٠:١٤

٩. العلاقة بين المال السياسي والفساد السياسي , صحيفة الايام , العدد ٧٨٤٤ , اكتوبر / ٢٠١٠

• www.alayam.com/alayam/Variety/423321/News.htm

١٠. علي المولوي , منظمة الشفافية الدولية: دراسة حالة لتقييم الفساد في العراق, ٢٠١٧/٤/١٧
عقيل جبر , مكافحة الفساد المالي في العراق ... الى أين ؟ صحيفه كتابات , صحيفة إلكترونية شاملة مستقلة ,
الأربعاء ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧

١١. نضال العلبيان، الفساد الاداري والمالي في العراق وآثاره الاقتصادية، جريدة النهار (البغدادية) العدد ٣٤
شباط ٢٠١٢. وكذلك، علاء حافظ عبد الكاظم الاثار السلبية للفساد على الاقتصاد والاستثمار، جريدة
النهار، العدد ٢٢ كانون ثاني، ٢٠١١

١٢. الفساد في العراق ... الاسباب وسبل المعالجة

١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ , على الموقع

<http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-13-54-53/news/870>

١٣. محمد رحيم , كشف حساب عن الفساد في العراق

في أبريل ١٠ , ٢٠١٧ , على الموقع

<https://yallairaq.com>

١٤. ٢٥٠ مليار دولار خسارة العراق من الفساد وصفقات سرية , على الموقع

<http://furatnews.com/furatnews>

الفساد السياسي ١٥. محمد نبيل الشيمي
الحوار المتمدن-العدد: ٤٠٨٧ - ٢٠١٣ / ٥ / ٩ - ١٦:٢٥

١٦. مصطفى العبيدي , صور وأشكال من الفساد المالي والإداري في العراق, بغداد , القدس العربي , ٢٠١٥ ,
على الموقع

www.alquds.co.uk/?p=277591

المصادر باللغة الانكليزية

1. Adebisi[a], . J. F *Canadian Social Science Vol. 9, No. 1, 2013, pp. 65-70
2. Wheelen, Thomas, L., & Hunger, J. (2000): Strategic management, 7ed, prentice– Hall, inc., Printed in the United states of America.
3. 6) OECD, Private Sector Development in the Middle East and North Africa, Supporting Investment
4. 4) Jeffrey Coonjohn: Corruption in Post-Conflict Environment An Iraqi Study Case

5 .Reuters, Iraq's anti-corruption czar: the job so tough they won't let you quit. Reuters (Apr 7, 2017) <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-corruption-idUSKBN1751VV>

http://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=4023

6 .Measuring corruption in Iraq: between perceptions and reality, Open Democracy (Oct 25, 2010) <https://www.opendemocracy.net/ali-al-mawlawi/measuring-corruption-in-iraq-between-perceptions-and-reality>

٥- التعاطي الدولي والاقليمي والعربي مع الانتخابات العراقية ٢٠١٨

٥-١- التعاطي الدولي مع الانتخابات العراقية المقبلة عام ٢٠١٨

١.م.د رياض مهدي الزبيدي/جامعة واسط

م.د الاء طالب خلف/ جامعة النهريين

المقدمة:

بعد التغيير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بسقوط النظام السابق وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري الى نظام سياسي ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال اجراء الانتخابات التي يحق فيها التنافس بين الاحزاب السياسية الموجودة، وعليه تشكل الحكومات بناءً على مخرجات العملية الانتخابية، وقد شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام ٢٠٠٥ وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه.

وقد تخلل هذه التجربة على مدار العمليات الانتخابية السابقة صراع وتنافس محموم لأجندات الدول الاقليمية والدولية بغية التأثير بمخرجاتها بما ينسجم ومصالحها، وكان للولايات المتحدة الامريكية الجانب الاكبر من هذا التأثير كونها دولة احتلال لغاية عام ٢٠١١، ولها ثقلها ونفوذها الفعلي بما تمتلكه من قوات عسكرية وقواعد وحضور على مختلف المستويات مع استمرار هذا النفوذ بشكل واخر بعد الانسحاب الكامل لجنودها.

وعلى صعيد اخر كان لروسيا دورها وحضورها الفاعلين بشكل مباشر وغير مباشر في الساحة العراقية وما افرزته العملية الانتخابية بما يضمن مصالحها القديمة الجديدة في العراق والمنطقة، مع محدودية هذا الدور قياسا بالولايات المتحدة الامريكية.

كما ان للمملكة المتحدة ايضا دور لايمكن اغفاله في الشأن العراقي ولاسيما في الانتخابات السابقة وطريقة تشكيل حكومة الدكتور العبادي ونشاطها المقبل الذي سيتزامن مع الاستحقاق الانتخابي القادم بما يتواءم ومصالحا في العراق والمنطقة.

ومع اقتراب موعد اجراء الانتخابات العراقية التشريعية والمحلية لعام ٢٠١٨ انطلق التنافس واحيانا الصراع المحموم بين الدول المذكورة وغيرها لتأمين مصالحها وتنفيذ اجنداتها في العراق من خلال رسم خارطة سياسية

جديدة تحقق مصالح كل طرف في الفترة المقبلة، بما تحمله المرحلة القادمة من صراع محموم في منطقة الشرق الاوسط على المستوى الاقليمي والدولي والذي يعد العراق نقطة الارتكاز فيه.

من هنا سوف يتم تناول كيفية تعاطي كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة مع الانتخابات العراقية السابقة، وما هي الادوار والاستراتيجيات التي من الممكن ان توظفها هذه الدول للتأثير في نتائج الانتخابات المقبلة لضمان ان تكون مخرجاتها في صالحها، وذلك من خلال الاتي:

اولا: النفوذ الامريكي والتعاطي مع الانتخابات العراقية المقبلة لعام ٢٠١٨

تأرجحت السياسة الامريكية تجاه العراق بين التدخل العسكري المباشر كما حصل عام ٢٠٠٣، باحتلالها للعراق والابقاء على قواتها وقواعدها فيه، وبين فك الارتباط بشكل كامل والانسحاب بدون الابقاء على اي جندي امريكي كما حصل في عام ٢٠١١، واستمر هذا التأرجح بحسب التوجهات وتغير الاستراتيجيات المتبعة في العراق والمنطقة، الا ان ذلك لا ينفي ثبات المصالح والاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في العراق، كما لا ينفي استخدام الاخيرة لنفوذها في تكريس هذه المصالح، من خلال التأثير بشكل مباشر وغير مباشر وبكل الطرق والوسائل في مخرجات العملية الانتخابية التي تفرز الطبقة الحاكمة التي تحدد مصير العلاقة بين البلدين، ومع وصول الرئيس دونالد ترامب وعودة الولايات المتحدة بقوة الى العراق مع اقتراب الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠١٨، لابد من تشخيص كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع الانتخابات السابقة والانتخابات المقبلة وذلك من خلال ما يأتي:

المصالح الامريكية في عراق ما بعد داعش :

دون الغوص والاسهاب في تحديد المصالح الامريكية في العراق والتي لا تكفي مجلدات لسردها، حدد تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق (*) برئاسة السفير السابق ريان كروكر هذه المصالح بالاتي^(١):

اولا: حرمان الجماعات الارهابية في العراق من الملاذ الآمن يقلل من العمق الاستراتيجي للمجموعات المرتبطة العاملة في سوريا ويحد من قدرتها على تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

ثانيا: دعم الولايات المتحدة للحكومة العراقية سيقبل في نهاية المطاف من تعرض العراق للنفوذ الاقليمي ولاسيما الايراني اذ يحد من قدرة ايران على بسط نفوذها في الشرق الاوسط.

ثالثا: من شان اعادة طرق التجارة الرئيسة بين الاردن والعراق الى العمل ان يساعد على تعزيز الاقتصاد الاردني ومن ثم استقرار هذا الحليف المعرض للخطر للولايات المتحدة.

رابعا: توفير امكانيات تصدير النفط والغاز في العراق وتحديث اقتصاده يمكن ان يطلق محركا جديدا وقويا للنمو الاقتصادي الاقليمي والعالمي مما قد يقوض من نفوذ الايديولوجيا المتطرفة بين الشباب في الشرق الاوسط.

فضلا عما ذكره التقرير السابق توجد مصالح اخرى للولايات المتحدة في العراق منها انه يضم خامس أكبر مخزون نفطي في العالم. ومن مصلحة الولايات المتحدة ان لا تقع هذه الثروة في أيدي نظام مناهض للغرب ومدعوم من إيران، ومن جانب اخر سيصبح العراق الغني بقيادة المعتدلين اقتصادا قويا اذ يمكن للشركات الأمريكية أن تتنافس على فرص متكافئة، وقد أعلنت شركة الهندسة الأمريكية العملاقة جنرال إلكتريك عن توقيع صفقة بقيمة (١,٤) مليار دولار أمريكي لتطوير قطاع الكهرباء في العراق، وهي واحدة من بين عدد من الصفقات الضخمة التي تخدم الولايات المتحدة في مختلف القطاعات كالدفاع والطاقة^(١١).

ان ما تقدم يدل ان الولايات المتحدة الامريكية كقوى عظمى في العالم بل تكاد تكون الاقوى لها مصالح واستراتيجيات عاملة في المنطقة عموما وفي العراق خصوصا، وانها تسعى لتحقيق هذه المصالح تارة بالوسائل العسكرية وتارة بالوسائل الاقتصادية والسياسية وغيرها.

التعاطي الامريكي مع الانتخابات السابقة:

كان للولايات المتحدة ادوارا متفاوتة في الانتخابات السابقة في الاعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤، وذلك بحكم ما تمتلكه من نفوذ حينها، ففي انتخابات عام ٢٠٠٦ لعب السفير الأمريكي زلماي خليل زاد دورا محوريا في اختيار ودعم المالكي بصفته مرشح الكتلة الاكبر ليصبح رئيس الوزراء، وهذا الدور نابع من ان الولايات المتحدة هي القوة الفعلية الحاكمة بوصفها دولة احتلال وتملك من القوة ما يمكنها من التدخل في شكل وجوه العملية الانتخابية ومخرجاتها، اما في انتخابات عام ٢٠١٠ فقد كانت الولايات المتحدة اقل حزما اذ انتظرت نتيجة المفاوضات التي لم يبرز منها أي بديل للمالكي، غير أنه من وجهة نظر خصوم المالكي، بدت واشنطن وكأنها تتخلى عن المعارضة، بخلقها انطباعا دائما بأن الحكومة الأمريكية تدعمه بشكل ثابت لا يتأرجح^(١٢).

وعلى صعيد اخر اثرت الكثير من الشبهات والاعتراضات الصريحة في بعض الاحيان من قبل الكثير من الاحزاب السياسية والشخصيات المهمة بالعملية الانتخابية فضلا عن منظمات المجتمع المدني حول دور بعثة الامم المتحدة (يونامي) في العراق ولاسيما مكتب المساعدة الانتخابية ومدى هيمنة الاجهزة المخبرانية ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية على موظفيها وذلك للدور السلبي لبعض اعضاء البعثة في بعض القضايا ولاسيما السياسية منها، فعلى سبيل المثال ابدى البعض من السياسيين العراقيين قلقهم من الدور الذي قام به بعض اعضاء البعثة العاملين مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في انتخابات عام ٢٠١٠، وبالتحديد في ما يخص مسألة المبعدين عن الانتخابات بسبب قانون المسائلة والعدالة، اذ عارضت السيدة (ساندرا ميتشل)

تطبيق هذا القانون مما أدى إلى أن تتهم البعثة وبعض شخوصها بعدم الحيادية وبالانحياز إلى طرف على حساب الأطراف الأخرى.

كما نارت الشكوك حول آلية اختيار الموظفين العاملين في البعثة ومدى حياديتهم واستقلالهم بالعمل، فبالرغم من عدم التثبت من هذه القضية إلا أن احتمال ارتباط بعض الموظفين بأجهزة مخابراتية دولية، سواء للموساد الإسرائيلي أو إلى (CIA) الأمريكية، أو غيرها كان أمر مدار جدل، وعلى سبيل المثال تم اعتماد برنامج الكتروني للعد والفرز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، ولم يطلع على آلية عمله وتقنية استخدامه إلا أشخاص معدودين من المفوضية ومن البعثة، وهو ما أثار غضب بعض الكتل التي شككت بالأرقام الناتجة، وما يفهم من هذه العملية هو أن هنالك مخطط معد يقضي بعدم فوز أي كتلة بفارق كبير، وبالتالي ابقاء الجميع بحاجة الجميع، لتستمر حالة المحاصصة ويبقى العراق بلد ضعيف وعرضة لخطر التفتت والتقسيم (xli).

أما انتخابات عام ٢٠١٤ فإن حالها كان مختلفا عما سبق، وذلك بسبب اختلاف النفوذ الأمريكي في العراق، إذ انسحبت القوات الأمريكية بشكل كامل من العراق عام ٢٠١١، وفقا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ (xli)، إلا أن النفوذ السياسي بقي مستمرا، فبالرغم من انسحاب القوات الأمريكية إلا أن دور السفارة الأمريكية بتعداد موظفيها الهائل الذي شكل سابقة في التمثيل الدبلوماسي حيث أكد المتحدث باسم السفارة الأمريكية في العراق مايكل مكليان أن عدد موظفي سفارة بلاده يقارب الخمسة عشر ألف موظف وبنيات ومساحات شاسعة في المنطقة الخضراء (xli)، وهو ما يعني استمرار النفوذ وقدرة التأثير في مجريات الأحداث، وهو ما حصل فعلا في انتخابات عام ٢٠١٤، فبينما يرسخ مقاتلو تنظيم داعش الإرهابي قبضتهم على غرب العراق ويعلنون خلافة إسلامية ويهددون بحرب أهلية جديدة طالبت واشنطن مجددا بأن يشكل قادة العراق حكومة شاملة تضم الأقليتين السنية والكردية، إذ فازت كتلة المالكي بفارق عدد المقاعد، إلا أن النفوذ الأمريكي كان واضحا بمنع حصوله على ولاية نائبة كرئيس للوزراء وذلك لعلاقته الوطيدة مع إيران ومن خلفها روسيا، مستغلة الرفض الحاصل من أطراف شيعية مثل التيار الصدري فضلا عن الأكراد والسنة. ويذكر في هذا الصدد كين بولوك المسؤول السابق في البيت الأبيض والمخابرات المركزية الأمريكية وخبير الشؤون العراقية (أعتقد أنه أي المالكي- يجد صعوبة بالغة في كشف أغوارنا لأننا نأتي أمورا كثيرة لا تبدو له متسقة، أظن أنه يرانا مبعث إحباط شديد ويجد صعوبة بالغة في معرفة ما يدور بخلدنا)، وذكر بولوك الذي التقى المالكي وأطلع المسؤولين الأمريكيين في وقت لاحق على نتائج زيارته أن رئيس الوزراء العراقي بدأ منشغلا تماما بفكرة تهميش معارضييه السياسيين بعد انتخابات نيسان ٢٠١٤، وقال إن المالكي لم يبد اهتماما يذكر بالمصالحة أو التنمية الاقتصادية (xli).

كما تجدر الإشارة أن القوى السياسية مع كل انتخابات تبدأ حراك مكوكي لاستجداء الدعم من القوى الخارجية الإقليمية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة لدعم فرصها أثناء تشكيل الحكومة، وهو ما ساعد واشنطن على تمرير اجنداتها وفرض إملائها باستغلال هذا السلوك.

التعاطي الأمريكي مع انتخابات عام ٢٠١٨:

ان المتابع للمتغيرات الحاكمة في المنطقة والعراق مع وصول ترامب للسلطة يلاحظ التغير الكبير في توجهات السياسة الخارجية الامريكية حيال المنطقة عموما والعراق خصوصا، اذ اصبحت منطقة الشرق الاوسط من اولويات الاستراتيجية الامريكية من جديد، والعراق محور هذا التوجه، ويمكن تحديد ابرز النقاط التي تعمل الولايات المتحدة على تنفيذها لضمان اجراء الانتخابات بما يتواءم والمصالح الامريكية في الفترة القادمة وهي:

اولا: تعزيز التواجد الامريكي في العراق من خلال التحالف الدولي:

اذ بادرت الولايات المتحدة الى تعزيز قيادتها للتحالف الدولي الذي شكلته مع احتلال تنظيم داعش لأجزاء من سوريا والعراق والذي يتكون من (٦٨) دولة لغرض محاربة وانهاء تنظيم داعش الارهابي ، وقد اكد هذا التحالف تضامنه مع العراق وساهم في جميع معارك التحرير التي خاضتها القوات الحكومية العراقية مع فصائل الحشد الشعبي، كما ان هنالك دعوات من مراكز قريبة من صناعات القرار في الولايات المتحدة تدعو الى ان يتم تمديد عمل هذا التحالف لسنتين مقبلتين لضمان استقرار العراق والمنطقة^(xli) -كما يدعون-، الا ان الهدف الاساس -بحسب تقدير الباحث- هو لضمان مواجهة الاطراف العراقية ولاسيما فصائل الحشد الشعبي التي يحسب ولائها لإيران في الفترة القادمة، وذلك لصعوبة قيام مواجهة بين هذه الفصائل مع التحالف الدولي الذي يضم مجموعة دول وليس الولايات المتحدة فقط، كما انه يمثل خطوة استباقية لمنع جهات تنتمي للحشد الشعبي من خوض الانتخابات ومن ثم ان تكون رقم في المشهد السياسي المقبل.

ومن جهة اخرى تهدف الولايات المتحدة الى الحد من عدم الاستقرار الاقليمي الذي يشكله العراق للمنطقة بسبب وجود مساحات غير خاضعة للحكومة الاتحادية التي تشكل عمقا استراتيجيا للمتطرفين في البلدان المجاورة للعراق وسيما سوريا من جانب، ومن جانب اخر تمثل طرق امداد من خلال تصدير المقاتلين العراقيين من وسط العراق وجنوبه الى سوريا والذي تنظمه جهات عراقية لها علاقات وطيدة بايران مما يؤدي الى تفاقم الصراع في سوريا حسب وجهة نظر الولايات المتحدة^(xli).

كما ان التوجهات الجديدة لإدارة ترامب تعمل على استمرار تواجد قوات امريكية في العراق لتقديم المشورة العسكرية من خلال المستشارين العسكريين فضلا عن استمرار تدريب القوات العسكرية، وهذه المهمة ستكون طويلة الامد حسب التصريحات الامريكية التي تذكر بان هنالك قبول عراقي بهذا الشأن من قبل حلفائها الاكراد والمكون السني وكذلك الحال بالنسبة للحكومة الحالية مع وجود رفض ومعارضة من بعض الاطراف الشيعية والحشد الشعبي، اذ ان هذا التوجه الامريكي يسعى الى مواجهة النفوذ الايراني على المشهد الامني في العراق بشكل عام^(xli).

ثانيا: دعم اجراء الانتخابات في موعدها المقرر ٢٠١٨:

اذ اعلنت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد، دعم واشنطن للانتخابات العراقية المقرر اجراؤها في العام ٢٠١٨، فيما أشارت الى أن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) ستساهم بمبلغ يصل الى ثلاثة ملايين دولار امريكي في صبغة مساعدات تقنية ومالية للحكومة العراقية. مبينة أن الوكالة ستقوم باشارك

شركاء من المجتمع المدني العراقي والمنظمات المحلية لدعم الرقابة على الانتخابات وتسجيل الناخبين والتواصل مع الفئات المهمشة^(xli).

الا ان هذا الدعم لن يكون بدون مقابل، اذ تسعى الولايات المتحدة الى ربط هزيمة التطرف في العراق بشكل طويل الامد بالتغلب على فشل الدولة العراقية في كسب ثقة ودعم قطاعات واسعة من الشعب، وان ذلك سيضمحل جهود الولايات المتحدة للمساعدة في صياغة اتفاق جديد لتقاسم السلطة والانتقال الى حكومة فاعلة^(xli)، وذلك بالطبع سيكون من خلال ايجاد حالة التوازن بين الكتل الفائزة واعادة السيناريوهات القديمة في الانتخابات السابقة اذ يبقى كل طرف بحاجة الطرف الاخر لتشكيل الحكومة ومن ثم تشكيل حكومة توافقية معتدلة. كما ان هنالك نوع من الدعم لرئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي للفوز في الانتخابات القادمة، اذ فسر تقرير صادر عن معهد بروكنغز الامريكي اسباب دعم واشنطن لخطوات بغداد في نشر قواتها في محافظة كركوك والمناطق المختلف عليها وذلك لاعتماد الولايات المتحدة لاستراتيجية تقضي بمساعدة رئيس الوزراء حيدر العبادي على ترسيخ السلطة وكبح النفوذ الايراني^(xli)، هذا من جانب، ومن جانب اخر هو وجود تيارات سياسية جديدة فضلا عن التيارات السياسية المعروفة بمعارضتها للنفوذ الايراني في العراق مثل القائمة العراقية بزعامة الدكتور اياد علاوي، والتيار الصدري بقيادة السيد مقتدى الصدر، وهو بالضد تماما من المشروع الذي يتبناه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي المدعوم من ايران وروسيا في تبني مشروع الاغلبية السياسية^(xli).

ويمكن القول انه ثمة ملامح عامة لعدد من المشروعات السياسية لبعض القوى والتكتلات الحزبية بدأت في الظهور على ساحة المشهد السياسي العراقي، والتي تستخدمها تلك القوى كبرامج للتسويق الانتخابي. نشير فيما يلي إلى أهم تلك الملامح لتتضح صورة الحراك السياسي الحالي وهي:

- مشروع التسوية السياسية، والذي يروجه رئيس التحالف الوطني السيد عمار الحكيم المستقيل من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، أحد مكونات التحالف الوطني، وهو المشروع الذي يستهدف تحقيق مصالحت تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والمذهبية، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين مكونات المجتمع، وتحديدًا بين المكون الشيعي والمكونين السني والكردي.

- مشروع الأغلبية السياسية الخاص بتكتل دولة القانون الذي يتأهله نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية، والذي يستهدف من خلاله حصر تداول العملية السياسية بين القوى الشيعية التقليدية، والحفاظ على تحالفاته مع القوى الدينية المتشددة منها، الأمر الذي يقضي على آلية التوافق التي جرى العمل بها سابقا وكذلك منذ تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة في عام ٢٠١٤ وحتى الآن، ويعتمد الغالبية السياسية البرلمانية المأمول تحقيقها من جانب ائتلاف دولة القانون خلال الانتخابات القادمة.

- مشروع التيار الصدري المعنون باسم الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، وهو على النقيض من مشروع المالكي، ويرفض السيد مقتدى الصدر وفقا لهذا المشروع نظام المحاصصة الطائفية ويطالب بحكومات غير حزبية، ويعارض الصدر عودة نوري المالكي إلى منصب رئيس الوزراء عبر الأغلبية السياسية الحزبية، التي يسعى الأخير للحفاظ على وجودها كألية لحسم القرارات البرلمانية، ويرى الصدر أن إقرار قانون جديد

للانتخابات، وتشكيل مفوضية جديدة لها، من شأنه وضع حد لتطلعات المالكي وحلفائه داخل التحالف الشيعي للحصول على عدد كبير من مقاعد البرلمان خلال الانتخابات القادمة.

- مشروع الدولة المدنية وهو المشروع السياسي للكتلة الوطنية العراقية التي يترأسها الليبرالي إياد علاوي، ويطالب المشروع ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والإصلاح، كما يدعو إلى تشكيل حكومات تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة الحزبية، ويطالب بكسر سيطرة الأحزاب الدينية على السلطة.

- مشروع رئيس الوزراء حيدر العبادي، والذي يسعى إلى الاستمرار في السلطة عبر حسم نتيجة الانتخابات القادمة، التي من المحتمل أن يخوضها من خلال تحالف جديد خارج تحالف ائتلاف دولة القانون أو خارج التحالف الوطني. ويستند العبادي في ذلك إلى النجاحات التي حققتها حكومته في مواجهة تنظيم الدولة، على الرغم من تراجع ملفات داخلية مهمة كالمصالحة الوطنية، ومحاربة الفساد^(*)، وتطبيق الإصلاحات السياسية والإدارية. كما يستند إلى دعم القوى الخارجية كالولايات المتحدة وبريطانيا، وهو الدعم الذي تنظر إليه طهران بعين الريبة والشك، مخافة أن يؤدي تقارب العبادي وواشنطن إلى الإضرار بخارطة النفوذ والسيطرة الإيرانية في العراق خلال ترتيبات مرحلة ما بعد داعش وما بعد الانتخابات القادمة.

- مشروع القوى السنية، والذي بدأ بتشكيل تحالف سني جديد لتمثيل المحافظات السنية المستعادة من سيطرة تنظيم الدولة تحت مسمى تحالف القوى الوطنية العراقية. قدمه رئيس البرلمان سليم الجبوري، ويسعى من خلال هذا التحالف إلى ضم معظم القوى والأحزاب السنية العراقية في مشروع سياسي جامع استعدادا لمرحلة ما بعد القضاء على تنظيم الدولة. يستهدف المشروع أيضا تجاوز سياسات الاحتقان الطائفي ومواجهة سياسات التغيير الديموغرافي التي تنتهجها بعض القوى الشيعية في بعض المحافظات السنية-كما يرون-. وقد جاء في بيان تأسيس التحالف السني الجديد أن مستقبل المحافظات السنية المحررة من داعش مرهون بمدى قدرة ذلك التحالف على التفاعل مع تحديات المرحلة الجديدة.

- مشروع عشائر غرب الأنبار، ويمثله تحالف لعدد من القوى السنية التي لم تشارك في التحالف السني السابق ذكره، ويقوم المشروع على وثيقة تستهدف ضمان السلم الأهلي بين مكونات المجتمع العراقي، وإعادة تأهيل أبناء العشائر السنية ودمجهم في الحشد العشائري، على أن يدمج الأخير في الجيش الوطني العراقي^(ال١١).

ومن جانب اخر بينت الولايات المتحدة موقفها في اكثر من موقف حيال الحشد الشعبي الذي تعتبره جزءا من النفوذ الايراني في العراق يجب حله او تفكيكه، ومن ثم فان اي محاولة من قبل الفصائل المكونة له في الاشتراك في الانتخابات المقبلة سيكون غير مرحب به، كما ستعمل الولايات المتحدة بكل الوسائل الى منعه او التقليل منه، وقد صرح وزير خارجية الولايات المتحدة ريكس تيلرسون في اللقاء الذي دار بين الملك سلمان والدكتور حيدر العبادي وبحضوره في المملكة العربية السعودية بالقول (حان الوقت لتعود الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران الى ديارها)، وهو ما دعا رئيس الوزراء العبادي للدفاع عن الحشد الشعبي في لقائه مع وزير الخارجية الامريكي الذي دار بعد يومين في بغداد^(ال١٢).

ثالثا: تشجيع اعادة العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي:

تتضمن التوجهات الجديدة للإدارة الامريكية التركيز على اعادة العراق الى امتداده العربي وتحسين العلاقات العراقية الخليجية وذلك لمواجهة النفوذ الايراني داخل العراق وتحقيق نوع من التوازن، وبالفعل حصل ذلك اذ يمكن عد عام ٢٠١٧ عام عودة العلاقة بين العراق والمملكة العربية السعودية نتيجة لعدد من الزيارات والاتفاقات المبرمة بين البلدين اذ عدت زيارة عادل الجبير وزير خارجية السعودية هي الاولى لمسؤول سعودي بهذا المستوى منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وذكر (فهد الناظر) الباحث في المجلس الوطني للعلاقات العربية الامريكية الزيارة في اطار انفتاح دبلوماسي مكثف للقيادة السعودية ولفت الى ان السعودية تعتبر العراق دولة مهمة في كل من العالمين العربي والاسلامي، والتعاون مع العراق في انتاج النفط مهم لاستقرار اسواق النفط، والقيادة السعودية اعربت عن دعم كبير لجهود الحكومة العراقية في طرد داعش (xli).

وفي حزيران زار رئيس الوزراء حيدر العبادي السعودية وجرى مباحثات مع الملك سلمان بن عبد العزيز واتفق البلدان على تأسيس مجلس تنسيقي للارتقاء بعلاقتهم الى المستوى الاستراتيجي. كما التقى ولي العهد محمد بن سلمان بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في تموز ٢٠١٧، في خطوة سعت فيها المملكة الى تعزيز نفوذها في العراق ومحاولة ايجاد توازن اقليمي مع ايران (xli).

وعلى صعيد اخر زار السيد مقتدى الصدر دولة الامارات العربية المتحدة، وقد اوليت هذه الزيارة اهتمام واسعا اذ ذكره صحيفة الخليج الاماراتية في افتتاحيتها إن (الجولة التي يقوم بها زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر في المنطقة، وآخرها الزيارة التي التقى خلالها القيادة الرشيدة في الإمارات، تكتسب أهمية استثنائية، لأنها تؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات التي تربط العراق بمحيطه الإقليمي والعربي، وترى الصحيفة أن الزيارة حملت إشارات مهمة تعكس الرغبة في إيجاد أرضية مشتركة لتفاهات حول الدور الذي يجب أن يلعبه العراق في المستقبل، وقد عكس الاهتمام الذي وجده مقتدى الصدر في الدولتين (السعودية والإمارات) رغبة في استثمار الانفتاح الذي يقوده تجاه أشقائه والتصورات التي يحملها لإعادة العراق إلى محيطه العربي والإسلامي، وتضيف الخليج أن بعض القوى الإقليمية ليست راضية عن أي تقارب بين العراق ومحيطه العربي، وستعمل بكل ما تملك على إفشاله^(xli) - والمقصود من ذلك ايران بطبيعة الحال-

رابعا: الدعم الاقتصادي وضمان استقرار تدفق النفط والغاز:

اذ افرزت السنوات الثلاث السابقة عجزا كبيرا في موازنة البلد التي كانت تعتمد بشكل شبه كامل على الواردات النفطية، وبعد الانخفاض في اسعار النفط واحتلال تنظيم داعش لمناطق من العراق وسيطرت اقوات البيشمركة التابعة لمسعود بارزاني على حقول نفط كركوك تدهور الوضع الاقتصادي للبلد، الا ان الولايات المتحدة تدعم وبشكل كبير برنامج الاصلاحات التي اطلقها رئيس الوزراء حيدر العبادي وساعدت الحكومة في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي وحصل اتفاق مدته ثلاث سنوات والذي سيحصل العراق من خلاله على ما مجموعه (١٥،٦) مليار دولار.

ومن جانب اخر تعمل الولايات المتحدة على ضمان مصالحها المتمثلة باستمرار تدفق النفط العراقي في الاسواق العالمية الذي يصل الى (٤،٥) مليون برميل يوميا، وان تظل الاسعار مستقرة نسبيا، وذلك لان عدم استقراره يؤدي الى هزة في اسواق النفط التي من شأنها ان تضر بالاقتصاد العالمي، كما تعمل الولايات المتحدة

على ان يقلل العراق اعتماده على واردات الغاز الايرانية وذلك من خلال مزيد من الاستثمارات في هذا المجال بحيث يمكن ان يكون العراق مصدرا كبيرا للبلدان التي تعاني نقص الغاز في المنطقة عن طريق تطوير احتياطياته الكبيرة من الغاز غير المستغلة وكذلك استيعاب كميات كبيرة من الغاز المصاحب الذي يهدر الان^(٣)، وعليه تركز التوجهات الجديدة لإدارة ترامب جهدها لدعم الحكومة الحالية وكذلك وصول حكومة جديدة منتخبة تعمل مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي على المدى الطويل قادر على دعم عراق قوي اقتصاديا، قادر على تحقيق الاستقرار الامني ضمن حدوده، ويتمتع بعلاقات جيدة مع جيرانه العرب، وقادر على تحجيم النفوذ الايراني فيه وفي المنطقة.

ثانيا: الدور الروسي في التعاطي مع الانتخابات العراقية المقبلة لعام ٢٠١٨

عند الحديث عن الدور الروسي في الانتخابات العراقية المقبلة عام ٢٠١٨، لابد لنا من توضيح التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية والاقليمية الخاصة بتوجهات السياسة الخارجية الروسية بشكل عام، ومن ثم الدور التقليدي لروسيا في العراق، وما هي المصالح التي تعمل على تأمينها وضمان تحققها من خلال التأثير في رسم شكل الخارطة السياسية التي ستنتجها الانتخابات القادمة وسنتطرق لذلك من خلال ما يأتي:

التوجهات الروسية الجديدة في منطقة الشرق الاوسط:

لاشك ان السياسة الروسية في الشرق الاوسط والانشطة الروسية في المنطقة بعد مايو ٢٠٠٠ على وجه الخصوص حين تولى فلاديمير بوتين رسميا السلطة في روسيا تستحق الكثير من التوقف والمراجعة وتقييم طريقة تعامل الاطراف المختلفة معها، سيما مع التطور الاخير عام ٢٠١٥ المتعلق بالتدخل العسكري الروسي في سوريا التي تشارك العراق حدوده الجغرافية، فضلا عن الخطر الثاني المتمثل باحتلال داعش للأراضي العراقية والسورية معا.

تاريخيا لم يحظ الشرق الاوسط باهتمام روسيا لذاته، بقدر ما استخدمته روسيا للحصول على مكاسب محتملة ضد الغرب، او لتحسين الوضع الداخلي الخاص بها، وفي عهد بوتين ركزت روسيا في المقام الاول على الدعم السياسي والدبلوماسي لحلفائها الرئيسيين عبر الاسلحة والطاقة والتجارة والسلع، وقد سعى بوتين الى استعادة روسيا لدورها كقوى عظمى في سياق تجديد الصراع الصفري المضاد للغرب في منطقة الشرق الاوسط فضلا عن استعادة النفوذ السياسي، اذ سعى الى نقل روسيا الى مرحلة ووضع المنافس للولايات المتحدة وهيمنتها المزعومة من خلال التركيز العالي على المصالح التجارية الروسية والاسلحة والطاقة

(النفط والغاز) والمبيعات فضلا عن السلع ذات التقنية العالية مثل المفاعلات النووية^(١١). وبهذا الصدد يمكن الإشارة الى بعض هذه الجوانب مع بلدان مختلفة في منطقة الشرق الاوسط:

ففي الجانب السياسي عارضت التدخل الدولي في ليبيا حيث وصف بوتن قرار مجلس الامن الخاص بالحالة الليبية بقوله (ان هذا القرار معيب، انه يسمح بكل شيء ويشبه دعوات الحملات الصليبية في العصور الوسطى)^(١٢). كما عارضت روسيا ما سمي بثورات الربيع العربي وعدتها مخططا غربيا لتقسيم المنطقة، بما حمله من فقدان للنفوذ السياسي بسبب الخسائر المادية المترتبة على الاطاحة بالحلفاء التقليديين لروسيا، وهو ما دعا بوتن الى كتابة مقال في فبراير ٢٠١٢ قدم لموقع روسيا السنوي ورد فيه (يبدو انه مع الربيع العربي وكما هو الحال في العراق بدأت الشركات الروسية في فقدان حصصها السابقة التي حافظت عليها لعقود طويلة، خاصة مع حرمانها من العقود التجارية الكبيرة في المنطقة)^(١٣).

اما الجانب العسكري: عقدت روسيا مع مصر لأول مرة على الاطلاق مناورات عسكرية بحرية مشتركة قبالة ميناء الاسكندرية، وقد سمية بمناورات جسر الصداقة^(١٤). وعلى صعيد اخر هي بيع روسيا لأسلحتها ومنظوماتها المتطورة للعديد من بلدان الشرق الاوسط كإيران وتركيا وبلدان الخليج العربي فضلا عن العراق، وعلى سبيل المثال نجد ان مبيعات السلاح الروسي الى سوريا وصلت الى قرابة (٤,٧) مليار دولار بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، وتشير تقارير الى ان الشركات الروسية استثمرت ما يصل الى (٢٠) مليار دولار في سوريا منذ العام ٢٠٠٩^(١٥)، وكذلك الحال على صعيد الملف النووي الإيراني حيث تعد روسيا من اهم الداعمين للبرنامج النووي الإيراني، اذ ساعدت الشركة الروسية الحكومية (اتموستري) الإيرانيين على اكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٤ اعلنت الشركة الروسية المملوكة من الدولة (روساتوم) عن توصلها لاتفاق مبدئي يقضي ببناء وحدتين نوويتين جديدتين، كما تم الاتفاق على انشاء اربع وحدات ذرية اخرى في مواقع اخرى لم يتم تحديدها^(١٦).

وفي الجانب التجاري: شهد عام ٢٠٠٧ صعودا سريعا للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي الروسي الاردني، وفي عام ٢٠١٣ استضافة عمان الاجتماع الاول للجنة الروسية الاردنية الحكومية لتنمية التجارة والاقتصاد والتعاون التقني العلمي، الذي رحب فيه الملك عبد الله بما اسماه (الحدود الجديدة) للشراكة الثنائية، وبالفعل وقعت الاردن في عام ٢٠١٥ اول صفقة مع موسكو لبناء محطة للطاقة النووية بقيمة (١٠) مليار دولار^(١٧)، وعلى الصعيد الخليجي التقى الامير محمد بن سلمان مع بوتن بعد المنتدى الاقتصادي الدولي في بطرسبرغ ووقع (٦) اتفاقيات من ضمنها اتفاقية تعاون نووية تنص على معاونة روسيا لبناء (١٦) محطة طاقة ذرية في السعودية، وشملت الاتفاقيات الاخرى التعاون الفضائي وتنمية البنية التحتية والسلاح الروسي، وفي عام ٢٠١٥ التزمت السعودية باستثمار (١٠) مليارات دولار في روسيا وهي الاتفاقية الكبرى مع المملكة حتى اليوم^(١٨).

وعلى صعيد اخر نجد ان العلاقات التجارية الروسية التركية قد تضاعفت خلال الفترة السابقة للخلاف الروسي التركي في سوريا، اذ التقى بوتين و اردوغان (١٠) مرات بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، وفي نفس العام اصبحت روسيا اكبر شريك تجاري لتركيا، وفي عام ٢٠١٤ وصلت التجارة المتبادلة قرابة الـ (٣٣) مليار دولار، واصبحت تركيا القبله الاولى للسياح الروس^(١١).

ومما تقدم يمكن القول ان لروسيا مجموعة دوافع لتوجهها الى منطقة الشرق الاوسط بشكل عام - والعراق جزء من هذه المنطقة- تنبع من سعيها وراء تحقيق مصالح ومكاسب متنوعة سياسيا واقتصاديا وامنيا، فضلا عن فرص خفض الضغط والتأثير الغربي عليها، وزيادة الشعور العام بانها قوة عظمى، وكذلك سعيها للانتفاع من النزاعات القائمة وحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

السياسة الروسية تجاه العراق حتى انتخابات عام ٢٠١٤:

في تقرير نشر للدكتورة ايلين لوكو نشر على موقع مجلة فورن بوليسي اشارت فيه الى (ان روسيا كدولة عظمى أثار اهتمامها بالشرق الاوسط عدد كبير من الباحثين والمراقبين الذين تيقنوا ان المصالح العظمى لروسيا هي من تحدد هذا التدخل خاصة بعد ان استعملت جميع وسائلها الدبلوماسية والاقتصادية وحتى العسكرية في سبيل المحافظة على تلك المصالح ، وفي منطقة الخليج العربي تحديدا، والتي يحتل العراق فيها اهمية كبيرة بالنسبة لروسيا بسبب اهميته الاقتصادية كونه سوقا مهما للصادرات الروسية ولاسيما الاسلحة الروسية)

، وازافت لوكو ان (المصالح الروسية لم يقتصر وجودها في دول الخليج ، بل انتقلت بعد عام ٢٠٠٣ بالتحديد الى العراق ، والذي ارتبط مع روسيا الاتحادية بعلاقات استراتيجية)^(١٢). اذ تعود العلاقات الروسية العراقية الى عقود طويلة ومرت بمراحل تعاون وخلاف على حد سواء، وقد سعى الرئيس بوتين لتوسيع النفوذ الروسي في العراق سواء قبل عام ٢٠٠٣ او بعده، اذ عمل على دعم العلاقات التجارية الروسية وتطويرها.

وفي ديسمبر عام ٢٠٠٣ اخبر الرئيس بوتين وفدا عراقيا زائرا لروسيا انه على استعداد لشطب الديون الروسية المستحقة على بغداد وكانت (٨) مليار دولار، وازاف بوتين (نأمل بشدة في ان تبني روسيا علاقات طيبة مع القيادة الجديدة في العراق)، وقد ركزت روسيا بعدها على استعادة ما فقد ولم ينفذ من عقود في العراق، اذ اصبح الامر اكثر اهمية مع ارتفاع اسعار النفط^(١٣).

ان ما عزز من طبيعة السياسة الروسية الجديدة تجاه العراق هو موافقة روسيا في عام ٢٠٠٨ على توقيع اتفاق مع العراق يقضي بشطب الديون الروسية على الدولة العراقية والبالغ قيمتها (١٢,٩) مليار دولار، اذ تم شطب ٩٣% من قيمتها، وقد تزامن ذلك مع التوقيع على مذكرة التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي

والتقني بين البلدين، التي مثلت أساسا قانونيا لاستئناف تعاونهما بعد فترة طويلة من الفتور الذي سيطر على علاقتهما خلال الأعوام السابقة. ومما ساهم في التقارب بين البلدين ولا سيما في المجال العسكري ان القادة العراقيين العسكريين اكثر خبرة ودراية بالأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، اذ ان العقيدة الروسية هي التي كانت سائدة في الجيش العراقي منذ عام ١٩٥٨^(xli).

وفي عام ٢٠٠٩ حصلت شركتا (لوك اويل) و(غازبروم) على العديد من العقود في العراق، وفي نفس العام كانت السفارة الروسية في بغداد قد اجريت مفاوضات مع الحكومة العراقية وذلك في اطار تسليح الجيش العراقي^(xli).

وفي اطار التعاون العسكري بين البلدين، فقد اعلنت روسيا عن عقد صفقة لبيع الاسلحة الى العراق في عام ٢٠١٢، والتي بلغت قيمتها (٤,٢) مليار دولار والتي على اثرها اعلنت روسيا عن تزويد العراق بنحو (٤٠) مروحية قتالية من طراز (مي ٣٥ ومي ٣٨) والمعروفة (بصياد الليل)، ويعد هذا الاتفاق اكبر صفقة تمت بدفعة واحدة مع روسيا وساهم في جعل العراق ثاني اكبر مشتر للأسلحة الروسية بعد الهند ومتساويا مع الصين^(xli).

ولم يقتصر تواصل موسكو على بغداد فحسب، بل تعداها ليصل الى كردستان العراق ليظهر مرة اخرى عزم روسيا الجاد على العمل مع الجميع، حتى انه جازف بمثل هذه الخطوة مما اثار غضب بغداد، وتسبب في فقدان موسكو بعض العقود مع الحكومة هناك، فشركة لوك اويل على سبيل المثال ادت دورا رئيسيا كمصدر مهم للطاقة في كردستان العراق، وفي عام ٢٠١٢ وقعت (غازبروم) للنفط صفقتين مع الحكومة كردستان، ما جعلها الشركة النفطية الرابعة الكبيرة التي تدخل الى المنطقة في منافسة كل من شيفرون واكسون وموبيل الامريكيتين وتوتال الفرنسية، وفي فبراير ٢٠١٣ قام مسعود برزاني رئيس اقليم كردستان العراق بزيارة رسمية الى روسيا اذ وقع الطرفان على عقود اقتصادية مكنت شركة (غازبروم) النفطية من الدخول في مشاريع نفطية وتحديد مشروع حلبجة والذي يعد ثالث مشروع نفطي روسي في كردستان العراق، الذي دفع ببغداد من جهتها الى التعامل بتوازن مع هذا السلوك بسبب رغبتها في شراء اسلحة روسية^(xli).

يضاف لما تقدم ذكره من تنامي للدور الروسي في العراق لاسيما على الصعيد السياسي منه وسعي روسيا الى تكريس نفوذها في رسم الخارطة السياسية في العراق، هو الاندفاع الروسي لملء الفراغ الذي ولده تراجع الدور الامريكي في المنطقة وهو ما عدته روسيا فرصة سانحة لاغتنامها لتعيد دورها المفقود، خاصة وان الانسحاب الامريكي من العراق ترتب عليه تداعيات امنية مثلت مصدرا لتهديد الامن القومي الروسي عبر تحول العراق الى ساحة للتنظيمات الارهابية التي انضم اليها شباب ينتمون الى الجوار الروسي ويمثل تهديدا لها في حال عودته^(xli).

وعليه عند تقييم هذه الفترة نجد ان روسيا لعبت دورا يتعلق بالحفاظ على مصالحها والحيلولة دون تعرضها للتهديد عبر تعزيز العلاقات بين البلدين والحفاظ على ديمومة المصالح والتعاون ولاسيما في المجال الاقتصادي والعسكري، مع محاولة التأثير في السنوات الاخيرة على ايجاد حلفاء لها داخل الخارطة السياسية العراقية تضمن المحافظة على مصالحها مستقبلا، لاسيما رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وائتلافه، فضلا عن الثقل الكردي الا ان هذا التأثير لم يكن بالمقدار الذي يوازي تأثير الولايات المتحدة الامريكية، كما انه تطور لاحقا وكما سيتم تناوله في الفقرة القادمة.

الدور الروسي في الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨

بعد انتهاء الانتخابات العراقية في عام ٢٠١٤ وما افرزته من خارطة سياسية جديدة لم تختلف كثيرا عن سابقتها في تكريس حالة الانقسام والتوازن بمقدار معين بين الاطراف السياسية بمختلف توجهاتها وعدم افراز قائمة وطنية شاملة او تحقيق اغلبيّة ساحقة تقضي على حالة الانقسام والتشطي الداخلي بدأت المشاريع والمخططات والاجندات الدولية تظهر مع بدايات اعلان الانتخابات، فالقائمة الاكبر كانت من نصيب دولة القانون بزعامة نوري المالكي الاقرب الى محور الممانعة، والمقرب من ايران وروسيا، والذي جاهد في سبيل تجديد مدة حكمه لولاية ثالثة، وله مؤيدين وحلفاء على المستوى المحلي والاقليمي والدولي ولاسيما روسيا، فهو حليف استراتيجي، وجه بوصلة العراق تجاه روسيا في الفترة السابقة التي تم التطرق لها انفا، وادار ظهره لما يفترض ان يكون حليف العراق الاستراتيجي والذي تربط العراق به اتفاقية الاطار الاستراتيجي، والمتمثل بالولايات المتحدة الامريكية.

كما ظهر متغير آخر والمتمثل باحتلال تنظيم داعش الارهابي لثلاث محافظات عراقية مشكلا خطرا حقيقيا على مركز الحكم في بغداد بطريقة دراماتيكية اذهلت العالم، ليدخل العراق في حقبة جديدة تختلف شكلا ومضمونا عما سبق، وفي خضم الصراع الدائر بين الكتل السياسية ولاسيما الاصرار من قبل الكثير من الكتل سواء السنية منها او الكردية وحتى الشيعية، بعدم تجديد الولاية للمالكي، مصحوبا ذلك بضغط اقليمي، وكذلك الضغط الواضح جدا للجانب الامريكي على استبعاد المالكي تم تكليف الدكتور حيدر العبادي برئاسة الحكومة الجديدة، ليتحمل ثقل المسؤولية.

امتازت هذه الفترة بتراجع كبير للاستراتيجية الامريكية في المنطقة اذ شهدت اكثر ايامها ضعفا وترددا بسبب سياسات الرئيس اوباما، وبهذا الصدد وصل حيدر العبادي إلى واشنطن في زيارة رسمية مطلع عام ٢٠١٥ على رأس وفد حكومي طلبا للسلح، كان ذلك قبل معركة الأنبار والموصل، إلا أن العبادي عاد إلى خالي الوفاض بعد أن رفضت واشنطن دعم العراق بالسلح والعتاد العسكري، وهو الأمر الذي دفع بالعبادي إلى تغيير بوصلته، والاتجاه إلى العاصمة الروسية موسكو، جاء ذلك في وقت تشهد العلاقات الروسية العراقية حالة من الدفء والارتياح والتعاون^(١١).

وهو ما أكده رئيس كتلة التغيير البرلمانية الكردية في برلمان العراق، النائب هوشيار عبدالله، في تصريحات لوكالة سبوتنيك الروسية، حول زيارة رئيس البرلمان، سليم الجبوري، في أبريل الماضي في وقت سابق. وجاءت تلك الزيارة في وقت كانت فيه العاصمة العراقية تستقبل مبعوثا خاصا للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط لإجراء مباحثات ومع كبار المسؤولين العراقيين بشأن تسليح الجيش العراقي ومناقشة الأزمة اليمنية.

وأضاف المتحدث باسم الحكومة العراقية سعد الحديثي، أن رئيس الوزراء العراقي يحمل ثلاثة ملفات لبحثها مع المسؤولين الروس، منها دعم العراق عسكريا واستخباريا، وتسليح القوات الأمنية، التي تخوض حربا شرسة ضد تنظيم داعش في شمال وغرب البلاد، والتصدي لمخاطر الإرهاب والتطرف^(xli).

ومن جانبه يرى الباحث في شؤون الجماعات المسلحة، هشام الهاشمي، أن معاناة العراق بسبب حالة الاستنزاف الحادة في العتاد والسلاح، هي التي دفعته إلى تغيير بوصلته إلى موسكو بدلا من واشنطن طلبا للدعم ضد الإرهاب، في أعقاب رفض أمريكا كل أنواع الأسلحة التي طلبها العبادي، للحرب على داعش، وأيد المحلل السياسي العراقي، إحسان الشمري رأي الهاشمي، واصفا توجه العراق شرقا، إلى روسيا الاتحادية لتسليح الجيش العراقي، بأنه (خطوة في الاتجاه الصحيح)، بعد إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ أمن العراقيين.

وأضاف الشمري، كان يجب على الولايات المتحدة، دعم العراق عسكريا واستخباريا، مع رفع جاهزية القوات العراقية، لكن العبادي، أصيب بصدمة كبيرة بعد أن رأى مماطلات واشنطن في إنقاذ العراق، هو ما دفعه إلى تلبية دعوة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين^(xli).

كما تعزز الدور الروسي في المنطقة بعد قرار الاخيرة التدخل عسكريا في سوريا، وجاءت العملية العسكرية الروسية على شكل مفاجئة لجميع الاطراف المعنيين بالشأن السوري، فبعد اعلان منح الرئيس الروسي بوتين تفويضا لنشر قوات عسكرية في سوريا انتقلت روسيا من الدعم السياسي والعسكري غير المباشر الى المشاركة الحقيقية بطائرات حربية تحوم في سماء سوريا، تقاتل في صفوف جيش النظام^(xli).

وهو ما ترجم لاحقا من خلال التنسيق مع كل من ايران والعراق وسوريا في الحرب ضد تنظيم داعش، والاعلان عما سمي ب(مركز التنسيق الرباعي) نواة حلف سياسي وعسكري على الأرض، بإحداث اختراق في الخارطة السياسية في المنطقة لصالح بلورة استراتيجية استخباراتية وقتالية هجومية ضد داعش^(xli)، لكن سرعان ما تراجع هذه الخطوة ولم تجد لها تطبيقا حقيقيا على ارض الواقع، سيما مع وصول ترامب الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير استراتيجية الولايات المتحدة عما كانت عليه استراتيجية اوباما.

ومما تقدم تظهر المعطيات المطروحة مدى درجة ونوع ومدى التعاطي الروسي مع الخارطة السياسية العراقية، ويمكن استشراف هذا التعاطي من خلال ظهور نوع من التقرب لجناح المقاومة وهذا الامر قد يفضي الى دعمها للتحالف الوطني العراقي وما يطرحه من برامج انتخابية، ومن جراء مصالحتها الاقتصادية مع الاكراد قد تدفع ببعض الكتل والاحزاب الكردية الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات وقبول ما يصدر عن الحكومة الاتحادية من ضرورات سياسية وقانونية تبقهم شريك في العملية السياسية لتجاوز ما افرضه الاستفتاء على انفصال القليم من تداعيات، كما قد تتقارب مع بعض القوى السنية المؤيدة لاجراء الانتخابات في موعدها والسعي بالمساعدة لحل مشاكل بارزة لديهم مثل مشكلة النازحين.

تشكيل الحشد الشعبي ودوره في المعادلة السياسية القادمة:

وعلى الصعيد الداخلي للعراق وبعد المضي بتحرير الاراضي التي احتلها تنظيم داعش بدأت ملامح الصراع السياسي بين الكتل والاحزاب والاطراف كافة بالظهور، ولم تتوانى روسيا من توظيف هذا الصراع بما يخدم مصالحها في عراق ما بعد داعش، سيما بعد ان دخل رقما جديدا على المشهد العراقي وهو (الحشد الشعبي) بما يمثله من ثقل ورقم صعب يحتسب له انقاذ العراق من حالة الانهيار بيد تنظيم داعش، وتحقيق انتصارات كبيرة بدعمه للقوات المسلحة بصنوفها المختلفة، ومع ما رافق تشكيل الحشد الشعبي من اعتراضات محلية واقليمية ودولية التي عدته ذراع ايران في العراق، كما هو حزب الله في لبنان، الا ان الحشد اصبح مؤسسة رسمية تابعة للقائد العام للقوات المسلحة ونظم عمله بقانون اقره البرلمان العراقي. وقد حاول رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مرارا وتكرارا اثبات انه اول من امر بتشكيل الحشد الشعبي وتسليحه^(xii)، ومن ثم ان له ولاءات كبرى من الفصائل المكونة للحشد والتي ستدعمه في الفترة المقبلة سياسيا في الانتخابات وعلى مستويات اخرى.

وتشير بعض التسريبات الاعلامية الى ان ستة من التوجهات الحشدية والحركات الاسلامية التي تشارك بألوية في الحشد الشعبي اتفقت على خوض الانتخابات العراقية عام ٢٠١٨ بقائمة واحدة تسمى (منتصرون) مدعومة من قبل اوساط اسلامية في الساحة العراقية وقد تكون غير بعيدة عن مدار الجارة ايران.

كما تشير التسريبات ايضا الى اتصالات اجرتها اطراف قائمة منتصرون وتحظى باحترام وتقدير كبيرين من قبل الاحزاب العراقية التي تشارك في الحشد ويتوقع لها ان تكون قوائم منافسة في العاصمة العراقية وفي مدن الجنوب الخزان الحقيقي للحشد الشعبي^(xiii).

من هنا جاءت زيارة المالكي الى روسيا في نهاية شهر تموز من عام ٢٠١٧ والتي صرح فيها بالقول (لقد أكدت، وأجدد التأكيد على أنه لولا الموقف الروسي، لدمرت المنطقة برمتها، ورسمت لها خارطة جديدة وغير عادية. ولولا الدور الروسي المغاير للدور الأمريكي، لسقط النظام في سوريا، وعزز الإرهابيون مواقعهم وتغيرت

خارطة المنطقة وسقطت بغداد في نهاية المطاف)(xli)، وقد فسرت هذه الزيارة من قبل بعض المراقبين على انها محاولة من ايران لزعج المالكي في حوار مع الروس باعتباره رجلها القوي في العراق)(xli)، في حين يرى البعض ان لها اهداف مخفية تتناول مستقبل الخارطة السياسية العراقية وامكانية الدفع بموسكو الى التدخل في اطار اللعبة الانتخابية المقبلة.

وقد نشر المركز الروسي للشؤون الدولية تقريراً عن هذه الزيارة تحدث فيه عن (أن القادة العراقيين قد أُجبروا على محاولة حل مشكلة الاستفتاء في اقليم كردستان بمساعدة روسيا، التي تجمعها علاقات طويلة الأمد مع كردستان العراق. ومن الواضح أن الدبلوماسية الروسية تعد الحل الأخير لأصعب المشاكل التي يواجهها العراق)(xli)، وتؤكد مصادر كردية ان المالكي طلب تدخلا روسيا لإيجاد نوع من توازن القوى، في ضوء معلومات إيرانية تحذر من عواقب هذه التحركات على وحدة العراق وخارطة السلطة المقبلة.

وتشير بعض الآراء الى ان سيناريوهات عديدة مطروحة في المرحلة المقبلة، وان روسيا وحليفها ايران سوف تسعى لدعم حكومة الاغلبية وذلك من خلال الحلفاء التقليديين لإيران ومن خلفها سوريا والمتحكمن حالياً بالمشهد السياسي، فضلاً عن التيارات السياسية الجديدة و الحشد الشعبي بإطاره السياسي.

وان ما يدعم هذا الرأي الذي ذهب الى تدخل روسي في الانتخابات القادمة من خلال (القوة الناعمة) هو ان روسيا تمكنت من التأثير على انتخابات نحو (٢٤) دولة، على مدى الأربع سنوات الماضية، وفي هذا الصدد، أقر مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر، في إحدى جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن هذه المجموعة ربما تشمل أكثر من عشرين دولة، وأضاف كلابر أن موسكو حاولت التأثير على نتائج الانتخابات والآراء السياسية والشعبية بدرجات متفاوتة في العديد من البلدان. وفي السياق نفسه، صرح دبلوماسيون أوروبيون "مما لا شك فيه، ستحاول روسيا التأثير على الحملات الانتخابية القادمة، كما أنها ستتحرك على نطاق أكبر في سبيل تحقيق هدفها. ومن جانب آخر، أكد دبلوماسيون آخرون أن هذه التصريحات ليست مجرد ادعاءات، وإنما هي مبنية على أدلة تثبت محاولات روسيا النشطة والفاعلة للتأثير على الانتخابات في مختلف الدول، حتى تتمكن من السيطرة على هياكل الحكم مستقبلاً، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الطموحات الروسية ليست دليلاً على التفكير الإيجابي لروسيا، وإنما هي برهان على أن موسكو لا تفكر إلا في مصلحتها الشخصية ومستقبلها)(xli).

ثالثاً: التعاطي البريطاني مع الانتخابات العراقية المقبلة:

تعد بريطانيا دولة عظمى لها سياسة خارجية مميزة، ومؤسسات معروفة لها آليات متكاملة في كيفية صياغة إستراتيجياتها وصنع القرار السياسي الخارجي. ويعد العراق من أهم الدول التي حظيت ولا تزال تحظى

باهتمام بريطانيا، ومؤسسة السياسة الخارجية فيها على وجه التحديد، تدرك تماماً أهمية العراق لبريطانيا تحديداً، وأهميته في العالم عموماً.

وتجدر الإشارة الى انها من أهم الدول التي لها دور رئيس في القرارات السياسية والاقتصادية في المحافل الدولية والاتحاد الأوروبي بشأن الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، كما كان لها تاريخ عريق في العراق وتعد من مؤسسي الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، ولها أدوار مهمة في الساحة السياسية العراقية، واستمر تأثير سياسات بريطانيا إزاء العراق وبالتحالف مع الولايات المتحدة والذي أدى إلى احتلال العراق في ٢٠٠٣.

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية فبعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق في نيسان ٢٠٠٩، وانسحاب القوات البريطانية المقاتلة مع نهاية تموز ٢٠٠٩، وبعد وصول حكومة ائتلافية جديدة في بريطانيا عام ٢٠١٠ بقيادة رئيس الوزراء كولدن براون خلفاً لحكومة حزب العمال السابقة بقيادة توني بليز، سعت الحكومة البريطانية آنذاك إلى إقامة علاقات ثنائية قوية بمختلف المجالات مع العراق، مركزة على الروابط الثقافية والتعليمية والتجارية والتنموية، إذ نظرت الحكومة البريطانية إلى العراق الجديد على أنه حجر أساس للاستقرار في منطقة الخليج العربي.

وقد ركزت بريطانيا في علاقاتها مع العراق بعد انتخابات عام ٢٠١٠ على تطوير العلاقات الاقتصادية لفتح المجال امام الشركات البريطانية ولا سيما النفطية منها للاستثمار في العراق، فضلاً عن تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي (xli).

وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في دعم العراق على تطوير قدراته الذاتية كونه شريك أساسي في معالجة التحديات العالمية التي تواجه البلدين، المتمثلة بالقدرة على توفير الاستقرار والأمن والرخاء المستدام، وقد عدت الحكومة البريطانية أن استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية داخل المنطقة وخارجها، ورأت الحكومة البريطانية بأن بإمكان العراق أن يمارس دوراً فاعلاً في حفظ التوازن الإقليمي، ولاسيما مع إيران، وذلك من خلال موقعه الجيوستراتيجي، وعلاقاته مع دول الجوار العربية، فضلاً عن الاحتياطي النفطي الهائل، وموارده البشرية (xli).

وقد بدى التأثير والدور الفاعل لبريطانيا في انتخابات عام ٢٠١٤ من خلال تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور حيدر العبادي حينها، اذ وصفت انها بريطانية بامتياز، ذلك ان معظم الوزراء والقيادات العليا في مناصب السلطة التنفيذية يحملون الجنسية البريطانية ولهم علاقات وطيدة بها فضلاً عن تواجد عائلاتهم اصلاً فيها، اذ ان رئيس الجمهورية فؤاد معصوم يحمل الجنسية البريطانية كما ان رئيس الوزراء حيدر العبادي يحمل الجنسية البريطانية ايضاً فضلاً عن نائبه لشؤون الطاقة الذي الغي منصبه لاحقاً بهاء الاعرجي،

ووزير الخارجية ابراهيم الجعفري، ووزير الداخلية المستقيل لاحقا محمد الغبان والقائمة تطول، وهو ما يصب بشكل واخر في طبيعة العلاقة التي ستربط العراق ببريطانيا مع وجود هكذا تشكيلة.

وفي هذا السياق خاض العراق في عام ٢٠١٦ جولة مفاوضات مع بريطانيا للحصول على موافقة إقراضه ١٠ مليارات جنيه استرليني، لدعم مشاريع البنى التحتية، وفي عام ٢٠١٧ وقعت كل من الحكومتين العراقية والبريطانية، مذكرة تفاهم تقوم فيه بريطانيا بموجها بمنح قرض بقيمة ١٠ مليارات جنيه استرليني أي ما يعادل أكثر من ١٢ مليار دولار لتمويل مشاريع في العراق، وحسب تصريحات وزير المالية العراقي بالوكالة عبد الرزاق العيسى إن (الحكومة ذاهبة باتجاه تنفيذ المشاريع الاستثمارية مع الشركاء الدوليين من الشركات الرصينة الخاصة وليست شركات حكومية) واطاف، (أنه يمكن التعاقد فقط مع شركات بريطانية لتنفيذ المشروعات التي تمول من هذه القروض)(xli).

ومع اقتراب انتخابات عام ٢٠١٨ ستسعى بريطانيا بكل الطرق والوسائل الى تعزيز مصالحها السياسية والامنية والاقتصادية من خلال التأثير بمخرجات هذه الانتخابات والعمل على وصول الاحزاب والشخصيات القريبة منها لتكون ضامنه لمصالحها، سيما اذا ما علمنا انها تعمل على إيجاد أسواق بديلة وعقد شراكات تعوضها عما ستفقدده بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى ضمان حصتها من الاستثمارات في مرحلة إعادة الإعمار التي تقترب العراق منها يومًا بعد آخر مع اقتراب القضاء على داعش، وتزامن ذلك مع توجهات رئيس الوزراء الحالي نحو تقديم التسهيلات للشركات والمستثمرين الراغبين في دخول العراق واعفائهم من شروط تشغيل اليد العاملة العراقية، وهو ما يدفع بريطانيا الى ان تحجز لها موطئ قدم على الصعيد السياسي من خلال ضمان وصول رئيس الوزراء العبادي لفترة وزارية ثانية.

وفي الختام هنالك قوى دولية مثل المانيا وايطاليا تمارس دورا بعضه ثقافي وامني مثل الاولى والاخر دور امني مثل ايطاليا وهذا لا يبرز اثره على الانتخابات المقبلة ولكنه يتعاطى مع كل متغيرات المشهد السياسي العراقي.

التوصيات

١- ان تغادر الاحزاب السياسية والشخصيات الفاعلة فيها اسلوب استجداء الدعم او الاستقواء بالجهات الخارجية وسفارات الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية الفاعلة في العراق، كما حصل في التجارب الانتخابية السابقة لأنها تؤدي الى فرض هذه الدول لأجندتها الخاصة وإملاءاتها على هذه الشخصيات والاحزاب وهو ما لا يصب في مصلحة البلد.

- ٢- ضرورة ان يبعد صراع الارادات والمحاور بين الولايات المتحدة من جهة وايران وروسيا من جهة عن مجريات العملية الانتخابية والتنافس بين الاحزاب والكتل، لما لهذا الصراع من آثار سلبية على مستقبل العملية السياسية كما حصل في الفترة السابقة.
- ٣- ضرورة تبني الكتل والاحزاب السياسية لمشروعات سياسية وبرامج انتخابية تتلاءم ووضع العراق الحالي، وتلبي مصالح شعبه، وتحافظ بعلاقات براغماتية ومصالحية متوازنة مع الاطراف الاقليمية والدولية التي يعد العراق من اولوياتها، وان لا تكون تابعة او ممثلة لنفوذ ومصالح تلك الدول على حساب الوطن والمواطن.
- ٤- منع الفصائل المقاتلة ضمن قوات الحشد الشعبي من الاشتراك في الانتخابات المقبلة، وذلك لتعارض مشاركتها مع طبيعة عملها المقتصر على العمل العسكري الذي انطلق مع فتوى الامام السيستاني والذي كرر في توجيهاته بانهم متطوعون للدفاع عن الوطن من خطر تنظيم داعش فقط، وكذلك لامتلاك هذه الفصائل للسلاح مما يفرغ العملية الانتخابية من مضمونها ويشكك في شرعيتها سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار عدم الاعتراف الاممي من قبل الامم المتحدة وكذلك الحال الولايات المتحدة والاتحاد والدول الاقليمية كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تعتبر هذه الفصائل ذراع ايران في العراق. اما من يترك العمل العسكري من اعضائها ويتفرغ للعمل السياسي فان القوانين النافذة كفيلة بتنظيم آليات الانخراط ضمن العمل السياسي والتنافس الانتخابي.
- ٥- تجاوز المشاكل التقنية والفنية في عمل مفوضية الانتخابات وكذلك تنظيم اكثر حيادية لدور دعم بعثة الامم المتحدة (يونامي) وذلك لتكون الانتخابات سليمة وشفافة وتعكس نتائج حقيقية، ولا تثار الشبهات حول ادائها او سيطرت ونفوذ جهات خارجية على النتائج، سيما بعدما اثرت الشكوك حول دور الاجهزة المخبرانية للتلاعب بنتائج الانتخابات سواء من قبل روسيا او الولايات المتحدة الامريكية.
- ٦- تفعيل قانون الاحزاب السياسية مع التشديد على القضايا التي تتعلق بتمويل الاحزاب منعا لاستغلال هذا الموضوع من قبل الجهات الخارجية كالدول والمؤسسات على المستوى الاقليمي والدولي والتي كان لها دورا اساسيا في محنة العراق في الفترة السابقة، بسبب فرض الجهات الممولة لأجنداتها على توجهات واداء هذه الاحزاب ما جعل العراق ان يصبح ساحة لصراع المصالح والاجندات الخارجية.

٥-٢-١- ألتعاطي التركي مع الإنتخابات العراقية ٢٠١٨

أ.م.د.سلمان علي حسين م.د. عباس سعدون رفعت

المقدمة:

تركيا قوة إقليمية مهمة، ، لها علاقاتها الاسيوية والأوروبية والأطلسية ، وبحكم موقعها وارتباطاتها فانه من الصعب بمكان تجاوزها، وهي تتفاعل مع قوى متعددة، لتدفعها إلى تبني سياسات أو اتجاهات محددة. ومن ذلك خطوط تأثيرها في القوى الاقليمية ومن ابرزها العراق. ولعل من ابرز اليات تأثيرها عراقيا هي الإنتخابات البرلمانية العراقية من اجل اىصال قوى تدعم توجهاتها داخل العراق وخارجه ، لما تتوافر عليه من حجم علاقات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية مع العراق.

تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية.

من الواضح ان هناك تغيرا قد حصل في السياسة التركية منذ ٢٠٠٢ بتسلم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وهو ما تبعه تحول في السياسات التركية نحو المنطقة العربية، كون الاخيرة تتمتع بعلاقات تاريخية مع تركيا، ولها صلات عدة مثل: التداخل القومي، التبادل السياسي، المصالح الاقتصادية، الموارد المائية، والجوار الجغرافي. لقد اختطت تركيا لنفسها في هذه المرحلة سياسة ما عرف بتصفير المشاكل مع الجوار الإقليمي بقصد جعل البيئة الإقليمية ملائمة لمصالحها، بمعنى اخر ان السياسة التركية تسعى لتحقيق مصالح الدولة التركية. وان التغيير الذي حصل في تلك العلاقات انما يتفق وتلك المصالح، فمنذ العام ٢٠٠٢، اتجهت العلاقات التركية العربية نحو افاق

ارحب مما كانت عليه عام ١٩٢٣، فتركيا التي خرجت بأدوار مهمة في الحرب العالمية الثانية، وهي تطمح باداء أدوار اوسع، سرعان ما وجدت نفسها على اثر تقلص احتمالات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، لتجد نفسها امام أدوار تسند لها القوى الغربية الأطلسية الا وهي الاتجاه نحو الشرق الأوسط، وتحديدنا نحو الفراغ الإستراتيجي في المنطقة العربية، كل ذلك تم في ظرف عقبات اقتصادية عانتها تركيا، بسبب التضخم وانخفاض الدخل الفردي وارتفاع المديونية، وقد تزامن ذلك مع أنحدار النظام العربي واتجاهه نحو التدهور إلى مستويات تنذر بتفككه، خصوصا بعد احداث ازمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، وهنا صار الاتجاه نحو المنطقة العربية من قبل تركيا من مهماتها الاساسية^(xli).

وما ان جاءت انتخابات عام ٢٠٠٢ في تركيا، وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم، في ظرف تزامن مع حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ضد العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية، حتى صار الاتجاه التركي نحو هذه المنطقة على اشده، بمعنى ان تركيا رأت في المنطقة العربية مكانا لاثبات ذاتها وتطبيقا إستراتيجياتها.

وعلى اثر احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق انقسم العرب إلى ثلاثة اقسام: بلدان اعترضت على الاحتلال ظاهرا، وبلدان آزرت الاحتلال ودعمته ظاهرا، ودول أثرت السكوت، في حين ان تركيا كانت تنظر إلى نصيبها من المشاركة عند الاحتلال، ولهذا اتخذ البرلمان التركي قرارا بعدم السماح للولايات المتحدة باستخدام اراضيها للحرب على العراق^(xli)، الا ان موقف الحكومة التركية انتهى إلى عدم معارضة الحرب والاحتلال، حتى صار الاحتلال عاملا سلبيا للعرب في المنطقة، وعاملا معززا لقدرة الاتراك على اداء أدوار فاعلة في المنطقة^(xli).

والحق، ان تركيا تتاثر بما يحدث في المنطقة العربية من احداث ووقائع، فهي ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية مع العرب، كما انها ترتبط بالعراق باكثر من اتجاه وقضية، واهمها: المياه، الاكراد، التركمان وبعض الجوانب الدينية المذهبية... وهذه القضايا بعض مفاتيحها بيد العرب والبعض الاخر بيد الاتراك، فضلا عن متغير مهم ظهر في الازمنة الأخيرة الا وهو تأثير الجماعات الإسلامية على هذه العلاقات، والواقع ان العراق، ومنذ انفكاكه عن الدولة العثمانية، واتجاهه إلى الاستقلال، بقيت علاقاته مع تركيا يشوبها نوع من الصراع المتعدد الواجه، اهمها المتعلقة بالموصل والمياه والاكرد^(xli)، كون الانفكاك واعادة التشكل لم يقطع التعامل مع قضايا لم يتم حسمها، فالموصل يدعي الاتراك انها تتبعهم وان لهم حقا فيها مستندين الى خطوط وقف القتال في الحرب العالمية الاولى، والاكرد عامل مشترك بين العراق وتركيا وهو ما يؤرق الدولة التركية، والمياه تنظر اليها تركيا على انها مياه تركية وليس مياه دولية للعراق حق فيها.

والواقع، ان العراق اثار على تركيا ببعض هذه القضايا، رغم ان الغلبة في التأثير كانت لتركيا. ففي قضية الموصل كانت قضيتي ارض الموصل (إقليم كردستان ومحافظة نينوى وكركوك) والتركمان حاضرة لدى الاتراك، واتجاه العراق إلى منح الاكراد حكما ذاتيا في سبعينيات القرن الماضي، ثم حصولهم على إقليم فدرالي في عام ٢٠٠٥، ادى إلى تاثر تركيا سلبا، فتركيا ترفض منح اية حقوق للاكراد فيها، الا ان ما تمتع به الاكراد العراقيين ادى إلى ظهور مطالبات كردية تركية بمزيد من الحقوق تكافئ ما اخذه نظرائهم العراقيين، وهو امر قاد إلى توسيع المجاهبات بين تركيا والاكرد، وصل بعضها إلى مرحلة التدخل التركي في شمال العراق، في مناسبات متعددة، اما بالنسبة للتركمان، فان تركيا تعدهم من الاقليات التي ترجع إلى اصول تركية، وهي معنية بايجاد حماية لهم، ورفع معدل الحقوق التي يتمتعون بها^(xli).

ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق ابدى تركمان العراق معاناتهم من انخفاض معدلات فاعليتهم في العملية السياسية، وعدم تناسب تمثيلهم مع حجمهم السكاني (المقدر بين ٣-٥% من السكان)، وهو امر قاد تركيا إلى دعمها بحدود دنيا، ومنها اقامة المؤتمرات والندوات بشأنهم، وحض صناعات السياسة العراقيين على توفير اقصى حماية لهم^(*).

ولقد احدثت أزمة وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، نوع من الأزمات بين الولايات المتحدة وتركيا بسبب رفض المجلس الوطني التركي لدعم قرار الحرب الأمريكي ضد العراق، الا ان الحكومة التركية سعت إلى تعديل الموقف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد زار وزير الخارجية عبد الله غول (آنذاك، والرئيس السابق لتركيا) الولايات المتحدة في تموز عام ٢٠٠٣، واتفقت الدولتان على سماح تركيا بوصول مساعدات عسكرية لوجستية للقوات الأمريكية في العراق مقابل التعهد بتقديم قروض لتركيا تصل إلى ٨,٥ مليار دولار، وزيادة التنسيق معها لمكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق^(xli). اعقبها توقيع الدولتان لوثيقة مشتركة في تموز ٢٠٠٦، تضمنت جوانب التعاون في القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، وأكدت حاجة تركيا للولايات المتحدة في قضايا عدة ولعل اهمها: موضوع كبح نشاطات حزب العمال الكردستاني كذلك عدم قيام الدولة الكردية في شمال العراق ودعم طلب العضوية إلى الاتحاد الأوروبي. والاهم، ان أي دور لتركيا في الشرق الأوسط لن يتم ببسر اذا كانت هناك معارضة من قبل الولايات المتحدة^(xli). وهذا الامر تدركه تركيا.

موقع العراق في الاستراتيجية التركية بعد احداث ٢٠١٠.

بعد العام ٢٠١٠ صار العراق يؤثر على سياسة تركيا عبر الاحداث الجارية في سوريا، فالاحداث التي جرت في سوريا افقدت النظام السياسي في سوريا القدرة على السيطرة، وهي احداث شاركت فيها بعض القوى السياسية في العراق، بطرق متعددة

من التدخل اهمها المشاركة باعمال العنف الجارية فيه ، وهو ما جعل رغبات تركيا في تحقيق تغيير في سوريا من دون مشاركة مباشرة من قبلها أو من قبل الغرب، نقول جعلها غير قابلة للتحقق^{(xli)(*)}.

ولعل العراق يحتل في الذهنية التركية موقعا مهما، يتمثل بالموقع الجغرافي، والثروات، وهو ما جعله موضعا لاهتمام صناع السياسات الاتراك، فالاتراك يرغبون بالحصول على مواضع إستراتيجية في علاقاتهم بالعراق، وهو ما عزز قدرة العراق على التأثير في السياسة التركية، أو بالاحرى جعل السياسة التركية اكثر حساسية لما جرى ويجري في العراق^(xli). فبعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، ساومت الولايات المتحدة تركيا على نشر جزء من قواتها في مناطق الاضطراب العراقية التي تنشط فيها اعمال المقاومة للاحتلال، وربطت ذلك بالمساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا، وقد وافقت تركيا على هذه المشاركة مقابل توسيع حقوق التركمان في عراق ما بعد ٢٠٠٣، ومنع ظهور النظام الفدرالي الذي ظهرت صياغاته في نظام ادارة الدولة للمرحلة المؤقتة، ونزع سلاح الجماعات الخارجية على القانون العراقية المختلفة وبضمنها سلاح القوات الكردية، والتعهد بحفظ وحدة العراق وسيادته، ورغم موافقة تركيا على هذا النشر الا ان متغيرات الواقع العراقي حالت دون ذلك^(xli).

وبقيت القضايا اعلاه تسهم بالتأثير في تركيا لليوم، كونها انتجت عراقا لا يخدم الغايات التركية في المنطقة. فالعراق قبل احداث سوريا ٢٠١١، جعل تركيا طرفا اضعف من ايران في علاقات القوة الاقليمية، بحكم التمدد في النفوذ الايراني، اما بعد احداث سوريا فانه كلف تركيا لاداء ادوار اقليمية فاعلة قد تضاعفت على نحو عرقله قدرتها على اتمام اجراء التحول في المنطقة بما هو مرسوم من قبل الولايات المتحدة.

وكتاثير ومقارنة تاثير بين ايران وتركيا على العراق، فيمكن القول في هذا الصدد، ان هناك اختلافا بين نهجي النظام السياسي في الدولتين، بين نهج وأطروحة الثورة الإسلامية

في إيران وبين نهج العلمانية في تركيا، وبالطبع فالمسألة مقرونة بوجود خلفية تاريخية فيها متغيرات صراع متعددة. الا ان هذا الاختلاف والتقاطع ومتغيرات الالتقاء والتقارب خلقت مساحات للتأثير المتبادلة بين الدولتين، واهمها مساحات للتأثير الإيراني في السياسات التركية، ومنها مثلا ما حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اذ خرجت تركيا من اغلب حلقات ومفاصل التأثير في العراق، وتمدد الوجود والنفوذ الإيراني، وصارت إيران الاقوى والاكثر قدرة على انجاح أو افشال المشروع التركي في تصفير المشكلات الإقليمية وفي خلق تحديات امام المشروع التركي في اداء أدوار قيادية في المنطقة، وما جرى في العراق تكرر في سوريا وفي لبنان، بمعنى ان اتجاهات تركيا في بلوغ مراتب النفوذ الإقليمي لم تتحقق بفعل السياسات الإيرانية^(xli). كما لا ننسى ان من مصادر التقاطع التركي الإيراني هو نظرة إيران السلبية لاتجاه تركيا إلى قبول نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في تركيا في نهاية العام ٢٠١٠، ولطبيعة العلاقات التركية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي مما تدفع إيران إلى تحصين نفوذها ووجودها ومصالحها في وجه تركيا ورغبتها بالتوسع في المنطقة العربية تحديدا^(xli).

ان إيران بمصالحها ونفوذها الممتد في المنطقة انما تراقب أي سياسة تركية، تحت مضمون ان التمدد والتوسع في أدوار تركيا سيكون على حساب أدوار ونفوذ إيران، في ظل غياب الأدوار العربية، ولهذا فان السياسات التركية المتخذة منذ العام ٢٠٠٢، انما جاءت سياسات إيرانية متعلقة بزيادة النفوذ في المناطق التي تفصل بينهما ومنها العراق وساحة الصراع العربي الإسرائيلي. وهي كلها اسهمت باضعاف قدرة تركيا بالتمدد إقليميا، وايصال تركيا إلى قناعة انها ليست الوحيدة في تنفيذ اجنداتهما في منطقة فراغ القوة العربية^(xli).

ورغم محاولات الولايات المتحدة إلى دفع الدول العربية إلى تبني أنموذج تركيا في علمانية الدولة، والحزب الإسلامي المعتدل في توجهاته والقريب من التيارات العلمانية،

الا ان الشعوب العربية لم تندفع إلى اعتماد الأنموذج التركي كخيار ملائم بعد احداث (الربيع العربي) انما اندفعت إلى تبني خيارات بعيدة عنه نسبياً، ففي العراق صار الاتجاه متناقض بين التناغم مع الأنموذج الإيراني وبين أنموذج التشدد الإسلامي.

ورغم ان تركيا بالنسبة لإيران منذ توسعت دائرة العقوبات عليها في العام ٢٠٠٧ وما بعده ، تمثل خيار إستراتيجي، وهو ما دلت عليه احداث مثل توسع حجم التبادلات التجارية بينهما، من سقف ٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥، إلى نحو ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، وان تركيا دخلت كوسيط بين الغرب وإيران في تسوية قضية البرنامج النووي بينهما عام ٢٠١١، الا ان هذا لا يمنع من وجود تقاطع بينهما على النحو الذي بيناه في اعلاه^(xli).

أن ايران تدرك طبيعة الائتلافات الجديدة في المنطقة خصوصاً بعد أنطلاق (ثورات الربيع العربي) في معظم البلدان العربية ، ووفقاً للسفير الإيراني في تركيا ، فيروز دولت آبادي، فإن " الربيع العربي قد خلق اجواء تنافسية بين إيران من جهة والسعودية وتركيا من جهة أخرى ...، وان الأخيرة لم تتخل عن سياستها المنحازة للغرب" ، ونفى دولت آبادي "أن يكون الخلاف مع تركيا او السعودية هو خلاف مذهبي معتبراً ان المشكلة تكمن في صعود قوة ايران وهو ماسوف يقود الى الظن بأن ايران سوف تستخدم قوتها في تعزيز نفوذها المذهبي في المنطقة ، وأكد ان بعض الدول تعادي ايران نتيجة العداة الامريكي لأيران ، وانه اذا تحسنت العلاقات بين الاخيره والولايات المتحدة فإن زخم العداة ضد ايران سيتقلص ويفقد فاعليته"^(xli).

لقد أدت تركيا دوراً جيوسياسياً من خلال علاقتها بالولايات المتحدة ، ولاتزال ، وعلى هذا الأساس يؤكد مستشار الامن القومي الامريكي السابق، زينغيو بريجنسكي، " بأن تركيا هي البلد الجيوسراتيجي المهم على رقعة الشطرنج الأوراسية حيث تقع عند تقاطع أوروبا وآسيا"^(xli). وبهذا الصدد يؤكد أحمد داود أوغلو على " أن الولايات المتحدة

هي قوة بعيدة عن الثقل القاري الافرو- أوراسي ، وانه يمكن لها الحفاظ على هيمنتها فيه عبر تطبيق سياسات استراتيجية أقليمية قائمة على نظام من التحالفات شبيهة بالتي قامت خلال الحرب الباردة والقائمة على سياسة الاحتواء والتي تعتمد على دول افرو- اوراسية محورية كتركيا لاعباً محوريا بالنسبة للولايات المتحدة^(xli)

تركيا والانتخابات العراقية.

لقد أكدت أهم مراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية ، عقب الاضطرابات التي وقعت في اغلب الدول العربية ، ان الدور الاستراتيجي التركي من شأنه ان يكون اكثر أهمية مستقبلاً ، ففي عام ٢٠١٣ نشر مركز خدمة ابخا الكونغرس ، " انه مع العديد من التحديات التي تواجه الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية والأتيه من الشرق الاوسط الكبير، يمكن القول ان تركيا حليف أكثر أهمية للولايات المتحدة في الوقت الحاضر منها خلال الحرب الباردة إذ ان موقع تركيا بالقرب من العديد من نقاط النزاع العالمية يجعل استمرار توفر اراضيها لتمرکز ونقل الاسلحة والبضائع والافراد ، ذا قيمة بالنسبة للولايات المتحدة وحلف الناتو^(xli) .

اما بالنسبة لانتخابات مجلس النواب العراقي التي ستجري في نيسان ٢٠١٨، والتاثير المتوقع من الجانب التركي عليها ، فضلا عما ذكرنا من قضايا واحداث وتشابك تركي عراقي مصحوبا بتاثير اقليمي وحتى دولي ، فالواقع ان تركيا حاولت التاثير في الانتخابات السابقة التي جرت لمجلس النواب العراقي عن طريق دعم التركمان العراقيين، او عن طريق دعم او جذب بعض الشخصيات السننية العراقية التي تتوقع تركيا ان لها تاثيرا في الشارع العراقي وصعودهم وبالتالي التاثير في القرار الرسمي وشبه الرسمي العراقي، عن طريق تأكيد تطابق الجانب المذهبي بينهما، واشاعة ان تركيا توالي وتلتزم السنة تجاه المكون المقابل (الشيوعي، الكردي)، اي ان تركيا كانت تحاول ان تؤثر سياسيا واعلاميا فضلا عن زيادة حجم التشابك الاقتصادي والسيولة السياسية، سواء مع اقليم

كردستان او حكومة بغداد ، الا ان التشابك الاقتصادي وحتى السياسي كان يحدث بصورة اقل تصاعدا مقارنة بشمال العراق، وهذه كانت تمثل احدى وسائل القوة الناعمة التركية تجاه العراق، الا ان الحكومة المركزية (حكومة نوري المالكي) كانت تنتقد وتحذر من التصرفات التركية تجاه الداخل العراقي والتي عدتها الحكومة تدخلا في شؤونه الداخلية ومحاولة دعم احدى مكونات العراق تجاه الاخرى وتحشيدها ضد حكومة بغداد.

الا انه ومع تغير بعض الجوانب المهمة على الارض مثل: تبدل رئاسة الحكومة في العراق من السيد نوري المالكي الذي كان اكثر تشددا في التعامل مع تركيا ، الى السيد حيدر العبادي الذي كان اكثر انفتاحا في التعامل داخليا واقليميا ودوليا ، وطرد تنظيم داعش الارهابي من الاراضي التي سيطرت عليها في العراق والتي اعلنتها منطلقا (للخلافة الاسلامية) ، الى جانب وصول دونالد ترامب الى سدة السلطة في الولايات المتحدة الامريكية ومايحملة من رؤى واستراتيجيات تختلف عن سلفه (باراك اوباما) ، الى جانب اصرار اصحاب القرار في كردستان على اجراء الاستفتاء كمقدمة للانفصال عن العراق ، وازاء هذه التطورات قد تغير تركيا من وجهة تحركها تجاه دعم بعض الشخصيات او الاحزاب او المكونات والتي تعتقد انها قد تؤثر في الانتخابات البرلمانية القادمة ، الى دعم واسناد حكومة بغداد نتيجة تطابق الرؤى والمصالح في رفض موضوع الاستفتاء والنتائج المترتبة عليه - هذا الى جانب الدعم الاقليمي والدولي الذي تشهده حكومة العبادي - اذ ان حدث الاستفتاء الذي اصر عليه البارزاني والمنتهية ولايته، قد وحد المواقف التركية العراقية فضلا عن الايرانية في رفض الاستفتاء جملة وتفصيلا ، والذي شجع على الموقف الرفض هذا هو الموقف الدولي الرفض لاستقلال شمال العراق ، وعلى هذا الاساس قد تركز تركيا الى ادامة الزخم في توطيد التعامل مع حكومة المركز وتجاهل التعامل مع الاقليم لخنقه سياسيا واقتصاديا ، اي ان تركيا قد تلجأ- كخيار

اضافي - ونتيجة لضعف تاثير التركمان والتشتت الذي يعيشه السنة الى زيادة حجم السيولة السياسية مع حكومة المركز والاتجاه نحو تنسيق اكثر للمواقف معها، خصوصا ان ذلك يبدو متوافقا مع الاتجاه الايراني الراض لتقسيم العراق.

وعلى هذا الاساس ووفقا لمعطيات الارض وتشابك الاحداث وتلاحقها في العراق والشكوك القائمة في امكانية دعم مكون يكون له تاثير ضعيف داخل البرلمان، وهو ما لن تتجاهله تركيا، فانها قد تتخذ البديل في دعم الحكومة المركزية لتوحيد المواقف في رفض انفصال شمال العراق، مع ادامة التواصل مع المكونات او الشخصيات التي تعتقد انها قد تكون مؤثرة او لها حضور قادمة في الانتخابات المقبلة، او انها قد تبتعد او تتقاطع مع بعض الشخصيات او المكونات السنية التي لم ترفض الاستفتاء او كان موقفها ضعيفا او مترددا.

ان موضوعة الانتخابات التي ستجري قد يصعب التكهّن في مجرياتها واحداثها ونتائجها ، وذلك لكثرة الانشقاقات الحزبية والمكونية، ولكثرة الاسئلة التي ستثار فهل سيشارك النواب الاكراد فيما ان استمر موقف الاصرار على الاستفتاء ونتائجه اللاحقة عليه؟ وهل تعد مشاركتهم هو اذعان مبطن بقبول استمرارهم ضمن جسد الدولة العراقية ربما مع الحصول على تنازلات اضافية.

والحق ان استمرار هذا الحال من المحال، خصوصا مع طرح الاكراد لمبدأ الحوار وادامة القنوات الاتصالية مع حكومة المركز حول استفتاء الاقليم وسبل التوصل الى حل تجاهها، وازاء هذا الوضع سيتاثر الشارع العراقي سلبا او ايجابا بعملية الانتخاب والتصويت تجاه قضية الاستفتاء.

الخاتمة واستنتاجات.

حاولت تركيا التأثير في قوى وشخصيات ترتبط معها ايدولوجيا او قوميا في العراق ودعمها انتخابيا من اجل ايصالها الى سدة القرار السياسي بما يقدم خدمة لحجم المصالح التركية المتزايدة في العراق . الا انه وبحكم تسارع الاحداث والتغييرات الكبيرة التي حدثت في الخريطة السياسية العراقية لا سيما بعد طرد تنظيم داعش من العراق وسيطرة الحكومة العراقية الاتحادية على جميع الاراضي المحتلة سواء من قبل داعش او حتى من قبل القوات الكردية فان الرؤية التركية تتجه نحو دعم حكومة العراق انتخابيا لما ابدته من حنكة في التعامل مع استفتاء انفصال شمال العراق والذي يشكل احباط ذلك المسعى مصلحة لتركيا . من كل ذلك نستنتج ان من مصلحة حكومة العراق استغلال زخم الدعم التركي والافادة منها في ملفات اقتصادية مهمة لعل من ابرزها اعادة بناء المناطق المتضررة من احتلال داعش . الى استخدام تركيا متغير ضاغط على القوى السنية الداعمة لمشروع الاقاليم والضغط عليها في سبيل دعم العراق الواحد .

ان انتخابات عام ٢٠١٨ مفتوحة على كل الاحتمالات وتعد تركيا متغير مهم للحفاظ على وحدة العراق وكذلك بناء حكومة قوية فيما بعد عام ٢٠١٨ .

المراجع المستخدمة

١. محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ٢٠٠٧-٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر-غزة، ٢٠١٣، ص ص ٧٨-٨١

2. Tarık Oğuzlu, Iraq, In: Mustafa Kibaroglu (ed), Turkey's Neighborhood, Ankara: The Turkish Foreign Policy Institute (FPI), April 2008, pp: 180-183.

٣- صايل فلاح مقداد السرحان، اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، ٢٠٠٢-٢٠١١، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢، المجلد ٦، ٢٠١٣ ص ص ٢٣١-٢٣٢

4-Fahrettin Sümer, Turkey's Changing Foreign Policy and the Arab Spring, Op. cit, pp: 6-8.

* - لا توجد احصاءات سكانية موثقة يمكن الاعتماد بها لبيان نسبة التركمان، او غيرهم في العراق.

٥. ينظر: خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص ٤٤-٤٨.

٦. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ١٤٧ - ١٤٨.

7. Joshua W. Walker, Reexamining the U.S.-Turkish Alliance, The Washington Quarterly (Washington: CSIS, 2008) pp95-105.

8-Christopher Phillips, Turkey and Syria, Op. Cit, , pp: 36-37.

* * - بمعنى ان انفتاح بعض القوى العراقية على دعم النظام السوري ابطأ من عوامل انهياره، وجعله يستمر خلافا للارادة الغربية والتركية، التي تصورت ان حدود تدخل تركيا في الاحداث السورية هو: تجميع قوى المعارضة والسماح بنتقلاتها وبحصولها على الدعم عبر الاراضي التركية سيجعل النظام في موقف اضعف ويسرع في انهياره، الا ان تدخل العامل الاقليمي، وبضمنه العراقي قد جعل ما تقوم به تركيا غير فاعل، مالم تلجأ الى طريقة التدخل المباشر لتغيير معادلة علاقات القوة داخل سوريا.

٩. د. ابراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، مجلة علوم إنسانية، تونس، العدد ٣٠ ايلول ٢٠٠٦

<http://www.ulum.nl/a98.htm>

١٠- د. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١ (بيروت: شركة المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣)، ص ٢٩٣-٢٩٧.

١١- حال الامة العربية ٢٠١٢-٢٠١٣ : مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ٩٠ - ١٠٢. وكذلك، هايونتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٢٤٥-٢٥١.

12-Fahrettin Sümer, Turkey's Changing Foreign Policy and the Arab Spring, The Innovation Journal: The Public Sector Innovation Journal, 18(1), American University of Iraq, Sulaimani, 2013. pp: 11-13

١٣- رضوى عمار، ما بعد الإسلامية، ابعاد الصراع بين القوى الإسلامية في الشرق الاوسط، مجلة حالة الإقليم، العدد ١٢، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٣-٥.

١٤- د. محمد عباس ناجي، هل تحالف إيران مع روسيا ضد تركيا، موقع مركز الجزيرة للدراسات، في: ١٣ نوفمبر ٢٠١٤

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/11/14> وايضا: تقرير: حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا سيرتفع إلى ٣٠ بليون دولار، صحيفة الحياة اللندنية، ١٧ مايو/ أيار ٢٠١٤، متوفرة على الموقع

<http://alhayat.com/Articles>

وايضاً:د. محمد عباس ناجي، تركيا وإيران.. الخصوم الاصدقاء، موقع مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٢ اغسطس ٢٠١٢

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/8/22>

15. Firouz Dowlatabadi , interview by Iran Review , Iran , Turkey ,and Saudi Arabia as Regional Rivals , Iran Review 28 April 2013 .

16.ZiyaOnis and Suhnaz,"Between Europeanization and Euro- Asianism: Foreign Policy Activism in Turkey during the AKP Era", Turkish Studies, Vo10, No1, 2009, p.p7-12.

17.AhmetDavutoglu, " Turkey's Foreign policy Vision: An Assessment of 2007 ", Insight Turkey, Vo1 10, No1, 2008.pp.77-80.

18.JimZanotti , "Turkey Background and U.S .Relations "Congressional Research Service Report for Congress (Specialist in Middle East Affairs), 23 April, 2013,p13

٥-٢-٤ التعاطي الإيراني مع الانتخابات العراقية ٢٠١٨

* د. عمر عبد الجبار كامل

ملخص

تتناول الورقة البحثية موضوع التعاطي الإيراني مع الانتخابات العراقية المقبلة في ٢٠١٨ وتأثير النفوذ الإيراني في تصميم التشكيلة الحكومية المقبلة لاسيما بعد التحولات الكبرى التي مر بها العراق على الصعيد الأمني والفكري والاقتصادي بعد احداث ٢٠١٤ ودخول داعش الى العديد من المحافظات العراقية وبروز ظاهرة جديدة في حركة التنافس الانتخابي اذا لأول مرة تتجه الكيانات السياسية الى منهجية مغايرة الى السنوات الأولى من اسقاط النظام في العراق التي اتسمت بالتكتل اما قوميا او دينيا اذ نشهد اليوم بروز تيارات اليمين التي ينضوي تحتها التيارات الدينية المحافظة والتيارات اليسار التي استقطبت التوجهات العلمانية وهذا التحول يلقي بظلاله على البيات ايران في تعاملها مع الانتخابات المقبلة بوصفها داعما لاتجاهات اليمين وكيف يمكن لها ان تعزز مصالحها الاستراتيجية في العراق لاسيما بعد بروزها كاهم القوى التي ساهمت في دعم العراق في حرب معقدة ضد تنظيم داعش في فترة انتخابية كاملة استغرقت ما يقارب اربع سنوات.

Abstract

The paper deals with the issue of dealing with the coming Iraqi elections in 2018 and the impact of the Iranian influence in the design of the formation of the next government, especially after the major changes undergone by Iraq on the security level and intellectual and economic after the events of 2014 and the entry of France to many Iraqi governorates and the emergence of a new phenomenon in the movement of the electoral competition if for the first time heading political entities to a different methodology to the first years of toppling the regime in Iraq, which was marked by the bloc either nationally or religiously we are witnessing today the emergence of the right-wing currents Non-alignment conservative religious currents left currents, which attracted the secular trends this transformation overshadows the mechanisms of Iran in dealing with the coming elections as supportive of the trends of the right and how it can promote its strategic interests in Iraq, especially after the visibility The most important forces that contributed in supporting Iraq in the war against France in the complex of the full election period lasted for nearly four years.

المقدمة

يقع العراق جغرافيا وحضريا في نقطة الاحتكاك المكاني والزماني بين حضارات كبرى هي (العربية والتركية والفارسية)، كما يقع العراق سياسيا وجغرافيا على حدود منطقة شهدت انقسامات سياسية وصراعات كبيرة أسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وجيرانه، وكذلك شكل الروابط التاريخية للبيئة الاقليمية التي يقع ضمنها^{xi}؛ لهذا يمكننا القول بان موقع العراق لعب دورا مهما وبارزا في التأثير الحساس في تفاعم مشاكل وازمات العراق مع دول الجوار، فموقع الجوار الجغرافي ومجاورته لست دول مختلفة السياسات والاتجاهات، وذات امتدادات حدودية ومائية وسكانية معه، رتب على العراق ان يتحمل الكثير من الضغوط التي تمارسها دول الجوار عليه^{xii}، لا بل ان البيئة الاقليمية للعراق شكلت على الدوام جانباً عدائياً له.

كما ان العملية السياسية العراقية التي أوجدت بعد الدخول الامريكي للعراق ٢٠٠٣، خلقت مشهدا سياسيا تعدديا للغاية له مراكز سياسية متعددة، لكن من دون اتفاق على قواعد لمنع هذه التعددية من الانحدار الى نزاع^{xiii}، لكون النظام السياسي الذي اشرفت الولايات المتحدة الامريكية على ولادته لم يعالج القضايا الجوهرية، كطبيعة النظام الفيدرالي وسلطات الرئيس، ورئيس الوزراء والبرلمان وحتى هوية الدولة وشعبها، والأهم من ذلك فإن تعزيز المحاصصة في النظام السياسي أسهم في تغذية الصراعات الداخلية بين القوى السياسية^{xiv}، كما ان القوى والاحزاب السياسية العراقية التي انخرطت في العملية السياسية واعلنت تمسكها بالديمقراطية مارست العمل السياسي عبر اسلوب (التوافق) او ما يسمى ب(الديمقراطية التوافقية) في محاولة لإرضاء الجميع، وعلى الرغم من كون هذا النموذج يعد الافضل للمجتمعات المتعددة كالعراق، إذ إنها افضل حالا من الدكتاتورية او الفوضى السياسية العارمة، ولكن العراق لم يجن من التوافقية السياسية الا السلبيات بعكس الدول الاخرى إذ أسهمت الديمقراطية التوافقية الى عدم وجود معارضة في مجلس النواب مما اخل بقواعد المحاسبة والمراقبة في مجلس النواب، كما اسهمت هذه الطريقة في بقاء صنع القرارات والتشريعات وتلكؤها وحتى تجميدها بسبب الاعتراض المتبادل بين الكتل السياسية^{xv}.

ولهذا بقيت العملية السياسية في العراق تشهد تحديات كبيرة بسبب اقرار مبدأ المحاصصة في توزيع المسؤوليات والاعتماد على التوافقات السياسية والتفاهات السياسية بغية ارضاء الاطراف السياسية المشاركة فيما مع تفاعم مشكلة صراع الارادات السياسية المتباينة التي تسعى نحو فرض رؤية طرف على اخر دون الانطلاق من قواعد عمل سياسية مشتركة تتجاوز الاصطفاف الطائفي والمذهبي والقومي^{xvi}.

ومما لا شك فيه ان تداعيات الساحة العراقية وما تشهده من تطورات امنية وسياسية يعود في جزء كبير منه الى تدخل الدول الاقليمية بشؤون العراق الداخلية، فليس هناك ادنى شك ان من اهم عناصر تعقد الملف العراقي او اشتباكه هو كثرة اطرافه، إذ إن اغلب دول المنطقة وجدت ان التغيير في العراق بعد عام

٢٠٠٣، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية لأن يكون العراق مركزاً للديمقراطية في المنطقة يخل باستقرارها، فأدركت أنها تحت التهديد المباشر^{xi}، إلا أن إيران وحدها كانت لها رؤية مغايرة حول العراق الجديد الذي اعتبرت أوضاعه بعد ٢٠٠٣ فرصة سانحة لها لجعل العراق حليفاً بدل من كونه خصماً تاريخياً^{xi}.

كل هذه المعطيات شكلت أرضية مناسبة لدخول نشط للسياسة الإيرانية على الملفات السياسية العراقية وبالأخص ما يتعلق بالشأن السياسي وافرازات الاستحقاقات الانتخابية في العراق من خلال توظيف علاقاتها التاريخية مع الأحزاب الإسلامية والكرديّة المعارضة للنظام السابق والتي أسهمت إيران في تأسيس ورعاية أغلبها، ولعل أهم ما يميز النفوذ الإيراني في ملف الانتخابات العراقية هو عدم ارتهانه بفوز أو خسارة طرف سياسي محدد يعتمد النفوذ الإيراني عليه بصورة أساسية، بل أن جميع الأطراف المتصارعة في العملية السياسية العراقية لها علاقات خاصة مع إيران وهو ما تجلّى في أغلب الإزمات السياسية التي كان للتدخل الإيراني دوراً في حسمها، بالإضافة إلى أن طبيعة النظام الانتخابي العراقي التي تجعل من الصعب جداً على أي كيان سياسي أن يفوز بأكثر من ٢٠ في المائة من مجموع أصوات الناخبين^{xi}، وهو ما يفسر شبكة العلاقات الإيرانية المتعددة مع كافة صناعات القرار والفرقاء السياسيين في العراق.

كما أفرزت الحرب على الإرهاب بعد ٢٠١٤ وفقاً لقراءات متعددة فرصة لإيران لتعزيز نفوذها في العراق إضافة إلى ما كانت تتمتع به منذ ٢٠٠٣، حيث شكلت عملية استعادة الموصل وما سبقها من عمليات تحرير فرصة لتنامي دور وحدات الحشد الشعبي، وهو تحالف من جماعات شبه عسكرية، حيث تعزز هذه الوحدات العسكرية والقوى السياسية المرتبطة بها حماية مصالحها في العراق لسنوات قادمة من خلال ترتيب اشتراكها المنظم في الانتخابات القادمة بهدف منع الحكومة العراقية القادمة من تحجيمها أو وضع سياسة أمنية يمكن أن تحد من قدرة إيران على توظيفها لدعم حلفائها في سوريا وأماكن أخرى، وهو ما أكدّه نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في تصريحه الذي كشف فيه بأن "قوات الحشد الشعبي لن تُحل أو تختفي حتى لو أمرت الحكومة بحلها"^{xi}.

ومع تراجع عدد المدن العراقية الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، أصبح أمام إيران عدد من الأهداف الواضحة في العراق للمستقبل القريب. حيث تسعى إيران، على أقل تقدير، إلى أن يحكم العراق تكتلاً من الأحزاب السياسية اليمينية التوجه بعد الانتخابات العراقية العامة في أيار/مايو ٢٠١٨، وتريد من هذه الأحزاب أن تعمل معاً لتشكيل الحكومة. إن وجود الأكتريّة الشيعية في صميم الحكومة العراقية تُطمئن إيران بأن العراق لن يشكل مرة أخرى تهديداً لإيران ذات الأغلبية الشيعية. وما لا تريده إيران هو أن تقسّم التكتلات الشيعية دعمها وتبني تحالفات فردية مع الكتل العربية السنّية والكرديّة والعلمانية لتشكيل حكومة جديدة عابرة للطوائف، وهي فكرةٌ واردة لدى رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي والزعيم الشيعي مقتدى الصدر.

وترغب إيران أيضاً أن يكون الوجود العسكري الأمريكي في العراق غير مرحب به لدى رئيس الوزراء المقبل. ومن الناحية المثالية، تريد إيران أن ترى اتساعاً في رقعة حلفائها من آسيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط^{١١}.

العراق جيوسراتيجيا

يقع العراق في الطرف الجنوبي الغربي من قارة آسيا من منطقة تؤلف جزيرة العرب التي تعد نقطة الوسط للقارات الثلاث أوروبا و آسيا وأفريقيا، ويعد الموقع من العناصر الثابتة في الجغرافيه الا ان اهميته هي التي تتغير فإما ان يفقد أو يكتسب اهميه جديده حسب التطورات الحاصلة

ويقع العراق ما بين خطي طول ٤٥ . ٣٨ و ٤٥-٤٨ شرقاً ودائرتي عرض ٢٩ . ٥ ، ٢٣-٢٧ شمالاً. وبالنسبة للعراق فان طبيعته موقعه هذا جعلته يمر بفصول مناخية متنوعة ساعدت على تنوع زراعته اضافة الى انها ساعدت على انتشار زراعة محاصيل متنوعة في الشمال عن الجنوب اضافة الى قيام الصناعات الانتاجيه التي تعتمد على مناخات معينة اما من حيث الموقع البحري فانه يساعد بالنسبة لهذا الموقع على تحديد طبيعة مصالح الدولة وحالاتها الاقتصادية والسياسية فالدول المطلة على بحار أو خلجان تركز اهميتها على خلفية الساحل المطلة عليه هذه الدولة وعليه فان اهمية الموقع البحري تاتي للدولة من اهمية البحرأ و الخليج ولكن بالنسبة للعراق على الرغم من كونه دولة شبه حبيسه إلا ان اطلالته على الخليج العربي اكسبته اهمية استراتيجيه نابعه من اهمية الخليج العربي نفسه كونه يتمتع بمميزات جيواستراتيجية مثل وجود أكبر احتياطي للنفط فيه وهو حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط اضافة الى طبيعته الدول المطلة و القريبة منه ونشاطاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية هذه اضفت اهمية خاصه للخليج العربي في الاستراتيجيات الدولية وحظى العراق بهذه الاهمية النابعة من اهمية الخليج العربي اضافة الى أن العراق استفاد من اطلالته عليه كمرتكز قوه اقتصادي فالموانئ التجارية تعد مصدر اساسي للاستيراد اضافة الى انها مركز رئيسي لتصدير النفط والمواد الاولية العراقية. ومما زاد اهمية العراق الاستراتيجية هو وقوعه على اقصر طريق جوي يربط بين جنوب شرق اسيا وغرب أوروبا مما يوعد بتطور هذا القطاع في ظل تصاعد خدمات النقل الجوي العالمية كما ونوعا الامر الذي يوفر احتمالية بنسبة كبيرة ان تكون احد الموارد الاقتصادية المهمة للعراق اذا ما تم ادارتها بشكل جيد كما ويعتبر العراق حجرا ركنيا في الامن القومي العربي أو الامن الخليجي، وهو ليس تعبيراً لغويا بقدر ما هو حقيقة استراتيجية وعسكرية وسياسية

اهداف السياسة الايرانية

يشكل العراق بالنسبة لإيران الجسر الذي تعبر عليه نحو المتوسط، فقد أضحي مشروع ايران الجيوسراتيجي الجديد هو السعي لتحقيق جيرة مباشرة مع أوروبا عبر محور عرضي ينطلق من افغانستان عبر

ايران والعراق وسوريا ولبنان، وهو محور يحقق لإيران مزايا جيوسراتيجية على مستوى عال من الأهمية، لأنه يعمل على تحييد كل من فائض القدرة الجيوسراتيجي الإسرائيلي من جهة، وتمهيش فائض القدرة التركي من جهة أخرى^{xi}، وهو ما يبدو متسقا مع ما جاء في وثيقة وضعتها الدوائر الإيرانية تعرف باسم "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية ٢٠٠٥-٢٠٢٥" والتي وضعت تصورات مستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاما، وتهدف الى تحويل البلاد الى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب اسيا، وتنص الوثيقة على ان ايران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي وتتحول الى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميا في العام ٢٠٢٥ لتحتل ايران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب اسيا اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وتصبح نموذجا ملهما ولاعبا فاعلا في العالم الإسلامي استنادا الى تعاليم "الامام الخميني" وافكاره وبما يعكس هويته الاسمية الثورية^{xii}.

وانطلاقا من جملة هذه الأهداف فإن التأثير الإيراني على الانتخابات العراقية يدخل ضمن عدة مديات أو أهداف، أهمها:

أولا: ربط العراق بالمنظومة القيمية الإقليمية الإيرانية

وفيما يخص الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق فقد اتخذت بعدا جديدا لاسيما بعد الوجود الأمريكي فيه الذي قاد الى تحولات جوهرية في بنية النظام والسلطة، فما شهدته الساحة العراقية والنظام السياسي الجديد قد شكل لإيران فرصة استراتيجية لإعادة رسم علاقاتها بالعراق من ناحية وتعزيز دورها الاقليمي من ناحية أخرى، فأحد المزايا المهمة لإسقاط النظام العراقي السابق هو منح ايران الفرصة لتعيد تعريف دورها الاقليمي بصورة تضمن لها ان تكون لاعبا مهماً في الساحة العراقية والاقليمية^{xiii}، وقد أسست ايران طوال العقد الماضي مراكز نفوذ لها في العراق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مستخدمة من اجل هذا الهدف القوة الناعمة والصلبة^{xiv}.

ثانيا: مواجهة التهديدات الأمريكية لإيران في الساحة العراقية

اتسم السلوك السياسي الإيراني تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالتنوع في الأدوات فمن جهة دعمت ايران الحكومات العراقية ومواقفها ومن جهة أخرى عملت ايران على توسيع نفوذها في الساحة العراقية، بما

يوصف بأنه استراتيجية إيرانية بعيدة المدى موجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأساس للحد من نفوذها في العراق مما يعني ارتباط استراتيجيتها في العراق بعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية^{xli, xlii}.

ولهذا فإن أدوات النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة لا تزال تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كعدو لها، وهذه ببساطة، ليست بسبب عقلية تأمره حول العزم الأمريكي على الأضرار بمصالح إيران، ولكن أيضاً لأن هذه الأدوات تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها العائق الرئيس لمصالحها في المنطقة، فحتى إذا ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لطمأنتها حول أهدافها، من المستبعد جداً أن تصدق ذلك ما لم تكن واشنطن مستعدة للرضوخ في ما يتعلق بهيمنة إيران الإقليمية، وهذا كله يوجب على واشنطن إعادة التفكير في الشراكة مع الإيرانيين والجماعات المسلحة المدعومة منها حتى في الحرب ضد تنظيم داعش^{xli}. وهو ما دفع هنري كيسنجر إلى التحذير من سيطرة إيران على المناطق المحررة من تنظيم داعش بأنه سيؤدي إلى ظهور "امبراطورية راديكالية جديدة"^{xlii}، ولاسيما بعد تنامي التهديد غير المتناظر *asymmetric threat* الذي تشكله إيران على المصالح الأمريكية عن طريق اعتمادها الوكلاء المحليين لتوسيع نفوذها في المنطقة وتقويض استقرار الشركاء الإقليميين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية، فالقوة العسكرية الأمريكية المتواجدة في الخليج العربي قد تردع القوة الإيرانية التقليدية ولكنها لن تؤثر في أي من تهديدات إيران غير المتماثلة^{xli}.

ثالثاً: التفرد بالنفوذ داخل الساحة العراقية:

تشكل الإزمات السياسية والتنافسات داخل الأحزاب الإسلامية الحاكمة في العراق أحد مكونات وبوابات النفوذ الإيراني في العراق باختلاف الرؤية بين رئيس الوزراء الحالي من جهة وبين تيار المالكي والحشد الشعبي من جهة أخرى من المحتمل أن يتسع قبيل الانتخابات، وفيما تدعم الولايات المتحدة تقوية مواقف العبادي سواء الراضية لاستفتاء كردستان أو غيرها لكي لا تحرمه من مكاسبه الشعبية التي تحققت من النصر على تنظيم داعش وتزيد من فرصه في الفوز بولاية ثانية^{xli}، مما دفع رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني إلى التصريح بأن "دور إيران في العراق أكبر بكثير من دور الولايات المتحدة"^{xlii}، حيث لا تزال تجربة الانسحاب الأمريكي من العراق في ٢٠٠٩ وتركها البلاد بحالة فراغ نفوذ ملأته إيران مباشرة^{xli}، وفي الوقت الراهن فإن الأجنحة السياسية لقوات الحشد الشعبي بدأت بتنظيم نفسها جيداً للمشاركة في الانتخابات القادمة مستخدمة الدعم الإيراني في فتح قنوات فضائية جديدة لبث تغطية إخبارية تصور إيران كحامية للعراق والولايات المتحدة كمحور متلاصق^{xli}.

رابعاً: التحول في الأدوات السياسية المقبلة

منذ بداية التحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ برزت إيران كداعم للتيارات السياسية الدينية في العراق ولكن بعد أحداث عام ٢٠١٤ وظهور عدد من الإزمات الأمنية والاقتصادية والفساد الإداري أدت هذه العوامل إلى

بروز التيار العلماني كمنافس قوي يحضى بالشعبية امام تراجع التيار الديني الذي يحضى بالدعم الإيراني مما يرجح ان تبدأ ايران بدعم بعض التيارات العلمانية او التيارات الدينية التي تحولت الى العلمانية بشكل كامل او جزئيا

خاتمة

- تشكلت العلاقات العراقية الإيرانية وفق خلفية من العلاقات التاريخية المتأرجحة بين الصراع تارة والتعاون تارة أخرى
- عملت إيران على توسيع نفوذها في الساحة العراقية، بما يوصف بأنه استراتيجية إيرانية بعيدة المدى موجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأساس للحد من نفوذها في العراق.
- اهم ما يميز النفوذ الإيراني في ملف الانتخابات العراقية هو عدم ارتهانه بفوز أو خسارة طرف سياسي محدد يعتمد النفوذ الإيراني عليه بصورة أساسية.
- نجاح ايران في تحويل العراق من توجه الصراع والمجابهة الى توجه الشراكة والتعاون
- من المرجح ان تتعامل ايران مع نماذج سياسية غير دينية التوجه خلال المرحلة الانتخابية المقبلة ويعد هذا من التحولات المهمة التي لم يعهدها الشارع السياسي العراقي

٥-٣ - التعاطي العربي مع الانتخابات العراقية المقبلة ٢٠١٨

٥-٣-١- رؤية عن التعاطي العربي مع مستقبل العملية السياسية في العراق

أ.د. موسى طويرش

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

تقديم :-

كان ولا يزال العراق في موقع القلب من الشرق الأوسط (١)، يتجلى فيه سر استقرار المنطقة وأضطرابها، لأنه يمثل واقع فريد أو غريب أو متناقض، أذ في الوقت الذي يكون العراق فيه مركز تناقض وصراع هو نفسه قد يكون حالة التقاء وتواصل بين الدول المحيط به. فواقعه السكاني القائم على التنوع، الذي ساعد التاريخ في بنائه، بشقيه القومي، كون العراق ملتقى لمختلف القوميات العربية، الفارسية، التركية والكردية، والمذهبي والديني (المسلمين بطوائفهم والمسيحيين بطوائفهم والصابئة وغيرهم) كل ذلك جعل للعراق دوراً محورياً في المنطقة وفي صياغة واقعها.

وعلى الرغم من مساهمة الجميع في جعل هذا التنوع القومي والمذهبي فرصة لزرع الفتنة وعدم الاستقرار كل لمصالحه الضيقة، دفع ثمنه العراقيون جميعاً، فإنه في ذات الوقت سعى وسيبقى الجميع الى تحويل العراق من واقع الصراع الى حالة الألتقاء والتواصل، بعد أن تيقنوا أن استقرار العراق وأمنه ووحدته ذات أهمية كبرى لأمن وأستقرار المنطقة، من خلال جعل العراق (الجسر الأقليمي) للاتصال والتواصل بين القوى الأقليمية المتصارعة. وهو الدور التاريخي الذي قام به العراق منذ فجر التاريخ مروراً بدوره كمركز للدولة العربية الإسلامية وأنتهاء بالتاريخ الحديث.

ولابد أن نشير هنا أنه لا يمكن فهم طبيعة السياسة العربية ازاء العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ بعيداً عن الاستراتيجيات الدولية والتي يتم التخطيط لها بدقة عالية وبمديات طويلة.

ومن أبرز تلك الاستراتيجيات ما أطلق عليها (الاقليمية الجديدة) (٢) New Regionalism.

وبالرغم من بعض الاتجاهات الايجابية لهذا المفهوم والذي قد ينسحب الى ايجاد تكتلات اقليمية ذات طابع اقتصادي وتجاري أكثر من أي شئ آخر، إلا أن هذا المفهوم يأخذ أبعاد أخرى في الدول الهشة والتي تتميز سياستها (بنمط الاعتماد) ٣ والذي من أهم سماته الاعتماد على مصادر الدعم الخارجي السياسي والعسكري والدخول ضمن استراتيجيات دولية عابرة للأقليمية، إذ أن هذا التفسير للأقليمية يدور حول رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لأقامة تجمعات اقليمية منسجمة من الناحية السياسية والاقتصادية تسير وفق النسق المرسوم لها والذي يصب في النهاية بتعزيز مبدأ الهيمنة الأمريكية على العالم (٤).

لقد عملت الولايات الأمريكية المتحدة وبمختلف الوسائل على توظيف أنظمة المنطقة لاسيما العربية منها في خلق البيئة المناسبة لاقامة ما أطلق عليه الشرق الأوسط الكبير (٥) و الذي تذوب فيه مختلف القوى الإقليمية ومن بينها (إسرائيل). حتى أن سياسة الولايات المتحدة السابقة في تحجيم قوة العراق ومن ثم احتلاله كان من أهدافه هو تحقيق استراتيجيتها المذكورة مستغلة (المأزق الأمني) الذي أدخل العراق نفسه فيه الأ وهو احتلال الكويت .

لقد عملت الولايات المتحدة بعد عام ٢٠٠٣ بقوة على أن يكون العراق نموذجاً إقليمياً للشرق الأوسط وان تقدمه كمشروع للإصلاح والتغيير منطلقاً من موقعه الجغرافي المهم جداً ومن تكويناته القومية والدينية.

لقد تطلب تطبيق مبدأ (الأقليمية الجديدة) مسحاً استراتيجياً للمنطقة كلها وأعداد الخطط المناسبة لإعادة تأسيس الانظمة السياسية فيها . أن تقييم الانظمة العربية وبنيتها الداخلية كانت تهدف الى الاستمرار في صنع وتغيير أدوار اللاعبين الإقليميين في محاولة لتمرير عملية أستبدال نظام (سايكس بيكو) بنظام جديد وصفه بأنه (وستيفالي) (٦) لتحقيق اهداف مختلفه عن المرحلة السابقة.

لقد أنسقت الدول العربية خلف المشروع الأمريكي بأحتلال العراق كونه يحقق لها مجموعة من الأهداف المرورية فضلاً عن كونه سيكون إحدى محركات التحول في الشرق الأوسط الذي كان النظام في العراق يعتبر من أبرز معوقاته , وكان العنوان الأبرز في هذا الأنساق هو (مكافحة الإرهاب).

الأ أن المشروع الأمريكي أصطدم في بدايته بعقبات واضحة وكبيرة أبرزها أنها لم تكن تحسب بشكل دقيق عمق الانقسام الطائفي في العراق والذي كبت على مر عقود طويلة لاسيما أنه كان يغذى ويمد من قوى خارجية كان هدفها الأول مصلحتها الخاصة فضلاً عن محاولة أفشال المشروع الأمريكي في المنطقة .

ثم جاء الأنخراط العربي في الأزمة الداخلية العراقية في دعم جماعات إرهابية ليس فقط لدواعي طائفية وإنما اعتبرته جزءاً من الصراع السياسي في المنطقة بين إيران من طرف والدول العربية من طرف الأخر لاسيما بعد بروز مفهوم (الهلال الشيعي) الذي يعني الهيمنة الإيرانية على عدد من الدول العربية.

كان التحدي الأكبر هو أن العنف الطائفي في العراق لم يعد محصوراً في أطاره الجغرافي بل أخذ أبعاداً أقليمية بل وحتى عالمية , إذ غذى العنف الطائفي عدد من المنظمات الإرهابية ذات النشاط الدولي فضلاً عن أن الفتنة الطائفية بدأت تصل الى دول لم تعرف هذه الفتنة من قبل كالسعودية والبحرين واليمن وسوريا وحتى الأردن . وأصبح أنتشار الجريمة الدولية تحت الغطاء الديني والمذهبي وحتى القومي والايديولوجي هي السمة الأبرز خلال العقد الأول ونصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين .

وأن تحديات هذا العنف وصلت الى مراحل مقلقة عندما بدأ خطره يبدق أبواب أوروبا والولايات المتحدة فضلاً عن مشكلة النزوح والهجرة التي أخذت أبعاداً دولية خطيرة.

كما أن بوادر الأتجاه العكسي للمشروع الأمريكي بدأت بالظهور، إذ بدلاً من إقامة دول مستقرة وقادرة اقتصادياً لتحقيق حالة الأنسجام ضمن مفهوم الأقليمية الجديدة ظهرت لنا (الدولة الفاشلة)(٧) في الشرق الأوسط وكان أبرز نماذجها في اليمن وسوريا وحتى العراق قبل ٢٠١٥ وقد تنسحب الى دول الخليج العربي .

إذا كان لابد من حصول التغيير في الأستراتيجية الأمريكية وفي الأدوات الأقليمية , فالعراق فشل في ما أطلق عليه (الديمقراطية التوافقية) التي أصطدمت في بيئته أتماعية هشه ومخترقة من الدول الأخرى وكانت أهم عائق في أستقرار العراق وقوته.

كما أن النظرة الأحادية المتطرفة التي تميز بها النظام السعودي خلال المرحلة السابقة لم تعد ملبية لطموحات (العصر الجديد) في المنطقة وفق النظرة الأقليمية الجديدة , فكان لابد من التغيير بأجاهات الأفتتاح والوسطية كما أن العنف لم يعد الخيار الوحيد لانهاء مشاكل المنطقة فلا بد أن تكون هناك حلول دبلوماسية في سوريا واليمن وحتى في القضية الفلسطينية , قد تزامن ذلك مع وصول قيادة جديدة في البيت الأبيض الامريكي ثبتت أسلوباً مغايراً عن الأدارات السابقة متمثلة بترامب والتي وصفت باستراتيجية(قوة المال وفرط القوة)(٨).

كما أن المشكلة الأبرز في المنطقة هي ترويض الدولة الأيرانية وتحجيم نفوذها أو جعلها تنخرط بشكل أو بأخر في المنظومة الأقليمية المخطط لها .

وفي ضوء ماتقدم يمكن أن يبرز التساؤل الأساسي في تحليلنا وهو كيف ستعكس تلك الأجواء الأقليمية لاسيما العربية منها على مستقبل العملية السياسية في العراق ؟

لقد جرت الأنتخابات في السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٥ في ضل الاجواء الطائفية , وكان للدور الخارجي المادي والأعلامي أثراً كبيراً في شكل الواقع السياسي في العراق ومثل ماكان الدور الأيراني فاعلاً عند الاحزاب المدعومة منها كان للسعودية وقطر والأردن وحتى مصر دوراً مهماً في دعم القوى المتقابلة . في محاولة للتوازن

الطائفي والسياسي وعدم إغلاق الساحة العراقية لأتجاه معين لا يخدم مصالح تلك الدول العربية بل ويكون خطراً عليها .

الآن ظروفًا ومتغيرات حاسمة وعميقة حصلت من السنة الأخيرة ستعكس بشكل كبير على الانتخابات القادمة لاسيما ما يتعلق بحجم واهمية التدخل الخارجي لاسيما العربي فيها .

ويمكن تحليل ذلك وفق المعطيات التالية:

أولاً/ ما يتعلق بالعراق

أ_ تحول النظام السياسي في العراق بشكل إيجابي الى الاستقرار والأنضباط على الصعيد الحكومي والعسكري وهو الأمر الذي يختلف بشكل جذري عن ما عرفت به الحكومات السابقة. ونرى أنه من الممكن التحكم بالواقع السياسي والمؤسساتي للدولة بشكل مخطط له ومتوازن مما يقلل من التأثير الخارجي ، لاسيما أن رئيس الوزراء العراقي أعلن بشكل واضح وجلي عن أبعاد القوى السياسية ذات الأجنحة العسكرية من العملية الانتخابية القادمة الامر الذي سينعكس ايجابيا على الانتخابات القادمة ويحد من تأثير الدول الإقليمية لدعم قوى سياسية على حساب أخرى.

ب_ انتهاء العمليات العسكرية في المناطق التي سيطر عليها الإرهاب لسنوات خلت وتحقيق انتصارات مبهرة كان من نتائجها فضلاً عن التخلص من الإرهاب وتحرير المدن فأثرت حررت السكان من الأطر التي حكمتها خلال السنوات التي سبقت دخول الإرهاب ، وأبرزها الشحن الطائفي وعدم تقبل التغيير السياسي ودعم وجوه سياسية معينة كانت مدعومة من دول عربية محددة لاسباب طائفية حصراً. لذا فإن الواقع الجديد سيوجد مزاجاً جديداً للناخب العراقي في تلك المناطق يسهم في بروز قيادات سياسيه جديدة تتسم بالاستقلالية والوطنية بعيداً عن المال العربي السياسي . فقد أثبتت النخب السياسية خلال المرحلة السابقة ولا زالت فشلها في حماية المواطنين من المخاطر الأمنية والسياسية وأنها كانت ترعى مصالحها الخاصة بعيداً عن هموم المواطنين وحاجاته الأساسية.

ح_ السياسة الخارجية العراقية التي أتسمت في المرحلة الحالية (أي عام ٢٠١٧ تحديداً) بالتوازن أذ ان السلوك السياسي الحالي يسير خلال هذه المرحلة بالعمل على تفعيل مبدأ (المستقل النشط) أي أن السياسة الخارجية ترتبط بشكل كامل بالمصالح الوطنية العليا والتي من الممكن أن تنسجم مع المصالح الوطنية لدول أخرى بعيدا عن التبعية . لذا فقد اتسم السلوك السياسي الخارجي العراقي بالوسطية والنشاط والانفتاح على كل الأطراف بما يسهم في الحد من التأثير السلبي للقوى الإقليمية فضلاً عن إتاحة الفرصة الكبيرة للحصول على الدعم الأقليمي والدولي .

كما أن السلوك السياسي الخارجي وبما يستند فيه على مجموعة من العوامل التي تجعل من العراق ذا قدرة دبلوماسية لتحقيق التواصل مع مختلف القوى الإقليمية المتصارعة من منطلق أن الأمن الإقليمي وحدة لا تتجزأ سيجعل دول المنطقة بشكل عام والعربية بشكل خاص تسعى وبقوة لتعزيز وحدة العراق وأستقراره وأمنه مما سيسهم في التأثير الإيجابي في مستقبل العملية السياسية في العراق .

د_ كانت للازمة مع إقليم كردستان التي تزامنت مع القضاء على الإرهاب المتطرف مذهبياً جعل الازمة تتحول الى، أشكال قومي بدلاً منه طائفياً فقد توحدت كل الأطراف العربية بكل مذاهبها باتجاه تأييد الموقف الحكومي من المحاولات الانفصالية لحكومة الإقليم، فضلاً عن ظهور كثير من المعلومات التي اشارت الى عمليات تطهير قومي في المناطق التي سيطرت عليها القوى السياسية الكردية الأمر الذي سيكون له أثر في تعميق الشعور القومي العربي وتوحيده بعيداً عن المذهبية والطائفية وهذا بدوره سينعكس على الأثر العربي في الواقع السياسي القادم والذي من المفترض أن يكون داعماً للنظرة القومية العربية ضد الطموحات القومية الأخرى .

ثانياً/ الظروف والمتغيرات التي تمر بها الدول العربية الفاعلة لاسيما الظروف الداخلية والتي ستعكس بشكل كبير على سياستها الخارجية. فالمملكة العربية السعودية تشهد تحولات سياسية داخلية عميقة قد تعصف بالبنية التقليدية للنظام السياسي السعودي. وأن أبرز معالم هذا التحول هو اتباع (الوسطية) الدينية لأول مرة في التاريخ المملكة ، والتخلص من الجيل المتشدد من رجال الدين والأستعانة برجال دين يتميزون بالوسطية . ولو علمنا أن اغلب فتاوى العنف الطائفي والإرهاب صدرت من رجال دين متشددين في السعودية وغيرها فسوف نرى أنعكاس ذلك على الواقع الداخلي العراقي المتأثر بتلك الفتوى خلال السنوات السابقة وبالتالي سينعكس ذلك على الأجواء الانتخابية التي سوف لا تكون للفتاوى الدينية المحرضة والمتطرفة اي اثر ذا قيمة ، الامر الي سيفقد بعض القوى السياسية العراقية قدرتها على تحريك الشارع العراقي على اسس طائفية كما كان الامر في السابق.

وقد تعزز الدور الايجابي للسعودية بعد تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية من خلال توقيع الاتفاقات والتفاهات المشتركة.

وهذا الامر ينطبق على الواقع الداخلي المصري المبتلى بالإرهاب فضلاً عن الازمة الاقتصادية الخانقة. الامر الذي جعل البلدين العراق ومصر يتجهان الى مزيد من التعاون والتنسيق الأمني والسياسي. وهذا يشير بقوة الى تغيير التعاطي المصري الرسمي والشعبي مع الواقع العراقي اذ تشير الاحصاءات الى مساهمة المصريين، ارهابيين او رجال دين افتوا به ، في ازمة العراق الامنية .

والامر نفسه ينطبق على الاردن والكويت وقطر، اذ ان العلاقات مع هذه الدول شهدت تحسناً رسمياً مما يطي دلالات واضحة على الدور الايجابي لتلك الدول في دعم العراق امنياً واقتصادياً .

ثالثا – الاوضاع السياسية والامنية التي تشهدها المنطقة العربية ومن ابرز معالمها حرب اليمن والوضع في سوريا والازمة القطرية وازمة العلاقة العربية مع ايران

ووقوف دول المنطقة ضمن سياسة المحاور. في الوقت الذي يشهد العراق بوادر الاستقرار الامن والاقتصادي ، الامر الذي سيجعل منه عامل تواصل والتقاء بين مختلف الاطراف ، فضلا عن انشغال مختلف الاطراف في الصراع والتنافس بعيدا عن العراق الذي كان ولسنوت طويلة ساحة لتلك الصراعات. لقد بدا اقتناع المحيط الاقليمي للعراق باهمية استقرار العراق ووحدته وبانه ممكن ان يكون حاجزا او فاصلا محايدا بين الاطراف المتصارعة والمتنافسة وفق اجندات قد تستخدم ادوات مذهبية او قومية.

نخلص الى القول ان التعاطي العربي مع الواقع العراقي ضمن المرحلة الحالية او في المستقبل المنصور نرى بانه سيكون ايجابيا، اذ انطلاقا من عاملين الاول يخص الداخل العراقي ، اذ تمكن المجتمع في العراق وفي ضوء المعطيات الجديدة في تفهمه للدور السلبي لدول الاقليم وبالتالي سيساعده ذلك على الابتعاد عن اي تأثير خارجي ، وسيكون مقياسه في الانتخابات القادمة المعيار الوطني والخدمي من خلال نخب سياسية جديدة لم تلوثها ادران المرحلة السابقة ، لاسيما ان الخطاب الطائفي لم يعد محفزا لجلب الاصوات الانتخابية. على الرغم من ان ذلك سوف لن يكون مطلقا الا ان المزاج الشعبي العراقي تغير كثيرا.

كما ان العلاقات الجيدة للدول العربية مع العراق ستعكس ايجابيا من خلال التعاون المشترك على مختلف الصعد الامر الذي يتناقض مع اي دور سلبي لهذه الدول في العراق .

ويبقى الامر المهم وهو قدرة الحكومة العراقية على حماية العراق امنيا وابعاد اي قوة خارجية من العبث باستقرار العراق وامنه من خلال سياسة داخلية وخارجية متوازنة وفعالة ومنتجة. وان بوادر ذلك واضحة في وجود حكومة يرأسها حيدر العبادي الذي يسير بخطوات ارى انها في الطريق السليم.

الهوامش:

١- حول اهمية موقع العراق ينظر:

عمار جعفر مهدي، الاهمية الاستراتيجية للعراق واثره على العلاقات الدولية بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠١٦ .

- ٢- عن تطور مفهوم الاقليمية الجديدة ينظر:
- دمروة حامد البدري، بناء النظام الاقليمي السياسات الامريكية للشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٣ .
- ٣- عن انماط كارل هولستي للسياسة الخارجية ينظر:
- محمد السيد سلسم، تحليل السياسة الخارجية، القااهرة، ١٩٩٩، ص ١١٧ .
- ٤- البدري، المصدر السابق، ص ٦٧ .
- ٥- مالك عوني، اعادة انتاج الفشل، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨، ابرل، ٢٠١٧ .
- ٦- نسبة الى مهاودة وستفاليا عام ١٦٤٨ والتي رسخت مبدأ الدولة القومية .
- ٧- عن مفهوم (الدولة الفاشلة) ينظر: د. دلال محمود السيد، متلازمة التدهور بحث عنمقاربة فشل الدولة في الشرق الاوسط، ملحق مجلة السياسة، ع ٢٠٨، ابرل، ٢٠١٧، ص ٧
- ٨- عن سياسة ترامب الخارجية ينظر :
- دياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الامريكية في عهد ترامب، مجلة اباحث استراتيجية، ع ١٤، اذار ٢٠١٧، ص ١٣ .

٥-٣-٢ - التأثير الخليجي على الخارطة السياسية للانتخابات المقبلة

أ.م.د. علي فارس محمود

كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين

المخلص

لا خلاف في أن الدور الخليجي في المنطقة يعد من أكثر الأدوار تأثيراً في المنطقة وذلك بحكم ما تمتلكه من موارد وقدرات يمكن من خلالها التأثير على السياسات الإقليمية المختلفة، وتعد الانتخابات العراقية من أهم القضايا التي تؤثر في التفاعلات القائمة في المنطقة، فموقع العراق في حركة التفاعلات الإقليمية يعطيه ثقلاً من حيث مستوى التأثير وهذا ما يعكس التأثيرات التي تنتقل من العراق إلى المنطقة بشكل متسارع.

ويختلف التأثير الخليجي في الانتخابات العراقية وفي الخارطة السياسية للقوى المشاركة في الانتخابات بحكم عدة عوامل منها ما يرتبط بطبيعة العلاقات القائمة داخل الدول الخليجية والتي قد تعكس موقفاً متشابهاً أو متبايناً في هذا الجانب، فضلاً عن طبيعة العلاقات التي تجمع العراق بالقوى الخليجية والذي يحدد حدود التأثير الخليجي في هذا الجانب. إذ قد يتجه التأثير إلى محاولة دعم الوضع القائم أو تغييره من خلال التأثير على الخارطة السياسية للانتخابات العراقية.

مداخل التأثير الخليجية في الانتخابات العراقية

تؤثر البيئة الإقليمية بشكل كبير في الملف الإنتخابي في العراق، إذ عادةً ما تكون الانتخابات محكومة بخيارات وتوجهات إقليمية كالحالة مع بقية الدول التي تتأثر بشكل كبير بطبيعة التفاعلات السياسية في محيطها الإقليمي والدولي، وقد شكل التأثير الخليجي حالة واضحة في هذا الجانب سواء في انتخابات عام ٢٠١٠ أو انتخابات عام ٢٠١٤ وكما يعتقد بعض الباحثين أن طريقة التأثير التي تمارسها الدول الخليجية في البنية الانتخابية تمر عبر مدخلين^(xli):

١- انتخابات المجالس المحلية (مجالس المحافظات):

حاولت الأنظمة الخليجية أن يكون بدء تأثيرها في الانتخابات العراقية من خلال مجالس المحافظات، ولعل هذا التوجه يبدو واضحاً في انتخابات ٢٠١٣ من خلال دعم كيانات سياسية، إذ يبدو أن السبب في هذا التوجه يرتبط في أن انتخابات مجالس المحافظات تشكل مرحلة متصلة بالانتخابات النيابية من حيث النتائج، وتساهم في المرحلة الأولى منها بثبيت حدود الدعم في هذه النتائج ثم ما يمكن القيام به بعدها في المرحلة الثانية. فإنتخابات مجالس المحافظات ورغم أهميتها في إدارة المحافظات وتوجيه سياسة المحافظة تجاه العلاقات مع الحكومة الاتحادية إلا أنها من حيث البعد الإنتخابي تعد مرحلة إستعداد وتقييم للإنتخابات النيابية.

٢-الانتخابات النيابية

وهي تعد الأهم بالنسبة للدول الخليجية كونها مرتبطة بالجوانب التشريعية والتنفيذية المتصلة بسياسة الدولة وسلوكها الخارجي. إذ تعتمد فيها على تقييم سياسات الدعم في انتخابات مجالس المحافظات بالإضافة إلى محاولة زيادة الدعم المالي والإعلامي لبعض القوى السياسية من أجل الفوز بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات.

إن التأثير الخليجي في الانتخابات العراقية وفقاً لنطاق أهميتها الإقليمية بالنسبة للدول الخليجية يتم التعامل معها عبر عدة قنوات، إذ أن طريقة توليد التأثير في هذه الانتخابات ليست بالعملية السهلة وهي بحاجة إلى عدة قنوات تتكامل فيما بينها من أجل التأثير في الحملات الانتخابية والرأي العام للناخبين، ويمكن هنا تحديد عدة قنوات في هذا المجال وعلى النحو الآتي:

١-الإعلام: تحاول الدول الخليجية توظيف قنواتها الإعلامية على مستوى التواصل الاجتماعي والمثري من محاولة التأثير على الرأي العام عبر أجندة معينة تقترب من مصالحها وبحسب طبيعة العلاقات القائمة، إذ يلاحظ أنها تستخدم لغة الخطاب الذي يدعو إلى تغيير الوضع القائم في العراق عبر الترويج لقوى سياسية معينة عندما تكون العلاقات بين الدولتين متردية والعكس صحيح بهذا الاتجاه، ويمكن ملاحظة تبدل السياسات الإعلامية التي تتبناها المملكة العربية السعودية وبعض القنوات الأخرى التي تدعم من قبل دول خليجية بعد اللقاءات الرسمية بين الملك سلمان بن عبد العزيز ورئيس الوزراء العراقي الدكتور حيد العبادي^(xli).

٢-القوى السياسية: إن طبيعة التشكيل الاجتماعي للقوى السياسية الذي يقوم على طبيعة التعددية الثقافية والمذهبية كان له دور كبير في أن تكون هنالك قنوات تأثير يمكن للدول الإقليمية ومنها الدول الخليجية من محاولة توظيفها في تمرير مصالحها السياسية، فالدعم الذي يقدم من خلال الترويج للبرامج الإنتخابي أو المواقف الرسمية في الإعلام تساعد هذه القوى على التحرك بأريحية في حملاتها الانتخابية. فخارطة القوى

السياسية من حيث التحالف أو التشكيل السياسي تعتمد على تكوين اجتماعي متماثل يساهم في تعزيز إمكانية التأثير بالدعم الخارجي.

٣-المجال الاجتماعي: تمتلك الدول الخليجية علاقات متميزة مع معظم القبائل العراقية، إذ أن هنالك امتداد وصلات قرابة تجمع بين العديد من القبائل الموجودة في الدولتين بالإضافة إلى أن القدسية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية لها تأثير كبير على الجانب العقائدي في العراق، وكل ذلك يحمل تأثيرات مختلفة لا يمكن إهمالها في دراسة التأثير الإنتخابي لهذه الدول على العراق، وقد يتزايد تأثير هذا العامل بعد توقيع إتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدولتين ودخول الشركات التجارية للإستثمار في العراق. فضلاً عن وجود تفاهم إيجابي مع الكويت والإمارات يعزز من التأثير الخليجي في التشكيل الاجتماعي العراقي.

أهمية الانتخابات العراقية في التصور الخليجي

لأتعد الانتخابات العراقية كأى حدث إنتخابي بالنسبة للدول الخليجية، فالدول الخليجية تدرك أن عملية تقوية الجماعات الاجتماعية وتعزيز فاعليتها في المنطقة يعتمد بشكل كبير على الوضع في العراق وماتقرره العملية الانتخابية من توافقات تنعكس بشكل كبير على التفاعلات الإقليمية في المنطقة^(xli)، ووفقاً لهذه الأهمية يرى وزير الخارجية العراقي الأسبق هوشيار زيباري أن الانتخابات في العراق لا تعني شأنًا داخلياً فالدول الخليجية والأردن وإيران وبقية دول المنطقة تنظر إليها بأهمية كبيرة بل وتعد في تصوراتهم إنتخابات إقليمية ويشارك معظمهم بدعم كبير من أجل تحقيق نتائج معينة تقترب من مصالح هذه القوى وقد يصل هذا الدعم إلى الدعم المالي. ولعله منذ انتخابات عام ٢٠١٠ والعديد من المختصين يؤيدون سيناريو زيادة التأثير الخليجي في العراق خصوصاً من خلال مدخل الانتخابات النيابية التي تقام فيه كل أربع سنوات^(xli).

يتعدد التأثير الخليجي في الانتخابات العراقية بسبب طبيعة البنية التكوينية لمجلس التعاون الخليجي على مستويين: فالمستوى الأول الذي تؤثر فيه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والذي بدأ دوره يتصاعد من حيث مستوى التأثير بعد القمة الخليجية - الأمريكية في أيار ٢٠١٧ وبعدها زيارة رئيس أركان الجيش العراقي ورئيس الحكومة الدكتور حيدر العبادي ومجموعة من أعضاء مجلس الوزراء وتوقيع عدة إتفاقيات في هذا الجانب، الأمر الذي سترك تأثيراً كبيراً على الرأي العام في انتخابات ٢٠١٨. ويبدو أن مقدمات تحسن هذه العلاقات قد بدأت بعد الدعوة التي قام بتليتها السيد مقتدى الصدر بتنسيق مع الحكومة العراقية في آب ٢٠١٧^(xli).

أما المستوى الثاني فهو يتمثل بدولة قطر والذي بدأ دورها يتضاعف إقليمياً بعد القمة الخليجية الأمريكية بسبب السياسات الخليجية التي فرضت بشأنها.

ومع ذلك فإن طبيعة الدور الخليجي يبدو أنه سيكون أكثر تأثيراً في إنتخابات العراق المزمع إجرائها في عام ٢٠١٨ بحكم تطور العلاقات المشتركة بالعراق بعد توقيع عدة إتفاقيات إقتصادية مشتركة وفتح العديد من مجالات التعاون السياحي بين البلدين، وهو في جميع الأشكال سيساهم في مضاعفة التأثير الخليجي في العراق خصوصاً وأن العراق بحاجة إلى موارد إقتصادية من محيطه الإقليمي والدولي في مرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي، وقد فهمت الدول الخليجية ذلك بعد سياسة الانفتاح التي تبناها العراق على أثر الإنتصارات التي تحققت بجهود القوات العراقية المشاركة في الحرب على تنظيم داعش والجهود الدولية الأخرى.

حدود التأثير الخليجي في الإنتخابات العراقية

وفي الإطار ذاته فإنه من الصعب عزل تأثير البيئة السياسية للتفاعلات الخليجية مع العراق في هذا الشأن، فالترتيبات الأساسية للقوى السياسية في مجال سياستها الخارجية لها دور كبير في تقدير الرؤية السياسية لدول الخليج في لتأثير في الإنتخابات وبالزاوية التي يتم إعتماها في هذا الشأن، فضلاً عن طبيعة العلاقات التي تجمع بين العراق والدول الخليجية، فمعادلة التأثير الخليجي ترتبط بمدى الحاجة إلى تطوير أو تغيير العلاقات القائمة مع العراق، وأي توجه سياسي يمكن أن يكون الأكثر تأثيراً في هذا الشأن.

ويبدو أن من أكثر المداخل التي تعتمدها الدول الخليجية إلى جانب القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة هو التركيز على مدخل المكونات، فالعراق يعاني من وجود عدة مكونات وإنتماءات وأقليات متنازعة، وهذه الهشاشة في التكوين الذاتي للدولة يشكل مدخلاً في التأثير على توجهات الجمهور من قبل أطراف خارجية، ومن ثم فإن إعتداد سياسات إعلامية وحملات تثقيفية تؤذيها بعض القوى السياسية يساهم في التأثير على النتائج الانتخابية، كالحالة مع إنتخابات عام ٢٠١٠، إذ إزداد مستوى التأثير الخارجي في الإنتخابات بسبب تركيز الدول الخليجية على الفئات الاجتماعية في هذا الجانب^(xii). ولعل هذا الأمر لا يمكن إنكاره في أي مستوى إنتخابي في العراق، فاللاعبين الإقليميين في جميع الحالات يؤدون سياساتهم على أساس المساحة التكوينية للعراق، وبما أن العراق يعاني من أزمات إجتماعية متعددة تتعلق بالهوية الوطنية فإن التدخل الإقليمي يتبنى توظيف هذا المدخل لسياساته في التأثير على الوضع الداخلي خصوصاً عندما يرتبط الأمر بالإنتخابات.

وعلى عكس ما يطرح من قبل بعض الباحثين بشأن دور المحافظات التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في عام ٢٠١٤ وأنه سيتراجع تأييدها للوضع السياسي الحالي بسبب ضعف الحكومة الإتحادية في إدارة التحديات الأمنية التي تواجه مناطقهم فضلاً عن عمليات تنظيم عودة النازحين من هذه المناطق، كشفت عملية إدارة الأزمة مع إستفتاء مناطق شمال العراق ومن بعدها التعاون مع الدول الخليجية عن خطأ هذه التوقعات وبإتجاه مغاير تماماً، إذ كشفت العلاقات الجدية التي قام بها رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في تشرين الأول ٢٠١٧ أهمية التأثير الخليجي في العراق وإمكانية دعمه للسياسات الحكومية ومن بينها الرغبة في إجراء الإنتخابات في موعدها المقرر في عام ٢٠١٨^(xii).

إن حدود التأثير الخليجي التي ترافق المشهد الإنتخابي من الناحية الإعلامية والمالية ومايرتبط بها من سياسات تتعلق بالتعامل مع الواقع الاجتماعي العراقي ترتب بشكل كبير بما تفرضه العلاقات المشتركة بين الطرفين، إذ كلما كانت العلاقات القائمة بين العراق وهذه الدول تميل إلى الإنسجام والتعاون كلما كان التأثير الخليجي إيجابياً ويميل بإتجاه إستقرار الوضع القائم والعكس صحيح وهذا ما أثبتته عمليات التأثير والأدوار في الخارطة السياسية للإنتخابات.

الخاتمة

إن طبيعة التأثير الخليجي على الانتخابات العراقية يخضع بدرجة كبيرة على حالة التفاعل بين القوى الخليجية الأساسية، فالأزمة الخليجية التي نشأت بعد القمة الخليجية - الأمريكية سوف تؤثر بشكل كبير على وجود تيارين للتأثير في هذه الانتخابات أحدهما تدعمه قطر، أما الثاني فتدعمه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى بقية الدول الخليجية وبنسب مختلفة من حيث التأثير، والواضح أن طبيعة التطور في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق والمملكة العربية السعودية سيكون له تأثير على ترجيح كفة التأثير للطرف الذي تتواجد فيه المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع المحور الثاني رغم دعم تركيا وإيران للوضع القطري إلا أنه لا يرتقي إلى التأثير الخارجي كما كان عليه وضع التفاعل قبل القمة الخليجية الأمريكية.

إن ما يمكن ملاحظته في إطار التأثير الخليجي على الانتخابات العراقية في عام ٢٠١٨ سوف ترتبط بشكل كبير برغبة المملكة العربية السعودية في المحافظة على دعم القوى السياسية التي ترغب بدعم تنامي العلاقات الخليجية العراقية خصوصاً بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إذ سوف تشكل هذه الخطوة إدارة مهمة في التوازنات القادمة في منطقة الخليج. ومن زاوية أخرى فإنه من المتوقع أن يزداد حجم التأثير في الانتخابات المقبلة للحفاظ على المصالح التي تحققت خلال هذه المرحلة.

إن من أهم ما يمكن أن يستفيد منه صانع القرار من هذه التطورات هو على النحو الآتي:

١- إن التركيز على العلاقات مع المملكة العربية السعودية بشكل خاص سوف يكون له تأثير كبير على دعم السياسات العامة والأمنية خصوصاً للعراق وسوف يساعد على تنسيق السياسات في مجال مكافحة الإرهاب مما يدعم توجهات الحكومة العراقية، وهذا المبدأ سيكون له تأثير على الانتخابات العراقية بالتوجه الذي يدعم الإنتصارات التي تحققت ضد تنظيم داعش الإرهابي وبما يقلل من التركيز على الجانب الطائفي في هذا الجانب.

٢- إن الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الخليجية سوف يتيح للعراق فرصة الإندماج الاجتماعي وتوفير بيئة مواتية لدعم الانتخابات المقبلة، خصوصاً وأن سياسات هذه الدول سوف تتجه بإتجاه دعم السياسات الحالية والمحافظة على علاقات مصالح متبادلة بين جميع الأطراف.

٣- إن على الحكومة العراقية ووزارة الخارجية بشكل خاص دعم السياسات التي أنتجها التنسيق المشترك مع المملكة العربية السعودية بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي على مستوى الدول الأخرى في منطقة الخليج خصوصاً الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة الكويت. إذ سوف يساهم تأييد هذه الدول لسياسات الاستقرار في العراق على دعم التأثير الإيجابي الخليجي في الانتخابات المقبلة.

٤- إن على الحكومة العراقية عدم الدخول في سياسة المحاور القائمة في الخليج والاحتفاظ بسلوك متوازن في علاقاتها مع المنظومة الخليجية، لأن الدخول في سياسة هذه المحاور سيكون له تأثير سلبي على الوضع الداخلي لاسيما في مجال السياسات الخليجية بشأن الانتخابات العراقية المقبلة. فضلاً عن أنه سوف يؤدي إلى إنعكاسات سلبية على خارطة القوى السياسية في الانتخابات.

٦- الخارطة السوسيو-سياسية -بين مشتركات منسية ورؤى برادايمية

--- توازن وانقاذ ---

- أ.د نداء مطشر صادق الشرفة

تقديم:

السياسة هي نتاج المجتمع، شئنا أم أبينا، وعليه فهي تعكس الخارطة المجتمعية لاي بلد وموروثاته من حيث المشتركات والمتناقضات، والتي تلقي بظلالها على الخارطة السياسية من حيث الية تشكل أحزاب وطريقة عملها وكيفية اختيار نظامه السياسي والانتخابي، الذي لايمكنه تجاوز حقيقة مفادها أن الدولة والمجتمع رهن بيد الموروثات المشكلة لمجمل حياته السياسية والاجتماعية. ولايخرج العراق عن هذه الحقيقة، المتمثلة بوجود مشتركين أساسيين هما ((المشترك القروي)) و ((المشترك المعبدي)) الذي لم تستوعبه ولم تمثله الخارطة السياسية للعراق بشكل مؤثر و واضح، فلو ألقينا نظرة سريعة للخارطة السياسية والمتمثلة بالأحزاب والكيانات المسجلة رسميا في المفوضية المستقلة للانتخابات ووفقا لآخر تحديث حصلنا عليه منهم في أكتوبر ٢٠١٧ م --رغم تأسيس التيار الوطني العشائري ككيان سياسي --- نلاحظ تعقد وتشابك وتنوع الخارطة السياسية للعراق وذلك عبر تواجد عدد كبير من الكيانات والأحزاب السياسية المترامن معها حل عدد كبير اخر منها وكالاتي ((عدد طلبات تسجيل الاحزاب السياسية بلغ ٢٩٣ ، وعدد طلبات الاحزاب القديمة بلغ ١٣١ ، وعدد طلبات الاحزاب الجديدة ١٦٢ ، وعدد الاحزاب أمجازة ١١٥ اجازة تأسيس ، وعدد الكيانات السياسية المصادق عليها سابقا ٨٦٦ كيان سياسي ، وعدد الاحزاب التي كيفت نفسها في المدة القانونية ١٣٢ كيان سياسي ، وعدد الاحزاب التي تم حلها ٧٣٤ كيان سياسي)) ورغم ذلك نجد أن الخارطة الاجتماعية بمشتركتها المذكورة والتي تمثل أصل وأساس ومرتكز المجتمع العراقي، لم تمثل بهذه الخارطة السياسية بشكل ينسجم ويتلائم مع حجمها الطبيعي اذ ان العشائر لها كيان مقابل ١١٤ كيان اخر. وعليه فكم مقعد ستجني هذه العشائر؟ وكيف سيكون تمثيلها في هذه الخارطة السياسية؟ هذا الامر و من بين مجموعة من الامور التي افضت الى حالة عدم التوازن والاستقرار للسلطة التشريعية كونها غير قادرة على تمثيل كافة مكونات الشعب العراقي اسوة ببرلمانات دول مستقرة مثل الاردن الذي استوعب بتمثيله البدو والقوميات والطوائف كافة. الامر الذي دفعنا الى طرح رؤى برادايمية تتمثل الخارطة المجتمعية الواقعية للعراق، اضافة الى براداييم لنظام انتخابي يتجاوز ثغرات النظام الانتخابي السابق الذي أفرز تناقضات ونزاعات عدة. جعلت الخارطة السياسية تمثل حالة ((كرتله الاحزاب السياسية)) وما يترافق معها من ((السيولة الحزبية)) المتولدة عن الحل والتشظي ل((٧٣٤)) كيان سياسي. وتأسيس ((١١٥)) حزب، ومازال الباب مفتوحا للمزيد، ورغم ذلك لا يوجد تمثيل يتناسب وثقل العشائر العراقية، أو الشباب العراقي بكل هذه التشكيلة الواسعة.

ما تقدم دفعنا لطرح مجموعة رؤى وتصورات لتجاوز المنسي ، ولمعالجة ثغرات وسلبيات افزتها العوائد الانتخابية السابقة والمتمثلة ب--

(براداييم_ نموذج فكري_) لا يتجاوز المساق العام للدستور النافذ لعام ٢٠٠٥ م ويكون قائم على تأسيس تراتبية جديدة للنظام السياسي العراقي ، وتبني نظام انتخابي (نظام الصوت البديل AV) اضافة الى السعي لتجسيد فكرة الاغلبية السياسية للبرلمان العراقي بجعله يمثل الخريطة السكانية المجتمعية للعراق والعاكسة للمشتركات الموروثة المذكورة اعلاه عبر السعي لتبني فكرة تخصيص مقاعد للعشائر العراقية في البرلمان انسجاما وتناغما مع المادة ٤٥ الفقرة الثانية من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م وتأسيس (هيئة استشارية مستقلة للمرجعيات الدينية الشيعية والسنية والمسيحية والايدييه والصابئة ، تقوم بالتنسيق مع المجلس الاستشاري التنسيقي المقترح وذلك للحفاظ على المصلحة العليا لمكونات الشعب العراقي وكذلك تخصيص مقاعد للشباب في البرلمان العراقي ؛.س وذلك من أجل تجاوز ارهاصات هذه المرحلة المهمة في العراق ، التي لو بقيت دون تغيير ستترك اثرا سلبيا على نتائج الانتخابات المقبلة ٢٠١٨ ؛ وعليه تتحدد بحثنا بطرح المشتركات المنسية ووضع آلية لا تتناقض مع الدستور العراقي من أجل تأسيس بعض التصحيحات للخارطة السياسية العراقية أملا بالوصول الى قدر معقول من التوازن والاستقرار. السوسيو - سياسي -.

٦-١- :_ رؤى تصورية لهيكلية نظامية - سوسيو- سياسية -

بدءا من المفيد الاشارة الى الواقع المركب والمتشابك للمسرح السياسي العراقي والذي افضى الى توالد (ريماغوثية) تسعى الى تقديم وعودا مستحيلة وطوباوية حول عراق مزدهر ومستقر ، يقابلها واقع يعكس عمق (الفجوة الانتقالية) التي جذرت الكثير من المشاكل الداخلية وعمقت من تأثير (الاخر الاقليمي والدولي) وجعلت النظام السياسي يعاني من مشاكل متعددة افضت الى وجود ما يمكن التعبير عنه ب((صراع المصالح والمناصب والنفوذ)) ؛ من جراء ((كرتله وسيولة)) أظاهرة الحزبية ؛ الامر الذي انعكس دون أدنى شك على طبيعة الاداء وعدم وضوح الهيكلية والتراتبية المعروفة لدى الانظمة السياسية في العالم ؛ وذلك من جراء تعقد وتشابك الخارطة السياسية أتمثلة بالصراع والتنافس الحزبي الشديد على تولي المناصب القيادية - انظر الجدول رقم ١- في نهاية البحث ---، والذي يعكس الوجود الكبير للحزاب السياسية والذي قد يفضي الى تماهي التراتبية المطلوبة للنظام السياسي ؛ الامر الذي دفعنا لطرح تراتبية جديدة لتشكيل النظام السياسي العراقي والتي لا تحتاج الى تعديل دستوري ، وتجسد الموروثات المجتمعية للشعب العراقي ، والتي تتمثل ب (المشترك القروي) الذي تجسد بشخصية الفرد العراقي فهو وكما عبر المؤرخون يجابه (ذاتا واحدة) في علاقته مع الظواهر ألفتدية ، وكأنه يشعر بوجود مركز قوي مشحون (بشخصية معينة) يدفعه للدوران حولها ، وهذا ما فسره العلماء بانه تمثل فيما بعد بحب العراقي (للمركزية) وبالذات المركزية الادارية ، رغم

شيوخ دول المدن الصغيرة والمطبقة لنوع من انواع الحكم الذاتي شبه المستقل كما هو الحال في الحضارة السومرية بالذات . والتي ترجمت فيما بعد بولائه للقبيلة . ويتزامن معه الموروث الاخر الا وهو (المشترك المعبدي) والذي تجسد بسيطرة الالهة والمعبد على كافة مرافق الحياة حيث الحاكم معين من الالهة وممثل لها في حكمه ، وبذلك كانت تجسد السيطرة الاقتصادية والدينية للعراق القديم وبكل حضاراته الاكديه والبابلية والسومرية .: هذا الامر دفعنا لطرح تراتبية للنظام السياسي تكون عاكسة لهذين الموروثين للفرد العراقي . ١- إضافة الى استرشدانا بمقولة ((مارك فلورباييه)) في كتابه ((الرأس مالية أم الديمقراطية ، خيار القرن ٢١)) حيث ذكر ((ان الديمقراطية ناقصة بشكل مستمر ولا يجب أعاقه البحث عن توسيعها مطلقا)) فهي افضل الحلول ، وعليه سنكون بحاجة الى استقطاب الادوات الايجابية وتجاوز العناصر السلبية : الامر الذي دفعنا لطرح براداييم لتراتبيه للنظام السياسي قد تفضي الى تحقيق توازن واتساق يقلل من حالة الاختناق والتوتر والطائفية السائدة في الهيكلية المعروفة الان وكالاتي :-

يتشكل النظام السياسي من الهيئات والمجالس التالية :-

١- هيئة الرئاسات الثلاث – رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان –

٢- مجلس الوزراء

٣- مجلس الحكماء والاعيان ورؤساء العشائر

٤- مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الدستورية العليا

٥- المجلس الاستشاري للامن الفكري

٦- مجلس التمكين السياسي للشباب والمرأة

٧- البرلمان

٨- المجلس الاستشاري التنسيقي

٩-هيئة استشارية تمثل المرجعيات الدينية لكل الاديان .

١٠- مجلس إدارة الأزمات

١١- مكتب الاتصال .

يتشكل مجلس الحكماء والاعيان ورؤساء العشائر من خلال الانتخابات التي تجرى في كل محافظة عراقية لتمثيلها بهذا المجلس وبذلك يكون عدد اعضائه بعدد المحافظات العراقية غير المنتظمة باقليم ، اما الاقاليم

فيكون لكل اقليم شخص واحد يمثله. وهذا ينطبق على كل المجالس المذكورة اعلاه باستثناء المجلس الاستشاري التنسيقي إذ يكون عدد اعضائه خمسة فقط يمثلون مجلس الحكماء والاعيان ومجلس القضاء الاعلى والمجلس الاستشاري العسكري والامني ومجلس التمكين السياسي للشباب .

ويتم انتخابهم من قبل اعضاء البرلمان في كل سنتين إذ يتم تغيير ثلث اعضائه تباعا بالانتخاب وفي حالة تعذر ذلك يتم تعيينهم بالتنسيق بين مجلس الوزراء والبرلمان .

وبذلك تكون هذه الترتيبية تضم كل أطراف ومكونات الشعب العراقي وقادرة على التنسيق والتوازن بين كل المكونات مما يدعم الموروث المجتمعي ويساير المبادئ الديمقراطية .

١-٢-٦- :- براداييم لنظام انتخابي

تعد مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لاي نظام ديمقراطي ، ففي اغلب الاحيان يترتب على انتقاء النظام الانتخابي تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في بلد ما ، إذ أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل الى الديمومة في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الانظمة ، وفي بعض الاحيان تتم عملية الانتقاء بشكل عرضي نتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية او تحول تاريخي مفاجئ دون ان ننسى تأثير المحيط والارث الاستعماري كعاملين بالغى التأثير .

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ الى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية ، ويمكن أن تفضي الازمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم الى تغيير النظام المعتمد وحتى في غياب تلك الازمات ، فقد يعمل مؤيدو الاصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الاجندة السياسية في بلد ما وهذه تتأثر بعاملين هما :-

- ١- افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية حول النظم الانتخابية ، مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها .
- ٢- استغلال القوة السياسية لدرايتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظم يعتقدون انها تتلائم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية .

ويمكن أن ينتج عن عملية انتقاء نظام انتخابي تبعات لم تكن في الحسبان بالنسبة للنظام السياسي ، فعلى سبيل المثال قد يكون هناك إدراك متعاضم لإمكانية تصميم النظم الانتخابية بشكل يوفر التمثيل الجغرافي ويحفز على تحقيق النسبية في التمثيل فب ان واحد ، وبما يشجع قيام الاحزاب أفاعلة ، على توفير المزيد من

الفرص لتمثيل المرأة والاقليات وامكانية استخدام النظام الانتخابي لتحقيق التعاون والتوافق في المجتمعات التي يسودها الانقسام من خلال الاعتماد على وسائل مبتكرة واستخدامها كمحفزات وضوابط في ذات الوقت ؛ لذلك ينظر للأنظمة الانتخابية اليوم على ان لها تأثير حاسم في بناء النظام السياسي إضافة الى أهميتها البالغة في كل ما يتعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق واسع ، وان اختيار نظام انتخابي ما يعتمد على تركيب المجتمع ، الايدلوجية ، الدين ، العرف ، القبيلة ، المناطقية ، التنوع اللغوي ، الطبقية ، وهل ان الديمقراطية راسخة أم ناشئة -٢-

وقبل البدء بطرح النظام الانتخابي الذي نرى انه يتلائم ووضع العراق من المفيد الاشارة الى أن ((الانتخاب هو أسلوب لأسناد السلطة يقوم على اختيار يجري بوساطة التصويت والاقتراع ، وهو الطريقة الأساسية لأسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية ، وهو الوسيلة الوحيدة لمنح التشريعية للسلطة ، وهو عقيدة الديمقراطية ، وفترة الانتخاب هي أهم الاوقات في الحياة السياسية للشعوب ، رغم بعض العيوب التي تصف حق الانتخاب كوسيلة لاختيار الحكام)) -٣-

والانتخاب حق شخصي ووظيفة يؤديها المواطن نتيجة لانتمائه الى الامة ، وهو سلطة قانونية منحت بموجب القانون للناخبين لتحقيق المصلحة العامة ؛ وعليه فالدستور وقانون الانتخاب هما اللذان يحددان مضمون هذه السلطة وشكلها ونوعها .

ويبرز هنا دور الادارة الانتخابية ، بوصفها المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونا عن تنظيم وادارة الانتخابات ؛ لذلك يجب أن تكون مستقلة وحيادية ونزيهة وشفافة . وفي العراق تعد المفوضية المستقلة العليا للانتخابات هي حصرا الادارة الانتخابية الوحيدة ؛ ومن هنا اعتمدنا عليها في عدد الاحزاب السياسية المسجلة والاستعداد لخوض الانتخابات القادمة ومن خلالها استطعنا رسم ملامح الخارطة السوسيو -سياسية - للعراق .

ومن المفيد التنويه هنا وقبل الخوض في التفاصيل الى ان المفوضية المستقلة للانتخابات بذلت وتبذل الجهود لجعل الانتخابات تسير وفقا لأسس فنية وعلمية تتجاوز من خلالها ثغرات كانت موجودة ، حيث استطاعت إدخال ((الجهاز الباليومتري)) وجهاز ((التسريع)) والذي سيسهل اعلان النتائج النهائية للانتخابات في غضون ساعتين بعد إغلاق مراكز الاقتراع - - - علما انها غير مؤهلة وغير قادرة على توفير برامج الحماية الخاصة بالبرمجيات لمثل هكذا اجهزة مع عدم توفر البنى التحتية الميسرة لتوظيف هذه الاجهزة بشكلها الصحيح - - - إضافة الى اصدارها لما يقارب من عشرة ملايين وأربعمائة بطاقة حيوية للناخب وقامت بتوزيعها في النجف وكربلاء والحلة وستقوم بتوزيعها يوم ١٥-١١-٢٠١٧ في محافظة بغداد وهكذا دواليك في المحافظات الاخرى - مع سريان مفعول البطاقات الانتخابية السابقة - لمن يصعب عليه الحصول على هذه البطاقات الجديدة . إضافة الى فتحها لأعداد من مراكز الاقتراع للناخبين ، إذ وفرت عدد ((١٠٩)) مراكز تسجيل للناخبين و((عدد ١١٠)) مراكز للاقتراع ، وعدد ((٣٠٧)) محطات اقتراع لأجمالي عدد الناخبين والبالغ ((١٠٨٢٨٩)) في ثماني

عشرة محافظة عراقية – انظر الجدول رقم ٢- ولكن رغم ذلك تظل مسألة عودة النازحين إحدى اهم العوائق التي تقف في طريق المفوضية .

ولو حاولنا النظر مرة اخرى للجدول التي زدتنا بها المفوضية المستقلة للانتخابات حول الخارطة السياسية العراقية لرأينا تعقد وتشابك هذه الخريطة عبر الاحزاب الجديدة المشكلة والاخرى التي حلت نفسها وكما يلي :- انظر الجدول رقم ٣- وكذلك انظر الجدول رقم ١-.

عدد طلبات تسجيل الاحزاب السياسية بلغ – ٢٩٣- حزبا

عدد طلبات الاحزاب السياسية القديمة بلغ – ١٣١- حزبا

عدد طلبات الاحزاب السياسية الجديدة – ١٦٢- حزبا

عدد الاحزاب السياسية ألمجازة – ١١٥ - اجازة تأسيس

عدد الكيانات السياسية المصادق عليها سابقا - ٨٦٦ - كيانا

عدد الاحزاب التي كيفت نفسها في المدة القانونية – ١٣٢- كيانا سياسيا

عدد الاحزاب السياسية التي تم حلها – ٧٣٤- كيانا سياسيا

وهذه الاحصائية استنادا الى آخر تحديث للمفوضية في يوم ٣٠-١٠-٢٠١٧ م

يتزامن مع هذا التشابك والتعقيد ((الكرتله والسيولة الحزبية والتمثيل الضعيف للمشتركات الموروثة)) نزاع واختلاف تزامن والعملية السياسية في العراق . حول النظام والقانون الانتخابي المعتمد وطريقة حساب الاصوات وترجمتها إلى مقاعد برلمانية .

فنلاحظ طرح لمشروع حكومية ومن رئاسة الجمهورية ومن قيادات الكتل السياسية كلها مختلفة عن بعضها وتعكس حالة عدم القناعة والرضا والثبات على أي الانظمة والقوانين الانتخابية الاكثر انسجاما مع الخارطة ا لسوسيو-سياسية – للعراق .وهذا يدل على فشل وعدم مصداقية ما تم أتباعه لحد الآن ، لان الاصل هو الثبات والاستقرار على نظام وقانون انتخابي .

وبما أن المادتين ((٢٠ و ٢١)) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان أكدتا على حق الفرد بالمشاركة في حكم بلده وأن أرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ومن حق الدولة أن تختار ما تشاء من الانظمة والقوانين التي تساعد على تأسيس نظام ديمقراطي يلي طموحات الشعب .

وفي الدول أديمقراطية يلعب النظام الانتخابي دورا كبيرا في رسم الخارطة السياسية الحزبية ، وأن الانتخابات تمثل العمود الفقري للعملية أديمقراطية ؛ وعليه فأن اقرار قانون انتخاب هدفه توسيع قاعدة المشاركة السياسية يعد الخطوة الاساسية لتجاوز الأزمات .

وتجدر الإشارة الى انه لأنه لا يوجد نظام انتخابي في العالم يخلو من ألسلبيات ، لكن الاختيار يجب أن ينسجم مع طبيعة المجتمع السياسية والاجتماعية .

ففي العراق طبق نظام التمثيل النسبي للدورتين ألتنخائيتين ((٢٠٠٥ - ٢٠١٠ - ٢٠١٣)) واعتمد نظام التمثيل النسبي الكامل عندما أعتبر ألعراق كله دائرة انتخابية واحدة ، وطبق نظام التمثيل النسبي ألتقريبي عندما قسم ألعراق الى ((١٨)) دائرة انتخابية حسب الحدود الادارية لكل محافظة . واعتمد في المرة الاولى على معادلتين ((القاسم الوطني والذي يعني عد الاصوات المطلوبة لنيل مقعد واحد في البرلمان والمعادلة الثانية احتساب المقاعد ألمخصصة لكل حزب أو كيان في الانتخابات الاولى وفقا للدائرة الواحدة والتمثيل النسبي)) ثم اعتمد قانون الدوائر المتعددة ((١٨)) من ((بين الدوائر ألتنخابية على نطاق ألعراق وحسب نسبة عدد السكان في كل محافظة أو دائرة وخصص القانون الثاني المقاعد المتبقية ((٤٥)) كمقاعد تعويضية للكيانات التي لم تحصل على أي مقعد وفق معادلتين ((القاسم ألتنخابي و تخصيص جميع مقاعد المحافظة فتوزع المقاعد وفقا للباقي الاقوى)) ثم اعتمد قانون ((سانت ليغو)) وسانت ليغو ألعديل ٤-٤_ والذي اعتمد في الانتخابات الاخيرة ٢٠١٤ م ، والذي يقوم على عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة على أرقام فردية تبدأ ((٣-٥-٧- الخ)) وهذه الطريقة تضمن فرصا أوفر للقوائم ألكبيرة في الحصول على مقاعد أكبر على حساب القوائم أالصغيرة . ونرى ان

منا صروا هذا القانون يدافعون عنه كونه يضمن عدالة أكبر من نظام العتبة ألتنخابية والباقي الاقوى الذي اعتمد في انتخابات ((٢٠١٠)). ولكن عند تفحص ما أسفر عنه ((قانون سانت ليغو وسانت ليغو ألعديل ١/٧)) لوحظ فوز مرشحين حصلوا على ((الف صوت فقط)) أهلتهم لنيل مقعد برلماني عن طريق كتلهم ، في وقت لم يفز مرشحون من كيانات أخرى حصدا أكثر من ((٢٠ ألف صوت)) بسبب نظام احتساب المقاعد في ألدائرة ألتنخابية وعدد ألمصوتين ويذكر ألسيد ((صفاء الموسوي)) عضو مجلس مفوضية الانتخابات لأذاعة ((العراق أالحر)) في ((٢٣-٥-٢٠١٤)) بأن اعداد الناخبين العراقيين في الاقتراع ألعام كانت ((٢٠ مليون)) وقد بلغ عدد ألمصوتين قرابة ((١٢ مليون)) صوت مبينا ان معادلات حسابية وفقا لنظام ((سانت ليغو ألعديل)) هي التي رسمت خارطة توزيع المقاعد ألبرلمانية ، بحسب ألدائرة ألتنخابية والكيان الانتخابي والقائمة ألتنخابية ؛ وبالتالي ليس غريبا أن يحرم مرشح فاز بأكثر من ((٢٠ ألف صوت)) من الحصول على مقعد ، بينما حصل مرشح ثان من كيان آخر ببضعة آلاف صوت فقط وحصل على مقعد برلماني . ٥-

لذلك لابد من أنتهاج طريق آخر في لعبة الديمقراطية البرلمانية التي لا تخلو من نقائص مازالت تحير فقهاء القانون الدستوري .

من خلال ما تقدم نطرح نظام ((الصوت البديل -AV)) كخيار أقرب لواقع المجتمع العراقي بموروثاته ومشاركاته المنسية ، وبتعددته وكونه مازال لم يتجاوز ((مرحلة الطفرة)) .

نظام الصوت البديل AV:-

برادايما المقترح هو تبني هذا النوع من الانظمة الانتخابية للعراق ، وهو أحد النظم التعددية الاغلبية التفضيلية والمستخدم ضمن الدوائر أحادية التمثيل ، ويستخدم فيه الناخبون الارقام ألتسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم بين المرشح الحاصل على الاغلبية المطلقة من الافضليات (١+٥٠) ويقوم هذا النظام على :-6-

- ١- دوائر انتخابية أحادية التمثيل كما هو الحال لنظام ألفائز الاول .
 - ٢- يعطى الناخب خيارا واسع إذ يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الافضلية (١-٢-٣-٤-).
 - ٣- يعرف بأسم نظام الصوت التفضيلي في البلدان التي تعتمد كما هو الحال لنظام (بوردا) و(نظام الصوت الواحد المتحول) و(نظام الصوت الاضافي) والتي تعد جميعها من فصيلة النظم ألتفضيلية .
 - ٤- في حالة عدم حصول أي من المرشحين على تلك الاغلبية من الاصوات يتم أقصاء المرشح ألتحصّل على أدنى عدد من الافضليات الاولى من عملية عد الاصوات ، ويتم احتساب تلك الاوراق استنادا الى الافضلية ألتانية في كل منها .
 - ٥- يتم احتساب كل ورقة لصالح المرشح الحاصل على أعلى الافضليات ، ويتم تكرار هذه العملية الى أن يحصل أحد المرشحين على الاغلبية المطلقة ألتطلوبة من الاصوات ، ويفوز بذلك في الانتخاب ؛ وعليه فأن نظام الصوت البديل هو أحد نظم الاغلبية .
 - ٦- من الممكن وليس من الضروري ان يطلب من الناخبين ان يقوموا بترقيم كافة او معظم المرشحين على ورقة الاقتراع حسب ترتيب الافضليات وذلك لتفادي ضياع الاصوات في المراحل المتقدمة من عملية العد بسبب عدم تعبيرها عن مزيد من الافضليات المتسلسلة ، الا أن ذلك من شأنه أن يعمل على زيادة عدد الاصوات الباطلة ، كما وأنه يرفع من أهمية الافضليات التي يجبر الناخب للتعبير عنها بين المرشحين والذين لا يعنونهم بأي شكل من الاشكال أو يرفضهم تماما .
 - ٧- يستعمل هذا النظام في استراليا ، فيجي ، بابواغينيا ، اوقيانوسيا ، ويستعمل على مستويات محلية في اوربا وامريكا الشمالية ، وايرلندا .
- مزايا هذا النظام :-

تحدد مزايا هذا النظام بالاتي:--٧-

- ١- تمكين الاصوات المعطاة لمجموعة من المرشحين من التراكم بحيث يمكن توفير الاهتمامات المتقاربة على الرغم من اختلافها ، من اجل الحصول على تمثيل في البرلمان .
- ٢- تمكين الناخبين المؤيدين للمرشحين من ذوي الحظوظ الضئيلة بالفوز من التأثير في انتخاب المرشح الاوفر حظا عن طريق افضلياتهم (٢-٣-٤-) على ورقة الاقتراع .
- ٣- عامل محفز باتجاه أنتهاج سياسات الوسط لكونه يدفع بالمرشحين للعمل على كسب الافرصيات الثانية والثالثة للناخبين الاخرين من غير مؤيديهم الاساسيين .
- ٤- يعمل على الاتفاق مع الاحزاب الصغيرة من اجل الحصول على الافرصيات الثانية من مؤيديها قبل كل عملية انتخابية ، الامر الذي يعرف ب(تبادل الافرصيات).
- ٥- بسبب مبدأ الاغلبية الذي يقوم عليه هذا النظام فهو يرفع من مستوى التأييد للمرشحين المنتخبين ، الامر الذي ينتج عنه مستوى أعلى من الشرعية المكتسبة .
- ٦- يعطي هذا النظام ميزة التوافق وتلطيف المواقف في المجتمعات التي تتميز بأنقسامات داخلية ، وذلك عبر اعطائه الفرصة للناخبين للتعبير ليس عن خيارهم الاول فحسب ، بل الثاني والثالث... الخ وبسبب التركيبة الاجتماعية ، يعطى الناخبون عادة افضليتهم الاولى عادة للمرشح المنتهي الى مجموعتهم او قبيلتهم ، الا ان ذلك لا يكفي للحصول على الاغلبية المطلوبة من الاصوات ، إذ يحتاج المرشح الى اصوات المجموعات الاخرى التي تعطيه الافرصية الثانية من اصواتها ويقدم نفسه كأفضل خيار ثاني في أعين الناخبين من قبائل أخرى .: ومن هنا يسعى المرشحون الى التعاون والتحالف مع مرشحين اخرين يمثلون مجموعات اخرى نسبة الى حظوظ اولئك المستندين الى اصوات ناخبهم فقط ، هذا الامر يفرض الى تحقيق التوافق بين مختلف المجموعات وينتج عنه فوز مرشحين يتمتعون بالأغلبية المطلقة للناخبين ، وهنا لم يكن المرشحون الفائزون من بين الحاصلين على تأييد أكبر أو مجموعة أو فئة ، وانما أولئك القادرون على حشد التأييد من فئات مختلفة .

ابرز عيوب نظام الصوت البديل

تتلخص عيوب هذا النظام بالاتي:--٨-

- ١- يحتاج هذا النظام الى مستوى جيد من الوعي والثقافة لتطبيقه .
- ٢- يؤدي هذا النظام الى نتائج غير تناسبية بسبب استخدامه في دوائر أحادية التمثيل

- ٣- ميول هذا النظام لأفراز نتائج وسطية تستند الى حد كبير على العوامل الاجتماعية والديموغرافية المحيطة به
- ٤- لا يعمل هذا النظام في ظل وجود دوائر انتخابية كبيرة متعددة التمثيل .

٦-١٣ :- المشهد السياسي العراقي - خرائط انتخابية ومشاريع محتملة -

لا يخفى على أي متتبع للشأن العراقي الانتخابي ، بأن هناك تشابك كبير بين متطلبات شعبية وحراك مجتمعي كبير يرمي الى جعل الانتخابات المقبلة تفرز نظاما سياسيا قادر على احتواء الجميع ، وتقليص حجم المشاكل الاقتصادية التي باتت تضرب جذورها بعمق النسيج المجتمعي للعراق ، والرغبة العميقة لتجاوز الارتدادات السلبية التي أفرزتها ألتوائف السياسية ، سيما وأن العراق بات يعيد نفسه لبعده العربي ويحاول جادا أن يعزز من مكانته التي يستحقها دوليا واقليميا وذلك عبر نجاحه بمحاربة الارهاب ((داعش)) وسعيه لوضع أسس لبناء الدولة المدنية ، وتبنيه لسياسة الحياد والابتعاد عن المحاور ، ولكن هذا لا يعني عدم وجود تعاطي دولي واقليمي وعربي مع الانتخابات العراقية ، حيث نلمس بدرجة أو أخرى نفوذا ودورا لقوى متعددة تحاول ترك بصماتها على الخارطة الانتخابية وعلى المشاريع والبرامج المطروحة من قبل البعض .

فهناك أرادات داخلية قد تتفاعل أو تتعاطى أو تتناغم بدرجة أو أخرى مع الداخل العراقي ومتطلباته وحاجياته وكذلك لا يمكنها أغفال الآخر الاقليمي أو الدولي .

من هنا سيكون رسمنا للمشهد السياسي العراقي وخرائطه الأنتخابية ومشاريعه المحتملة لانتخابات ٢٠١٨ م ، منطلقة من هذا التشابك في التفاعلات المذكورة أعلاه .

يتشكل المشهد السياسي العراقي للانتخابات المقبلة من المشاريع الآتية :-٩-

- ١- مشروع التسوية السياسية :-
والذي يروج له السيد ((عمار الحكيم)) ويسعى عن طريقه تحقيق مصالحات تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والمذهبية .
- ٢- مشروع الاغلبية السياسية :- وطرحه السيد ((نوري المالكي)) ويستهدف عن طريقه حصر تداول العملية السياسية بين القوى السياسية التقليدية .
- ٣- مشروع الاصلاح السياسي ومحاربة الفساد :- ويتزعمه التيار الصدري ويطالب بقانون جديد للانتخابات ، وتشكيل مفوضية جديدة .
- ٤- مشروع الدولة المدنية :- والتي يتزعمها السيد ((أياد علاوي)) ويطالب ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والاصلاح ، وتشكيل حكومة تكنوقراط .

- ٥- مشروع رئيس الوزراء السيد ((حيدر العبادي)) والذي يسعى الى تحقيق تحالف خارج ائتلاف دولة القانون ، وسعى لعقلنة السلطة ومحاربة الفساد ، وانهاج سياسة الحياد على الصعيد الدولي والاقليمي ، ويستند في ذلك على نجاحاته في محاربة الارهاب .
- ٦- مشروع تحالف القوى الوطنية :- والذي بدأ بتشكيل تحالف قدمه السيد ((سليم الجبوري)) يسعى عن طريقه تجاوز الاحتقان الطائفي وممارسة دور مهم في العملية السياسية .
- ٧- مشروع القوى الكردية :-والذي مايزال غير واضح بسبب تداعيات الاستفتاء ولكن الثابت أنهم شركاء في العملية السياسية وسيبقى مشروعهم الحفاظ على مكانتهم ودورهم في هذه العملية :-
- ٨- مشروع المرجعية الدينية في ألنجف الاشرف والمتمثلة بالسيد ((علي السستاني دام ظلله)) إذ التركيز على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، والسعي لمحاربة الفساد ، وتحقيق الاصلاح ، والحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية ، والالتزام بالدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ م .مع التأكيد بعدم دعمها لأي كتلة أو حزب أو مرشح أو كيان سياسي وعدم مشاركتها بمجمل العملية السياسية وترك كافة الامور الى السياسيين العراقيين .
- .ومن بين أبرز الامور التي طرحتها هو السعي لبناء دولة مدنية .

وانطلاقاً من هذه المشاريع نحاول ان نطرح تصوراً للخرائط الانتخابية المحتملة في انتخابات ٢٠١٨ وكما يلي :-
الخارطة الشيعية :-

لعل من أهم مرتكزات الخارطة الشيعية هو ائتلاف الوطني العراقي والذي مازال موضوع رئاسته لم يحسم بشكل نهائي ، إضافة الى احتوائه على أكثر من خارطة انتخابية فمثلاً يبرز لنا مشروع الاغلبية السياسية لائتلاف دولة القانون الى سعيه للتحالف مع ((الكتلة الحشديه – منتصرون -)) والتي تضم كتائب متعددة مثل ((كتائب الامام علي ، وكتائب حزب الله / العراق ، وكتائب عصائب أهل الحق ، وكتائب الحركة الاسلامية في العراق ، ومنظمة بدر ، وكتائب سيد الشهداء)) - ١٠-ولكن هنا علينا الاستدراك عبر القانون الصادر من رئاسة الوزراء حول منع أي حزب سياسي من خوض الانتخابات اذا كان يمتلك جناحاً عسكرياً ، هذا القرار ليس جديداً حيث أن قانون الاحزاب السياسية العراقية في المادة الثامنة منه وفي البند ثالثاً وكذلك الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م وفي المادة التاسعة منه الفقرة ((ج)) يمنع من كان عسكرياً من اترشح للانتخابات ولكن لا يمنعه من المشاركة بعملية التصويت .وكذلك تشير المفوضية المستقلة للانتخابات بشكل واضح الى منع استثمار الاحزاب السياسية تسمياتها الثورية والعسكرية في الانتخابات ، لان تلك التسميات تحولت الى ألوية في الحشد الشعبي ، وهنا نقاش ((قائمة منتصرون)) وامكانية تحالفها مع ائتلاف دولة القانون .

هذه القائمة تفرق في النهج الانتخابي عن دولة القانون وتسعى الى تفضيل الاولويات السياسية والانتخابية والبحث عن مكانة تحت سقف البرلمان أكثر من تحالفها مع دولة القانون أو تعويلها على مشروع الاغلبية السياسية ؛ وعليه ترى في العمل مع جناح السيد ((حيدر العبادي)) يعد وظيفة وطنية . ١١- ولكن القرار الاخير للسيد ((العبادي)) والذي أشرنا له سابقا فهل سيطبق فعلا ؟ واذا طبق فهذا معناه حرمان كتلة الحشد الشعبي من خوض الانتخابات وهذا يعني التأسيس لتوازنات تكون جديدة على المشهد السياسي العراقي وباليات مختلفة ، ولكننا نعتقد أن هذا القرار سيبقى حبرا على ورق واقعيا أو سيتم الالتفاف عليه أو غض النظر عنه أو ربما يحدث انفصال تكتيكي بين الجناحين العسكري والسياسي لغاية انتهاء الانتخابات .

ويبرز لنا ايضا سعي آخر من قبل ائتلاف دولة القانون للتحالف الانتخابي مع المجلس الاعلى أدى الى اتفاق أولي مفاده تشكيل قائمة انتخابية موحدة ، وقد ينظم لهم بعض القوى السنوية ذات التوافق مع السيد نوري المالكي وكذلك بعض القوى الكردية تحت خيمة ((الاغلبية السياسية)) .

اذا الخارطة الشيعية الاولى ستألف من ((مكونات دولة القانون + قائمة منتصرون + المجلس الاعلى + قوى كردية وسنية + الحركات الاسلامية)) .

أما الخارطة الشيعية الثانية فهي ستكون من جناح يؤسسه السيد ((حيدر العبادي)) في تشكيل قائمة انتخابية أخرى بعيدا عن قائمة السيد ((نوري المالكي)) ولكن هذا الامر يحتاج الى موافقة البرلمان حول إمكانية خوض الانتخابات بقائمتين أو جناحية لحزب واحد ، فلو نجح هذا الامر فعلا واعلن السيد ((العبادي)) عن قائمته عنده سيكون هنالك وكما أكد رئيس الهيئة السياسية ((للتيار الصدري)) السيد ((جعفر الموسوي)) عن اتفاق سيتم مع ((ائتلاف الوطنية بزعامة السيد أياد علاوي)) والتيار الصدري وجناح السيد العبادي ، هنا سنكون أمام ثقل سياسي وشعبي كبير تمثله هكذا قائمة وهي :-

((جناح حيدر العبادي + التيار الصدري + ائتلاف الوطنية + تيار الحكمة .)) وهنا سنكون أمام كتلة برلمانية متوازنة وقوية قادرة على تشكيل حكومة سياسية غير مرفوضة عربيا أو اقليميا أو دوليا ، ومنسجمة تماما مع خط الاعتدال السياسي المتناغم مع المحيط العربي والدولي ومستجيبة للحراك الشعبي الداخلي الساعي لحكومة عراقية قوية وقادرة على محاربة الفساد وتحقيق الاصلاح السياسي وقادرة على عقلنة السلطة وتحسين الاداء الحكومي .

وتشير التوقعات الى غلبة هذه الخارطة كون السيد ((حيدر العبادي)) ضمنها ويدعمها في ذلك ما تحقق من انتصارات ميدانية كبيرة على الارهاب والتقدم الكبير في العلاقات العراقية السعودية والامريكية . ١٣ -
أما الاحزاب والكتل الصغيرة والمؤسسة حديثا فستلجأ للتحالفات ربما بعد خوض الانتخابات للحصول على مكاسب قد تكون تنفيذية .

أما التيار المدني المتمثل بقائمة تقدم فلم يأتي بجديد إذ انه باق على الشخصيات القديمة ذاتها ولم يستطع احتواء العناصر الشابة أو المرأة ولم يطرح جديدا لانتخابات ٢٠١٨؛ وعليه لا نتوقع حدوث تغيير كبير في تمثيله البرلماني .

الخارطة السنوية :-

تتميز الخارطة السنوية بعدم استقرارها وثباتها إذ ماتزال تستعد لإعادة ترميم البيت السنوي وتحاول تقليص فجوة الاختلافات بين احزابها المتعددة المناهج والرؤى وتحاول الدخول بكتلة واحدة تضم :-
 ((متحدون + العربية + الوفاء للأنبار + ديبالي هويتنا + التجمع المدني للأصلاح + المشروع الوطني العراقي)) .
 ولكن في واقع الامر لا نلاحظ تبلور رؤية واضحة فالبعض منهم يتشبث ب((نوري المالكي)) والبعض الاخر نقيض لهم . ولكن عموما نرى احتمالية خوضهم الانتخابات بقوائم متعددة تحالف فيما بعد لتشكيل كتلة برلمانية قوية والمتوقع أنهم بهذه الانتخابات ا لساعون فيها للحصول على مكاسب سياسية كبيرة تفوق ماجنوه في الانتخابات السابقة ألا ان الاثر سوف لا يظهر بهذه الانتخابات حيث نتوقع أن لأ تغيير كبير يطرأ الان .

أما الخارطة الكردية :-

فيشوبها النزاع وعدم وضوح الرؤى من جراء التداعيات التي أفرزها الاستفتاء ولكن ما هو ثابت أن الاكرد بخارطتهم الانتخابية سيحافظون على الثوابت والمكتسبات لهم كونهم شريك مهم للعملية السياسية العراقية وشريك الدستور والمناصب وعليه فأن كافة الاحزاب والكتل الكردية سوف تسعى للحفاظ على المكاسب ويبرز لنا هنا السيد ((برهم صالح)) بكتلته ((الاصلاح والديمقراطية)) سيكون لها دور مهم في رسم ملامح الخريطة الانتخابية الكردية سواء على صعيد الاقليم او المركز يترافق معها انضمام ((أرام قادر)) رئيس كتلة ((الجماعة الاسلامية)) ولا ننسى العمل الجاد للحزبين ((الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)) من أجل ترتيب أوراقهم اداخالية استعدادا للمرحلة المقبلة والتي سيصاحبها وجود قيادات شابة جديدة وسياسات جديدة مختلفة عن الماضي وعلان مرحلة سياسية جديدة بعد غياب القيادات اأتاريخية ((نوشيروان)) و ((جلال الطالباني)) و ((مسعود البرزاني)) بعد استقالته .

وقد يحصل تحالف بين حركة التغيير الكردية وحزب الاتحاد الوطني لخوض انتخابات الاقليم وقد ينسحب حتى للانتخابات القادمة البرلمانية ٢٠١٨ م

إذا لدينا خارطة انتخابية كردية تتشكل من :-

حركة التغيير + حزب الاتحاد الوطني + الاتحاد الاسلامي + الجماعة الاسلامية + كتلة الاصلاح والديمقراطية + المستقلين .

وتبرز لنا ايضا احزاب قد تدخل بتحالفات مع القوى الكردية مثل حزب العمال وكادحي كردستان + الحركة الديمقراطية الاشورية ((زوغا)) + الحزب الديمقراطي الكلداني .

ويبرز لنا بعيدا عن الخرائط الشيعية والسنية والكردية تيار طرح نفسه باسم ((التيار الثالث)) أي التيار البعيد عن الاسلاميين والعلمانيين ولكن لم تتضح رؤيته لحد الان ولا مع من يتحالف أو ما سيكون وضعه . اما بقية المكونات كالتركمان والايديين والصابئة والكرد الفيليين فبعض هؤلاء لديهم اصلا مقاعد مخصصة بالبرلمان ضمن مقاعد الاقليات والبعض الاخر مازال لا يتمتع بمثل هذا التمثيل . ما تقدم يعكس كما قلنا تشابك كبير بين الاحزاب والكيانات المشكلة للخارطة السياسية العراقية ولكن الموروث المشترك الممثل ب((المشترك القروي)) والذي تعكسه وتجسده عشائرا عراقية لا نلاحظ وجودا له سوى بكيان سياسي واحد يقابله ((١١٥)) كيان وحزب اخر ولا نعلم هل هذا الكيان يمثل كل عشائر العراق وسطها وجنوبها شمالها وغربها ام لا ؟ وعليه حاولنا تسليط الضوء على امكانية اتباع آلية برلمانية ممكنة التطبيق وقادرة على احتواء الخارطة المجتمعية العراقية وبالذات ثوابتها منذ فجر التاريخ الا وهي ((المشترك القروي عبر تمثيل العشائر العراقية)) في البرلمان .

٦-٤-١ :- برادائية تجاوز المنسي للخارطة الاجتماعية السياسية العراقية - استحقاقات انتخابية -

يتميز المجتمع العراقي ومنذ فجر التاريخ بوجود مشتركات أساسية تميزه عن غيره كما اشرنا الى ذلك ، يتلزم معها تناقضات عدة ، جعلت من موروثه الاجتماعي الثقيل ينعكس على طبيعة الشخصية العراقية ، حيث يسود ومنذ عصور ما قبل الميلاد مشتركات أساسية تتمثل ب((المشترك القروي)) و((المشترك المعبدي)) - كما اشرنا اليه سلفا - الاول

ينطلق من كون القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الاساسية المكونة للعراق -١٤- إذ تقوم بتنظيم العلاقات بين أفرادها ، وتتمتع بسمات وافكار مترابطة ((كسلة متماسكة)) تعكس ((العقل الجمعي)) إذ ((الكل لأجل الكل)) والفرد يدافع عن الاخرين كونه عضو في الجماعة ؛ ولأنه مكفول بالدفاع عنه من قبل الاخرين ، فضلا عن شيوع التضامن الاالي ، والذي يضرب جذوره في عمق التاريخ العراقي الذي يعكس عدم وجود ((شخصانية للتراث)) بل هو ((تعبير شعبي أو قومي)) أنعكس ذلك على أيمان العراقي دوما ب((الكلائية)) إذ كان ينظر للظواهر الطبيعية وكأنها علاقات اجتماعية مثل ((العلاقة مع النهر أو القمح)) إذ يترجم علاقته بها وكأنها ((كائن حي)) له نظام يسيره ، ووظائف يؤديها وكأنه ((نظام من الارادات)) هذا الامر ترجم ولأنه المطلق ((للعشيرة)) -١٥- وكان دائم الشعور بوجود مركز قوى عام مشحون بشخصية معينة ؛ وهذا ما دفعه الى الميل ((للكلانية)) و ((المركزية)) -١٦- . مما جعله لا يتردد في الدفاع عن القبيلة ؛ لأنها تمثل الكل الذي يحميه

ويصون حقوقه ، وبالمقابل اثبتت القبيلة استيعابها لهذا الولاء والارتباط وترجمته الى سعيها المستمر لتقديم الخدمات لعموم ابناءها ، واسهمت بحل العديد من المشكلات الاجتماعية ؛ لذا فان هذا المشترك او الموروث جعل من العشيرة والقبيلة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تضطلع بدور مهم في الحفاظ على ابناءها وعلى المجتمع عموماً .

ويتفق العلماء على فكرة مفادها ان العصور الحجرية بالذات شهدت ظهور القرى والتي جعلت من العراق يمارس ولأول مرة نظاماً سياسياً ديمقراطياً تمثل بسلطة ((شيوخ القرية)) و ((وجهائها)) وتم تشكيل مجلس يختار من كان يتمتع بمنزلة روحية ومكانة سامية لدى سكان القرية ، وقادر على تحقيق طموح افرادها ، وما أن تطور مفهوم التجمعات الاسرية الى نظام العشيرة الواحدة في القرية حيث أصبح ((شيخ القرية)) هو الحاكم و ((مجلس أعيان القرية)) يساعده في ذلك ومثلوا ممارسة للحكم عدها العلماء أول ممارسة ديمقراطية في العراق -١٧-

وبعد تأسيس المدن والامبراطوريات في العراق وبروز نظام الحكم المركزي ظلت ((العشيرة والقبيلة)) تلعب دورها في المجتمع إذ كانت ومازالت تمارس دور ((الضابط غير الرسمي)) للمجتمع عبر تجسيدها لروح المواطنة والارتباط بالأرض . وما أن جاء الاسلام وانتشر حتى زاد التأكيد على اهميتها ووجودها من خلال سورة ((الحجرات الآية ١٣)) ((بسم الله الرحمن الرحيم - يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)) هذه الآية الكريمة تبرز لنا جملة من الامور تتمثل في أنه لو كان للعشائر دوراً سلبياً او تعدد ظاهرة غير مقبولة لنهى عنها الاسلام وأمر بتفكيكها . فالملاحظ ان الاسلام خير الناس ومنحهم حرية اختيار طريقة تنظيم حياتهم أما بوساطة كونهم ((شعوباً)) او بوساطة كونهم ((قبائل)) . بعبارة اخرى يكون تنظيم شؤون حياتهم أما عن طريق الدولة أو عن طريق القبيلة او الاثنين معاً .

ومن هنا جاء الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ في المادة ((٤٥)) منه الفقرة ((٢)) ليؤكد على دور القبائل والعشائر في العراق حينما ذكر ((نهض الدولة بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها واعرافها ، وتعزز قيمها النبيلة بما يساهم في تطوير المجتمع ، ودعم دور العشائر والقبائل في أسناد الدولة ، ولاسيما في ظل الظروف الحرجة ، من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيز اللحمة الاجتماعية ورص الصفوف ونبذ الطائفية)) . ولو أضفنا له ((المشترك المعبدي)) بأعتباره الموروث الثاني الذي انعكس على الشخصية العراقية في تشكيلها وتكوينها وخصائصها .

حيث كانت الالهة والمعبد تمثل المركز الاقتصادي والديني المهم جداً لحياة الفرد فلا يمكن تصور وجود الحياة الفاعلة الا بالاعتماد عليه ، وتطور هذا المشترك بتطور الحياة السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية للعراق وترجم الان بوجود ((الحوزات)) و ((المرجعيات الدينية)) التي تمثل الرؤى المتعددة والثقافات المتنوعة وابداعات الفكر البشري ومنجزات الحضارة المتمثلة بالقانون والعلم والكتابة والفقه والاجتهاد . بحيث باتت مرتكز مهم لتحقيق التوازن والضبط المجتمعي للعراق ، وهذا نتاج سلاسل طوال من التاريخ ،

بعضها ديني والآخر سياسي واقتصادي ، مثل خلاصة أروع الحضارات ، وعكس وجود أقوى العلاقات الجمعية والشعور بالمسؤولية . وبهذين المُشتركين اللذين ضربت جذورهما بالعمق الزمني والجغرافي والاقتصادي والسياسي ، جعل من العراق يمثل فسيفساء من السلوكيات المتمثلة لخليط من الثقافات والحضارات التي نوعت ألوانه وأطيافه وقيمته ، وشكلت خريطته الاجتماعية الفريدة من نوعها . حيث المُشتركات التي تجمعها وتوحده وتميزه ، يترافق معها احيانا كثيرة جملة من ((المتناقضات الموروثة)) التي أفرزتها قرون طويلة من السيطرة الاستعمارية الاجنبية التي ساهمت ولو بدرجات متفاوتة بضرب النسيج الاجتماعي وحاولت توظيف ((الفسيفساء العراقي)) بطريقة اثارَت مشاكل ونعرات قومية وطائفية وعرقية . تداخل معها مرور العراق بعقود طويلة من الاستبداد والطغيان وثقافة الهيمنة وعقدة الخوف وعدم الثقة الخ كلها ساهمت بدرجة او أخرى بتصدع بعض القيم والمُشتركات المعروفة افضت الى بروز ((الخشية من السلطة تارة ومن المجتمع تارة اخرى)) الامر الذي جعله يعبر عن ذاته بشكل قد يكون مشوه إذ برز لنا ((تأليه الحاكم)) و ((الثأر السياسي)) و ((النفاق السياسي)) و ((الكبت الاجتماعي)) و ((اباحة المال العام)) و ((المكابرة)) ؛ وقد يعود هذا ومن بين عدة أسباب الى ان الدولة في القرن العشرين نجحت ببناء مؤسسات قوية الا انها فشلت في بناء المجتمع المتناسك ، إذ نجحت في تعظيم نفسها ، ولكنها فشلت في خدمة المجتمع ، فالدولة امتهنت المجتمع وبدأت تستعمل تناقضاته من أجل ابقاء أنظمة الحكم فيها . -١٨-

وبما أن السياسة نتاج المجتمع شئنا أم أبينا اذا هي نتاج لكل هذا الموروث من المُشتركات والمتناقضات ، التي جعلت من الخارطة السياسية للعراق رهينة بيد موروث صعب جدا ؛ لذلك نلاحظ تداخل ثلاث سلطات معا ، سلطة القوانين والاعراف العشائرية ، وسلطة العقائد والطقوس ، وسلطة القهر السوسيو تاريخية وقمعها للمجتمع ؛ هذه الثلاثية سببت العديد من المشاكل وتركت بصماتها على الاحزاب السياسية بوصفها من نتاج هذه الثلاثية ، التي اطرت نفسها بأيدولوجيات تمثلها وتبرر سلوكها لابل وتبني مؤسساتها استنادا لها . فالسلطة القسرية ترجمت سلوكها بممارسة العنف والقهر والمبالغة باستخدام القوة ، اما السلطة التعويضية فقامت بتقديم المال والهدايا لتثبيت ذاتها ، في حين أن السلطة التلاؤمية اعتمدت على التوافق مع الآخر ، وهذه الاخيرة استطاعت ان توازن في العلاقة بين الفرد والسلطة التي يخضع لها بحيث ساد الوفاق والانسجام فاصبح التسلط عدل وفضيلة والخضوع واجب وكرامة . وهو يستند أو يعتمد على الاقتناع والاقتناع والامن والطمأنينة والسلام والامان . -١٩-

والعراق بموروثاته يعيش هذه الثلاثة انواع من السلطة .

وما أن جاء التغيير الكبير والفجائي في عام ٢٠٠٣ حتى افرز ما يمكن تسميته ((بنظام الطفرة)) -٢٠- والذي عليه ان يخوض تجربة ديمقراطية غير مستوعبة لديه ، وعليه اختيار نظام انتخابي يرسم له قواعد اللعبة السياسية وهذا يعد من أصعب الامور ؛ اذ لا يوجد نظاما انتخابيا يناسب كافة السياقات ، وهو ليس أمرا تقنيا محضا ، ويصعب التنبؤ بدقة بما سيؤول عليه تطبيق نظام انتخابي معين في مجتمع ما . -٢١-

ومن هنا تبني العراق استنادا الى القرار رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٥ نظام التمثيل النسبي والذي يخدم اساسا القوى والاحزاب التي لها وزن سياسي وانصار في كل مكان ، ولكن المتتبع لتداعيات الانتخابات العراقية يرى عدم فعالية هذا النظام متزامنا مع قانون ((سانت ليغو المعدل ١/٧)) إذ الاخفاقات المتعددة وشيوع الطائفية السياسية ووجود برلمان لا يملك كتلة اغلبية قادرة على التشريع وسن القوانين الفاعلة ومشاكل كثيرة ترافق تشكيل الحكومة بعد كل انتخاب ، ووجود مؤسسات متعثرة بادائها ويسودها الكثير من المشاكل التي يعكسها التنافس الحزبي الخ كل هذا دفعنا الى طرح بديلنا للنظام الانتخابي الا وهو نظام الصوت البديل بالمبررات التي ذكرناها سابقا . يترافق معه اضافة بعض الاليات التي تساعد على تمثيل الخارطة المجتمعية العراقية بموروثاتها ومشاركاتها لتكون لنا خارطة سياسية منبثقة من الواقع المجتمعي للعراق .

- ١- تبني نظام انتخابي هو نظام الصوت البديل A-V
- ٢- اعتماد نظام الدوائر الانتخابية المتعددة واحادية التمثيل انسجاما مع الدستور العراقي الذي حدد وجود ٣٢٨ نائب أو مقعد برلماني لعموم العراق بنسبة تمثيلية (نائب لكل مئة الف نسمة من السكان) مسترشدين بالتقسيمات الادارية المعتمدة .
- ٣- اعتماد نظام القائمة المفتوحة والتصويت يكون مبني على اساس اختيار المرشح وليس المرشح والقائمة ووضع افضلياته للمرشحين من ١ الى ٥ مثلا .
- ٤- يكون الحد الادنى للتحصيل العلمي الشهادة الثانوية أو ما يعادلها
- ٥- يكون عمر المرشح لا يقل عن سبعة وعشرين عاما ولا يزيد عن خمسة وستين عاما
- ٦- تخصيص مقاعد للعشائر العراقية بنسبة لا تقل عن ٢٠% من اجمالي المقاعد وتكون موزعة كالآتي :-
 - ١٠% من اجمالي النسبة المذكورة اعلاه تخصص للمنتخبين من عشائر الوسط والجنوب ولا تدخل ضمن القوائم الحزبية ، لضمان استقلالية الرأي لهم وعدم تجييرهم لصالح أجنادات الاحزاب والكتل السياسية .
 - ٣% تخصص للسادة الاشراف في عموم العراق وبنفس الضوابط السابقة .
 - ٣% تخصص لعشائر المكون السني وبذات الشروط .
 - ٢% تخصص للعشائر الكردية .
 - ٢% لبقية العشائر من المكونات الاخرى .

بهذه الالية تجاوزنا اخطاء الماضي القائم على تهميش هذا المشترك الذي يميز ويعكس طبيعة المجتمع العراقي منذ فجر التاريخ . واي محاولة لتجاهل الخارطة المجتمعية العراقية تفضي الى عدم استقامة التمثيل الجغرافي والمكوناتي للبرلمان العراقي والذي من المفترض أن يكون مرآة عاكسة لحقيقة الخارطة المجتمعية العراقية شأنه في ذلك شأن البرلمان الاردني الذي خصص مقاعد للبدو والشركس وكل مكونات الشعب الاردني .

تأسيس هيئة استشارية مستقلة تمثل المرجعيات الدينية في العراق والتي تشمل ((الشيعة والسنة والمسيح والصابئة والايديوية الخ)) تقوم بالتنسيق مع المجلس الاستشاري للتنسيق للمحافظة على المصلحة العامة للبلد .-

٧- تخصيص مقاعد للشباب العراقي لتحقيق التمكين السياسي لهم كونهم يمثلون نسبة كبيرة لا تقل عن ٥٥% من أجمالي الشعب العراقي لكونه فتي شأنه في ذلك شأن كل مجتمعات الوطن العربي وتكون بنسبة لا تزيد عن ٣% من أجمالي مقاعد البرلمان وبشرط عم انتمائهم للأحزاب السياسية ليكونوا صوت يعبر عن مصالحهم ويدافع عنها .

٨- تبني أسلوب الورقة البيضاء حيث يمكن للمفوضية المستقلة للانتخابات منحها لصالح المرشح المستقل الاقل حظا في الحصول على الاصوات .

٩- اعتماد أسلوب ((الوزن الانتخابي)) وذلك بمنح الكتلة او الحزب الفائز وزنا انتخابيا يعادل ٥٥% في البرلمان مسترشدين بذلك بالتجربة الايطالية المعتمدة مبدأ مكافأة الفائز الاول ، أما ال ٤٥% الباقية فتوزع كوزن على بقية الكتل وفقا لنسبة حصولها على الاصوات في الانتخابات ، وبذلك يكون لكل رأي وزن يتم التعاطي معه اثناء عملية التصويت على القرارات التي يتخذها البرلمان وهذا الوزن يحدده ثقل ووزن الكتلة وفقا لرأي الناخب العراقي .

ويعتمد هذا النظام على ((نسبة حسم)) وكالاتي :-

١٠- ١٠% للتحالفات والائتلافات

٢% للأحزاب المنضوية داخل ائتلاف

٤% للأحزاب المنفردة

١% للعشائر والشباب والمستقلين

هذه الاليات نستطيع أن نضمن تمثيلا للخارطة المجتمعية العراقية ، ونحقق كتلة برلمانية متماسكة تمثل الاغلبية وتكون قادرة على الحسم مما يترك أثره على فعالية وكفاءة السلطة التشريعية في العراق ، ويساعد كذلك على سرعة تشكيل الحكومة وتجنب المفاوضات والمساومات على اختيار رئيس الوزراء وقدرته على تشكيل وزارته بوقت معقول . إذ أن الاحزاب المنضوية داخل الائتلاف ستمكن هذا الائتلاف من الاستفادة من أصواتها ، إضافة الأي أنه يحقق ((للخاسر الاكبر)) فيها التمثيل في البرلمان ، أما الاحزاب غير المنضوية داخل ائتلاف والمنفردة فيتم تبني ما يمكن تسميته ب((اتفاق شرف)) قبل الانتخابات ويعطى لها ((بونس)) أي ((نقطة امتياز)) يتفق عليها كأن يكون مقعد في البرلمان أو امتياز وظيفي اداري .

١١- حدد الدستور العراقي ((كوتا للمرأة لا تقل عن ٢٥%)) من أجمالي المقاعد ، ولكن أمتنع للانتخابات العراقية يرى أفرغها من محتواها حيث جبرت لصالح الكتل الحزبية ؛ وعليه أرى من المفيد توزيع هذه النسبة بنفس الصيغة المذكورة أعلاه حو العشائر العراقية وكالاتي :-

١٥% لنساء الوسط والجنوب

٢% للنساء من نسب السادة الاشراف في العراق

٣% لنساء المكون السني

٣% للنساء من القومية الكردية

٢% للنساء من ألكونات الأخرى .

الخلاصة :-

تميزت الخارطة السوسيو - سياسية - للعراق بتعقدها وتشابكها إذ عكست لنا الجداول المقدمة من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات وجود حالة ((كرتله + سيولة)) حزبية ، فهناك تأسيس كبير لأحزاب جديدة يقابلها حل وتشظي لكيانات أخرى .

تحالفات قد تعقد مع أحزاب وكيانات وأخرى قد لا يتعدى دورها ((أذرع انتخابية)) بأسماء وتشكيلات لصالح الأحزاب والكتل الكبيرة، مشاريع مطروحة على الساحة الانتخابية متعددة ومتنوعة ولكن لايقا بلها برامج لبناء الدولة والعمل المنظم ما بعد الانتخابات . موروثات مشتركة كانت ومازالت مهمة ولا نتوقع تمثلها في البرلمان ، نظام وقانون انتخابي ما زال الاصرار على الأخذ به من قبل الكتل الفاعلة في البرلمان رغم وجود الرفض له ، والاعتراض عليه ؛ كونه ينافي القيم والسياقات الديمقراطية بمصادرتة لرأي الناخب وخياراته وفضلياته باختيار ممثليه ، ولكنه باق ((سانت ليغو المعدل)) ادخال الجهاز البايومي تري وجهاز التسريع لفرز الاصوات والتصويت الالكتروني ، رغم اهميته ولكنه افرغ من محتواه وسلبت منه وظيفته الاساسية ؛ وذلك لعدم توفر البنى التحتية له وعدم وجود برمجيات الامان والسلامة وكذلك عدم توفر الكهرباء والمحطات والشبكات الواجب توفرها لإنجاح استخدام هكذا تقنيات ، الامر الذي دفع بالكثير من المتخصصين والفنيين والسياسيين التشكيك بجدوى هذه الاجهزة مفسرين اياها بمحاولة من قبل البعض لمزيد من احتواء وخنق التغيير المرجو حصوله لتثبيت أسس ومرتكزات حقيقية للتجربة الديمقراطية في العراق والقضاء على ما أفرزته الانتخابات السابقة من تجسيد ((الديمقراطية الوصائية)) ؛ وعليه نتوقع أن لا تغيير كبير ومؤثر سيحدث في الخارطة السياسية العراقية الا اذا كان التعاطي الدولي والاقليمي مع الانتخابات سيؤخذ بعدا آخر عندها فقط يمكن ان يحصل تغيير ملموس في العائد الانتخابي يتأمله المواطن العراقي في كل دورة انتخابية .

المصادر:-

- ١- عبد الرضا الطعان تاريخ الفكر السياسي في العراق القديم ، بغداد ، ١٩٨١، ص٧٣
- ٢- مجموعة مؤلفين اشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب ، السويد ، ترجمة أيمن أيوب ، د-ت ، ص ٢٧-٤٥
- ٣- رعد ناجي الجدة واخرون حقوق الانسان والطفل والديمقراطية ، وزارة ألتعليم ألعالي ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٥٩
- ٤- عبد الامير شمخي الشلاه في ماهية العملية الانتخابية ، www.leiiskuf.com
- ٥- نبيل الحيدري نودار في أنتخابات البرلمان بقيادة ((سانت ليغو ألعديل)) www.iraqhurr.org في ٢٣-٥-٢٠١٤
- ٦- مجموعة مؤلفين امصدر اسابق ذكره ا ، ص ص ٦٩-٧١
- ٧- ذات المصدر السابق ، ص ٧١
- ٨- ذات المصدر السابق ص ٧٢
- ٩- صافيناز محمد احمد الحراك السياسي في العراق ... التأقلم مع مرحلة ما بعد داعش والاستعداد للانتخابات التشريعية ٢٠١٨ ، www.kitabat.com في ١٤-١٠-٢٠١٧ .
- ١٠- www.almedar.com -29-10-2017
- ١١- ذات المصدر السابق
- ١٢- مؤسسة العراق للاعلام والعلاقات الدولية / -٥-١١-٢٠١٧
- ١٣- عمار البغدادي انتخابات ٢٠١٨ وانهييار اتحاد القوى والتحالف الوطني ، ألبينة الجديدة www.albayyna-new.com
- ١٤- عبد الرضا الطعان ، مصدر سابق ذكره ، ص ٧٥
- ١٥- ذات المصدر السابق ، ٧٣-٧٥
- ١٦- ذات المصدر السابق ، ص ٧٥
- ١٧- احمد سوسة تاريخ حضارة وادي الرافدين ، الحرية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، وكذلك تقي الدباغ ووليد الجادر عصور ما قبل التاريخ ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣
- ١٨- سيار الجميل بقايا و جذور التكوين العربي الحديث ، ١٩٩٩ وكذلك سيار الجميل المجاليلة التاريخية : فلسفة التكوين التاريخي ، ١٩٩٩
- ١٩- سالم القمودي سيكولوجية السلطة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧-٣٨ و ص ٣٩ ، و ص ٤٣
- ٢٠- ذات المصدر السابق ، ص ٥٨
- ٢١- فريق الحكم الديمقراطي ، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات ، مكتب السياسات الانمائية ، ص ١٠-١٣

الجدول :-

جدول رقم (١): الاحزاب السياسية المجازة

اجازة التأسيس		اسم الحزب السياسي	ت
تاريخها	رقم الاجازة		
27/12/2016	1	حركة ارادة	1
19/1/2017	2	حزب الغد العراقي	2
23/1/2017	3	كتلة دعم الدولة	3
30/1/2017	4	حزب الفضيلة الاسلامي	4
12/2/2017	5	حركة بابليون	5
12/2/2017	6	تجمع العراق الجديد	6
12/2/2017	7	منظمة بدر	7
14/2/2017	8	حزب الدعوة الاسلامية	8
6/3/2017	9	المجلس الاعلى الاسلامي	9
6/3/2017	10	الحزب الايزيدي الديمقراطي	10
6/3/2017	11	حزب العدالة التركماني العراقي	11
6/3/2017	12	وحدة ابناء العراق	12
6/3/2017	13	حزب الانتفاضة الشعبانية المباركة	13
6/3/2017	14	حزب للعراق متحدون	14
13/3/2017	15	تجمع السريان	15
19/3/2017	16	حزب الوفاء	16
19/3/2017	17	حزب الجماهير الوطنية	17
19/3/2017	18	التجمع المدني للاصلاح	18
19/3/2017	19	حزب التطور العراقي	19
19/3/2017	20	حركة الصدق والعطاء	20
19/3/2017	21	كتلة الاحرار	21
22/3/2017	22	تجمع مقتدرون للسلام والبناء	22
22/3/2017	23	الحركة الاسلامية في العراق	23
29/3/2017	24	الحزب الاسلامي	24

3/4/2017	25	حزب الداعي	25
3/4/2017	26	الحزب الشيوعي العراقي	26
3/4/2017	27	تجمع وطن المدني العراقي	27
3/4/2017	28	الجهة العراقية للحوار الوطني	28
3/4/2017	29	الحزب الوطني الاشوري	29
3/4/2017	30	تجمع تنمية	30
3/4/2017	31	المشروع العربي في العراق	31
3/4/2017	32	حركة العمل والوفاء	32
11/4/2017	33	العراق هويتنا	33
11/4/2017	34	الجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري	34
11/4/2017	35	كتلة مستقلون	35
11/4/2017	36	حزب التنمية التركماني	36
11/4/2017	37	حزب الاصلاح التركماني	37
19/4/2017	38	حركة عصائب اهل الحق	38
19/4/2017	39	أمل العراقية المستقلة	39
19/4/2017	40	حزب الحرية والديمقراطية الايزيدية	40
19/4/2017	41	حزب الحق الوطني	41
2/5/2017	42	حزب المسار المدني	42
2/5/2017	43	تجمع القلعة	43
9/5/2017	44	حزب سور العراق	44
9/5/2017	45	حركة ١٥ شعبان الاسلامية	45
9/5/2017	46	تجمع الامل	46
9/5/2017	47	التجمع الشعبي المستقل	47
9/5/2017	48	تيار العدالة والنهوض	48
16/5/2017	49	احرار الفرات	49
16/5/2017	50	اتحاد بيت النهرين الوطني	50
16/5/2017	51	تجمع ثوار الانتفاضة	51
17/5/2017	52	حزب المجد العراقي	52
23/5/2017	53	مشروع الارادة الشعبية	53
23/5/2017	54	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	54

23/5/2017	55	المؤتمر الوطني العراقي	55
23/5/2017	56	حزب النداء الوطني	56
25/5/2017	57	حزب الحق المدني التركماني	57
25/5/2017	58	الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني	58
25/5/2017	59	حزب القرار التركماني	59
25/5/2017	60	الحزب المدني	60
25/5/2017	61	كتلة عراق النهضة والسلام	61
31/5/2017	62	الجبهة التركمانية العراقية	62
31/5/2017	63	حزب توركمين ايلي	63
31/5/2017	64	الجبهة الفيلية	64
31/5/2017	65	حزب الوفد العراقي	65
31/5/2017	66	الحركة القومية التركماني	66
31/5/2017	67	تجمع السلام الديمقراطي	67
31/5/2017	68	حركة النهضة الشبابية /عز	68
31/5/2017	69	الاتحاد الوطني الكوردستاني	69
6/6/2017	70	حزب الدعوة الاسلامية - تنظيم داخل	70
6/6/2017	71	تجمع الكفاءات والجماهير	71
13/6/2017	72	حركة العراق الوطنية	72
13/6/2017	73	الاتحاد الديمقراطي الكلداني	73
13/6/2017	74	حزب التقدم الايزيدي	74
21/6/2017	75	كتلة الوفاء والتغيير	75
13/6/2017	76	التجمع المستقبل الوطني	76
21/6/2017	77	كتلة منتصرون	77
21/6/2017	78	ثار الله الاسلامي	78
21/6/2017	79	تجمع نمضة جيل	79
21/6/2017	80	تجمع التعاون	80
4/7/2017	81	ابناء النهرين	81
6/7/2017	82	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	82
18/7/2017	83	حزب الله العراق	83
18/7/2017	84	حزب الاتفاق الوطني العراقي	84

18/7/2017	85	حزب الطليعة الاسلامي	85
18/7/2017	86	تيار الشهيد الاول	86
18/7/2017	87	حزب الوطن	87
18/7/2017	88	حزب الدولة العادلة	88
18/7/2017	89	الحركة الديمقراطية الاشورية/زوعا	89
18/7/2017	90	تيار الاصلاح الوطني	90
18/7/2017	91	اتحاد القوى الوطنية	91
٢٠١٧/٧/٢٥	٩٢	حزب التجمع الجمهوري العراقي	٩٢
٢٠١٧/٧/٢٥	٩٣	الانتفاضة الشعبانية مجلس الامناء	٩٣
٢٠١٧/٧/٢٥	٩٤	حزب الحل	٩٤
٢٠١٧/٨/٨	٩٥	تجمع نخب و اعيان و حكماء العراق المستقل (تنوع)	٩٥
٢٠١٧/٨/٨	٩٦	تجمع العدالة و الوحدة	٩٦
٢٠١٧/٨/٨	٩٧	كتلة درع العراق	٩٧
٢٠١٧/٨/٨	٩٨	التيار الوطني العشائري في العراق	٩٨
٢٠١٧/٨/٨	٩٩	حزب الوفاء الوطني العراقي	٩٩
٢٠١٧/٨/١٣	١٠٠	تيار الحكمة الوطني	١٠٠
٢٠١٧/٨/١٣	١٠١	حزب الاصاله العربية	١٠١
٢٠١٧/٨/١٥	١٠٢	حزب الدعوة الاسلامية-تنظيم العراق	١٠٢
٢٠١٧/٨/١٥	١٠٣	التجمع من اجل الديمقراطية العراقية	١٠٣
٢٠١٧/٨/٢٢	١٠٤	حزب التصحيح الوطني	١٠٤
٢٠١٧/٨/٢٢	١٠٥	تجمع الايادي المخلصة	١٠٥
٢٠١٧/٨/٢٨	١٠٦	حزب العمال وكادحي كوردستان	١٠٦
٢٠١٧/٨/٢٨	١٠٧	حزب كادحي كوردستان	١٠٧
٢٠١٧/٨/٢٨	١٠٨	حزب الانتماء الوطني	١٠٨
٢٠١٧/٨/٢٨	١٠٩	حزب الامانة	١٠٩
٢٠١٧/٩/١٢	١١٠	حزب الفيدرالية الوطنية	١١٠
٢٠١٧/٩/١٢	١١١	حركة تقدم	١١١
٢٠١٧/٩/١٢	١١٢	حركة الشباب للتغيير	١١٢
٢٠١٧/٩/١٩	١١٣	حركة العدل و الاحسان	١١٣
٢٠١٧/٩/١٩	١١٤	الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح و التقدم	١١٤
٢٠١٧/٩/١٩	١١٥	حزب الشعب للاصلاح	١١٥

جدول رقم (٢): اعداد الناخبين

اسم المحافظة	عدد مراكز التسجيل	عدد مراكز الاقتراع	عدد محطات الاقتراع	عدد الناخبين
واسط	6	6	7	1255
ميسان	3	3	3	216
كركوك	10	10	49	21254
كربلاء	3	3	4	804
صلاح الدين	5	5	5	404
ذي قار	4	4	4	183
ديالى	6	6	8	1498
دهوك	12	13	54	22437
بغداد / الكرخ	16	16	58	24045
بغداد-الرصافة	3	3	8	3359
بابل	4	4	5	1201
النجف	3	3	3	422
المنثى	3	3	3	116
القادسية	5	5	5	826
السليمانية	6	6	44	14491
البصرة	10	10	10	364
الأنبار	3	3	3	717
اربيل	7	7	34	14697
المجموع	109	110	307	108289

جدول رقم (٣):

- عدد طلبات تسجيل الأحزاب : 293 طلب
- عدد طلبات الأحزاب القديمة : 131 طلب
- عدد طلبات الأحزاب الجديدة : 162 طلب
- عدد الأحزاب المجازة : 115 إجازة تأسيس
- عدد الكيانات السياسية المصادق عليها سابقا : 866 كيان سياسي
- عدد الأحزاب التي كيفت نفسها خلال المدة القانونية : 132 كيان سياسي
- عدد الأحزاب التي تم حلها : 734 كيان سياسي

التوصيات :-

افرزت البحوث المقدمة لهذا التقرير جملة من المعطيات التي دفعتنا لتقديم هذه التوصيات والتي نرمي من خلالها تعزيز الديمقراطية في العراق ، وتحقيق الاستقرار السياسي ، وجعل السلطة التشريعية فاعلة من خلال دعم قدرتها على الاداء ، وكذلك من خلالها جعلها مرآة عاكسة لمكونات الشعب العراقي بتعددته وبمشاركاته الموروثة وبخصوصيته وتميزه .

اولا :- ضرورة تغيير النظام والقوانين الانتخابية المعمول بها ، رغم رفضها المستمر من قبل العديد من الاحزاب والكتل السياسية ومن الخبراء والمختصين ومن قبل الرأي العام العراقي ؛ كونها افضت الى جعل العملية السياسية في العراق تعاني من الهشاشة والضعف وعدم الوضوح ، اضافة الى تعثرها الكبير في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال فشل الكتل الكبيرة بتحقيق توازنات المصالح لحسم خيار تشكيل الحكومة كما حصل في الانتخابات السابقة ، اضافة الى عدم توافق مثل هذه القوانين والنظام الانتخابي المتبنى مع الطبيعة السوسيو-سياسية للعراق .

ثانيا :- لتجاوز اشكالات الفقرة الاولى نوجه بتبني نظام الصوت البديل AV كونه ينسجم مع المجتمعات ذات التعددية العرقية والتي تعيش بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية ، اضافة الى كونه يسهل عملية التوافق بين اطراف العملية السياسية .

ثالثا :- لتحقيق برلمان فاعل نرى من المفيد الاسترشاد بالتجربة الايطالية من حيث اعطاء وزن انتخابي وليس صوتا بنسبة ٥٥% للفائز الاول وتوزع بقية الاوزان للكتل حسب تراتبية فوزها الانتخابي ، ونسب حسم ١٠% للتحالفات والائتلافات و٢% للأحزاب المنظوية داخل ائتلاف و٤% للأحزاب المنفردة و١% للعشائر والشباب والمستقلين .

رابعاً:- تخصيص مقاعد للعشائر العراقية بعيدة عن نظام الكوتا بنسبة لا تقل عن ٢٠% ووفقا للتوزيع المذكور في متن البحث

رابعا :- تخصيص مقاعد للشباب بنسبة لا تزيد عن ٣% ويكونون مستقلين وبعيدين عن الانتماءات الحزبية .

خامسا:- تفعيل الكوتا النسائية من خلال السعي لتطبيقها الصحيح وفقا للدستور بعدم احتساب الاصوات التنافسية ضمن الكوتا وعدم تجريدها لصالح القوائم والكتل الحزبية ، اضافة الى ضرورة تغيير قانون الاحزاب السياسية بجعله يفرض نسبة لا تقل عن ٢٥% مناصب قيادية في الاحزاب التي تعمل بها وتصادر جهودها ، وكذلك ضرورة الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي الزم نفسه بها العراق مثل مقررات مؤتمر بيجين حول تمكين المرأة .

سادسا :- تجسيد مبادئ الدستور العراقي و تفعيل عد المفوضية كيان مستقل كما اشار الدستور والسعي لفض التنازع بالاختصاصات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حول عملها واختيار مجلس مفوضيها وغيرها من الاليات .

سابعا :- حث السلطتين التشريعية والتنفيذية على الاستعانة والاسترشاد بذوي الخبرات والكفاءات العلمية في ما يتعلق بالعملية السياسية عموما .

ثامنا :- الاشراف القضائي على الانتخابات المقبلة وبكافة مراكز الاقتراع .

تاسعا :- ضرورة اعطاء دور فاعل لوسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في توعية الناخب العراقي قبيل الانتخابات وكذلك في التغطية المحايدة للحملات الانتخابية . وكذلك ضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة في الانتخابات لتقديم برامج متطورة حول الديمقراطية والوعي الانتخابي وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة ، واعطاء دور للجامعات العراقية ايضا للقيام بمثل هكذا مهام .

عاشرا :- من الافضل عدم الاعتماد على الجهاز البيوميتري وجهاز التسريع وصيغة التصويت الالكتروني لكونه يحتاج الى توافر بنى تحتية وبرمجيات امان ومحطات وشبكات كهرباء ووعي انتخابي واشراف قضائي وفني من قبل شركات لتكنولوجيا المعلومات قادرة على توفير ضمانات الامان التي يتطلبها توظيف هكذا اجهزة تحدد مسار العملية السياسية للعراق لأربع سنوات قادمة ،

الحادي عشر :- ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها و اكمال ملف النازحين وعدم تبني نظام الصوت الواحد المتحول